رالف ميليباند

الاشتراكية لعصر شكّاك

ترجمة : نوال لايقة
مراجعة : د. غانم حمدون

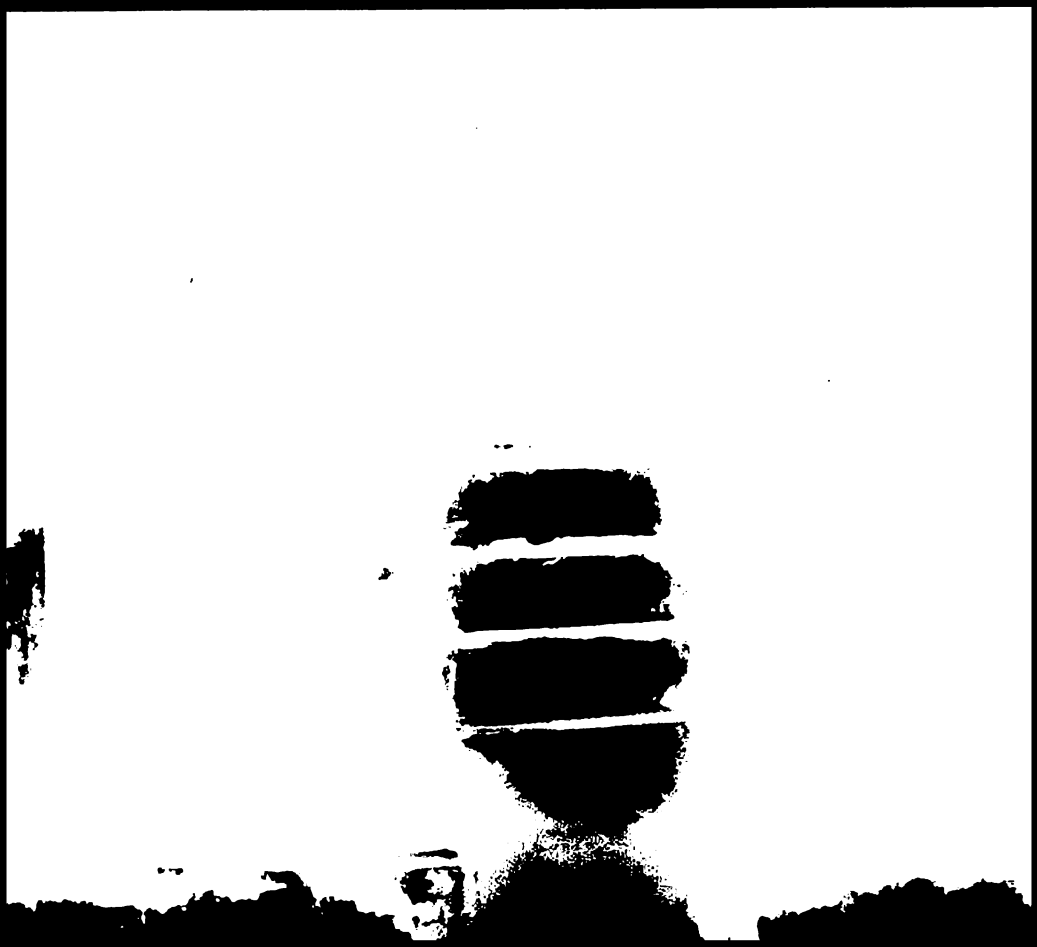

رالف ميليباند

الاشتراكية

لعصر شكّاك

ترجمة: نوال لايقة

مراجعة: د. غانم حمدون

يجب الأخذ بعين الاعتبار أن ما من شيء أصعب في تنفيذه، أو أكثر مدعاة للشك في إمكانية نجاحه، ولا أخطر في معالجته من عملية الشروع في نظام جديد للأشياء. ويعود ذلك إلى أن للمصلحين الذين يقومون بذلك أعداء يتمثلون في جميع المستفيدين من النظام القديم للأشياء وهم في الوقت نفسه لا يحظون إلا بمدافعين فاترين يتمثلون في المستفيدين من النظام الجديد، مصدرُ هذا الفتور، من جهة، الخوف من خصومهم الذين يمتلكون القوانين إلى جانبهم، كما يصدر من جهة أخرى عن عدم ثقة البشر، الذين لا يؤمنون حقاً بأي شيء ما لم يجربوه فعلياً.

كتاب «**الأمير**» لميكيافيللي

المحتويات

كلمة شكر 8

تمهيد 9

مقدمة 11

١ ـ مقاضاة الرأسمالية 19

٢ ـ المطامح الاشتراكية 63

٣ ـ آليات عمل الديمقراطية 97

٤ ـ الاقتصاد المختلط، الأسلوب الاشتراكي 129

٥ ـ جمهور الناخبين، المنظمات، الاستراتيجيات 163

٦ ـ سياسة الحفاظ على البقاء 203

آفـــاق 237

كلمة شكر

أشكر، بامتنان عميق، الأصدقاء الذين نقدوا النسخة المبكرة للكتاب نقداً مفصلاً ومفيداً جداً، وهم: تيد هوندريتش، أندرو جلاين، جون جريفيث، جين أوجرادي، ليو بانيتش وجون سافيلي. كما يسعدني أن أذكر النقد والاقتراحات المفيدة (والصارمة) التي قدمها ديفيد وإدوارد ميليباند. ويدين الكتاب بالكثير للنصائح التي تلقّيتها، وإن لم أتبنَّها دائماً. إذا أخذنا الطبيعة الإشكالية لهذا الكتاب، فقد يكون من الضروري القول إنني المسؤول الوحيد عن محتوياته. ويعود أكبر امتنان لي، كما هي الحال دائماً، إلى ماريون كوزاك، من أجل دعمها الدائم ومن أجل قراءتها النقدية للكتاب. وما إهداء هذا الكتاب لها سوى مقابلٍ رمزي لكل ما أنا مدين لها به.

رالف ميليباند

تمهيد

أنهى رالف ميليباند هذا الكتاب في كانون الثاني من العام ١٩٩٤ . وقد رأى نسخ ما قبل الطباعة منه وهو في المستشفى في أيار من العام نفسه ، ولكن موته في الشهر نفسه يعني أنه لم يعش ليراه مطبوعاً

لقد كان ، مثلنا ، ممتناً لـ إيلين ميكسينز وود لقيامها بتدقيق نسخ ما قبل الطباعة ومقارنتها بالمخطوطة الأصلية

يعالج الكتاب العديد من المواضيع المركزية والمشكلات التي كان رالف ميليباند مهتماً بها خلال حياته . لكن الكتاب ، مع ذلك ، طرحٌ يدعو إلى تغيير اجتماعي واقتصادي جذريين يمتدان إلى ماوراء عمر الفرد . وإذا ما نجح هذا الكتاب في إثارة المزيد من الجدل حول طبيعة هذا التغيير ، وكيفية تحقيقه ، فإنه سوف يخدم الغاية المزدوجة السياسية والثقافية المرجوة منه

لا يمكن لأي شيء أن يعوضنا عن الخسارة التي نشعر بها ، ولكن لنا بعض العزاء في أن الأفكار التي طورها رالف ميليباند في هذا الكتاب وفي أعماله الأخرى ستبقى حية

ماريون كوزاك

ديفيد ميليباند

إدوارد ميليباند

تموز ١٩٩٤

مقدمة

يقوم هذا الكتاب على مسألتين متميزتين الأولى هي أن الرأسمالية تشكل حالياً عقبة هائلة تحول دون تخطي الكوارث التي أنتجتها هي نفسها في سياق تطورها الثانية هي أن هناك بديلاً اشتراكياً للرأسمالية يمكنه حل هذه المشاكل

هاتان المسألتان متميزتان إذ مهما بلغ ما يقال ضد الرأسمالية فهو لا يؤدي بالضرورة إلى أن هناك بديلاً مرغوباً فيه لها . ومع أن أعتى المتحمسين للرأسمالية لا ينكرون أن لها نواقصها ، إلا أنهم يصرون على أن هذه النواقص ليست صميمية ويمكن علاجها ضمن إطار النظام الرأسمالي نفسه . ومن الشائع القول ، على أية حال ، إن الرأسمالية على علاّتها أفضل بكثير من أي بديل إشتراكي قد يتحقق . خلاصة القول ، وبكلمات فرانسيس فوكوياما ، تمثل الرأسمالية ، أو بالأحرى الرأسمالية الليبرالية ، «ذروة التطور الأيديولوجي للجنس البشري» و«الشكل النهائي لحكم البشر»[١]

يقرّ أصحاب هذا الرأي بأن «الاشتراكية» في صيغة اشتراكية ـ ديمقراطية معتدلة ، مازالت ، وسوف تبقى ، إلى أمد طويل ، جزءاً من المشهد السياسي في المجتمعات الرأسمالية ، ويمكن أن تصبح ، إن لم تكن قد أصبحت ، تياراً فكرياً أقوى من تيار رأسمالية الاقتصاد الحر (laissez-faire capitalism) ولكن الاشتراكية ـ الديمقراطية المعتدلة لا تشكل ، عملياً ، بديلاً

للرأسمالية ، وإنما شكلاً معيناً من أشكال التكيّف معها أعني بالاشتراكية ، دون وضعها بين قويسات ، وعلى العكس تماماً مما سبق تغييراً جذرياً للنظام الاجتماعي إنها الاشتراكية التي يعتبرونها الآن إحدى النظريات المهترئة التي يجب إحالتها إلى المتحف المزدحم بالخطط والمشاريع الوهمية الحالمة التي تكاثرت عبر العصور ويعتبرون التشبث بذلك المشروع دليلاً على غياب الحس الواقعي

أعتقد أن هذا الرأي خاطئ ، وأن الديمقراطية الاشتراكية تشكل بديلاً ملائماً ، ممكناً ومرغوباً فيه للرأسمالية وللديمقراطية الرأسمالية . وليس بإمكاني إثبات ذلك ، إذ يجب أن يأتي البرهان على ذلك عن طريق بناء هذا البديل ، والذي لم يزل مهمة تنتظر الإنجاز . ولكن غياب البرهان ، أي عدم وجود مجتمع اشتراكي متفوق بشكل واضح على المجتمعات الرأسمالية ، والذي ساد الادّعاء بوجوده في وقت ما في الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى ، لا يثبت بحد ذاته أي شيء . والاعتقاد بأن غياب هذا البرهان حاسم ونهائي يعادل القول بأن أي شيء أفضل مما هو متاح الآن يقع خارج نطاق قدرة الجنس البشري . فهذا التقديس الأعمى لما هو قائم يمثل قمة السذاجة

رغم تعذر البرهنة على وجود بديل ممكن ومرغوب فيه للرأسمالية وللديمقراطية الرأسمالية ، يمكن على الأقل مناقشة هذا البديل بشكل عقلاني مقنع . هذا ما أنشده ، منطلقاً من إعادة تقييم وتحليل المشروع الاشتراكي في ضوء التجارب التي أثّرت بالاشتراكية (وأوجعتها) في هذا القرن ، في ضوء التغيّرات الهائلة التي طرأت على الرأسمالية وعلى العالم بشكل عام خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وفي السنوات الأخيرة بالتحديد

بدأتُ العمل على هذا الكتاب عام ١٩٨٩ ، ولكن توجّب علي التوقف عنه منذ بداية عام ١٩٩١ وحتى ربيع ١٩٩٢ كانت تلك السنوات مفعمة بالأحداث على نحو استثنائي بالطبع ، وأعي تماماً مدى تأثير تلك الفترة على طريقة تفكيري حول الاشتراكية فخلال أربعة عقود من الزمن عالجت بعض

الموضوعات المثارة في هذا الكتاب في مقالات عديدة إلا أن الكتاب ، حسب اعتقادي ، يقدّم وجهة نظر تتجاوز ، إلى حد بعيد ، تلك الكتابات ، وتعكس بعض الأفكار التي قادتني إليها التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة وهكذا فإن النص ، بجزئه الأكبر ، يطرح إعادة انتقادية للأفكار التي حملتُها لسنوات طويلة ، وحصيلة هذا الانتقاد كان همّي الأساسي هو الابتعاد عن الصيغ الجاهزة والمألوفة جداً (سواء الصيغ الخاصة بي أو بآخرين) والشروع بعملية إعادة تقييم جديد وحقيقي للاشتراكية وللطرق الكفيلة بتعزيز إمكانية تحقيقها وفي هذا السياق أصبحت أكثر وعياً من أي وقت مضى بالمشاكل التي يطرحها المشروع الاشتراكي ـ قديمها وحديثها ـ ولكني لا أدّعي تقديم حل لها لأن ذلك يأتي بالممارسة فقط بكلمات أخرى ، لا أنوي تقديم برنامج عمل جاهز لتحقيق البديل الاشتراكي وإنما أطرح المعنى الذي يجب أن يعطى للاشتراكية الآن ، العقبات التي تعترضها وأسلوب تخطي تلك العقبات

أهتم بشكل خاص في هذا الكتاب بما أسماه آليك نوف « اشتراكية المعقولة » ، ويعني بذلك «اشتراكية يمكن تحقيقها خلال حياة طفل لم يزل الآن جنيناً»[٢] ولكني ، خلافاً لذلك ، أعتقد أن الاشتراكية نظام اجتماعي جديد يمتد تحقيقه لأجيال متتالية ، وقد لا يتحقق بشكل تام ونهائي أبداً أعني بذلك أن الاشتراكية تقتضي ارتقاءً دائماً بالأهداف الماثلة في تعريف الاشتراكية

لابد من الإشارة هنا إلى كيفية استخدامي للمصطلحات . سأشرح ما أعنيه بكلمة اشتراكية في الفصل الثاني ، والفصول التي تليه أيضاً ، لكن أستطيع الإشارة هنا إلى أني أرى الاشتراكية كمشروع ذي هدفين أساسيين متضافرين ، الأول هو إقامة الديمقراطية التي تتجاوز إلى حد بعيد ما يمكن للديمقرطية الرأسمالية أن تقدمه ، أما الثاني فهو المساواتية أو ، بمعنى آخر ، التخفيف الجذري لجميع مظاهر التباين وعدم التكافؤ التي تشكل جزءاً من تكوين الديمقراطية الرأسمالية لابد من إضافة هدف آخر للاشتراكية وهو تحقيق الملكية الجماعية

لوسائل الإنتاج ، وسوف أبيّن لاحقاً الدور الأساسي لهذه الملكية في تحقيق الهدفين السابقين

أستخدم كلمة «يسار» للإشارة إلى عدد كبير من الناس ، بمن فيهم الاشتراكيون بالطبع ، وإلى أناس أكثر من هؤلاء قد يترددون في قبول أنهم «اشتراكيون» أو هم يرفضون هذا التعريف تماماً ويمكن استخدام صفة «تقدمي» للإشارة إلى أناس كهؤلاء ، يطمحون إلى التغيير في العديد من جوانب النظام الاجتماعي باتجاه تحقيق الديمقراطية والمساواتية يشمل التعريف السابق أيضاً النساء والرجال الذين يشكلون جزءاً من حركة العمال والعديد من «الحركات الاجتماعية الجديدة» أيضاً يمكن اعتبار أن جميع هؤلاء يشكلون الجهة اليسارية والتقدمية من الطيف الايديولوجي والسياسي ولكن في مواضع مختلفة فيه

استخدمت تعبير «الإصلاح الجذري» للإشارة إلى جميع إجراءات الإصلاح التي تهدف إلى تغيير عميق في جانب أو آخر من جوانب النظام الاجتماعي السائد باتجاه تحقيق الديمقراطية والمساواة أيضاً . وعلى هذا الأساس يكون لجميع حركات النضال ضد (التفرقة) العنصرية وبين الجنسين دور هام في هذا التغيير لابد من الإضافة أن هذا الكتاب ، رغم أنه يقدم الكثير جداً من المقترحات العامة الجيدة للارتقاء بالأهداف الاشتراكية ، لكنه لا يطرح اقتراحات محددة حول الكثير من القضايا التي يتوجب على الاشتراكيين الاهتمام بها الخدمات الصحية ، المواصلات ، الإسكان ، البيئة ، الضمان الاجتماعي ، رعاية الطفولة ، نظام الضرائب ، القوانين الجزائية ، ويمكن للقائمة أن تطول إلى ما لانهاية ، وعلى السياسات الاشتراكية حول هذه القضايا أن تكون مترابطة ومتسقة فيما بينها . ولكن معالجة هذه القضايا لم تكن هدفي من تأليف الكتاب ، كما أني لا أجد لدي الكفاءة للقيام بهذه المهمة

«الثورة» و«الثوري» مصطلحان غامضان وملتبسان لأنهما يشيران إلى مفهومين مختلفين يعني هذان المصطلحان من ناحية أولى ، تراكم

التغييرات الهامة والجوهرية بشكل كافٍ لإحداث تحول ثوري في النظام الاجتماعي هذا ما كانت تقصده الاشتراكية ـ الديمقراطية قبل عام ١٩١٤ ويمكن القول إن نزعتها «الإصلاحية» كانت تحتوي على شحنة ثورية بالمعنى الوارد أعلاه أما الفهم الشائع للكلمتين «ثورة» و«ثوري» فهو الإطاحة بالسلطة القائمة وإحداث التحول في النظام الاجتماعي ولا يستبعد هذا المنظور النضال من أجل الإصلاح ولكنه يراه كمرحلة تحضير للإستيلاء على السلطة عن طريق ثوران شعبي مسلح وسوف نهتم بكلا المنظورين في الصفحات التالية

أما مصطلح «شيوعية» Communism (بادئة بحرف C كبير) فيشير إلى نظام الحكم الذي قام في روسيا في تشرين الثاني عام ١٩١٧ ، وفي بلدان أخرى بعد عام ١٩٤٥ . وأعتقد أن ليس للشيوعية بهذا المعنى أية علاقة بما عناه ماركس بالشيوعية : حالة مجتمعية في المستقبل البعيد تميزها الوفرة ، المساواة والانسجام ، وهي تتجاوز الاشتراكية بأشواط طويلة جداً

سوف يجد القارئ أني أرجع إلى ماركس وغيره من شخصيات «الماركسية الكلاسيكية» في نقاط عديدة من هذا النص لاعتقادي بأن العملية النقدية التي نقوم بها هنا ، من إعادة تعريفٍ وتقييمٍ للاشتراكية ، تتطلب التعاطي مع الماركسية . وهذا التعاطي ينطوي على الاعتراف بما لايزال في الماركسية الكلاسيكية محتفظاً بأهمية دائمة ، وثمة من هذا شيء أكثر جداً مما يُعترف به الآن لها . لكن هذا التعاطي ينطوي أيضاً على الابتعاد عن بعض طروحاتها . في كلتا الحالتين ، أعتقد بوجوب أخذ الماركسية كنقطةٍ مرجعيةٍ رئيسية أثناء مناقشة الاشتراكية

يركز الكتاب على البلدان الرأسمالية المتقدمة ، رغم أنه يعرض في الفصل الأول تأثير الإمبريالية الغربية على أماكن أخرى من العالم ، ويعرض في الفصل السابع بعض التوقعات بالنسبة إلى البلدان الشيوعية السابقة ، وبعض بلدان «العالم الثالث» . كما أن المسائل التي يناقشها الكتاب تهم هذه البلدان .فالقيم

الاشتراكية قيم عالمية ، ولكن المشاكل التي يطرحها تطبيق هذه القيم تتجلى بشكل مختلف من بلد إلى آخر حسب تاريخ كل بلد وتجاربه . وتقتضي معالجة هذه المشاكل والاحتمالات الخاصة بالبلدان الشيوعية السابقة والعالم الثالث تأليف كتاب آخر ، لست أهلاً لكتابته

أناقش في الفصل الأول النقاط الأساسية للاتهام الذي يمكن توجيهه إلى الرأسمالية ، وأهدف ، على أساس هذا الاتهام ، إلى الإجابة على السؤال : لماذا أرفض الرأسمالية ؟ . وأقوم في الفصل الثاني بمناقشة معنى الاشتراكية وأبين في سياق ذلك ، مدى اختلافها ، بمعناها هذا ، عن الشيوعية . ويناقش الفصلان التاليان (الثالث والرابع) بالتفصيل ، القضايا الأساسية المطروحة في الفصل الأول والثاني . أما الفصل الثالث فيناقش مسألةً لم تحظَ حتى الآن بالاهتمام الذي تستحق ، هي ، تحديداً ، طبيعة الإصلاحات المؤسساتية الضرورية لتحقيق جوهر الديمقراطية الاشتراكية . ويتضمن الفصل أيضاً اقتراحات حول الإصلاحات الأساسية التي يقتضيها بناء نظام كهذا

يعالج الفصل الرابع التغييرات الاقتصادية التي سوف تشكل الأساس اللازم للانتقال من الديمقراطية الرأسمالية إلى الديمقراطية الاشتراكية ، كما يناقش المشاكل التي سوف تطرحها هذه التغييرات في بيئة رأسمالية تزداد عولمتها يوماً بعد يوم . ويهتم الفصلان الخامس والسادس بمسألة التطبيق الحاسمة في كل هذا . فالفصل الخامس يحاول تقصي درجة التأييد التي يمكن للإصلاحات المطروحة في الفصول السابقة أن تحصل عليه ، وما هي المنظمات والاستراتيجيات الأكثر ملاءمة لتحقيق ذلك أما الفصل السادس فيناقش العقبات التي ستواجه سلطةً اشتراكية ما ، ويحدد الخطوات الأساسية التي يتوجب على تلك السلطة اتباعها لتذليل هذه العقبات وفي الختام ، يناقش الفصل السابع إمكانية حصول المطامح الاشتراكية على تأييد أقوى مما تحظى به الآن في أجزاء مختلفة من العالم

الهدف الأساسي من هذا الكتاب هو تدشين نقاش حول مواضيع تحتاج إلى بحث تفصيلي لا يميل إلى تشجيعه مناخ التشاؤم السائد في أوساط اليسار حول إمكانية التغيير . هذا التشاؤم مفهوم وله أسبابه ولكني أعتقد أنه مفرط أنا أعترف بأن التغييرات الأساسية التي تقتضيها الاشتراكية لن تقودنا بشكل آلي إلى عهد من الانسجام التام ، فأحاول أن أكون أقل «طوباوية» ، وأعتقد أن الاشتراكية سوف لن ترى النور إلا بعد وقت طويل ، حتى إن اتخذت صيغةً أكثر أناةً . أما إذا اعتبرنا الاشتراكية محاولة دائمة للتقدم نحو أهدافها ، فإن الأفق ولأسباب سوف أناقشها لاحقاً ، ليس بدرجة الكآبة الشائعة حالياً ، ويعتبر الوقت الحالي مناسباً ، مثل أي وقت آخر ، لتمهيد السبيل للتقدم اللاحق ، وليست المحاججة العقلانية أقل شأناً من غيرها في هذا السبيل

الهوامش

(١) F. Fokoyama: *Man and the End of History*, (Hamish Hamilton, London, 1992), p. XIII.

(٢) A. Nove, *The Economic Feasible Socialism* (George Allen and Unwin, London, 1983), P. ix.

الفصل الأول

مقاضاة الرأسمالية

- ١ -

إن السؤال الأول الذي يتوجب على الاشتراكيين الإجابة عليه هو ما الذي يجعلهم يناضلون من أجل بديل جذري للرأسمالية ؟ فأي بديل ، باعتراف الاشتراكيين أنفسهم ، مفعمٌ بالشكوك والمسائل غير المبتوت فيها كما أن الرأسمالية اليوم ليست كما كانت في منتصف القرن التاسع عشر عندما بدأ ماركس تأليف ما أصبح فيما بعد «رأس المال» الذي طبع عام ١٨٦٧ فقد حققت الرأسمالية منذ ذلك الحين تحسينات كبيرة على الحياة اليومية للعاملين بأجور ، وأبدت مرونة وقابلية للتغيير لم تكن تراود الأحلام قبل مئة عام ولم يكن ممكناً لماركس أن يتوقع درجة تطبيق «الديمقراطية الاجتماعية» التي حصلت في البلدان الرأسمالية المتقدمة فمنذ العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر ولاحقاً مارست «السياسة الجماهيرية» وتنامي الحركات العمالية الضغط على الحكومات (مهما كانت ميولها) من أجل إجبارها على تقديم تنازلات للطبقة العاملة في كثير من المجالات ، مما أدى إلى خلق مجموعة من الحقوق المتنوعة لهذه الطبقة وتختلف هذه الحقوق كثيراً ، بطبيعتها ، درجتها وجوهرها ، من بلد رأسمالي إلى آخر تختلف الرأسمالية السويدية في هذا الجانب عن الرأسمالية الأمريكية أو اليابانية كما تختلف بلدان أوروبا الغربية عن بعضها في هذا المجال ولكن لم يفشل عمال أي من هذه البلدان في تحقيق

تقدم هام ، وخاصة في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية ، التي تعتبر العصر الذهبي للرأسمالية في القرن العشرين لقد بيّن عالم الاجتماع السويدي ثيربورن في مقالة له نشرتها New Left Review عام ١٩٨٤ «أن الرأسمالية تعرضت إلى تحول كبير ، وإن يكن صامتاً ، خلال فترة الستينات والسبعينات ، ولم تزل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا التحول تنتظر البحث وقد سمّى هذا التحول «رأسمالية دولة الرفاه» ولاحظ أن ، في ظل هذا النظام ، تضمن القواعد والحقوق السياسية حداً أدنى من الدخل للناس آخذاً في الازدياد بشكل مطرد ، ويزداد اهتمام الحكومات بتوفير وتنظيم الضمان الاجتماعي ، الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم «وتحصل الأسرة على خمس إلى ثلث دخلها من الحكومة وليس من الملكيات الخاصة أو العمل المأجور في القطاع الخاص أو العام»[١] وقد لاحظ كاتبان آخران ، منذ أواخر الستينات ، «أن النموذج الاشتراكي ـ الديمقراطي للالتزام بالليبرالية السياسية ، دولة الرفاه ، الاقتصاد المشترك الذي يُدار حسب مبادئ الكينزية ، والتحول التدريجي بالمجتمع باتجاه المساواتية يبدو أقدر من غيره على تأمين الأسس العريضة للوفاق»[٢]

لقد ثبت أن هذه الأفكار كانت مبالغة في تفاؤلها . ذلك أن إجماعاً كالذي قام بين أحزاب المحافظين والأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية بدأ يتآكل مع نهاية سنوات، الازدهار عقب الحرب العالمية الثانية ، فمنذ ١٩٧٠ ساد الميل إلى مهاجمة الانفاق العام على الخدمات العامة والاجتماعية ، والسعي إلى تقليص الاستحقاق لها ، لكن حتى الحكومات الأشد حماساً لتقليص حق المواطن في المعونات الحكومية كالولايات المتحدة وبريطانيا ، لم تنجح سوى جزئياً في مساعيها . وهكذا تآكلت «دولة الرفاه» لكنها لم ولن تتعرض للتدمير الكلي إن «رأسمالية دولة الرفاه» بخيلة وضنينة وهي تبقي مساحات واسعة من الحرمانات ، ولكنها الآن جزء من الواقع الرأسمالي وتدميرها النهائي هدف صعب وخطر فتقليص الحقوق الاجتماعية

يؤدي ، عند نقطة معينة ، إلى معاقبة المسببين له عن طريق هزيمتهم في الانتخابات ، أو يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية ، أو كليهما

على ضوء هذا التطور ، رغم قصوره ومحدوديته ، هل من المعقول أن نسعى إلى استبدال الرأسمالية بنظام مختلف تماماً عنها ؟ أليس من الأكثر معقولية أن ندفع باتجاه المزيد من الإصلاحات ضمن نطاق النظام الحالي ، فنحقق بالتالي رأسماليةً أكثر إنسانية ؟ إذا اعتبرنا الاشتراكية أفقاً شديد البعد ، أو وهماً باطلاً فلماذا لا نركز جهودنا على النضال من أجل تحسينات ممكنة التحقيق ، وننسى فكرة ، رؤيا أو يوتوبيا فقدت المصداقية لدى أوساط واسعة ؟ أليس من الممكن أو حتى المرجح ، أن تؤدي هذه التحسينات مع مرور الوقت إلى تحويل الرأسمالية إلى الاتجاه المنشود ؟ بتعميم أكثر ، ألسنا الآن في مرحلة بيّنة من التاريخ شهدت تغيّراً كبيراً على الرأسمالية ، أدى إلى تغيّر صبوات الناس ومنظورهم بحيث باتوا يرون ، على نحو متزايد ، أن فكرة البديل الاشتراكي شاذة ولا طائل تحتها ؟

إن مثل هذه «النغمة» تتمتع بجاذبية أكيدة لدى الكثيرين في صفوف اليسار هذه الأيام[٢] . ولكن هناك الكثير من الأسباب المقنِعة لرفضها . فنحن نرى أن الإصلاح التدريجي ليس كافياً للقضاء على الشرور المتأصلة في النظام الرأسمالي ، وإن التخلي عن المنظور القائل بالتحول الجذري ، المتمثل بالاشتراكية ، قد أثّر تأثيراً جوهرياً على طبيعة الإصلاح ومجاله إن تاريخ الإصلاح في ظل الرأسمالية يثبت أن هذا الإصلاح هو مجرد رد فعل جزئي جداً وخاضع لمنطق رأس المال ، ويتناول نوعاً محدداً من المشاكل فقط . وتعتبر الحكومات المحافظة الإصلاح وسيلة لمنع حصول التحول الجذري ، فهي تشتري السلام الاجتماعي بقبول بعض التنازلات . ولكن ، حتى عندما قامت الحكومات الاشتراكية ـ الديمقراطية بالإصلاحات ، لم تؤدِّ هذه الإصلاحات إلى إلغاء السمات الأساسية للرأسمالية . وليس هذا بمستغرب ، إذ قلّما كان هذا الإلغاء هدفاً للإصلاحات ليس الهدف من قولنا هذا تشويه سمعة النضال من أجل الإصلاح ، أو ما حققه هذا الإصلاح ، وإنما يهدف فقط إلى القول ، ومن وجهة

نظر اشتراكية ، إن ما يطرحه طريق الإصلاح يجب أن يُدرج في مشروع تغيير جذري ، ويجب أن يُحكم عليه انطلاقاً من التحسينات التي يحققها ، وكذلك مدى مساهمته في إنجاز مشروع التغيير الجذري ذاك إن محدودية الإصلاحات التي تحققت في سياق خاضع للرأسمالية لا تكفي بالطبع لإدانة الرأسمالية كما أن هذه المحدودية وحدها لا تشكل حجة مقنعة لصالح بديل اشتراكي . فما يتوجب علينا هو أولاً الإجابة على السؤال الأساسي التالي « ما هو العيب الجوهري للرأسمالية ؟ » ، ثم علينا إقناع الناس ببديل اشتراكي لها . يهتم هذا الفصل بالسؤال الأول ، كما تدافع الفصول اللاحقة عن الرأي القائل بإمكانية خلق نظام يختلف عن الرأسمالية ويحظى برضا أكبر

أولاً ، إن رفض الرأسمالية ينطلق من عوامل اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية وأخلاقية ، وثيقة الترابط فيما بينها . ثانياً ، وهو الأهم ، هناك البرهان على أن القضايا التي تدين الرأسمالية والنظام الاجتماعي الذي يحتضنها تشكل جزءاً جوهرياً من نظامها ، وذلك مهما بلغت التحسينات التي بإمكانه تحقيقها . ولذلك ، تعدّ فكرة « رأسمالية ذات وجه إنساني » فكرةً مشكوكاً فيها . فمن الممكن بالتأكيد تخفيف أشدّ مساوئ ومظالم النظام الرأسمالي ولكن من غير الممكن إزالة اللاإنسانية المتأصلة فيه . فلإزالتها نحتاج إلى نظام مختلف تحركه دوافع مختلفة

تتنوع تعاريف الرأسمالية ، لكن أفضل ما يعبر عنها هو القائل بأنها النظام الذي يملك فيه القطاع الخاص ويسيطر على الجزء الأكبر ، على الأقل ، من وسائل النشاط الاقتصادي ، الصناعي ، التجاري ، المالي ، ووسائل الاتصال والإعلام ، ويكون المحرك الأساسي لهذه الفعاليات ، والهدف الذي يفوق كثيراً كل الاعتبارات ، هو جَني الأرباح الخاصة من عمل مأجور لشغيلة مستقلين شكلياً . بهذا المعنى ، تكون الرأسمالية الآن أوثق ارتباطاً بالنظام الاجتماعي الذي يحتضنها من أي وقت مضى وذلك رغم جميع التحوّلات التي عرفتها على مر السنين . حيث يجري حالياً ، بلا كلل تمجيد علاقات السوق كأفضل شكل من أشكال التفاعل الفردي والاجتماعي ، كما أن علاقات المتاجرة اليوم أتم شمولاً لكل مجالات الحياة من أي عهد مضى

مع ذلك ، فإن التمييز بين الرأسمالية والنظام الاجتماعي له أهمية كبيرة فالرأسمالية هي نمط إنتاج وشموله يتيح لنا الحديث عن نظام اجتماعي رأسمالي . ولكن «النظام الاجتماعي» مفهوم أكثر شمولية لتركيب مؤسساتي واسع ومعقد للمجتمع نتج عبر تطور تاريخي طويل . قال غرامشي ذات مرة إن في روسيا ، «كانت السلطة كل شيء ، والمجتمع المدني بدائياً وهلامياً ، أما في الغرب ، فكانت السلطة مجرد خندق خارجي يقف وراءه نظام قوي من الحصون والمتاريس»[٤] . ولكن لا يوجد مجتمع «هلامي» حقاً ، مهما كانت درجة «بدائيته» : يوجد في جميع المجتمعات حصون ومتاريس تؤثر بعمق على شكلها وطابعها[٥] . يوجد في جميع المجتمعات ، أيضاً ، تيارات فكرية شتى راسخة من الفكر ، المشاعر والممارسات ، بعضها يمثل آراء ومبادئ ، وأعراف وعادات ، تشكل ، على الأقل ، مصدراً لمقاومة سيطرة الرأسمالية على المجتمع ، من ذلك المقاومة المنبثقة عن الحركات العمالية والحركات الاشتراكية ، عن الحركات الاجتماعية القائمة على العرق ، القومية والجنس وكذلك تلك النابعة من النضال ضد الاستغلال المفرط . وإن مقاومة قيم وممارسات الرأسمالية تنبع أيضاً من أنماط التفكير الدينية والتقليدية . وفي العادة ، تعني «الهيمنة» عند غرامشي قدرة الطبقات الحاكمة على غرس قيمها في الطبقات المحكومة وتحويل هذه القيم إلى «بديهيات» تميّز العصر» . وها قد اكتسبت كلمة هيمنة معنى إضافياً في الوقت الحاضر : قدرة الطبقات الحاكمة على إقناع الطبقات المحكومة بعدم وجود بديل لها مهما كان رأيها بالنظام الاجتماعي السائد ، وذلك مهما كانت درجة تغريبها عنه . فالهيمنة لا تعتمد على الموافقة بقدر ما تعتمد على الإذعان

إن السيطرة الرأسمالية ، وإن لم تكن مطلقة ، إلا أنها حقيقة واقعة ، رغم وجود القوى المعارضة لها . انطلاقاً من هذا الواقع ، ما هي نقاط الاتهام الرئيسية التي يمكن أن توجّه ، من منظور اشتراكي ، ضد الرأسمالية وضد النظام الاجتماعي الذي تسيطر عليه ؟

من المفارقة بمكان أن يتعلق أحد أهم بنود اتهام الرأسمالية بنجاحها الاستثنائي كنظام للانتاج . فكثيراً ما يذكّرنا المدافعون عن الرأسمالية هذه الأيام بأن ماركس وأنجلز في «البيان الشيوعي» دون غيره قد أثنيا على قدرة الرأسمالية على الإنتاج والتجدد[٦] . ولكن ، رغم أن ملاحظتهما هذه في المراحل الأولى للرأسمالية الصناعية تتكشف عن بصيرة نافذة ، لم يكن بوسعهما تخيل مدى القدرة على البقاء والقوة الاستثنائية اللتين ستبديهما الرأسمالية فيما بعد فبدلاً من «الانهيار» تحت ثقل تناقضاتها الذاتية ، أفلحت الرأسمالية حتى الآن في إيجاد مصادر جديدة للقوة والتجدد ، ولئن كان صحيحاً كما قال ماركس أنه «لا ينهار أي نظام اجتماعي أبداً قبل أن تتطور جميع قوى الإنتاج التي لها حيّز فيه»[٧] فإن الرأسمالية تبدو واثقة من حياة طويلة الأمد ، مهما تكن الأزمات التي تنوء تحتها الآن

كتب ماركس في المقدمة نفسها يقول «في مرحلة معينة من تطورها تدخل قوى الإنتاج المادية في المجتمع في تناقض مع علاقات الإنتاج القائمة... فتتحول هذه العلاقات من أشكال لتطوير قوى الإنتاج إلى قيود عليها»[٨] لقد تبين أن ضرر هذه «القيود» بعملية الإنتاج أقل بكثير مما ظن ماركس ورغم هذا ، فإن مقتل الطاقة الإنتاجية العظيمة للرأسمالية يكمن في عدم قدرتها على الاستخدام الأنفع للموارد التي أنتجتها ولاتزال تنتجها ويبقى التناقض جوهرياً بين الوعد الذي يحمله التطور الهائل لقوى الإنتاج من جهة ، وبين الواقع اليومي الذي يواجهه العاملون بأجور من جهة أخرى لقد خلقت الرأسمالية ، لأول مرة في تاريخ البشرية ، إمكانية ضمان حد أدنى لحياة آمنة مادياً وكريمة أخلاقياً لجميع سكان الكوكب ، ولكنها عاجزة ، بسبب جوهر طبيعتها وغاياتها ، عن تحويل هذا الوعد الرائع إلى واقع فالربح الخاص يبقى في الرأسمالية فوق كل شيء ، الأمر الذي لا يتساوق مع الحياة المرفهة للجميع ، وذلك عكس كل ما يقال في هذا الشأن فما يحرك الرأسمالية هو العقلانية الجزئية في نطاق

الشركة (micro-rationality) وليس العقلانية الكلية المطلوبة على نطاق المجتمع (macro-rationality)

إن التحسينات التي طرأت على ظروف حياة الأغلبية ، والتي ساهم في تحقيقها تطور قوى الإنتاج في النظام الرأسمالي ، تعتبر حقيقية وملموسة ، مع ذلك ، فإن المتعصبين لرأسمالية الاقتصاد الحر هم وحدهم الذين يدّعون أن الشكلين الآنفين من العقلانية يتوافقان توافقاً حتمياً . على العكس من ذلك ، فقد ترافق تطور قوى الإنتاج مع نشوء آفات اجتماعية جسيمة يعود معظمها إلى طريقة عمل الشركات الخاصة ، مما أرغم الدولة على التدخل لمعالجة هذه الآفات[٩] ، ولكن قدرة الدولة على فعل ذلك يحدّها السياق الرأسمالي الذي تعمل وفقه (بملء إرادتها)

أحد المؤشرات الواضحة على عدم الانسجام بين الرأسمالية وما أسمّيه حياة آمنة مادياً وكريمة للجميع هو وجود عدد كبير من الناس غارق في فقر مدقع ومهانة كبيرة حتى في أغنى البلدان الرأسمالية . لقد تنبأ J. Galbraith في كتابه «مجتمع الوفرة» الذي طبع أول مرة عام ١٩٥٨ ، أن الفقر في المجتمعات الغربية الغنية سوف يختفي في أمد قريب . ولكن الفقر ، المهانة ، الأمراض غير المستعصية ، التشرد ، الفساد واليأس بقيت آفات يعانيها الملايين في هذه المجتمعات ، ولا يوجد أي مؤشر إلى إمكانية التخلص منها ضمن نظام غايته الأساسية هي تحقيق الأرباح الخاصة . على العكس من ذلك ، نجد أن الظروف المعيشية لأقليات كبيرة من سكان «مجتمع الوفرة» قد أصبحت أسوأ مما كانت عليه في العقود الأخيرة بدل أن تتحسن ، ومما يزيد مرارة هذه الظروف هو التبجح الصاخب بـ«مجتمع المستهلِك» وهم مستبعدون عنه . وتشكل هذه الظروف تربة خصبة لنمو الإدمان على المخدرات والجريمة كأسلوب حياة سائد لعدد كبير من الناس[١٠] وتغذي هذه الظروف نفسها أمراضاً اجتماعية أخرى مثل العنصرية ، معاداة السامية ، ورهاب الغرباء كما تشجع البحث عن كبش فداء موجود دوماً . وبينما يمجد المبررون فضائل وانتصارات الرأسمالية ، تظهر

نذر مشؤومة على تفشي التعصب القومي والعرقي بين الشبان والشابات ، إذ ينشأون في ظل اليأس والسخط والمستقبل القاتم لحياتهم

إن الحرمان الذي يعاني منه الفقراء في بلدان الرأسمالية المتقدمة يعتبر رغم مرارته ، «رفاهاً» إذا ما قورن بظروف حياة الأغلبية الساحقة من سكان بلدان «العالم الثالث» المحكوم عليهم العيش والموت في هذه الظروف ولكن هذا لا يقلل من أهمية واقع الحرمان الذي تعيشه جماهير البلدان الرأسمالية المتقدمة

وإلى هذا ، فإن فهم طبيعة الرأسمالية يقتضي عدم التركيز فقط على بؤر ضخمة من الحرمان الشديد في مجتمعات «الوفرة» رغم أهمية هذا الجانب . ففي هذه البلدان اعتقاد واسع الانتشار بأن العاملين بأجور أبعد ما يكونون عن الحرمان ، وأنهم ، إذا ما أخذ كل شيء بعين الاعتبار ، يعيشون في رخاء وقد تحسنت حيواتهم بشكل ملحوظ من جميع النواحي إن هذا الاعتقاد بشأن المأجورين الذين لديهم عمل ، قائم على أساس التحسين الذي طرأ على ظروف حياتهم اليومية ، تحسن شروط السكن وإمكانية امتلاك المساكن ، وفرة الدخل ، مساهمة الزوجات مع الأزواج في تكوين دخل العائلة ، القدرة على شراء السلع المعمرة التي ينعم بها العمال منذ الحرب العالمية الثانية ، وأشياء أخرى مثل تمضية الإجازة في بلدان أجنبية وغيرها من سبل الرفاه ، والحصول على شروط عمل أفضل وما إلى ذلك

لكنّ هذا يغفل حقائق جوهرية حول حالة العمال المأجورين : حقيقة أنهم يعيشون دوماً تحت خطر البطالة وكل الأذى والحرمانات التي تنجم عنها ، وأن عليهم خوض صراع دائم من أجل الحفاظ على مستوى دخلهم وظروف عملهم ، دع جانباً تحسينها إن عدداً كبيراً منهم ، وخاصة النساء ، يتقاضون أجوراً متدنية بشكل مؤسٍ ، وغالباً تحت ظروف عمل سيئة للغاية فعلاقات الإنتاج مازالت لاديمقراطية بصورة عميقة ، والخدمات الاجتماعية والعامة التي يعتمد عليها مستوى حياتهم الى درجة بعيدة ، هي غير وافية من جوانب كثيرة وقد

ازدادت الحالة سوءاً من هذه الناحية في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة حيث تتحسن الخدمات الخاصة وتتراجع الخدمات العامة فتوفر الخدمات الخاصة يعتمد على القدرة على دفع نفقاتها أما الغالبية العظمى من الناس ، فلا تستطيع دفع نفقات الخدمات الخاصة ، فتعتمد على الخدمات العامة وعليها أن ترضى بمستوياتها المتدنية

توجد فروق كبيرة وواضحة بين البلدان الرأسمالية في هذا المجال ولكن ، رغم كل ما يقال عن الطبقة العاملة «المرفّهة» وانحسار أهمية التقسيمات الطبقية ، يبقى الموقع الطبقي عاملاً أساسياً في عدم المساواة العميق فيما يخص العمل ، الدخل ، السكن ، التعليم ، الفرص المتاحة ، وكثيراً من الأشياء الأخرى التي تحدد أنماط الحياة والهوة كبيرة ، بل مذهلة عند قطبيها بين الظروف الحياتية للأغلبية الساحقة من الناس من جهة ، وظروف حياة أفراد من الطبقة الوسطى والعليا من جهة ثانية فحتى في السويد ، وهي متقدمة اجتماعياً بشوط كبير على جميع البلدان الرأسمالية الأخرى ، بحيث اعتبرها أحد الكتاب «أقرب من أية دولة رأسمالية أخرى إلى المثل الأعلى الاشتراكي ـ الديمقراطي في تأمين فرص عمل للجميع والضمان الاجتماعي وتكافؤ المداخيل»[١١] ، تبقى مجتمعاً طبقياً يتجلى فيه عدم المساواة الشديد في توزيع الثروة ، السلطة والفرص المتاحة كبرهان بسيط على هذه النقطة نجد مدى استنكار أفراد من الطبقة الوسطى والعليا في كل مكان لو هبط مستوى معيشتهم إلى مستوى معيشة حتى أفضل العاملين بأجور ، ومدى اعتبارهم لهذا الهبوط كارثياً أما الاشتراكية فتُعنى بتحقيق ارتفاع في مستوى العيش يساهم في ردم الهوة وإزالة اللامساواة المسببة للحسد وللشقاقات الموجودة اليوم هذا لا يعني بالطبع محاولة تحقيق تماثل تام بليد في أنماط الحياة ، بل يعني خلق مجتمعات تحقق مساواة تقريبية في الظروف الحياتية مترافقة مع تنوع حقيقي ، تنوع يخلقه ازدهار الإمكانات المكبوتة الآن عند الأغلبية الساحقة بسبب الظروف غير الملائمة جداً لتفتحها .

وتشكل البيئة مجالاً آخر يتبدى فيه التناقض ، بين العقلانية الجزئية ضمن الشركة من جهة ، ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى ، صارخاً وذا نتائج وخيمة إن طبيعة النظام ترغم من يدير الشركات على اعتبار حماية البيئة ، موضوعاً ثانوياً في أحسن الأحوال إن مدراء الشركات يمكن ، كأفراد ، أن يكونوا مهتمين حقيقة بحماية البيئة مثل غيرهم ، أما كمالكين ومديرين لهذه الشركات فاهتمامهم بالموضوع ينحسر رغم نواياهم الحسنة . والحكومات أيضاً ، رغم ادعاءاتها ، تواجه العقبات الاقتصادية والسياسية عند معالجة التخريب البيني الناتج عن السعي وراء الأرباح الخاصة

- ٣ -

إن للرأسمالية ، كنمط إنتاج ، دوراً حاسماً في تشكيل البنية الاجتماعية للمجتمعات التي تسيطر عليها إنها تكرس انقسام المجتمع بين طبقة مسيطرة صغيرة نسبياً من جهة ، وطبقات خاضعة تشكل الغالبية الساحقة من جهة أخرى[١٢] كان هذا الانقسام شائعاً في أكثر أنماط الإنتاج السابقة ، ولكن الرأسمالية ، بدل إزالته ، تكرسه بطرقها الخاصة . فدرجة الحراك الاجتماعي التي تميز الرأسمالية عن أنماط سابقة لم تغير من هذه الحقيقة شيئاً كما أن فرصة صعود أفراد من الطبقات الخاضعة إلى مواقع السلطة لا تغير حقيقة السيطرة الواقعة إنها فقط تغير شخوصها

إن في أعلى مستويات الهرم الاجتماعي جزءاً من الطبقة المسيطرة ، يشكل نخبة سلطتها ، على حد تعبير C. Wraight Mills . هؤلاء هم الذين يملكون أو يسيطرون على « القمم الاستراتيجية » للاقتصاد ، وعلى الجهاز المركزي للدولة ، ويملكون وسائل إعلام القطاع الخاص الرئيسية ويديرونها ، أو يسيطرون على تلك الوسائل في القطاع العام . ويمكن القول إن نخبة الحكم تشكل « طليعة » الطبقة المسيطرة إنها تنحدر بشكل أساسي من تلك الطبقة وعند الاستقالة من المناصب العليا أو التقاعد ، يعود أفراد النخبة إلى تلك الطبقة . ويتمثل القسم

الأكبر من الطبقة المسيطرة في البورجوازية التجارية والمهنية التي تتمتع بقدر كبير من السلطة والنفوذ ، رغم أنها أقل نفوذاً من النخبة الحاكمة قد نقول لابد من وجود ما يشبه النخبة الحاكمة في أي مجتمع . لكن النقطة التي سنناقشها في فصول قادمة بشكل مطوّل هي أن النخبة الحاكمة في المجتمعات الرأسمالية متحررة إلى حد كبير من الرقابة الديمقراطية الفعالة ، وهي بالتالي تشكل نوعاً من «الأوليغاركية» أو حكم الأقلية الملطّف جزئياً بالأشكال الديمقراطية

لابد من القول فوراً إنه لا النخبة الحاكمة ولا بقية الطبقة المسيطرة تشكلان طبقة موحدة متماسكة ، سواء من ناحية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية . وكما هو حال أية طبقة أخرى ، يمكننا أن نجد عدداً لا يحصى من الانقسامات في داخلها حول قضايا عظيمة الأهمية أحياناً كثيرة . ولكن ، في الظروف الطبيعية ، نجد أن ما يؤدي إلى انقسام الطبقة المسيطرة أقل أهمية نوعاً ما مما يوحدها ، وبالتحديد ، أقل أهمية من تصميم غالبية أفرادها على الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم والسعي إلى تقويته باسم المصالح القومية ، أو الحرية ، أو الديمقراطية ، أو أي شيء آخر يمكنه في وقت من الأوقات أن يخدم كوسيلة لإضفاء الشرعية . ويجب ألا نعتبر فكرة إضفاء الشرعية وسيلة مناورة فقط ، على العكس من ذلك ، نجد أن الإيمان بها عميق كما أنها تقنع الفرد في شرعية حالته إن اعتقاد المرء بأنه على حق يشكل عنصراً أساسياً في ممارسته للسلطة ، كما ينسجم هذا الاعتقاد كثيراً مع عادة التأثير على الآراء ، تحريف الحقيقة ، وإساءة استخدام السلطة . فالاعتقاد بأن الوسائل الملتوية تخدم أهدافاً نبيلة يعطي مبرراً لاستخدام هذه الوسائل

إن التصميم على الحفاظ على النظام الاجتماعي وتقويته لا يعني رفض جميع الإصلاحات والتنازلات وقد انقسم المحافظون دوماً فيما بينهم حول ذلك ، فمنهم من يقبل ، بتردد ، وأحياناً بلا تردد ، الحاجة إلى تقديم التنازلات في سبيل التخفيف من السخط الذي تخلقه ظروف لا يمكن تحملها عند الأغلبية ، ومنهم المتشددون الذين يعارضون أية تنازلات لاعتقادهم بأن

أية إصلاحات سوف تولّد مطالب جديدة

ولكن ، عند أخذ كل هذه العوامل المسببة للخلاف بعين الاعتبار ، يبقى هناك رابط قوي يوحّد أفراد هذه الطبقة ، ألا وهو الامتيازات الطبقية وحقيقة أن أفرادها يتمتعون بدخل أعلى بشكل مذهل من غالبية أفراد الشعب كما أنهم يملكون نسبة كبيرة من ثروات البلد لا تتناسب مع عددهم ، وتشكل هذه الثروات بحد ذاتها مصدراً إضافياً للدخل . فثمة دلالة هامة جداً لحقيقة أن ١٠٪ من السكان ، في بريطانيا ، على سبيل المثال ، كانوا عام ١٩٩٣ يملكون ٥٠٪ من ثروة البلد برمتها ، وأن ٢٥٪ من السكان يملكون ٧١٪ من الثروة . بكلمة أخرى ، على ٧٥٪ من أفراد الشعب أن يتدبروا أمرهم بما تبقى من الثروة (٢٩٪)[١٣] . هذه الحالة غير المتكافئة لتوزيع الثروات موجودة في جميع البلدان الرأسمالية

إن للعلاقة بين أصحاب الشركات والماسكين لسلطة الدولة أهمية كبيرة ورغم أن هذه العلاقة ليست أبداً بالسهلة أو المنسجمة ، نجد أن كلا الطرفين رغم جميع خلافاتهما ، تجمعهما شراكة صلبة . تتصرف السلطة التنفيذية للدولة في أحيان كثيرة بشكل مستقل ، في القضايا ذات الأهمية الكبيرة ، وذلك دون الرجوع إلى أهل السلطة الاقتصادية . ويمكن للوزراء في حقيقة الأمر ألا يكنّوا سوى قدر ضئيل من التعاطف مع الشركات ورجال الأعمال ، ويمكن أن ينظروا بازدراء إلى أفقهم المحدود . ورجال الأعمال بالمقابل ينظرون بازدراء إلى رجال السياسة الذين ، بالتعبير الأمريكي ، لا يتوجب عليهم أبداً « دفع قائمة الأجور » . يمكن لاهتمامات رجال الدولة أن تتمحور حول الأمور الكبيرة السامية مثل : المصالح القومية والأمن القومي . ولكن ، مهما كانت هذه الاهتمامات ، فإن تحقيقها يعتمد ، إلى درجة حاسمة ، على عافية الاقتصاد ، وفي الاقتصادات الرأسمالية ، يتأثر ذلك بالثقة الممنوحة للحكومة من قبل رجال الأعمال وأصحاب الشركات داخل البلد وكذلك خارجه وقد كانت رعاية هذه الثقة دوماً عاملاً ضرورياً وحاسماً في رسم سياسات الحكومات وأفعالها . بكلمة أخرى ، تمنح هذه الشراكة أصحاب الشركات ورجال الأعمال فرصة للتأثير على الشريك الثاني

(السلطة) بفعل قوتهم الاقتصادية ليس إلا[١٤] ومن الملفت للنظر أن هذه الشراكة نادراً ما تعرضت لخطر الزوال بسبب سلوك السلطة أما ما يحدث فعلاً حين تتعرض هذه الشراكة للخطر فسوف تتم مناقشته في الفصل السادس

تتألف الطبقات الخاضعة في المجتمعات الرأسمالية من عنصرين مختلفين طبقة عاملة أي طبقة ذوي الأجور التي تؤلف الغالبية الساحقة من السكان في البلدان الرأسمالية ، والفئة الدنيا من الطبقة المتوسطة أو البورجوازية الصغيرة المنقسمة ، هي الأخرى ، بين أصحاب المشاريع الصغيرة وفئة الحرفيين وصغار المهنيين والمدراء الصغار والمشرفين وتضم معلمي المدارس ، المرشدين الاجتماعيين ، موظفي الدولة والإدارة المحلية في المستويات الدنيا للبناء الإداري ، وغيرهم كثير من الذين يزاولون أشغالاً شتى . وهؤلاء أناس لديهم فقط درجة صغيرة من السلطة والمسؤولية في تشغيل الميكانيزم الذي يساعد على ضمان إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم

هناك صفات أساسية تجمع أفراد طبقة العاملين بأجور ، مع وجود فوارق أولاً ، انهم جميعاً يعتمدون في دخلهم كلياً أو أساسياً على قوة عملهم ، أو بشكل أو بآخر ، على مساعدات الدولة . ثانياً ، مستوى هذا الدخل يضع الشغيلة والمستفيدين من مساعدات الدولة في المستويات الدنيا لمعدل الدخل . ومن السهل ملاحظة أن بعض العمال المهرة يتمتعون بأجور عالية . ولكن حتى أجورهم تلك لا تقارن بالمرتبات التي يتم دفعها لغالبية أفراد الشركات أو البورجوازية المهنية ثالثاً ، إن تأثير العاملين بأجور ونفوذهم كأفراد هو في حده الأدنى سواء في عملهم أو في المجتمع بشكل عام . ولكن للطبقة العاملة ، كمجموع قوة كامنة جبارة كما أثبتت مناسبات كثيرة ، في الإضرابات العامة مثلاً ، حيث يتم استخدام تلك القوة الكامنة ، ولكن هذه قضية أخرى مختلفة تماماً

وبصرف النظر عن الإنقسامات القائمة على الجنس ، العرق ، القومية الأثنية ، الدين ، فإن التطورات الأخيرة التي طرأت على عملية الإنتاج قد أدت إلى تعميق الإنقسام القديم العهد بين أقلية من العمال المهرة الذين يتمتعون

بأجور وشروط عمل جيدة وبين جيش يتنامى من العمال المستخدمين في أعمال واطئة المستوى ، على أساس مؤقت أحياناً كثيرة ، ولا يتمتعون بأية حماية أو امتيازات مما تتمتع به الأقلية الماهرة ولهذا الإنقسام تأثيرات سلبية جدية على التنظيمات النقابية والسياسات العمالية ولكن لا هذا الإنقسام ولا غيره من الإنقسامات في الطبقة العاملة تبطل حقيقة أن هذه الطبقة تشكل الغالبية الساحقة من السكان السؤال الذي يجب الإجابة عليه فيما بعد هو ما هي الشروط التي يمكن أن تصبح فيها هذه الطبقة ، على الرغم من انقساماتها أغلبية سياسية متماسكة بصورة معقولة ؟

إن قولنا إن الطبقة العاملة لاتزال تشكل الغالبية الساحقة من سكان الدول الرأسمالية يعاكس الرأي السائد اليوم ، الذي يرى أن فكرة « الطبقة العاملة » فكرة عفا عليها الزمن ، فيواجهنا أصحاب هذا الرأي بالسؤال : ألسنا جميعاً طبقة عاملة الآن ؟ أو حتى طبقة متوسطة ؟ أو حتى طبقة متوسطة عاملة ؟ لقد تمّ تقريباً حذف عبارة الطبقة العاملة من المفردات السياسية المستخدمة في أمريكا حين يقال : هناك الأغنياء جداً في الذروة ، الفقراء جداً في الأسفل ، وكل من هم بين المستويين ينتمون إلى « الطبقة المتوسطة » سواء كانوا محامين وأطباء ناجحين ، عمالاً في المعامل أو بقالين . الفكرة المربكة الأخرى والتي تحظى برصيد كبير في السنوات الأخيرة هي أن المجتمعات الرأسمالية منقسمة على أساس « ثلث إلى ثلثين » ، وهذا يعني أن ثلث السكان يعاني ظروفاً معيشية سيئة أو سيئة جداً ، في حين نجد أن لدى الثلثين الآخرين ظروفاً معيشية جيدة أو جيدة جداً ويخفي هذا القول أيضاً الانقسام الحقيقي بين الطبقة المتوسطة والعليا من جهة وطبقة العاملين بأجور وأفراد الطبقة المتوسطة الدنيا من جهة أخرى إن الانقسامات التي يمكن العثور عليها ضمن السكان الخاضعين هامة جداً كما ذكرنا ، ولا يمكن إهمالها ولها نتائج سياسية عميقة الأثر أما فيما يتعلق بالسلطة ، النفوذ ، الدخل ، الثروة ونمط الحياة ، فالانقسامات المذكورة أقل عمقاً منها بين الذين يشغلون قمة الهرم الاجتماعي ، من جهة ، والذين يشكلون

قاعدته من جهة أخرى . ويمكن لأسفل الطبقة المتوسطة أن تعتقد بأنها بعيدة عن ذوي العمل المأجور ، ويعد هذا الاعتقاد صحيحاً من جوانب كثيرة ، وخاصة بعدها عن الشغيلة غير المهرة ناهيك عن أناس على هامش المجتمع . ولكن حسب المقياس المشار إليه سابقاً ، وبصرف النظر عن رؤية الناس أنفسهم لأوضاعهم الإجتماعية ، تبقى الهوة كبيرة بين الطبقة المتوسطة الدنيا من جهة وبين الطبقتين المتوسطة والعليا من جهة أخرى

إن الطمس المتعمد للطبقة العاملة في اللغة السياسية يخالف الواقع لا شك أن الطبقة العاملة الصناعية في الدول الرأسمالية المتقدمة أصبحت أقل عدداً مما كانت عليه ، ولكن المستخدمين في القطاعات الإدارية والخدماتية الدنيا والكثير من الآخرين يعدّون جميعاً عمالاً مأجورين وجزءاً من الطبقة العاملة ، سواء أدركوا هذا أو لم يدركوه . ومن ناحية أخرى نجد أن تعبير «طبقة عاملة» يؤخذ بشكل عام للدلالة على المفهوم «القديم» و«التقليدي» للطبقة العاملة الصناعية ، لذلك قد يكون تعبير «طبقة المأجورين» ، رغم غرابته ، هو الأفضل للاستخدام فكما يلاحظ Alex Callinicos «رغم الطوابير الطويلة التي تنتظر استلام المعونات الحكومية في السبعينات والثمانينات ، لايزال حوالي تسعة أعشار أفراد السكان الذين هم في سن العمل في الاقتصادات الغربية يزاولون نوعاً أو آخر من العمل المأجور في أغلب الأحوال . وحقيقة أن العمال الذين يزاولون العمل اليدوي لم يعودوا يشكلون الأغلبية بين العمال المأجورين لا يعني بحد ذاته بداية النهاية لـ«المجتمع القائم على العمل» . لقد أصبح العمل المأجور سمة أعمّ للواقع الاجتماعي في النصف الأخير من هذا القرن ، وذلك مع تراجع الزراعة البدائية وازدياد مشاركة النساء في سوق العمل»(١٥)

لو جمعنا العاملين في الصناعة ، والوظائف الإدارية الدنيا ، والخدمات معاً بالإضافة إلى من يقوم هؤلاء بإعالتهم ، فإنهم يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان البلدان الرأسمالية ، وهذه الأغلبية تزداد بحجم «الطبقة السفلى» المفقَرة المنحدرة من صفوف الطبقة العاملة

لا يقتصر الجدال على اللامساواة العميقة بين السكان المأجورين والطبقة المسيطرة ، ولا على استمرار إعادة إنتاج هذه اللامساواة ، فهاتان الطبقتان ليستا متعايشتين مجرد تعايش ، بل إن بينهما علاقة ، وهي في ظل النظام الرأسمالي علاقة تضارب مصالح متأصل . وتكمن أسباب ذلك في طبيعة تكوين النظام الرأسمالي وجوهره . مكان وقوع هذا التضارب في المصالح هو عملية الإنتاج والعلاقة بين صاحب العمل من جهة والعمال المأجورين من جهة أخرى تسير الطبقة المسيطرة مدفوعة بواسطة قوانين التنافس الصلبة ، هادفة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الفائض من عمالها ، وذلك ضمن القيود والشروط التي تفرضها الظروف التاريخية التي تؤثر على علاقات الإنتاج ، بينما يطمح العمال إلى تحسين أجورهم ، ساعات عملهم وشروط هذا العمل بقدر ما يستطيعون . يمكن تخفيف وروتنة النزاعات التي يخلقها هذا التضارب في المصالح كما أن النزاع متساوق مع قدر كبير من التعاون من جانب العمال عند مرحلة الإنتاج ، إن هذا التعاون ، مهما ينطوي على التذمر ، هام جداً كي لا تصاب عملية الإنتاج بضرر قاتل . ولكن ، على الرغم من هذا التعاون ومن إمكانية تخفيف وروتنة النزاع ، يبقى هذا التضارب جزءاً لا يتجزأ من النظام وأكثر من ذلك ، لا يقتصر التناقض بين رأس المال والعمل على قضايا الأجور شروط العمل ، وساعات العمل ، بل يلاحظ أن القضايا الأكبر التي تؤثر على الطبقات المختلفة ، هي دائماً موضع نزاع : حقوق العمال المأجورين في عملية الإنتاج ، الحقوق النقابية بما فيها الشروط المحيطة بالإضرابات ، الحقوق المدنية والسياسية بشكل عام ، مستوى وسعة الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة ، مسألة الضرائب ، أنظمة وقوانين العمل وما إلى ذلك فالقوى المحافظة تخوض صراعاً دائماً ، حول جميع هذه القضايا ، مع الحركات العمالية ، أحزاب اليسار ومجموعات أخرى تتحد في مواجهة البنى القائمة للسلطة والامتيازات وتختلف حدة هذه المواجهة حسب الأمكنة والظروف ، ولكن القضاء المبرم عليها

يظل غير ممكن على الإطلاق ، ونجدها تنفجر بشكل عرضي في مواجهات كبيرة . ولابد من الإشارة هنا إلى أن «القوى المحافظة» المذكورة أعلاه تتضمن الدولة نفسها . فليست الدولة الرأسمالية حيادية بين رأس المال والعمال في أي حال من الأحوال إنها تدعي دوماً هذه الحيادية كما تدعي أن ما يحركها هو الحرص على «المصالح القومية» . ولكن أولئك الذين يديرون الدولة يميلون إلى الاعتقاد أن المصالح القومية ومصالح رأس المال تتفق بشكل تام ، ويتصرفون على هذا الأساس ، خصوصاً عندما تنفجر المواجهات الجدية

علَّق الكثير من الأهمية ، في السنوات الأخيرة ، على حقيقة أن أكثر الصراعات الحادة في المجتمعات الرأسمالية لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بالصراع بين رأس المال والعمل ، وإنما كانت مسبباتها مرتبطة بالاضطهاد والتفرقة الجنسية ، العنصرية ، الفوارق القومية والدينية ، بالاستياء العام لجيل الشباب وباهتمامات عدد لانهائي من جماعات الضغط (اللوبيات) فوق ذلك ، فقد حدث الكثير من تلك الصراعات داخل الطبقة الواحدة وشملت عمالاً في مواجهة عمال آخرين ، انقسموا على أنفسهم على أساس الجنس ، العرق ، الدين ، القومية وما إلى ذلك ولكن ليس من قبيل الاختزال الخاطئ للأمر إلى بعده الاقتصادي فقط أن نقول بأن واحداً من الأسباب الرئيسية للصراعات داخل الطبقة الواحدة بين العمال على أساس العرق أو الجنس أو القومية أو الدين هو الإحساس بعدم الأمان والخوف من المنافسة على فرص العمل بقبول أجور أقل من قبل النساء ، العمال المهاجرين وآخرين ، هذا الخوف الذي يحس به العمال الذكور البيض في مجتمعات من أهم صفاتها المميزة : عدم الاطمئنان على فرصة العمل والصراع الدائم للحفاظ على ظروف العمل أو تحسينها . من الصحيح ، مع ذلك ، أن بعض الصراعات داخل الطبقة الواحدة لا تتعلق بشكل مباشر ، وأحياناً لا تتعلق أبداً ، بالأسباب الاقتصادية هذه ، وتبدو وكأن لها طبيعة خاصة بها ، تغذيها التبريرات التي يجدونها لتكريس الاعتقاد بدونية المجموعات البشرية المحتقرة والتي تثير المخاوف إن وجود مثل هذه

المشاعر يولد الآراء السطحية القائلة بأن الكراهية الفاعلة «متأصلة» في ظروف حياة الإنسان أو ، فيما يتعلق بالتفرقة الجنسية والعنصرية ، تكمن في ظروف حياة الذكور أو البيض على الأقل لكن المعقول أكثر أن نرى هذه الكراهية كنتيجة للبحث عن كبش فداء يبرر مشاعر عدم الأمان والاغتراب المتجذّرين في المجتمعات التي لا تستطيع تأمين حياة مرضية لسكانها ، وللانتقام لهذه المشاعر

عند نقاش هذه الصراعات يوجد ميل شديد نحو التركيز على الضغوط التي تنبثق من الأسفل ، ونحو الاعتقاد أن الصراع الطبقي هو عملية وحيدة الاتجاه وأنه شيء يشغل العمال فقط وهذا خطأ فادح ، على الأقل ، لأن الضغوط التي تأتي من الأعلى تضاهي بأهميتها ضغوط الطبقات الدنيا ، إن لم تفقها ، ويتجلى هذا الضغط بالاهتمام الدائم لأفراد النخبة الحاكمة والطبقة المسيطرة بشكل عام وكذلك حلفاء هذه الطبقة ، ضمن الطبقات الخاضعة ، بالحفاظ على الوضع الاجتماعي القائم والدفاع عنه وعن كل ما يرافقه إن هذه الضغوط أكثر ثباتاً وتصميماً من الضغوط التي يمارسها العمال ، كما أنها تؤثر بشكل حاسم على جميع جوانب الحياة ، لأنها سارية في كل مجالات الحياة ، وتعتمد على الاعتقاد الشائع بأن النظام الاجتماعي القائم ، وإن لم يبلغ درجة الكمال ، إلا أنه الخيار الأفضل الممكن في عالم بعيد جداً عن الكمال ، ولهذا يجب الدفاع عنه ضد كل محاولات التغيير باتجاه المساواة والديمقراطية ويختلف المهتمون بذلك حول الاستراتيجية الواجب استخدامها لبلوغ غايتهم ، فهم ينقسمون كما أشرنا سابقاً ، بين الاتجاه المحافظ المتشدد بكل أشكاله ، والاتجاه المحافظ المعتدل الذي يهتم بتخفيف حدة الصراع الاجتماعي ويمكن لكلا الاتجاهين تبديل موقفه حسب الظروف ، فيتخذ المعتدلون موقفاً متشدداً أو يتنازل المتشددون جداً عن موقفهم بما يناسب الظرف ومع ذلك يبقى هذا الانقسام إلى اتجاهين حقيقة واقعة ولكنه يجب ألا يحجب عن أعيننا حقيقة وقوة الضغوط التي تأتي من الأعلى

هذا الأمر يستحق المزيد من الاهتمام ، لأن السياسة والمواقف السياسية تتشكل إلى حد كبير نتيجة للصراع الدائم بين الطبقات المسيطرة والخاضعة ، والتي تتفاوت درجة حدته من وقت لآخر . ويتخذ هذا الصراع أشكالاً كثيرة كما أنه كثيراً ما يتعرض للتشوّش بفعل المد والجزر للحياة السياسية والخدع التي يمارسها رجال السياسة فيما بينهم من أجل المنصب والسلطة ، وبفعل تراكم وقائع وفضائح وآثام بعض الذين يشغلون المراكز العليا وتتلقفها الصحافة بنهم فتبدو وكأنها منفصلة بشكل كامل عن مسائل أهم بشأن طبيعة النظام الاجتماعي القائم . وراء هذا المشهد المذهل بتلوّنه يكمن نموذج ثابت ، يتحدد ، من جهة ، بضغوط ونضالات الطبقة التحتية ضد أشكال متنوعة من التفرقة ، التسيد الحرمان والاستغلال المتزايد كما أنه يتحدد ، من جهة أخرى ، بالضغوط من الأعلى من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي الشائع الذي تعتبر التفرقة ، التسيد ، الحرمان والاستغلال من سماته الصميمة قد لا تكون هذه رؤية الزعماء للسياسة وللحياة السياسية . إنهم يلبسون أفعالهم لغة تساعد على إخفاء حقيقة أن غاياتهم تذهب أبعد بكثير مما يُظهِرون ، ولكن هذه النشاطات تتعلق جوهرياً ، في آخر المطاف ، بطبيعة النظام الاجتماعي : هل ندافع عنه وكيف ؟ أم هل نغيره وإلى أية درجة ؟ وليس من قبيل المبالغة القول بتعذر فهم الحياة السياسية ، بما في ذلك أهم جوانبها كما تتبدى في التيارات الفكرية والمؤسسات المختلفة ، ما لم نرجع إلى هذه الغايات المتضاربة

لا تستطيع المجتمعات الطبقية التغلب على هذا الصراع . وقد برهنت هذه المجتمعات ، كما أشرنا سابقاً ، على إمكانية روتنة الصراع ، مما يعني تسليم الطبقات الدنيا الخاضعة بموقعها ضمن النظام الاجتماعي القائم مقابل تنازلات معينة هامة أحياناً ولكن هذه الروتنة غير مستقرة ، وحتى عندما تستقر ويتم تفادي الصراع الحاد ، لا يمكن لهذه المجتمعات تحقيق الانسجام الحقيقي ، ولا يمكنها أن تصبح جماعة موحَّدة في ظل قوانين واحدة في الواقع ، مثلها في الكلام

تتباهى الدول الرأسمالية المتقدمة بمفخرة الديمقراطية وتعتبرها من طبيعة الرأسمالية . ويصر المدافعون عن هذا النظام على العلاقة الوطيدة بين الرأسمالية والحرية والديمقراطية[١٦] . وقد قدمت الأنظمة الشيوعية ، هنا أيضاً ، خدمة كبيرة للرأسمالية عندما سوّغت للادعاء بأن «الاشتراكية» هي عدوة الحرية والديمقراطية ، وأن الليبرالية الاقتصادية هي الطريق الوحيد الذي يضمن الحرية

بإمعان النظر في هذا الادعاء يمكننا الملاحظة ، بدايةً ، أن الرأسمالية خلال الجزء الأكبر من تاريخها ، لم تكن مرتبطة بالديمقراطية بأي معنى من المعاني ، وأن جميع المحافظين والليبراليين المدافعين عن النظام الرأسمالي كانوا دوماً مصممين على مقاومة تقدم الشكل الديمقراطي ، وخاصة ما يتعلق منه بتوسيع حق الانتخاب والكثير من التحسينات الديمقراطية الأخرى أيضاً . لقد احتاجت الرأسمالية في البداية حريات معينة من أجل أن تتطور ، وارتبط هذا تاريخياً بمطالبة البورجوازية بهذه الحريات من أجل كبح الاستبدادية وحماية الأفراد ، وخاصة الأفراد ذوي الملكيات ، حمايتهم من ابتزاز الدولة ورقابتها ورغم أهمية هذه الحريات إلا أنها أبقت سواد الشعب تحت شروط قاسية من الكبت الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي . وكانت هذه الديمقراطية ، بالشكل الذي تحققت فيه ، ديمقراطية تقتصر على من يملك ثروة وبقيت الغالبية العظمى التي لا تملك «حصة من ثروة البلد» خارج نطاق هذه الديمقراطية . ثم جاء توسيع ممارسة الديمقراطية والحرية نتيجة لضغط عنيد من مصادر متنوعة ، أهمها الحركات العمالية واليسارية ضد قوى السيطرة والامتيازات ، وبمساعدة بعض أفراد الطبقة المسيطرة الذين كانوا يخشون عواقب المقاومة المستمرة لتوسيع الممارسة الديمقراطية . ومع نمو الحركات العمالية وأحزاب الطبقة العاملة في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، بات من الصعب الاستمرار في حرمان الأغلبية من حق المواطنة السياسية ، وهكذا مُنح حق الاقتراع على مضض بداية ، للذكور ، ثم أخيراً ، إبّان القرن العشرين ، للنساء . ولكن من المفيد أن

نتذكر حجم مقاومة أصحاب الامتيازات المتمترسة عبر أوروبا (وبطرق مختلفة في أمريكا أيضاً) لهذه الدرجة المحدودة من توسيع الديمقراطية ، وكذلك أن نتذكر الآلية التي استخدمتها أجهزة الدولة تحسباً للمخاطر على تلك الامتيازات المتمترسة (الأرستقرطية منها والبورجوازية) من الخطر المتمثل في تطبيق الديمقراطية

على ضوء هذه المقاومة الثابتة يجب أن ننظر إلى أهم ادعاءات المحافظين ، تحديداً ، إصرار محافظي القرن العشرين على كونهم ، هم بالذات ، أكثر المدافعين عن الديمقراطية غيرة . وما مكّنهم من مواصلة هذا الادعاء هو المعنى الضيق الذي أعطوه للديمقراطية ، فهم يعرّفونها على أنها التنافس بين النُخب السياسية من أجل الوصول إلى السلطة عن طريق الحصول على التأييد الشعبي في الانتخابات القائمة على التنافس

في كتاب «الرأسمالية ، الاشتراكية والديمقراطية» الذي نشر لأول مرة في الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ ، والذي قدّر له أن يؤثر تأثيراً هاماً على النقاشات اللاحقة حول معنى الديمقراطية ، عرّف J. Schumpeter الديمقراطية بأنها «ترتيبات مؤسساتية للتوصل إلى قرارات سياسية يحصل الأفراد من خلالها على سلطة اتخاذ القرار عن طريق المشاركة في انتخابات قائمة على التنافس»[١٧] وقد اعتُبر أي شيء أبعد من ذلك في سبيل صنع القرار الشعبي غير مرغوب فيه وخطيراً ، وأيّد وجهة النظر هذه عدد كبير من منظري الديمقراطية في سنوات الخمسينيات وما بعدها[١٨] . ويمكن أن نضيف إلى هذا عدداً من الحقوق السياسية والمدنية والمعروفة تقليدياً بارتباطها بالليبرالية وما اكتنف تلك الحقوق من تقييدات

وعلى كل حال ، إذا اعتبرنا أن الديمقراطية تمنح «الناس العاديين» سلطة حقيقية في جميع مجالات الحياة التي تهمهم ، فإن فكرة أن المجتمعات الرأسمالية ديمقراطية تنتمي إلى أساطير السياسة وليس إلى واقع هذه المجتمعات إن الديمقراطية الرأسمالية تعني وجود صيغ ديمقراطية تجعل الضغط النسبي على

السلطة والدولة ممكناً كما تجعل إقالة الشخصيات المنتخَبة ، بما فيها إقالة الحكومة نفسها ، ممكنة أيضاً . وليس هدفنا الإقلال من أهمية ذلك كما أن الديمقراطية الرأسمالية تمكّن بالفعل من انتخاب حكومات تنشد الإصلاحات الجذرية

في الكثير من بلدان العالم صيغ شكلية للديمقراطية ، ولكن الإجراءات والممارسات التي تقتضيها الممارسة الديمقراطية فيها تحولت إلى خدعة ، حيث نجد تزوير الانتخابات وإرهاب المعارضة . فانتخابات كهذه تنتمي إلى حقل العلاقات العامة ، وتقام أصلاً من أجل الحصول على مساندة الولايات المتحدة ، لاشتراط هذه الأخيرة على البلدان التي تطلب المساعدات أن تمارس الديمقراطية[١٩] . ومع ذلك ، يُعدّ التحول من الديكتاتوريات إلى أنظمة « ديمقراطية » تحسناً يستحق الترحيب . ولكن يبقى هذا التحسن محدوداً حيث لا تؤثر التغيرات السياسية ، كإجراء الانتخابات ، كثيراً ، أو مطلقاً ، على النظام الاجتماعي الجائر ، وهي لا ترمي إلى ذلك أصلاً . أما في البلدان ذات التاريخ الطويل في تطبيق الديمقراطية ، حيث تتمتع الرأسمالية بتأييد كبير من الناس ، فيمكن للأساليب الديمقراطية أن تكون أكثر أهمية . ولابد من الإشارة إلى أنه ، رغم أن الانتخابات كثيراً ما تؤدي إلى تغيير كبير في السياسة وتقود كذلك إلى تغيير موظفي الإدارة الحكومية ، إلا أن انعكاس كل ذلك على السياسة العامة هو عادة أضعف بكثير مما تدعيه الأحزاب السياسية في حملاتها الإنتخابية يلاحظ البروفسور إدموند مورغان أن المشاركة في الحياة السياسية التي تتيحها الانتخابات في أمريكا قبل استقلالها كانت « صمام أمان ، فهي فسحة تتيح للمستضعفين الشعور ، بعض الوقت ، بأن لديهم سلطة وهم عادة محرومون منها سلطة نصفها سراب . وكانت كذلك بمثابة طقس لاعطاء الشرعية ، أي حق قيام العامة بتجديد موافقتهم على بنية حكم الأقلية »[٢] . ويمكن قول الشيء نفسه عن الانتخابات في الولايات المتحدة حالياً وفي ديمقراطيات رأسمالية أخرى أيضاً ، مع إضافة أن الانتخابات قد تتمكن أحياناً من إحداث تغييرات فعلية .

ويجب ألا ننسى حقيقة أخرى حول الرأسمالية تقوّض ادّعاءها بالديمقراطية ، لأن «الحرية الاقتصادية» تمكّن المتحكمين بالنفوذ الاقتصادي للشركات من اتخاذ قرارات هامة جداً تخص الحياة المحلية ، الإقليمية والقومية ، ويكون لهذه القرارات تأثيرات عالمية كبيرة أيضاً ، وذلك دون الرجوع إلى الجماهير التي تنعكس عليها هذه القرارات[٢١] ، هذا قد يعني ، مثلاً ، أن يجد العمال أنفسهم يعملون عند رب عمل جديد نتيجة اندماج الشركة مع أخرى ، لم يكن لهم أي رأي حوله . ويشمل هذا جميع المجالات التي تتحكم بها سلطة الشركات . ففيما يخص القرارات الهامة ، نرى أن استشارة العمال المأجورين تبقى في حدها الأدنى ، هذا إذا حدثت أصلاً

على ذوي النفوذ الاقتصادي أن يتصرفوا وفق الضوابط التي تحددها سلطة الدولة ، كما أن عليهم الاهتمام إلى حد ما بالآراء الخارجية ، مما يجعل العلاقات العامة صنعة مزدهرة . ولكن هذه الشروط التي تخضع إليها القوى الاقتصادية ، متساهلة جداً بحيث تترك متسعاً للمناورة والاستقلالية لأناس عليهم ، بحكم موقعهم ، أن يهتموا بالدرجة الأولى بجني أعلى الأرباح لشركاتهم ؛ وأي همّ آخر لا يشغل سوى مساحة ثانوية في قراراتهم . وما يجعل هذا الأمر أسوأ هو نمو الشركات المتعددة الجنسيات لأن اهتمامها محصور بالمدينة ، الإقليم أو البلد حيث تعمل

لا تملك الديمقراطية حق الدخول إلى قاعات اجتماع مجالس إدارات الشركات ، وليس لها حضور يذكر في عملية الإنتاج بشكل عام . وتعد «مشاركة» العمال في عملية الإنتاج أساسية ولكن هذا لا يغيّر الطبيعة التسلطية لعلاقات الإنتاج في البلدان الرأسمالية ، فهي تقوم على حماية امتيازات الإدارة واستخدامها لتلك الامتيازات ، بكلمة أخرى ، هناك أقلية صغيرة من الناس تسيطر على جانب حياتي واسع يهم الجميع ، هذه الأقلية لا تخضع إلى المساءلة حين يسمح القانون بها ، وليست مسؤولة أمام أحد سوى أصحاب الأسهم . أما أصحاب الأسهم فسعداء في الغالب بترك المبادرة للإدارة بشرط الحفاظ الكافي على الأرباح

لابد من الإشارة إلى صفة أخرى من صفات الديمقراطية الرأسمالية ، وهي أن الحقوق التي تنادي بها مهددة دوماً بالتآكل إن لم نقل بالإلغاء الكلي . ويمكن لأصحاب النفوذ ، في المجتمعات الطبقية التي تستوطن فيها الصراعات ، أن تضايقهم هذه الحقوق لأنها معوّقة لغاياتهم فيحاولون تقليص مضامينها ومداها خاصة عندما تزداد حدة الصراعات الطبقية أكثر الأمثلة على ذلك وضوحاً هي القيود الصارمة التي يخضع لها حق الإضراب في الديمقراطيات الرأسمالية . فلهذه الأنظمة جانب تسلطي قوي موازٍ للصيغ الديمقراطية ومتساوق معها تقريباً ولكنه في نزاع دائم معها كما يجد هذا الجانب التسلطي انعكاساته العملية في الحياة اليومية : الجمود البيروقراطي الذي يُعامَل به المتلقون للمعونات الحكومية ، طريقة التعامل مع العمال الأجانب ، ممارسات البوليس الفظة وإنكار المسؤولين والقضاة لهذه الممارسات أو تبرئة أصحابها ، الظروف الرديئة لحياة السجون في غالبية هذه البلدان ، وما إلى ذلك يمكننا القول إن الديمقراطيات الرأسمالية أقل قسوة من الأنظمة التسلطية ، ويجب تقدير هذا تقديراً كبيراً في عالم مليء بأكثر الأنظمة قسوة . ولكن حقيقة كون سجلات الديمقراطيات الرأسمالية فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية أفضل من سجلات الأنظمة التسلطية يجب ألا تنسينا المظالم التي تشكل جزءاً من الحياة اليومية لكثير من الناس الأشد فقراً في هذه المجتمعات . يمكن للمرء أن يهز كتفيه بلامبالاة قائلاً إن ما يعزى إلى النظام الاجتماعي الرأسمالي من صفات يصح بالنسبة إلى أي نظام اجتماعي آخر ، وإن أكثر ما يمكننا أن نطمح إليه هو تخفيف الشرور الفادحة الجلية أما الاشتراكيون فلا يقبلون بهذا ويعتقدون أنه من الممكن ، في الظروف المناسبة ، تحقيق ما هو أفضل من ذلك بكثير

- ٦ -

يجب ربط كل ما ورد حتى الآن بسمة مركزية من سمات الرأسمالية باتت تعتبر من المسلمات بحيث لا تحظى باهتمام إنها حقيقة أن الرأسمالية نظام

يقوم على العمل المأجور . العمل المأجور عمل يُنجز مقابل تقاضي أجر في خدمة رب العمل الذي يحق له ، بفعل الامتياز الذي يتمتع به كمالك لوسائل الإنتاج ومسيطر عليها ، أن يستولي على الفائض الذي ينتجه العاملون لديه ويتصرف به وأرباب العمل مقيدون بشتى الضغوط التي تحد من حرية التصرف مع عمالهم كما يشتهون ، والتصرف بالفائض المستخلص كما يريدون . ولكن هذه القيود لا تتضمن قيوداً على حقهم هذا في استخلاص الفائض والتصرف به بالطريقة التي يرونها مناسبة . لقد تشبّعت جميع جوانب الحياة في المجتمعات الرأسمالية بروح ومبادئ الرأسمالية حتى أصبح هذا الشكل من الاستيلاء على الفائض يعتبر « طبيعياً » ولا يكاد يثير أية تساؤلات . لقد كان عمل العبيد ، هو الآخر ، يعتبر « طبيعياً » في الأزمنة القديمة . وكما يلاحظ رنسيمان W.G. Runciman ، « لقد أجمع أخصائيو جميع الاتجاهات الفكرية على أن فكرة « شرعية » العبودية لم تكن أبداً موضع تساؤل جدي في العالم القديم وأن حلول المسيحية ، رغم أنه ربما قد ساعد في إقناع بعض مالكي العبيد بأن يعتقوا عبيدهم بدافع الورع ، ولكنه لم يُؤثر ، أو أثّر قليلاً ، على النظرة إلى مؤسسة الرق »[٢٢] . واقتصر الانتقاد حينذاك على أسلوب معاملة العبيد . إن عمل العبيد لم يكن عملاً مأجوراً . المهم أن العمل المأجور هو علاقة اجتماعية مرفوضة أخلاقياً من وجهة النظر الاشتراكية ، لأنها قائمة على الاستغلال ولأنها ، بحد ذاتها ، عملية تقتضي الخضوع كما أن التحسن الكبير الذي طرأ على ظروف حياة العمال المأجورين مع الوقت لا يجعل هذه العلاقة مقبولة . فالإصلاح ، مهما بلغت قيمته ، يخفف فقط من الاستغلال الذي يميز نمط الإنتاج الرأسمالي ومن التسيّد الذي يتطلبه الاستغلال ، ولكنه لا يلغيهما . أما الاشتراكية فتفترض قيام نظام اقتصادي مختلف جذرياً يحل في الوقت المناسب محل الرأسمالية ، وسوف يقوم هذا النظام الاقتصادي على أساس عدم اضطرار الفرد إلى العمل ، تحت ظروف الخضوع القسري ، من أجل زيادة ثراء فرد آخر كما أن النظرة الى العمل المأجور ، بشكله المعرّف هنا ، ستصبح بغيضة كما هي النظرة الحالية إلى العبودية أو القنانة[٢٣] وعندما يحدث ذلك

سيبدو مستغرباً ، كما في حالة العبودية في العالم القديم ، عدم الاهتمام بحقيقة العمل المأجور من قبل الليبراليين والمنظرين ذوي الميول اليسارية ، الذين يهتمون بالمساواة ، العدالة ، الإنصاف ، الديمقراطية ، المواطنة ، وما شابه ذلك ، ناهيك عن إهمال المنظرين المحافظين لها

وكمثال جيد عن إهمال هذه الحقيقة يأتي الاهتمام الذي حظي به كتاب جون رولز «نظرية العدالة» ١٩٧١ . لقد لامه نقاده الجماعاتيون communitarists على فصله الفرد عن نظامه الاجتماعي وكانوا على حق في هذا اللوم[٢٤] . ولكن ما يكتبون ، هم أنفسهم ، لا يساهم كثيراً في توضيح الطبيعة الطبقية للنظام الاجتماعي ومدى اعتماده على الاستغلال والتسلط

ربما اعترض أحد على أن تحقيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج لا يلغي لوحده وبالضرورة العمل المأجور ، إذ يمكن للمتحكمين بوسائل الإنتاج العامة أن يحصلوا على الثروة من خلال هذا التحكم ، ويمكن حتى أن ينشأ استغلال وتسلط أقسى مما يرافق الملكية الخاصة . وقد أثبتت التجربة الشيوعية بوضوح كم هو حقيقي خطر ما يمكن تسميته بالاستغلال البيروقراطي ، تمييزاً له عن الاستغلال القائم على الملكية الرأسمالية

غير أن هذا الاعتراض يغفل فرقاً أساسياً بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، وهو أن الاستغلال الذي ينشأ في حالة الملكية العامة لوسائل الإنتاج يعتبر تشوّهاً ، لأن الملكية العامة لا تعتمد على الاستغلال ولا تقتضيه ، كما أنها توفر ، على الأقل ، أساساً لتشارك تعاوني بين المنتجين في ظل ظروف ديمقراطية وبمكافآت تفاضلية ضمن حدود متفق عليها أما في حالة الملكية الخاصة فإن النشاط الاقتصادي برمته إنما هو استغلال ، ولا جدوى من هذا النشاط إن لم يتمخض عنه الثراء الخاص لمالكي وسائل الإنتاج والمتحكمين بهذا النشاط فالاشتراكية توفر إمكانية إلغاء العمل المأجور أما الرأسمالية فتحول بطبيعتها ، دون ذلك بصرامة

هناك شكل ضروري واحد من أشكال اقتطاع جزء من فائض القيمة حتى في

كنف أفضل شكل من أشكال الملكية العامة إنه اقتطاع يقوم به المجتمع فيأخذ من المنتجين لصالح غير المنتجين ، صغار السن ، المسنين ، المرضى المعاقين ، والعاطلين عن العمل وآخرين لا يمكن تلافي هذا الاقتطاع في أي مجتمع من المجتمعات ومن الواضح أن المنتجين يستفيدون منه أيضاً بشكل مباشر أو غير مباشر ، لأن المنتجين هؤلاء كانوا أطفالاً يوماً وتمتعوا بفائدة هذا الاقتطاع كما أن لديهم أطفالاً ، ويمكن لهم أن يمرضوا أو يصبحوا عاطلين عن العمل ، ثم أنهم يشيخون كغيرهم إذاً ، هم أيضاً يفيدون من الخدمات التعاونية التي يغطي نفقاتها الاستيلاء على جزء من فائض عملهم . ولكن الكثير في هذا المجال يعتمد على مدى ديمقراطية القرارات التي يتم اتخاذها تسبب هذه الجباية توتراً بين المنتجين وغير المنتجين حتى في سياق ديمقراطي ومساواتي وذلك لما تفرضه من أعباء ضريبية . ويمكن أن يزيد هذا التوتر بالفعل كلما زاد عدد المسنين

- ٧ -

تعتمد الطبقات المسيطرة على تحكمها ، جزئياً على الأقل ، بالوسائل الأساسية للاتصال والإقناع . ولا شك بوجود هذا التحكم في المجتمعات الرأسمالية ، وذلك من قبل أصحاب رأس المال في القطاع الخاص أو موظفي القطاع العام الكبار . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : ماذا يعني هنا التحكم في واقع المجتمع الرأسمالي . ففي حين كانت هذه الوسائل تخضع لسيطرة مباشرة في الأنظمة الشيوعية وكان يراد منها الالتزام بوجهات النظر الرسمية حول أغلب القضايا ، وكانت المعارضة تعاقب بقسوة ، أظهرت الديمقراطيات الرأسمالية تنوعاً استثنائياً في إنتاج ونشر أفكار من كل نوع ممكن في ظل هذا التنوع ماذا يعني التحكم في الواقع ؟

إنه يعني في بعض المجالات ، التي تتعلق بشكل مباشر وواضح بالأيديولوجيا والسياسة ، أن الآراء التي تتضارب مع آراء المسيطرين على وسائل

الاتصال ، عامة كانت هذه الوسائل أو خاصة ، أو بكلمات أخرى الآراء التي تناقض بحدة الآراء التقليدية السائدة ، تواجه ، على الأقل ، بعض الصعوبات في الحصول على فرصة عادلة للقبول . هذا لا يعني بالتأكيد أن كل هذه الآراء سوف تتعرض للقمع ، لأن هناك ، في جميع الأحوال ، أقنية بديلة تستخدمها الأقلية للتعبير عن آرائها . ولكن النقطة الهامة هنا هي أن الآراء التي ينفر منها المسيطرون على وسائل الاتصال سوف تلاقي صعوبات ، بعضها سينجح في تخطي هذه الصعوبات ، ولكن بتشويه كبير أو صغير ، في حين أن بعضها الآخر لن يتمكن من الاستمرار لكن ، أليست وسائل الاتصال مليئة بالنقد الحاد ؟ ألا تتميز بنقد متطرف لا يسلم منه شيء مهما بلغت درجة رفعته وقدسيته ؟ للإجابة على هذا السؤال نقول إن حضور الآراء التي تقع إلى يسار الاشتراكية ـ الديمقراطية ضعيف جداً في سوية وسائل الإعلام ، وهو غائب تقريباً في الولايات المتحدة ، بينما يتسع الطيف إلى يمينها . إن وسائل الإعلام تتحاشى الآن الآراء التي تعكس مواقف فاشية صريحة أو عنصرية جلية ، ولكنها تقبل تماماً المواقف الرجعية حول الكثير من القضايا ولا يدعو هذا القبول للعجب لأن هذه الآراء تتجاوب بشكل كبير مع آراء ورغبات الكثير من المسيطرين على وسائل الإعلام هذه . لكن ما نجد من نقد وثلم للمؤسسات التقليدية في وسائل الإعلام واسعة الانتشار يتخذان صيغة التهجم على بعض المقصرين من سياسيين وموظفين أو شخصيات بارزة أخرى كما لا يسلم من هذا النقد الحكومات والأحزاب المحافظة . ينبع الكثير من هذا النقد من « شعبوية » ديماغوجية كاذبة تفضلها صحف الإثارة . ومع ذلك ، يجب ألا نقلل من أهمية دور الإعلام كصوت نقدي ، وفي الوقت نفسه يجب ألا نغفل عن محدوديته أحد الأسباب الهامة لهذه المحدودية هو أن العاملين في إنتاج وبث المواد الإعلامية إنما يخضعون لواحد من أكثر أشكال الرقابة فاعلية وهي الرقابة الذاتية .فالعاملون في هذا المجال يدركون جيداً ما يمكن أن يخلق لهم المشاكل مع رؤسائهم وسوف يحاولون غالباً تفادي مثل هذه المشاكل وقد يقاومون أحياناً خيار الحياة الهادئة مما يعني خلق مشاكل جدية لأنفسهم

لا يوجد شيء ملفت للنظر في كل هذا . فالطبقات المسيطرة تسعى دائماً بالطبع ، إلى الحد من انتشار الأفكار التي تتحدى سيطرتها وتهددها . وتساهم الضوابط في الحفاظ على التوازن ، ولكن من السذاجة أن نتوقع لهذه المحاولة أن تزيل الميول القوية إلى الامتثال في وسائل الإعلام الجماهيرية . ما هو ملفت للنظر ، مع ذلك ، هو أن وجود قطاع خاص وضخم في هذا الحقل الإعلامي يعتبرونه بسهولة ظاهرة صحيحة ومناسبة ، وأنه ينسجم مع الديمقراطية ، بل يعتبرونه فعلاً ظاهرة ضرورية للديمقراطية . ويمارس المسيطرون على وسائل الإعلام الحكومية رقابة أيضاً تجاه الأفكار التي لا يقبلونها إما بدافع ذاتي أو بسبب خضوعهم لضغط خارجي من قبل ذوي السلطة . ولكنهم ، مع ذلك ، عرضة للمحاسبة إلى حد ما . أما الأفراد المسيطرون على القطاع الخاص فيتعرضون غالباً لمحاسبة كبار أصحاب الأسهم ، وهؤلاء لا يتوقع منهم الحماس للآراء الجذرية

إنه بالتأكيد وضع يدعو للتساؤل أن يكون لعملاق الصحافة المقدرة على ممارسة سلطته ، إذا شاء ، على الآراء التي تعبر عنها جرائده ، وذلك لا لشيء إلا لكونه يملك النقود الكافية لشراء هذه الجرائد أو لأنه ورثها . ويصح القول نفسه على وسائل الاتصال الأخرى ، مثل الراديو والتلفزيون ، حين تكون ملكيتها وإدارتها بيد القطاع الخاص ، وكذلك الأمر مع السينما التي تبقى وسيلة إقناع قوية . وليست الحالة بأفضل من ذلك أبداً عندما تخضع وسائل الإعلام لسيطرة البنوك أو شركات التأمين أو المؤسسات المالية الأخرى . فهذه السيطرة تمنح درجة كبيرة من النفوذ والقدرة على المشاركة في تشكيل الثقافة الوطنية ، وفي الحقيقة في تشكيل ثقافة عالمية آخذة في النمو إن أغلب الجرائد البريطانية الشعبية ، لا تكف عن الذمّ الخبيث لليسار ، هذا الذم الذي يمسي أيام الانتخابات هستيرياً . فهي مثال جيد على المدى الذي يمكن أن يصل إليه التلوث السياسي

يقول أحد المؤلفين « إن المواطن الأمريكي إذ يفتح أية جريدة ، مجلة راديو ، تلفزيون كتاب ، فلم ، محطة كابل ، شريط تسجيل أو فيديو ، فإنه في

الغالب يتلقى معلومات ، أفكاراً مسلية تديرها الحفنة نفسها من الشركات ، سواء كانت أخباراً يومية ، برنامج تسلية على الكابل أو كتاباً[٢٥] . وينطبق هذا على وسائل الإعلام التي يملكها القطاع الخاص في جميع البلدان الرأسمالية . ليس ثمة ما هو « ديمقراطي » في هذه الممارسة ، ولن يكون من قبيل المبالغة أن نتصور بأن هذا النفوذ الذي تمنحه الملكية والإدارة الخاصة ، سوف يصبح مع الوقت مرفوضاً بنفس الدرجة التي نرفض بها الآن قيام عصابات صغيرة مدربة ومسلحة بالاعتداء على أهداف مختارة إن « حرية الصحافة » تطرح اليوم بمعنى واحد وهو : حرية الصحافة من سيطرة الحكومة . لكنها ، في الظروف الحالية أيضاً ، تعني بالدرجة الأساسية حرية عمالقة الإعلام ووسائل الاتصال الأخرى في أن يحقنوا وسائل الاتصال التي يسيطرون عليها بتحيزهم ونزعاتهم المحافظة

كثيراً ما يدّعي المالكون لوسائل الإعلام الخاصة والمسيطرون عليها محتجين أنهم « ليسوا مهتمين بالسياسة » وأن غايتهم هي جمع المال ، تسلية الجمهور نشر المعرفة ، تعليم العامة... الخ . ولكن من السذاجة والنفاق الادعاء أن كل تلك الغايات تتعارض مع الانحياز إلى آراء سياسية . على أية حال ، فإن المسيطرين على وسائل الإعلام لا تهمهم السياسة ، مادامت السياسة المطروحة لا تنحرف كثيراً عن مواقفهم . وما أن يحدث هذا الانحراف ، حتى يكتشف المالكون والمسيطرون على وسائل الإعلام اهتماماً شديداً بالسياسة ، دفيناً لديهم

القضية ، مع ذلك ، لا تكمن في قدرة المسيطرين على وسائل الإعلام العامة والخاصة على تهميش ما يعتبرونه أفكاراً هدامة . فلعل الأهم من ذلك هي الدرجة التي يمكن استخدام الإعلام فيها من أجل التعتيم ، التعمية ، والإنكار للتناقض الدائم ، القائم في المجتمعات المنقسمة بشكل عميق ، بين واقع التفاوت الكبير في النفوذ والامتيازات من جهة ، وبين الخطاب الديمقراطي السائد من جهة أخرى ومن أهم وظائف الإعلام ، في مجتمعات كهذه ، مساعدة ذوي النفوذ في الكفاح الذي يتحتم عليهم خوضه من أجل كسب عقول وقلوب الأغلبية وفي خوض هذا الكفاح ، يشكل التلاعب بالمعلومات وتحريفها ، حجب الحقائق غير

الملائمة ، فبركة الخرافات المفيدة ، والأكاذيب السافرة التي تروجها الوكالات العامة والخاصة كل ذلك يشكل جزءاً «بنيوياً» من سيطرة وسائل الاتصال لكن هذا الكفاح لا ينجح بشكل كامل : فالجماهير تقاوم أحياناً كثيرة عملية غسل الدماغ التي تتعرض إليها . وهذا الكفاح قائم ولابد أن يستمر ، وكلما كانت المسافة كبيرة بين الخطاب والواقع كلما زاد الإصرار على إنكار هذه المسافة . فالديمقراطية الرأسمالية ، كما قد تبيّن ، هي تعبير ينطوي بحد ذاته على التناقض . وإحدى نتائج هذا التناقض هو الاستخدام التضليلي والخداع لوسائل الإعلام كأداة للدفاع عن النظام الاجتماعي القائم

- ٨ -

هناك سمة أخرى للرأسمالية لم نناقشها بعد ، رغم أهميتها الجوهرية ، إنها الانتشار الكوني للرأسمالية وانعكاساته إلى أي مدى ، وبمنظار هذا الفصل من الكتاب ، يمكن للسجل العالمي للرأسمالية أن يضاف إلى جميع العناصر الأخرى لاتهامها وإدانتها ؟

تعود «التجارة العالمية والسوق العالمية» كما أشار ماركس في «رأس المال» «إلى القرن السادس عشر ، ومنذئذ راح تاريخ الرأسمالية الحديث يتفتح»[٢٦] فمع القرن السادس عشر يبدأ النهب والإبادة التي رافقت فتح شمال وجنوب أمريكا ، يلي ذلك نهب وإخضاع أفريقيا والجزء الأكبر من آسيا كمتمم مناسب للمهمة العالمية للرأسمالية وأصبح استغلال القوى الغربية الذي لا يرحم لتبعية أجزاء العالم من أهم سمات التاريخ العالمي ، منذ ذلك الحين وقد قال P Bairoch في نهاية القرن السابع عشر «من المحتمل جداً أن متوسط مستوى المعيشة في أوروبا ككل كان مساوياً ، أو أوطأ بقليل منه في بقية أنحاء العالم»[٢٧] إن الهوة التي تلت والتي أصبحت تعرف بانقسام «شمال ـ جنوب» لم تأت من السماء ، بل كانت نتيجة مباشرة لإخضاع الجنوب من قبل الشمال ، وارتباطاً بهذا الإخضاع نشأ تنافس القوى

الرأسمالية الكبرى على مزايا الإمبريالية في عهد «الأممية الثانية» خلال ربع القرن الذي سبق اندلاع الحرب العالمية الأولى ، شاع الرأي بين الاشتراكيين أن الرأسمالية تغذ السير نحو الحرب إن البحث عن مستعمرات ، أسواق ، مواد أولية ويد عاملة رخيصة ، كل ذلك أوجد تنافساً امبريالياً بين الأمم أعقبه توتر وأزمة عالميان وأدى بالتالي إلى الحرب

وليس هذا إلا تفسيراً بسيطاً غير كاف لأسباب الحرب العالمية الأولى ، لأنه يتجاهل الأهداف السياسية التي حركت الملوك ، الرؤساء والوزراء . ولكن تبقى مع ذلك ، العلاقة قوية جداً بين التنافس الامبريالي والحرب ، وكذلك هي العلاقة بين المصالح الرأسمالية وأهداف الحكومات . لمعرفة أسباب ذلك يجب العودة إلى العلاقة المعقدة بين اهتمامات أصحاب السلطة السياسية ونظرائهم في الاقتصاد . لقد بينا سابقاً في هذا الفصل أن اهتمامات رجال السلطة يمكن أن تتمحور حول ما يعتبرونه المصالح القومية ، الأمن القومي وما إلى ذلك ، ولكن خدمة المصالح القومية تعتمد إلى حد كبير على عافية الاقتصاد . ففي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت حكومات بعض البلدان الأوروبية الرئيسية ، لاسيما بريطانيا ، فرنسا وألمانيا ، منهمكة في تنافس امبريالي له أسباب كثيرة[٢٨] . أحد هذه الأسباب وأهمها كان السعي من أجل المزايا الاقتصادية ، وقد تضمن هذا السعي أيضاً خدمة المصالح الرأسمالية . وقد اقتضى التنافس من الحكومات أن تدعم وتحمي وتعزز هذه المصالح داخل البلاد وخارجها . وكان لجماعات الضغط (lobies) الرأسمالية القوية ، التي لها مراكز في السلطة السياسية ، دور كبير في رسم السياسة . وتوطد التوافق بين مصالح رجال السياسة ومصالح أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة عن طريق العلاقات الشخصية التي ربطتهم بحيث بات من التضليل اعتبارهما مجالين متميزين عن بعضهما تماماً . ففي حقل العلاقات العالمية هذه ، تعد فكرة الشراكة في محلها ، فالتاريخ لم يسجل أية معارضة رأسمالية ضد التحضير للحرب أو حتى للحرب نفسها ، بل يسجل العكس ، هذا إن سجل شيئاً

من الواضح ، في حالة الحرب العالمية الثانية ، أن مطامح هتلر التوسعية كانت تستند إلى دوافع كثيرة مختلفة أقلها أهمية هو دافع المصالح الرأسمالية ولكن ، هنا أيضاً ، اقتضى تحقيق مطامح هتلر شراكة متينة بين النظام النازي والشركات الألمانية التي دخلت هذه الشراكة عن طيب خاطر تماماً ، مما أدى إلى ازدهارها ، وقد استمرت هذه الشراكة حتى نهاية النازية . وخلال ذلك كانت الشركات متورطة بعمق مع النازية فلم تجد صعوبة في مساندة ما كان يفعله النازيون ، على الأقل في استغلال الأسرى الذين وفرهم النظام للعمل سخرة خلال الحرب . لكن هذا صار تاريخاً . وقبل أن نتركه وراءنا ، يجدر بنا أن نتذكر عمق مشاركة المصالح الرأسمالية في السياسة التي أودت بحياة ملايين وملايين من الأبرياء رجالاً ونساءً وأطفالاً

ولسوء الحظ ، لا يصح القول إن غياب المصالح الرأسمالية يضمن السلام فقد نشبت حرب بين حكومتي الصين وفيتنام الشيوعيتين . وأوشكت الحرب أن تقع بين الاتحاد السوفيتي والصين في نهاية الستينات كما نشبت حروب في العالم الثالث رغم ضآلة مصالح الرأسمالية المحلية فيها ، وحتى غيابها . هذا يعني أن الحرب هي الوسيلة الأخيرة التي يلجأ أصحاب السلطة إليها من أجل تحقيق أهدافهم حتى عندما لا يكون وراء هذه الأهداف أية مصالح رأسمالية . ولكن كل هذا لا يقلل من أهمية أن خدمة المصالح الرأسمالية في البلدان الرأسمالية المتطورة في سياق التنافس الامبريالي ، قد لعبت دوراً هاماً وحتى أساسياً في تغذية السياسات والأفعال التي أدت إلى الحرب

يبقى السؤال ، مع ذلك ، هو إلى أي حد يسري ذلك عقب الحرب العالمية الثانية ؟ فاستمرار التنافس بين البلدان الرأسمالية المتقدمة منذ ذلك الحين رافقه تطور التعاون بينها مما أدى إلى الحيلولة دون تأزم العلاقات بينها . ولم ينشأ خطر الحرب بين أي من هذه الدول في أي وقت منذ عام ١٩٤٥ . من المحتمل جداً أن «النظام العالمي الجديد» عقب تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع الهيمنة الاقتصادية الامريكية وبروز ألمانيا كقوة مسيطرة في أوروبا وبروز اليابان

في آسيا سوف يولّد توترات عالمية جديدة ، ولكن احتمال نشوء مواجهة مسلحة بين أي من هذه القوى ، نتيجة لهذا التوتر ، يبدو أمراً بعيد الاحتمال جداً

ومع ذلك ، يبقى السؤال حول العلاقة بين الرأسمالية والصراعات العالمية قائماً . اتخذ التنافس بين القوى الرأسمالية شكلاً سلمياً منذ عام ١٩٤٥ ، ولكن العالم كان حقلاً لنزاع دولي من نوع آخر ، إنه بالتحديد الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة ، و«الشيوعية» من جهة أخرى

قبل الخوض في هذا ، جدير بنا أن نذكر كم كانت مهلكة مواجهة القوى الاستعمارية وخاصة فرنسا ، لحركات التحرر الوطني في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية . مرة ثانية ، لا تستطيع المصالح الرأسمالية وحدها أن تفسر شنّ حرب من قبل قوة استعمارية كلفت ، في حالة فرنسا في الجزائر حيوات مليون من الجزائريين . ومع ذلك فقد كان للدفاع عن المصالح الرأسمالية ، بالطبع باسم «المصالح القومية» والصراع ضد «الشيوعية» ، دور كبير في شن الحروب الاستعمارية . وينطبق الشيء نفسه على الحروب التي شنتها القوى الاستعمارية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية

إن ما سمّي بـ«الحرب الباردة» كان على الدوام يموّه مشروعاً آخر مختلفاً . تبنته الولايات المتحدة وحلفاؤها منذ عام ١٩٤٥ (في الواقع خلال الحرب نفسها)[٢٩] لقد قامت الحرب الباردة بزعم الوقوف في وجه ما سمي بخطر المطامح التوسعية للاتحاد السوفيتي التي زُعم أنها هددت العالم بأسره وأصبح الاعتقاد بوجود خطر كهذا أيضاً هو ، على الأقل ، ما سبب التوسع النازي من هلاك ، من الأفكار المحافظة التي هيمنت على الثقافة السياسية للعالم الرأسمالي حتى نهاية الثمانينات

فصار أي رفض لهذا الرأي بمثابة تهاون خطر وتعامٍ وتعاطف هدام أو ولاء خياني . وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، بدأ بالانحسار الاعتقاد أن الاتحاد السوفيتي كان يريد توسيع حدوده ، فبات الافتراض الذي كان سائداً بوجود نزعة توسعية في صميم السياسات السوفيتية جميعها على غرار النزعة النازية يثير الشك[٣] .

لقد تمت تغذية الاعتقاد بذاك الخطر من مصادر مختلفة : التفكير غير المنطقي القائل بأن الاتحاد السوفيتي مادام ديكتاتورياً قمعياً ، فيجب أن يكون توسعياً أيضاً ، السيطرة السوفيتية على أوروبا الشرقية والتدخل السوفيتي في هنغاريا عام ١٩٥٦ ، في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وفي أفغانستان عام ١٩٧٩ ، والاعتقاد بأن أية تحركات شيوعية في أي مكان ، وأية حركة تغيير ثورية إنما تشكل جزءاً من خطة سوفيتية موضوعة بعناية من أجل السيطرة على العالم ، وهكذا إلى ما لانهاية[٣١] . لم يكن للتدخل السوفيتي في الحقيقة علاقة مع المطامع التوسعية المزعومة بل كان ناتجاً عن القلق الخاطئ على « أمنه القومي » في عالم عدواني . لقد توخى الاتحاد السوفيتي الحكمة في موقفه من الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة ضد النظامين الشيوعيين في كوريا وفيتنام ، فبقي بعيداً بشكل واضح عن مسرح الحرب . ولم تكن أية حركة تحرر في أي مكان مدينة بوجودها للاتحاد السوفيتي : ما قام به الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى كان بالفعل تقديم المساعدات الاقتصادية ، التكنولوجية والعسكرية لعدة أنظمة وحركات تحرر ، على أمل الحصول على حلفاء في الصراع مع الولايات المتحدة أما الهدف الحقيقي للحرب الباردة ، كما خاضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها والدول التابعة لها ، فقد كان دوماً الدفاع عن أنظمة ذات « اقتصاد حر » ضد التحديات الثورية في بعض البلدان ، وفي أغلب الأحيان ، لمقاومة أية إصلاحات جذرية في أي بلد . ومما لا شك فيه أن عدداً كبيراً من الناس ، بمن فيهم عدد كبير من المثقفين الغربيين ، كانوا فعلاً يعتقدون ويعلنون أن الصراع إنما كان ضد « الشمولية » السوفيتية ومن أجل الحرية والديمقراطية وما إلى ذلك . ولكن الواقع أثبت العكس . ومما يجدر ذكره في هذا المجال ، أن المعلقين السياسيين ، والأكاديميين وليبراليي الحرب الباردة قد أساءوا كثيراً في مساعدة الساسة على تعزيز أسطورة التوسع السوفيتي لقد تعرَض الكتّاب اليساريون للطعن بسبب تعاطفهم مع الاتحاد السوفيتي والستالينية ، وبالفعل كان لدى الكثير منهم رغبة في التصديق ساعدت على

طمس أوتعتيم قدراتهم الانتقادية وجعلتهم يدافعون عما لا يمكن الدفاع عنه ، أو جعلتهم على الأقل يغمضون أعينهم عنه . ولكن تقصيرهم هذا كان أقلّ من تقصير العدد الهائل من المثقفين والمعلقين الذين شاركوابحميّة في نشر التشويش والأكاذيب التي شكلت جزءاً لا غنى عنه من الحرب الباردة . لم يستطع أحد توثيق تواطئهم الحماسي الشائن كما فعل نعوم تشومسكي ، هذا المفكر الأمريكي المعارض الذي يستحق كل الإعجاب[٣٢]

رغم عدم وجود خطر توسع سوفيتي أو ثورة شيوعية في أوروبا الغربية ، دع جانباً الولايات المتحدة ، كان هناك بالفعل تحدٍ جدي لبنية السلطة وللامتيازات في كثير من البلدان ، وأوضح ما كان هذا ملحوظاً في «العالم الثالث» ، وارتبط ذلك بالتطلع إلى التحرر من السيطرة الغربية . وقد جوبهت كل هذه الحركات بعداء الولايات المتحدة الحاقد ، وتعرضت الأنظمة التي تمخضت عن هذه الحركات إلى زعزعة استقرارها الاقتصادي والسياسي ، وحيث لم ينفع ذلك ، تعرضت إلى التدخل العسكري

هناك بعد هام لهذه الحملة الصليبية يجب عدم إهماله ، وهو حقيقة أن التدخل الأمريكي استهدف دعم أنظمة يمكن الاعتماد تماماً على مطواعيتها الاقتصادية والسياسية ، وعندما استدعى ذلك دعم أنظمة قمعية ذاتَ سجلات سيئة جداً فيما يخص حقوق الإنسان ، فكانت سجلاتها موضع ارتياح بحجة الكفاح ضد «الشيوعية» . وعندما جاءت إلى الحكم أنظمة تعترض عليها الولايات المتحدة ، تحول العون الأمريكي إلى القوى الرجعية المهزومة على أمل إعادتها إلى السلطة ، مهما كانت فظاعة العواقب على الجماهير . وهكذا حكم رؤساء متعاقبون للولايات المتحدة على بلدان «العالم الثالث» بلداً إثر آخر بالمعاناة الفظيعة على يد أنظمة رجعية واستبدادية تمتعت بدعم الولايات المتحدة المالي والعسكري . الأمثلة على هذا التدخل كثيرة . ففي اليونان ، حيث كان لبريطانيا السبق على الولايات المتحدة في ضمان النصر ليمين رجعي جداً ضد تجمع القوى اليسارية يتصدره الحزب الشيوعي اليوناني ؛ في إيران أطيح عام

١٩٥٣ بنظام د . مصدق وهو إصلاحي معتدل لتحل محله دكتاتورية الشاه في غواتيمالا أطيح بالحكومة الإصلاحية وسلمت البلاد إلى سلسلة من الديكتاتوريات العسكرية المتعاقبة ، حيث كانت فصائل الموت والتعذيب والقتل تشكل الأسلوب الروتيني للحكم ؛ في البرزايل أطيح عام ١٩٦٤ بنظام حكم إصلاحي قومي «غير جدير بالثقة!» ؛ في الدومينيكان ، ساعدت القوات الأمريكية على الإطاحة عام ١٩٦٥ بنظام معتدل مشابه ؛ في أندونيسيا أيضاً (عام ١٩٦٥) ، تم تشجيع القادة العسكريين على إبادة الحزب الشيوعي فأبيد حوالي نصف مليون من الشيوعيين ومن زعم أنهم شيوعيون ؛ في تشيلي (عام ١٩٧٣) تعرضت حكومة سلفادور الليندي الجذرية لعداء الولايات المتحدة القاسي ، وأدت زعزعة الاقتصاد إلى الإطاحة بهذه الحكومة في انقلاب عسكري تمخض عن ديكتاتورية الجنرال بينوشيت ؛ في نيكاراغوا قامت الولايات المتحدة بتقديم الدعم لأعضاء الكونترا القتلة . في الثمانينات ، يجب أن نضيف إلى هذه القائمة محاولة زعزعة النظام الكوبي ، والدعم القوي الموسع الذي قدمته الولايات المتحدة ، بمساعدة جنوب أفريقيا وإسرائيل ، للمقاومة المسلحة التي قام بها معارضو النظامين الثوريين في أنغولا وموزمبيق . لقد دفع ملايين وملايين البشر ، رجالاً ونساءً وأطفالاً ، حيواتهم ثمناً لهذه السياسة الأمريكية كل هذا ، وغيره الكثير من الأحداث التي شكلت جزءاً هاماً من تاريخ سنوات ما بعد الحرب ، كان مسعىً ضخماً على نطاق العالم في سبيل جعله كله مكاناً آمناً للرأسمالية ، مهما كلف ذلك الشعوب التي تتعرض لذلك المسعى . بالطبع ، لم يكن دافع حكومة الولايات المتحدة أو أية حكومة أخرى إلى اتباع سياسة التدخل هو حماية المصالح الرأسمالية فقط كما لم يكن احتلال ريغان لغرينادا أو احتلال بوش لباناما مجرد دفاع عن المصالح الرأسمالية كان الدافع أكثر تعقيداً من هذا بكثير ، ويتعلق ، في حالة غرينادا ، بالرغبة في التخلص من النظام الثوري هناك ، مهما بلغت ضآلة الرقعة التي تشغلها هذه الجزيرة على الخارطة ، وفي حالة باناما ، بالرغبة في التخلص من الديكتاتور الذي تحول من عميل مأجور للولايات

المتحدة إلى مصدر إزعاج محرج لها وخارج عن سيطرتها أما الضغط الشديد على كوبا فأمرٌ آخر ، لأن هذا النظام ثوري لا يمكن السماح له بالنجاح ، فيغدو مثالاً يحتذى لبلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية كما يصح القول نفسه على حالة نيكاراغوا . في جميع الحالات ، ومهما اختلفت الظروف ، تبقى الغاية الأساسية هي الدفاع عن « الاقتصاد الحر » وهيمنة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الغربية ، وخاصة الأمريكية

في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، كان الهم الأساسي للحكومات التي تحوز على رضا الغرب ، هو ، بشكل عام ، إحباط الضغوط الشعبية المطالبة برفع المظالم الفادحة ، والوقوف في وجه أي احتمال للإصلاح الذي يشكل شرطاً أساسياً لتحسين حياة الجماهير ، والذي يشكل تهديداً للمصالح والامتيازات القائمة ويمكن لهذه السلطات المحلية أن تضمن استمرار التأييد طالما أنها تتبع السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تدعمها حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة ، الصندوق الدولي ، والبنك الدولي . ولكن هذا يعني ترسيخ الظروف المعيشية المروّعة للغالبية الساحقة ، دون أفق حقيقي لتحسينها حقاً . ولا تحمل المساعدات التي يدفعها الغرب لبلدان « العالم الثالث » أي وعد بهذا التحسين ، رغم أن قسماً كبيراً من المساعدات لابد أن يكون ذا فوائد عظيمة لرجال السلطات الفاسدة أنفسهم ، وفي كل الأحوال تسدد هذه البلدان ما يفوق هذه المساعدات من خلال ما يترتب عليها تجاه البلدان الغنية من فوائد على الديون وشراء الأسلحة الكثيرة من الغرب من جانب أنظمة ليست فقيرة لدرجة تحول دون تسديد أثمانها

في السنوات الأخيرة ، تؤكد واشنطن وغيرها من العواصم الغربية على الحاجة إلى « الديمقراطية » في كل مكان . فالدكتاتوريات كريهة ، ولكن ليس عندما تكون حليفاً نافعاً كالعربية السعودية مثلاً وفي الدول الشيوعية السابقة ، استبدلت الأنظمة التسلطية بأنظمة تتيح تطبيق ممارسة مشوهة للأساليب الديمقراطية ، وفي أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية حلت محل الديكتاتوريات مفرطة القمع أنظمة تسمح بالمعارضة والمنافسة السياسية .

يمكن للأساليب الديمقراطية أن تشجع النضال العلني ضد البنى السلطوية القائمة ، مما يعدّ أمراً جيداً ، ولكن يمكن احتواء هذا النضال عادة ، ويمكن قمعه ضمن نطاق الدستور . بكلمة أخرى ، يمكن استبدال نظام ديكتاتوري ضمن بنية رأسمالية ، بنظام « ديمقراطي » ضمن البنية نفسها . وهذا ما حدث في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى ، وهذا ما تريده الولايات المتحدة وحلفاؤها

أما ما يريدونه من الأنظمة الشيوعية السابقة فهو عكس ذلك بالضبط فالانتقال من الديكتاتورية إلى « الديمقراطية » هو موضع ترحيبهم شريطة أن يقود إلى تغيير جذري في النظام الاجتماعي ، مما يعني استبدال نظام اقتصادي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، بنظام آخر يقوم بخصخصة وسائل الإنتاج في طريق التحول إلى نظام رأسمالي جديد . فهمّ الغرب هو الحفاظ على الرأسمالية والدفاع عنها هناك ، وتشييدها هنا

ستستمر هذه المساعي طويلاً من أجل جعل هذا العالم مكاناً آمناً للرأسمالية ، بأساليب اقتصادية ، سياسية ، ثقافية ، وبالأسلوب العسكري ، إذا اقتضت الضرورة كما سوف يستمر الصراع ضد الأنظمة التي يمكن أن تحاول إرباك الوضع الراهن ، الذي تهتم الولايات المتحدة والقوى الرأسمالية الأخرى بالمحافظة عليه . وتعد حرب الخليج ضد العراق أحدث مثال على هذا ، وذلك بصرف النظر عن وجهتها الايديولوجية كانت الديكتاتورية الإجرامية التي يرأسها صدام حسين مقبولة تماماً من قبل الحكومات الغربية ، طالما كانت تخدم أغراض هذه الحكومات ، كما كان الحال في حرب العراق ضد إيران أما احتلال الكويت فأمر مختلف ، فقد أزاحت الولايات المتحدة جانباً جميع الوسائل الممكنة لإنهاء الإحتلال وتمسكت بالحرب كوسيلة وحيدة لذلك وهكذا فقد أكدت بأن قادة بلدان « العالم الثالث » الذين يحاولون المساس بما تعتبره الولايات المتحدة وحلفاؤها مصالح مشروعة لها في الأجزاء الهامة من العالم يعرضون أنفسهم إلى عقاب مخيف وليس متوقعاً أن تكون حرب الخليج الحدث الأخير في هذا السياق .

رغم أن من بالغ البساطة قولنا إن الرأسمالية تندفع نحو الحروب ، فإن دفاع الولايات المتحدة وحلفائها عن المصالح الرأسمالية وعن «الاقتصاد الحر» بشكل عام ، يولّد نزعة قوية نحو سياسة التدخل ضد الأنظمة والحركات المنحرفة عن هذا السياق ، ورغم أن لهذا التدخل أشكالاً كثيرة ، فإن هذه الأشكال تتضمن في نهاية المطاف ، التهديد بالقوة واستخدامها . ولن يولد نظام عالمي جديد حقيقي حتى تكف الحكومات الغربية عن اعتبار الدفاع عالمياً عن الرأسمالية همها الأساسي ، ولن يتحقق ذلك حتى يتم كبت المصالح الرأسمالية بما فيه الكفاية ، فلا ترسم سياسات الحكومات الغربية . وهذا لن يعني انتهاء جميع الصراعات في مجال العلاقات الدولية . ولكن على الأقل سوف يؤدي إلى نضوب أحد المصادر الأساسية لهذه الصراعات

تلك هي إذن الاتهامات التي يمكن أن نوجهها للرأسمالية في عصرنا . بهذا المنظور يكون من التجني على الإنسانية القول إن الرأسمالية قد تحولت بشكل كامل وأنها تمثل أفضل ما يمكن للجنس البشري أن يحلم بتحقيقه أبداً . ومع ذلك كله ، فإن إدانتنا هذه للرأسمالية لا تؤشر بدقة كيفية قيام البديل الاشتراكي بتغيير رئيسي نحو الأفضل في أسلوب حياة الأغلبية الساحقة من الناس . وسوف نتناول هذه المسألة وما يرتبط بها من مسائل أخرى ، في الفصول القادمة

هوامش الفصل الأول

(١) G. Therborn, 'The prospects of labour and the transformation of advanced capitalism', *New left review*, 145 (May-June 1984), pp. 25, 26, 27. وفي السياق نفسه ، يلاحظ مؤلف أمريكي حول الولايات المتحدة أنه «في ١٩٨٠ ، كان حوالي ٣٦ مليون أمريكي يتلقون معونات اجتماعية شهرية ، و ٢٢ مليون أمريكي يتلقون معونات طبية Medicaid ، و ٢٨ مليون يتلقون معونات العناية الطبية Medicare ، و ١٨ مليون يتلقون معونات غذائية ، و ١٥ مليون يتلقون معونات من برنامج إعانة المحاربين القدماء ، و ١١ مليون يتلقون معونات من «برنامج مساعدة الأسرة والأطفال القاصرين» . ويضيف الكاتب ، أنه وحسب التقديرات ، «يعتمد نصف المواطنين الأمريكيين كليا أو جزئياً على المعونات الحكومية على اختلاف أشكالها» C. Wolf Jr, *Markets or Governments: choosing between imperfect alternatives* (MIT Press, Cambridge, Mass., 1988), p. 44.

(٢) W. E. Patterson and A. N. Thomas, *The Future of Social Democracy* (Clarendon Press, Oxford, 1986), p. v.

(٣) هذه النغمة ليست جديدة على كل حال ، ففي عام ١٩٥٢ ، كتب C.A.R كروسلاند : «لم تعد بريطانيا منذ عام ١٩٥١ ، وبجميع المعايير ، دولة رأسمالية» : 'The transition from capitalism' ، في مقالات في الفابيّة الجديدة ، ed. R. H. S. Crossman (J. M. Dent, London, 1970 edition), p. 42. تمّ التوسّع في الأفكار المطروحة في تلك المقالات في كتاب *The Future of Socialism* (Jonathan Cope, London, 1956) ، والذي أصبح انجيل (المعتدلين) في الحركات العالمية

(٤) A. Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, ed. Quintin Hoare and Geoffrey Nowell smith (Lawrence and Wishart, London, 1971), p. 238.

(٥) راجع حول هذا الموضوع ، كتاب J. S. Migdal, *Strong Societies and Weak States* (Princeton University Press, Princeton, N.J., 1988).

(٦) «لا تستطيع البورجوازية البقاء دون التثوير الدائم لأدوات الانتاج ، وبالتالي دون تغيير علاقات الانتاج وبالتالي العلاقات الاجتماعية بشكل عام . استمرار التثوير للانتاج ، واضطراب دائم لجميع الظروف الاجتماعية ، قلق وإثارة دائمين ، ذلكم ما يميز عصر البورجوازية منذ بدايته» K. Marx and F. Engels. *Manifesto of the Communist Party*, in *Collected Works* (Lawrence and Wishart, London, 1980), vol. 16, p. 469. وهناك الكثير حول الموضوع نفسه في «البيان»

(٧) Preface to *A Contribution to the Critique of Political Economy* (1859), in Selected Works (Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1950), vol. I, p. 329.

(٨) المصدر نفسه ، ص٣٢٩ .

(٩) لقد أوحى بهذا Guillermo O'Donnell الذي يصف الدولة في كتابه Bureaucratic Authoritarianism على أنها المؤسسة التي « تستطيع تخطي العقلية المحدودة للشركات الاقتصادية وتجاوزها على الأسس نفسها التي تعمل بموجبها حتى الشركات الكبيرة بحيث تستطيع اعادة ترتيب الشروط العامة اللازمة للمجتمع من أجل القيام بوظائفه كمجتمع رأسمالي » : G. O'Donnell, Bureaucratic Authoritarianism (University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London, 1988), p. 22.

(١٠) على سبيل المثال ، يلاحظ Douglas Hay ، حسب الإحصائيات البريطانية عام ١٩٨٥ ، « أن حوالي ثلث الشبّان ، وخاصة الأكثرهم فقراً ، في سجلهم أحكام جرمية » : D. Hay, 'Time, inequality, and law's violence', in *Law's Violence*, eds A. Sarat and T. R. Kearns (University of Michigan Press, Ann Arbor, 1992), p. 160 ، ويلاحظ أيضاً أنه في الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ ، (حوالي ربع الشبان السود الذين في سن العشرينات إما في السجن ، أو مطلق سراحهم بكفالات ، أو أنهم تحت الاختبار » المرجع السابق ، ص ١٦٠

(١١) F. W. Scharpf, *Crisis and Choice in European Social Democracy* (Sage, London, 1991), p. 92.

(١٢) يعتمد هذا المقطع بشكل كبير على التحليل الأكثر تفصيلاً للبنية الطبقية للبلدان الرأسمالية الموجودة في كتاب R. Miliband, *Divided Societies: class struggle in contemporary capitalism* (Clarendon Press, Oxford, 1989)

(١٣) إحصائيات عام ١٩٩٣ للدخل ، في كتاب *The Justice Gap* (Institute for Public Policy Research, for the Commission on Social Justice, London, 1993), p. 47. ، لا تتضمن الأرقام حقوق المهنة أو حقوق التقاعد

(١٤) في حين تنطبق هذه الحالة على الانظمة الرأسمالية الديموقراطية ، فإن الحالة معكوسة في بعض الأنظمة التسلطية ، حيث يمكن لـ« دولة التنمية » كما في كوريا الجنوبية وتايوان ، أن تمارس تأثيراً حاسماً على التجارة : إن الشراكة تستمر ، ولكن على أساس شروط الدولة . انظر الفصل ٦ من أجل المزيد من الملاحظات حول هذا الموضوع

(١٥) A. Callinicos, *Against Postmodernism: a Marxist critique* (Polity Press, Cambridge, 1989), p.127.

(١٦) انظر ، مثلاً ، ضمن عدة مؤلفات أخرى P. Berger, *The Capitalist Revolution: fifty propositio about prosperity, equality nd liberty* (Gower, Aldershot, 1987), and M. Friedman, *Capitalism and Freedom* (University of Chicago Press, Chicago and London, 1962).

(١٧) J. A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (George Allen and Unwin, London, 1943), p. 269.

(١٨) هناك عرض مفيد للأدبيات المنشورة حتى أوائل الستينات ، في كتاب L. Davis, 'The cost of realism: contemporary restatements of democracy' *The Western Political Qu* XVII, 1 (March 1964) . انظر كذلك C. Pateman, *Participation and Democratic Theory* (Cambridge University

Press, Cambridge, 1970), chapter 1.

(١٩) حول هذا الموضوع ، انظر مثلاً E. S. Herman and F. Brodhead, *Demonstration Elections: U. S. staged elections in the Dominican Republic, Vietnam and El Salvador* (South End Press, Boston, 1984).

(٢٠) E. Morgan, *Inventing the People: the rise of popular sovereignty in England and America* (W W Norton, London and New York, 1988), p. 206.

(٢١) كما كتب آي كاتزنيلسون و إم كيسلمان : « إن العديد من المواضيع التي تستقطب اهتماما شعبياً مثل المكان الذي سيتم فيه بناء معمل للسيارات أو للكمبيوتر ، يتم اتخاذ القرار بشأنها دون إعلان . لذا فإن مبدأ حكم الغالبية ، وهو صلب النظام الديموقراطي البرلماني ، يطبق فقط ضمن إطار محدود من التساؤلات والقرارات » . I. Katznelson and M. Kesselman, *The Politics of Power: a critical intro- duction to American government* (Harcourt Brace Jovanovic, New York, 1987), p. 7. إن المرجع هو حول الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن النقطة المشارة تنطبق بدرجة أو أخرى على العالم الرأسمالي ككل

(٢٢) W G. Runciman, *A Treatise on Social Theory* (Cambridge University Press, Cambridge, 1989), vol. II, p. 133.

(٢٣) يكتب ماركس في مؤلفه *Price and Profit* (1865) : بأنه بدلاً من الشعار المحافظ « أجر يوم عادل من أجل يوم عمل عادل » يتوجب عليهم (الطبقة العاملة) أن يكتبوا على رايتهم الشعار الثوري التالي « إلغاء نظام الأجراء » : in Marx and Engels, Collected Works, vol. 20, p. 149.

(٢٤) أنظر مثلاً Michael J. Sandel, *Liberalism and the Limits of Justice* (Cambridge University Press, Cambridge, 1982), and Michael Walzer, *Spheres of Justice* (Robertson, Oxford, 1983) . لا تقوم مراجعة Rawl الحديثة لـ« نظرية العدالة » في دراسته التي تحمل عنوان *Political Liberalism* (Columbia University Press, New York, 1993) بأي جهد إضافي لتلافي الإهمال الحاصل للجانب الاجتماعي الذي أفسد الكتاب السابق : وكمؤشر على هذا فإن الدليل في آخر الكتاب لا يحتوي على أي فقرة عن « الرأسمالية » أو « الطبقة »

(٢٥) B. H. Bagdikian, *The Media Monopoly* (Beacon Press, Boston, 1990, 3rd edn), P. ix.

(٢٦) K. Marx, *Capital* (Penguin, London, 1967), vol. I, p. 247.

(٢٧) P Bairoch, 'Historical roots of economic under-development: myths and realities', in *Imperi- alism and After: ·s and disconti .*, eds W J. Mommsen and J. Osterhammel (German Historical Institute, London, 1986), p. 194.

(٢٨) حول هذا ، انظر مثلاً A. J. Mayer, *The Persistence of the Old Regime: Europe to the Great War* (Pantheon Books, New York, 1981).

(٢٩) انظر مثلاً ، G. Kolko, *The Politics of War* (Pantheon Books, New York, 1968, 1990)

(٣٠) في مذكراته : Denis Healey يكتب *The Time of My Life* (Penguin, London, 1990) (وهو الآن يحمل لقب لورد) في فصل بعنوان : مقاتلي الحرب الباردة « إنني مثل معظم المراقبين الغربيين في ذلك الوقت (أي سنوات مابعد الحرب) اعتقدت بأن سلوك ستالين يدل على أنه كان مصمماً على غزو أوروبا الغربية . أنا الآن اعتقد بأننا كنا جميعا مخطئين (صفحة ١٠١) . ولكن كان هناك العديد من الناس ضمن حزب العمال ، وهم غير شيوعيين ، لم يكونوا مخطئين . وبعض هؤلاء الذين لم يكونوا مخطئين ، مثلا عضو البرلمان كوني زيلياكيس ، جرى طردهم من حزب العمال بسبب عدم التزامهم بموقف الحزب حول هذه النقطة »

(٣١) من أجل تحليل للفوائد التي تم جنيها من « الخطر السوفييتي » في الولايات المتحدة . انظر مثلاً A. Wolfe, *The Rise and Fall of the 'Soviet Threat'* (Institute for Policy Studies, Washington, D.C., 1979)

(٣٢) انظر مثلاً كتبه : *American Power and the New Mandarins* (Penguin, London, 1969), *Towards a New Cold War* (Sinclair Browne, London, 1982), Deterring Democracy (Verso, London, 1991), etc.

الفصل الثاني

المطامح الاشتراكية

- ١ -

يعدّ تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية مؤشراً واضحاً على انتهاء بديل محدّد للرأسمالية بدأتهُ الثورة البلشفية عام ١٩١٧ ما من أحد يشك بالأهمية البالغة لذاك الحدث ، ولكن ما مدى صلته بمناقشة الاشتراكية ؟

ساهمت ولادة بديلٍ شيوعيٍّ للرأسمالية بتنشئة وإدامة اليسار بأجيال متعاقبة من الناس ، فقد بدا لهم البديل دليلاً مادياً واقعياً وملموساً على أن إقامة مجتمع مختلف كلياً ، وافضل كثيراً مما يمكن للرأسمالية أن تقدمه ، لم تكن مجرد احتمال ممكن للمستقبل البعيد ، بل إن البديل قيد الانشاء فعلاً فهذه الولادة حققت ، بعد طول انتظار ، وعود الثورة الفرنسية التي قام ثيرميدور باجهاضها ، وها هي قد أثمرت كل النضالات والتضحيات التي ميّزت التاريخ منذ تلك الثورة ، انه النصر الذي عوّض عن معاناة المضطهَدين في كل مكان . ها هو أيضاً الوعد بأن ما تمّ إنجازه في الاتحاد السوفيتي يمكن أن يتكرّر في أي مكان آخر[١] من باريس إلى كالكوتا ، من نيويورك الى جوهانسبرغ ، استمدّ نشطاء اليسار المتفانون ، رجالاً ونساءً ، القوة من هذا الايمان ، وأيدوا بدون تحفّظ بيان ستالين المُعلَن سنة ١٩٢٧ القائل إن «الثوريّ هو المستعد دوماً لحماية الاتحاد السوفيتي والدفاع عنه بلا قيد أو شرط ، علانية وبإخلاص... لأن

الاتحاد السوفيتي يشكّل القاعدة للحركة الثورية العالمية ولا يمكن الدفاع عن هذه الحركة الثورية وتعزيزها بدون الدفاع عن الاتحاد السوفيتي وتعزيزه»[٢]

لقد ضم اليسار على الدوام أناساً ، من الاشتراكيين ـ الديمقراطيين وصولاً إلى الفوضويين ، اعتقدوا دائماً أن الاتحاد السوفيتي وما تلاه من أنظمة شيوعية تمثل حالة مشوّهة وبشعة للاشتراكية كما قام تروتيسكي واتباعه منذ العشرينات ، من داخل الحظيرة الماركسية ، بشنّ حملة متواصلة ضد ما سمّوه بـ«خيانة الثورة» ، وهناك الكثير من الشيوعيين الذين خابت آمالهم بالاتحاد السوفيتي حملوا الرؤية نفسها ولكن سرعان ما نبذتهم الدعاية الشيوعية واتهمتهم أنهم ، بانتقادهم الاتحاد السوفيتي ، قد اتخذوا موضوعياً جانب القوى الرأسمالية الامبريالية والفاشية . لكن الشيوعيين ومؤيديهم قد توطد إيمانهم بالاتحاد السوفيتي ، دونما تحفظ ، بسبب منجزاته الكثيرة التي سنأتي على ذكرها ، والعداء الرأسمالي له ، والاعتقاد بأنه الحصن الحقيقي الوحيد في وجه الفاشية ، ودوره الحاسم في دحر ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية ، وبسبب عدائه لجهود الولايات المتحدة وحلفائها بكل الوسائل ، بما فيها التدخل العسكري كل محاولات التغيير الجذري في أي مكان من العالم

بعد عام ١٩٥٦ و«خطاب» خروشوف «السري» في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ، أصبح على المؤيدين المتحمسين للأنظمة الشيوعية أن يُقرّوا ، على الأقل ، بأن الكثير من جوانب التجربة الشيوعية كانت وما زالت غير مقبولة ، وقد ازداد هذا الرأي صراحة بمرور السنين مع ذلك ، بقي واسع الانتشار بين صفوف اليسار الرأي القائل إن عيوب الانظمة الشيوعية ، أياً كانت ، يمكن التخلص منها على المدى الطويل ، ولم تساور تلك الصفوف شكوك في قدرة هذه الأنظمة على الاستمرار والتطور ومما عزز هذا التفاؤل المحاولات الكثيرة التي قامت بها الانظمة الشيوعية من أجل تحقيق الاصلاحات ، وبدا أن المساعي المبكرة لغورباتشوف بعد عام ١٩٨٥ توفر أساساً آخر للاعتقاد بأن الاتحاد السوفيتي يتحرك كما يبدو نحو الاشتراكية

الديمقراطية وإن كانت خطواته في ذلك الاتجاه متقطعة وغير كافية وهذا الاعتقاد بالذات هو الذي تلقى الضربة القاضية بأحداث عام ١٩٨٩ وما بعده ليس لدى هؤلاء سبب للتفجّع على موت النظام القديم ، ولكن كانت لديهم أسباب وجيهة للتفجّع على فشل غورباتشوف في تحقيق الانتقال من الحكم الجماعي التسلطي Authoritarian Collectivism الذي ساد عهد بريجنيف الى شيء ماشبيه بالديمقراطية الاشتراكية ولا يمكن أبداً الجزم فيما اذا كان ذلك احتمالاً ممكناً أم لا

يذكّرنا أعداء الاشتراكية دائماً بأن تاريخ البشرية لم يعطِ أي بديل آخر للرأسمالية ما عدا البديل المتمثّل بالأنظمة الشيوعية السابقة ، ثم يقفزون بسهولة إلى تأكيد اعتقادهم بأن أي بديل آخر غير ممكن أبداً ، بكلمة أخرى ، موت الشيوعية السابق مرادف ، في رأيهم ، لنهاية الاشتراكية ، باستثناء استمرارها في النظريات الطوباوية النظرية التجريدية والخداعة التي يضعها المنظرّون الايديولوجيون بعيداً عن العالم الواقعي وحسب وجهة النظر هذه يكون الخيار الوحيد الممكن أمام البشرية هو بين الشيوعية كما طبقتها الأنظمة الشيوعية السابقة من جهة ، وبين الرأسمالية من جهة أخرى ولكن هذا بالطبع ليس خياراً بعد أن فشلت الشيوعية بشكل واضح الخيار الواقعي هو ، حسب الزعم الشائع ، بين أشكال مختلفة من الرأسمالية ، مثلاً ، بين رأسمالية أكثر تدخلاً في الاقتصاد وعناية بالمجتمع ، كالنموذج السويدي ، واخرى أقلّ تدخلاً وأقل حماساً لتحقيق الرفاه ولا يقتصر هذا الاعتقاد على اليمين إذ أنه شائع على نطاق واسع داخل صفوف اليسار ، وسوف نعود لمناقشة هذه الظاهرة لاحقاً

كما أشرنا سابقاً لا يمكننا إثبات امكانية تحقيق بديل اشتراكي للرأسمالية إلا بالقيام ببناء هذا البديل فعلاً لكن القول إن البديل الوحيد الممكن للرأسمالية يتمثّل بالشيوعية كما طُبقت سابقاً يعني تبني رؤية محدودة مفرطة الضيق وغائمة لما يمكن تحقيقه عن طريق بناء الاشتراكية .

يجب أن نبدأ هنا بتوضيح ما لا تعنيه الاشتراكية ، وأن نفعل ذلك بالدرجة الأولى استناداً الى الانظمة الشيوعية السابقة فرغم وجود اختلافات كثيرة فيما بين تلك الانظمة ، كان هناك «نموذج» عام لها جميعاً ، تحدّده مجموعة ملامح مميزة أحد هذه الملامح كان الاقتصاد الاوامري الممركز بإفراط والمتميز بنظام شامل لتخطيط مفصل وإلزامي ، وبخضوع جميع الوسائل الاستراتيجية للنشاط الاقتصادي ، وغالبية الوسائل الأخرى أيضاً ، إلى ملكية وإدارة الدولة ، وبأسواق وأسعار لا يُسمح لها إلا بدور اقتصادي هامشي جداً في أحسن الأحوال وقد جَرت محاولات كثيرة في العقود التي تلت موت ستالين عام ١٩٥٣ للحدّ من صرامة هذا «النموذج» ، ولكن مع ذلك ظلت الملامح الأساسية للنظام عصيّة على التغيير

ثانياً ، قامت الأحزاب الشيوعية في هذه الانظمة (وتحت عناوين مختلفة) بممارساتٍ بلغت حدّ احتكار السلطة السياسية ، وتجاوزت ذلك إلى احتكار السلطة في المجتمع كله أما الأحزاب الأخرى التي سُمح بوجودها في بعض البلدان الشيوعية السابقة إلى جانب الحزب الشيوعي ، فكانت مجرّد توابع مذعنة لارادة هذا الحزب لكن هذا الحزب نفسه كان مجرّد أداة من أدوات الحُكم الاخرى ، لاسيما جهاز الدولة ، في أيدي زعماء الحزب فاحتكار الحزب للسلطة كان في الحقيقة احتكار زعمائه لها ، تحت ظل نظام «المركزية الديمقراطية» ، وفيه قامت المركزية بابتلاع الديمقراطية بسهولة بالغة وارتباطاً بذلك ، سعت الأنظمة الشيوعية السابقة إلى شل وقمع كل مظاهر الحياة التي لا يمكن للدولة والحزب السيطرة عليها عن قرب وقد اختلفت درجة النجاح في تحقيق ذلك من بلد شيوعي إلى آخر وكانت ، في بعض البلدان ، على الأقل أخفّ وطأة في العقود الأخيرة مما كانت عليه ، في ذروة الستالينية ولم تستطع مركزية الحكم أن تحول دون نشوء نوع من «التعددية» في المستويات العليا للنظام ، بمقدار تنافس شتى المصالح

ومجموعات الضغط (اللوبي) المتنوعة من أجل الثروات والامتيازات[٣] ومع ذلك بقي النظام ، من حيث الأساس ، مونوليثياً monolithic وقمعياً في النوايا والممارسة وتتمتع أجهزة بوليسه الضخمة بسلطات اعتباطية واسعة

لقد تم قمع المعارضة باسم حزبٍ رسميّ وايديولوجيا دولة ، هي الماركسية اللينينية ، التي صيغت بعد وفاة لينين عام ١٩٢٤ ، وتم تعزيزها في بعض الحالات بإضافاتٍ محلية ، مثل فكر ماو تسي تونغ ، أو أفكار كيم إيل سونغ ، وتنوعاتٍ أخرى وهذه تعاليم عقائدية لم يُسمح بأي انحراف عنها غير مرخص به رسمياً

كان من المستحيل ضمان تأييد الجميع للايديولوجيا الرسمية ، أما معاقبة كل من يعارضها بشكل علني في أي مجال من المجالات ، فكانت ممكنه ، وقد اختلفت درجة الصرامة في تطبيق ذلك من بلد إلى آخر

أخيراً ، قامت بعض الأنظمة الشيوعية ، لاسيما الاتحاد السوفيتي الصين كوريا الشمالية ورومانيا بإنشاء نمط من عبادة الشخصية المفرط البشع ، في إضفاء خصائص فوقبشرية وشبه إلهية على قائد الحزب والدولة ، ولم تسمح بأية معارضة له

هذا هو «النموذج» الذي اتخذ أكثر أشكاله تطرفاً في سنوات ستالين في الاتحاد السوفيتي ، والذي انهار فيما بعد هناك وفي اوربا الشرقية أما في الصين ، فإن الحزب الشيوعي ، الذي بقيت سيطرته كاملة ، ترأس على ما يَبدو تحوّلاً تدريجياً للبلاد من الشيوعية إلى الرأسمالية ، رغم أن الزعماء الصينيين ينكرون أنَّ تلك هي نواياهم ويدَعون أن هدفهم هو إيجادسوق اشتراكي الأنظمة الشيوعية المتبقية هي في كوريا الشمالية ، فيتنام ، وبصيغة مختلفة جداً ، في كوبا ، ولا يمكننا الجزم حول مدّة بقائها على أية حال لا يمثّل أي من هذه الأنظمة «نموذج» الاشتراكية الذي ظنّ الكثيرون من صفوف اليسار أن الاتحاد السوفيتي كان يمثّلهُ في عهده المبكر

من بين الأسئلة الكثيرة التي يمكن توجيهها حول هذه التجربة الشيوعية ، يمكننا تمييز سؤالين على قدر كبير من الأهمية إلى أي حد كانت نتاجاً للماركسية ؟ وما هي علاقتها بالاشتراكية ، إن كان هناك من علاقة ؟

كثيراً ما تعرضت الماركسية للّوم على أنها المصدر الرئيسي لسلبيات التجربة الشيوعية . فهل لهذا اللوم مبرّراته وإلى أية درجة ؟[٤]

إن توخينا الاتزان في التقييم يكون الجواب هو بالنّفي القاطع بقدر ما يتعلق الأمر بالماركسية الكلاسيكية . فقد نجد ضمن أعمال ماركس الضخمة ، ولاسيما في أعمال انجلز ، بعض الصيغ المعزولة ذات نبرة مركزية وحتى تسلطية ، ولكن الوجهة العامة لكل ما كتباه تعاكس ذلك بشكل حازم غير قابل للالتباس كما لا يمكن العثور في كتاباتهما على أيّ تلميح إلى أيٍّ من أهم وأوضح سمات الأنظمة الشيوعية مثل نظام الحزب الواحد ، التسلط على المجتمع من قبل حكومة ديكتاتورية قمعية ومنحى عبادة الشخصية الذي كان سيثير قرف ماركس وانجلز معاً أما فيما يتعلق بالدولة ، فإن فكر ماركس بجوهره يعكس نفوراً عميقاً ، ربما مبالغ فيه ، من سلطتها ، وإصراراً على ضرورة خضوع الدولة التام ، بالمفهوم الاشتراكي ، لسلطة المجتمع وقد كان انجلز هو الذي تطلّع الى «اضمحلال سلطة الدولة» ، بعد الثورة الاشتراكية

أما فيما يتعلق بالملكية العامة لوسائل الانتاج ، فقد آمن ماركس وانجلز فعلاً بعمق أن الملكية العامة لوسائل الانتاج تشكّل القاعدة الأساسية لبناء المجتمع الاشتراكي ، ولكنهما لم يقترحا وضع تنظيم الاقتصاد وإدارته والرقابة عليه في عهدة دولة جبارة تُملي ارادتها على المنتجين وكل الآخرين . فماركس رأى ، على العكس ، أن أساس النظام الاشتراكي يجب أن يقوم على «الاتحاد الحرّ للمنتجين» لا نرمي هنا إلى بيان مدى ملاءمة منظور الماركسية الكلاسيكية حول الاقتصاد لعصرنا هذا ، بل القول إن هذا المنظور لا علاقة له ، سوى القليل جداً ، بتنظيم الحياة الاقتصادية في الأنظمة الشيوعية .

مقابل هذا كثيراً ما نسمع آراء تقول إنه بغض النظر عن أقوال ونوايا ماركس وانجلز ، فإن عواقب نمط تفكيرهما وايمانهما بالتنظيم الثوري والشامل للمجتمع كانت «شمولية» بالضرورة ، فكان حتمياً أن يؤدي التطبيق العملي لطموحاتهما الى النظام الذي قام في الاتحاد السوفيتي وأماكن اخرى(٥)

إن هذا رأي يتناول التجديد الاجتماعي الشامل فهو بجوهره غير معقول لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي يحدث فيها هذا التجديد الاجتماعي ، درجة التأييد التي يتمتع بها ، طبيعة المقاومة التي يثيرها لدى أصحاب المصالح ، ومرونة وتلاحم المسؤولين عن هذا التجديد والقائمين عليه ، أي باختصار جميع الظروف التاريخية التي يحصل فيها هذا لا يعني أبداً أن التغيير الاجتماعي الشامل أمر سهل التحقيق وأنه يمكن تجاهل المخاطر التي سوف ترافقه حتى في أفضل الظروف إن التجربة في القرن العشرين بشكل عام تبيّن بوضوح مدى واقعيّة هذه المخاطر ، ويمكنني القول هنا إن طريقة تناولي في هذا الكتاب لمسألة التقدم على طريق الاشتراكية قد تأثرت الى حدّ كبير بإدراكي لمدى دقّة وحساسيّة هذا المشروع وضرورة الحذر من الحلول التسلطية الزائفة للمشاكل التي سوف تواجهه . وما يعنيه ذلك عملياً سيناقش خلال هذا الكتاب لكن ، وبعد الاعتراف بالأهمية اللازمة للصعوبات والمخاطر في التغيير الاجتماعي الجذري ، على الاشتراكيين ألاّ يصلوا الى حدّ التسليم بأن التغيير الواسع للنظام الاجتماعي ، الذي تعنيه الاشتراكية محكوم عليه أن يصير مشروعاً كارثياً يهزم نفسه بنفسه فتسليمنا بهذا يعني استسلامنا الى شكل مُحبِط ومتطرّف من أشكال القدرية

لقد ادّعى قادة الأنظمة الشيوعية السابقة الاخلاص إلى تعاليم ماركس وانجلز ، ويحتمل جداً أنهم كانوا مقتنعين بهذا . ولكن لا يمكننا أخذ الادعاء أو حتى القناعة برهاناً على أي شيء . لقد تمت صياغة الخطاب والدعايات التي أنتجتها هذه الانظمة وفق مصطلحات ماركسية اختيرت بدقة وعناية ، أمّا الممارسة فتتنافى تماماً مع الماركسية الكلاسيكية

فما شكّل تلك الممارسة كان بالدرجة الأولى الظروف التي اكتنفت ولادة النظام البلشفي في روسيا والانظمة الشيوعية التي تلته في أماكن اخرى فقد ولدت في ظروف أزمات استثنائية ، اضطرابات ، حروب عالمية وأهلية ، تدخل أجنبي ، خسائر فادحة في الأرواح ودمار هائل . علاوة على ذلك ، كان مستوى التقدم الاقتصادي واطئاً سواء في البلدان التي حدث فيها التغيير الثوري من الداخل أو فُرض من الخارج ، وذلك باستثناء تشيكوسلوفاكيا وما أصبح فيما بعد جمهورية ألمانيا الديمقراطية ومن بين أمور أخرى ، كان على هذه البلدان ، بدلاً من الانطلاق من قاعدة صناعية ناضجة ، أن تسلك طريقاً شاقاً في تنمية اقتصادها ولم تكن الظروف السياسية أفضل من هذا وباستثناء تشيكوسلوفاكيا ، مرة ثانية ، كانت البلدان المعنية كلها محكومة سابقاً من قبل أنظمة تسلطية بهذا الشكل أو ذاك كولونيالية أو محلية بالاضافة الى كل ذلك ، افتقرت أغلب الأنظمة الجديدة الى الشرعية في نظر الغالبية الساحقة من السكان ، وخاصة في البلدان التي تم فرض النظام الجديد فيها من قبل الاتحاد السوفيتي

في الاتحاد السوفيتي نفسه ، سهّلت الظروف الغير ملائمة فرض «النموذج» الستاليني ، وسرعان ما تمّ تبنّي هذا النموذج في أماكن اخرى من قبل قادة تتلمذوا في المدرسة الستالينية فكراً وممارسةً وفي ظلّ جميع هذه الظروف بدا حكم الحزب الواحد وقمع المعارضة أمرين مشروعين في نظر الحكام الجدد ، أفلا تحركهم أنبل النوايا ؟ أليس معارضوهم مجرمين لأنهم يعرقلون تحقيق تلك النوايا ؟

لقد كان هذا الشكل من أنظمة الحكم جذاباً للقادة الذين ينشدون التغيير الثوري في ظروف غير ملائمة الى حدّ أن الثورات التي ولدت غير شيوعية سرعان ما انجذبت نحو «النموذج» السوفيتي تمثل الثورة الكوبية أبرز مثال على هذا ، ويمكن ايجاد أمثلة اخرى في البلدان الافريقية التي تبنت «الماركسية ـ اللينينية» رسمياً .

وجد القادة الشيوعيون شرعيتهم ليس فقط في نواياهم الطيبة أو في المعارضة الرجعية التي واجهوها ، بل وجدوها أيضاً في الثورات الاجتماعية الحقيقية التي قادوها . وسواء كانت هذه الثورات مفروضة من قبل قوى خارجية أو مولودة داخلياً ، فقد حققت بالفعل تغييراً جذرياً في علاقات الملكية وفي البناء الطبقي لبلدانهم وفي النظام السياسي وفي المفردات السياسية . ولم تكن انجازاتهم أبداً عديمة الاهمية وخاصة في السنوات الاولى ، بالمقارنة مع سجل الأنظمة التي حلوا محلها . فقد حققوا الكثير من الانجازات على صعيد التنمية الاقتصادية والعناية الصحية والتعليم وتأمين فرص العمل وتأمين الفرص للجماهير التي كانت حتى ذلك الحين معاقة ومحرومة الى أبعد الحدود . هذا لا يغير الطبيعة التسلطية والقمعية لهذه الانظمة ، وإن كان ذلك لا ينفي الانجازات التي تحققت وكما أشرنا سابقاً ، فقد ساعدت هذه الانجازات كثيراً كل من لديه الاستعداد للتغاضي عن سلبيات الانظمة الشيوعية ويراوده الأمل بأن ما قد تعاني من علل ستُعالج في نهاية الأمر

ـ ٤ ـ

السؤال الثاني والأهم الذي تستدعيه التجربة الشيوعية هو السؤال عن علاقة هذه التجربة بالاشتراكية

كثيراً ما اعتُبر هذا السؤال مجرّد تمرين على استخدام التعريفات الاعتباطية مثلاً ، نرى اقتصادياً اشتراكياً بارزاً مثل بروس Brus يقول « إن انكارنا لقب «اشتراكي» على البلدان الشيوعية سيكون بمثابة إضفاء مسبق جوهرياً لصفات طهرانية على الاشتراكية وحذف ما هو سلبيّ تعريفاً »[٦] من جهته ، يقبل الأستاذ بروس «التعريف المؤسساتي للاشتراكية» الذي وضعه جوزيف شومبيتر بالقول في كتابه «الرأسمالية ، الاشتراكية والديمقراطية» «حين نقول إن المجتمع (اشتراكي) فإننا نشير بذلك الى نموذج مؤسساتي معين تكون فيه وسائل الانتاج خاضعة للسلطة المركزية ـ أو ، يمكن القول ،

هو الذي تخضع جميع الشؤون الاقتصادية فيه ، من حيث المبدأ ، الى القطاع العام وليس الخاص »[٧] هذه «الاشتراكية المركزية» كما دعاها ، ليست إلا توصيفاً ضيّقاً بما يكفيه للزعم الباطل بقوله «يمكن لمجتمع ما أن يكون اشتراكياً بشكل كامل وفعلي لكنه محكوم من قبل حاكم مطلق أو يكون منظماً بأكثر الطرق ديمقراطية ، فيمكن أن يكون ارستقراطياً أو بروليتارياً »[٨]

إن هذا يناقض تماماً ما تعني الاشتراكية لجميع الألوان الفكرية الاشتراكية ؛ ولا يمكننا اهمال مثل هذا الاجماع وكأنه شيء غير متصل بالموضوع . لقد تميّز تيار الاشتراكية دائماً بالتنوّع الكبير وبالخلافات والانقسامات الحادّة والخصومات الباقية ، ورغم كل ذلك ، هناك عدد من المسائل الجوهرية التي حازت على قبول أغلب الاشتراكيين بحيث يمكن اعتبارها تعريفاً مشروعاً لمعنى الاشتراكية ؛ وعلى هذا الاساس يمكننا تماماً الطعن باشتراكية الأنظمة الشيوعية السابقة دون إضفاء الطهرانية على الاشتراكية مسبقاً إن مثل هذا الطعن ضروري حقّاً اذا أردنا ألاّ نقع في اعتباطيةٍ وغموضٍ لا مبرر لهما عند تعريف الاشتراكية ممّا يسلبها المعنى الذي نقصده فكثيراً ما نسمع في هذه الايام ان هذه هي الحالة تماماً وان كلمة الاشتراكية لا معنى لها الآن لشدة غموضها وهذا رأي خاطئ

هناك عملياً ثلاث نقاط جوهرية تعرّف الاشتراكية وهي متساوية من حيث اهميتها ومرتبطة جدلياً وتعتمد الواحدة على الأخرى . انها الديمقراطية والمساواتية وتشريك socialisation الجزء الاكبر من الاقتصاد

أولاً ، تجسّد الاشتراكية تصوّراً لمجتمعٍ اكثر ديمقراطية بكثير مما يمكن لأي مجتمع رأسمالي أن يكون فالاشتراكية تسعى لاعطاء معنى حقيقياً لمفهوم المواطنة وسيادة الشعب يتجاوز الى حدّ بعيد حق الانتخاب الشامل والانتخابات الدّوريّة والحقوق السياسية والسمات الاخرى للديمقراطية الرأسمالية كما أشرنا سابقاً ، تبدو الديمقراطية الرأسمالية ، بالمنظار الاشتراكي ، تعبيراً مناقضاً لذاته ، لأن صيغها الديمقراطية تفسد تماماً في السياق الرأسمالي الذي

تعمل فيه ، كما أن الاشتراكية تسلمّ بضرورة تغلغل وشمول الديمقراطية لجميع جوانب النظام الاجتماعي ، وهذا بالتأكيد ليس الحال في المجتمع الرأسمالي

إن الاعتقاد بأن الاشتراكية هي لا ديمقراطية ، ما هو ، في أحسن أحوالها ، إلاّ ضلال كبير دفع العديد من الشخصيات القيادية في الحركة العمالية العالمية والحركة الاشتراكية ذاتها لأن تتخذ ، منذ بداية الثورة البلشفية ، مَوقفاً نقدياً جداً إزاء الدكتاتورية البلشفية لهذا نجد كارل كاوتسكي يقول في عام ١٩١٨ «بالنسبة لنا... الاشتراكية بدون الديمقراطية هي شيء لا يمكن التفكير به إن ما تعنيه «الاشتراكية العصرية» لنا ، ليس فقط التنظيم الاجتماعي للانتاج ، وإنما التنظيم الديمقراطي للمجتمع أيضاً وعلى هذا الاساس فإن الاشتراكية بالنسبة لنا لا يمكن فصلها عن الديمقراطية فلا اشتراكية بدون ديمقراطية»(٩) وفي الجهة الاخرى من الطيف الاشتراكي نجد روزا لوكسمبرغ ، بالرغم من تمجيدها للبلاشفة على شجاعتهم في الاستيلاء على السلطة ، تنقد بشدة قمعهم للحريات المدنية حيث كتبت «الحرية التي تُمنَح فقط لأعضاء حزبٍ واحد ، مهما كان عدد هؤلاء الأعضاء كبيراً ، لا تعدَ حرية فالحرية هي دائماً ، وتحديداً ، لمن يفكّرون بشكل مختلف لقد جعل لينين وتروتسكي مجالس السوفيات بمثابة الممثل الحقيقي الوحيد للجماهير العاملة ولكن ، مع قمع الحياة السياسية في البلد أجمعه ، لابد أن يدب العجز أكثر فأكثر في حياة مجالس السوفيات أيضاً فبدون انتخابات عامة وبدون حرية مطلقة للصحافة والاجتماعات ، بدون الصراع الحر للآراء ، سوف تخمد الحياة في كل مؤسسة عامة وتصبح مجرّد مظهر خارجي شبيه بالحياة ، تبقى فيه البيروقراطية هي العنصر النشيط الوحيد»(١٠)

ومع ذلك ، تبقى العلاقة بين الديمقراطية والمعارضة أكثر غموضاً ممّا نجده في الطروحات ، ذلك ان الديمقراطية ، سواء فهمناها على أنها حكم الاغلبية ، او كمفهوم أوسع بكثير ، باعتبارها الممارسة الفعالة لسلطة الشعب ، تتوافق تماماً مع قمع بعض اشكال المعارضة التي تصبح في بعض الحالات مرفوضة من قبل

أصحاب السلطة ، الذين قد يكونون حائزين على تأييد الأغلبية ، وأحياناً الأغلبية الساحقة ، من السكان كمثال واضح على ذلك نذكر المضايقات والاضطهاد الذي مارسته حكومة الولايات المتحدة الامريكية ضد الشيوعيين وآخرين من صفوف اليسار بعد عام ١٩٤٥ (وحتى قبل ذلك) ، والذي بلغ أوجه بحملة المطاردة المكارثية في بداية الخمسينات . لكن من المضلّل أن نعتبر تلك الحملة مثالاً جيداً لما ورد في كتاب جون ستيوارت ميل «استبداد الاغلبية» : صحيح أن الغالبية أذعنت للحملة بل أيّدتها أيضاً ، ولكن الغالبية لم تكن البادئة بهذه الحملة ، كما أنها لم تشارك فيها ، بل قام بذلك أصحاب السلطة في الحكومة المركزية ، وفي المجالس الولائية والمحلية بالاضافة الى اصحاب النفوذ في المجتمع ككل (مثل رؤساء ومديري الجامعات وأمنائها ، عمالقة هوليوود وأصحاب الصحف) ، وتعرض المجتمع ككل الى حملة اعلامية واسعة نفّذتها الدولة وجميع وسائل الاتصال ، هدفها إقناع الجماهير بأن الولايات المتحدة كانت تتعرض لخطر مؤامرة شيوعية محدق . طبعاً لم تكن الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي حصلت فيه مثل هذه المضايقات والاضطهاد بموافقة الاغلبية : بل كانت تلك الممارسة جزءاً من المشهد السياسي في جميع الديمقراطيات الرأسمالية في مرحلة الحرب الباردة[١١]

ورغم ذلك ، لا نستطيع الادّعاء أن هذه البلدان ، بسبب تلك الممارسات ، لم تعد «ديمقراطية» بالمعنى التقليدي لهذا المصطلح . الحقيقة انه باستطاعة الانظمة ان تكون ديمقراطية بالمعنى ذاته ، وتقوم في الوقت نفسه بقمع المعارضة . والفرق الاساسي بين هذه الانظمة والانظمة التسلطية هو أن الأنظمة الديمقراطية تتقيد كثيراً في قمعها واضطهادها للمعارضة . لقد كانت تلك الملاحقة الامريكية للمعارضة عملاً شائناً ، دمر حياة الكثيرين وسدد ضربة لليسار الامريكي بشكل عام ، حسبما كان مقرّراً له . ورغم ذلك ، لا يمكن مقارنة هذا بطريقة تعامل الانظمة التسلطية مع معارضيها فالمعارضة في أيّ مجتمع ، مهما يكن ديمقراطياً ، تتعرض دائماً لظروف يعتبر نشاطها فيها مصدر

تهديد للنظام الاجتماعي القائم . ولن يزول هذا عندما تكون الحكومة يسارية ، وتسعى نحو التغييرات الجذرية في المجتمع وتجديده . على العكس ، ففي ظروف الاستقطاب ، يكون الخطر على أشدّه ، ويتوجّب عندها على الحكومة اليسارية ان تكون حذرة جداً في موقفها إزاء المعارضة

إن جميع الانظمة الديمقراطية تفرض قيوداً معينة على المعارضة وعلى وسائل التعبير عن هذه المعارضة ، أي على حق التعبير ، حق التجمّع والتنظيم والنشاط السياسي المهم هنا هو مدى الحيّز الذي تتركه هذه القيود للمعارضة من أجل أن تقوم بنشاطها ومدى فعاليّة الضوابط المفروضة على اصحاب سلطة الدولة والمجتمع في تعاملهم مع المعارضة والمعارضين وينطبق هذا طبعاً على الديمقراطية الاشتراكية بقدر انطباقه على الديمقراطية الرأسمالية ، وسوف نناقش هذه النقطة بتفصيل اكبر حالاً

ترتبط المساواة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية ، بوصفها ثاني العناصر الاساسية لتعريف الاشتراكية هذا يستلزم مساواتية تقريبية تختلف عن المساواة التامة التي نعتبرها فكرة مستحيلة التحقيق ، فالمساواتية تطمح الى ازالة جميع أشكال التفاوت المفرط في كل جانب من جوانب الحياة ، هذا التفاوت الذي يميّز حياة المجتمعات المنقسمة على اساس الدخل والثروة والسلطة والفرص المتاحة بكلمات اخرى ، تعني الاشتراكية نشوء مجتمعات تختفي فيها مع الزمن الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العميقة ، يشارك المجتمع ككل في السلطة التي تستأثر بها حالياً أقلية صغيرة نسبياً من ذوي المصالح وهي تختلف عن نظام اجتماعي «جَداراتي» لا يعني سوى تسهيل الصعود إلى القمة حتى هذا الطريق نحو الاعلى محفوف بالعقبات الكبيرة في المجتمعات الطبقية حيث يكون «تكافؤ الفرص» مجرّد شعار وليس حقيقة واقعة لكن ، مهما كانت قوة الرغبة في إزالة المعاناة الناتجة عن التمييز القائم حتى الآن على أساس الطبقة ، الجنس ، العرق... الخ فإن توقف التمييز ضدهم وتمكّنهم من استخدام كفاءاتهم الى الحدّ الاقصى

ووصولهم الى «القمة» لن يقضي على البُنى السلطويّة القائمة فوصول نساءٍ وأفراد ملوّنين الى السلطة لن يكفي بمفردهِ لتغيير نظام يفتقر بعمق الى الديمقراطية

الفرضية الثالثة التي أثارت أكبر قدر من الجدل هي أن الاشتراكية تستلزم تشريك الاقتصاد ، بإخضاع الجزء الأعظم من وسائل النشاط الاقتصادي وخاصة «القمم المهيمنة» فيه لأشكال شتى من الملكية والرقابة والإدارة الاجتماعية أو العامة

لقد وصفت في مقدّمة الكتاب عملية التشريك على أنها وسيلة ضرورية لتحقيق نظام اجتماعي ديمقراطي ومساواتي وعلى هذا يكون التشريك مقوّماً أساسياً من فرضيات الاشتراكية ، وكان هذا المفهوم طويلاً موضع معارضة قادة وكتاب اشتراكيين ـ ديمقراطيين ووصلت هذه الانتقادات ذروتها في السنوات الاخيرة وقد أقصي هذا المفهوم عملياً ، بالمعنى السياسي للكلمة ، الى هامش الحياة السياسية ، وكان هدفاً للشجب والرفض والسخرية باستمرار لكن حقيقة أن تشريك الجزء الأكبر من الاقتصاد موضع الاستهانة والرفض في مؤسسات اليسار الرئيسية لا يمكن أن تعتبر تفنيداً لفكرة أن هذا التشريك شرط ضروري (وإن كان غير كاف بأية حال) للوصول الى مجتمع ديمقراطي ومساواتيّ السؤال الحقيقي من وجهة نظر الاشتراكية ، ليس حول مدى كون هذا التشريك جزءاً لا يتجزأ من معنى الاشتراكية ، بل هو كيفية إجراء التشريك في سياق رأسمالية تتحوّل اكثر فأكثر الى رأسمالية متعدّدة الجنسيات سوف نعاين هذه المسألة ومسائل اخرى مرتبطة بالتشريك في الفصل الرابع

يجب التأكيد على أن مقوّمات الاشتراكية الثلاثة مترابطة بشكل لا يمكن فكاكه ومتساوية في اهميتها فلا يمكن وجود مواطنة حقيقية بدون مساواة تقريبية في الظروف ولا يمكن وجود مثل هذه المساواة بدون تشريك الجزء الاكبر من الاقتصاد ولكن كما برهنت التجارب الأليمة ، فان الملكية العامة بدون ديمقراطية تشكّل حجر الاساس لتركيز التسلط الدولتي

من بين مقوّمات الاشتراكية الثلاثة كان الثالث وحده موضع رفض واضح وحاد في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، ومن قبل أناسٍ يعتبرون أنفسهم اشتراكيين ، والمجال مفتوح طبعاً أمام كل من يرفض تشريك الاقتصاد لانتحال الهوية الاشتراكية ولكن هذا الموقف ينطوي على اخفاق في فهم مدى تأثير التشريك في الاهداف الاخرى للاشتراكية والتي يقبل بها هؤلاء نظرياً فمهما تكن التسمية التي يختارونها لأنفسهم ، فإنهم في الحقيقة مصلحون اجتماعيون مهتمون بتحسين النظام الاجتماعي القائم بدلاً من استبداله بنظام آخر مختلف عنه تماماً إن مصطلح «المصلح الاجتماعي» ليس شتيمة إنّه ببساطة يدلّ على موقع مختلف عن ذاك الذي يحتلّه الاشتراكيون فبقدر ما يستمر خضوع وسائل النشاط الاقتصادي للملكية الخاصة ، يستمر خضوع النظام الاجتماعي لدافع السعي وراء الارباح الخاصة ، ويستمر مالكو هذه الوسائل والمتحكمون بها في ممارسة نفوذ وتأثير كبيرين على الحكومة والمجتمع لا شك أن الأمور ستكون أسهل بكثير على الاشتراكيين لو لم يكن التشريك واحداً من المقومات الاساسية للاشتراكية والسبب في ذلك ليس كون التشريك معقداً فحسب ، بل ايضاً ، لأن الكثير من اليساريين سيكونون أكثر تقبلاً لاشتراكية مقتصرة على الديمقراطية والمساواتية ، على الاقل نظرياً والسبب الرئيسي لتحفظهم هذا هو ارتباط التأميم بالمركزية والبيروقراطية والأمراض الأخرى وقد ساهمت دعاية المحافظين واعلامهم كثيراً في صنع هذه الصورة غير الجذابة للتشريك ، ولكنها أيضاً تحتوي على ما يكفي لأن يجعل التأميم فكرة غير جذابة ، ناهيك عن الصعوبات التي سوف يواجهها تحقيق التأميم ، مما يجعل من الهام جداً أن يقوم الاشتراكيون بتوضيح أن التأميم ، بمفهومه التقليدي ، بشكله ومضمونه وأهدافه ، يختلف كثيراً عن التشريك الذي يعتبر جزءاً جوهرياً من سيرورة الديمقراطية

يجب النظر الى الاشتراكية نفسها باعتبارها جزءاً من الحركة الديمقراطية التي تسبقها بزمن طويل ، ولا يمكن سوى للاشتراكية ان تعطيها معناها

الكامل إن فكرة الديمقراطية ضاقت كثيراً من حيث مداها وفحواها في المجتمعات الرأسمالية ، وذلك لتقليل الخطر الذي يمكن لها ان تشكلهُ على مصالح أصحاب السلطة والامتيازات بعكس هذا ، تلتزم الاشتراكية بتوسيع كبير لمدى الديمقراطية

كان نبيّ الديمقراطية غير المتحمّس في القرن التاسع عشر هو A. de Toc-queville قد قال في مقدمة كتابه « الديمقراطية وأمريكا » الصادر عام ١٨٣٥ : إن الديمقراطية ، (التي ساواها هو مع « المساواة في الظروف المعيشية » ، وظنّ أنه وجدها في امريكا) انها سائرة في طريقها إلى اوروبا ايضاً . وكتب يقول : « تجري من حولنا ثورة ديمقراطية عظيمة ، كل فرد يراها ، ولكن لا يحكم الجميع عليها بالطريقة نفسها ، البعض يتصور أنها شيء جديد وعرضيّ ويأمل أن يستطيع كبحها ، آخرون يرون انها شيء لا يمكن مقاومته لانهم يعتبرونها النّزوع الأكثر استمرارية والأقدم والأرسخ على مرّ تاريخنا المعروف »[١٢] كما يتساءل في مقدمة الطبعة العشرين لهذا الكتاب عام ١٨٤٨ « هل يمكن لأحد أن يتخيّل أن الديمقراطية ، التي دمّرت النظام الاقطاعي وقهرت ملوكاً ، سوف تُهزم أمام الطبقات الوسطى والأغنياء ؟ »[١٣] . لقد كافحت الطبقات المسيطرة في كافة البلدان الرأسمالية بشراسة منذ القرن التاسع عشر ، وبنجاح لا بأس به ، كي تثبت خطأ تنبّؤ توكفيل : ان الاشتراكية هي سبيل النضال من اجل الديمقراطية الحقة

بهذا المنظار ، تكون الاشتراكية جزءاً من النضال في سبيل تعميق وتوسيع الديمقراطية في كل جوانب الحياة إن تطوّرها ليس مدرجاً في سيرورة تاريخية مقدرة سلفاً ، بل كان نتيجة ضغط دائم من الطبقات الدنيا بهدف توسيع مجال الحقوق الديمقراطية . ويرتكز هذا الضغط نفسه على حقيقة أن الغالبية العظمى من الناس في قاعدة الهرم الاجتماعي تحتاج الى هذه الحقوق اذا أراد الذين يصوغون هذه الحقوق مقاومة وتحديد السلطة التي يخضعون لها

لكن هذا ليس كافياً فالاشتراكية تسعى ليس فقط الى الحدّ من السلطة بل الى زوالها الحتمي كأساس تنظيمي للحياة الاجتماعية . وهذا ، بالصدفة ، أو

أنه ليس صدفةً ، في النهاية ، ما دعا اليه ماركس إنها بالطبع دعوة تشكل تحدّياً عظيماً للجنس البشري للتوصل إلى تعاون غير قسري ، إنها دعوة قد يستهين البعض بها ويعتبرها «طوباوية» لا طائل وراءها . لكنها تمثل جزءاً ضرورياً مما تبشر به الاشتراكية ، مهما طال أجل تحقيقها

يجب اعتبار الديمقراطية والمساواة والتشريك وسائل للوصول في نهاية المطاف إلى ما يجسّد الاشتراكية ، ألا وهو بلوغ انسجام اجتماعي يفوق بكثير ما يمكن للمجتمعات المبنية على الاستغلال والتسيد أن تحرزه إن هذا الانسجام سيرتكز على ما يمكن تسميته «الفضيلة المدنية» التي ، على أساسها ، يقبل الناس ، بحرية تامة ، الواجبات التي تمليها المواطَنة مثلما يطالبون بما توفره من حقوق . ولن يجدوا صعوبة في تحقيق ما يسمى «الفردانية المشَتْرَكة» socialized individualism وفيها يعبّر الأفراد عن شخصيتهم المتفرّدة مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التي يفرضها العيش ضمن المجتمع

على ضوء هذا المعنى الصحيح للاشتراكية ، من الواضح أن ممارسة الانظمة الشيوعية كانت في معظمها نفياً لهذا المعنى بدلاً من تأكيده . لقد قاموا بالفعل بوضع وسائل النشاط الاقتصادي الرئيسية (وغالباً جميعها) تحت سيطرة الملكية العامة ، لكنهم أثبتوا فعلياً ان القيام بذلك دون تحقيق الديمقراطية لا يمثل اكثر من «تسلطية جماعية»

كما أن هذه الأنظمة ليست مساواتية لأنها خلقت بنى للتسلط والامتيازات استخفّت بأي مفهوم للمساواة في الظروف . لقد وصفَ اليسار الأنظمة الشيوعية السابقة على انها اشتراكية ، او دول عمّالية في طور الانحلال ، أو دول رأسمالية الدولة ، أو جماعية بيروقراطية ، وهكذا ولكن يبدو واضحاً بأي معيار أنها شكلت ، في أحسن أحوالها ، تشويهاً فظيعاً للاشتراكية ، وفي أسوأ أحوالها نفياً تاماً للاشتراكية

إن صعوبة تحقيق مقومات الاشتراكية الثلاثة في وقتنا الراهن واضحة بحيث لا تحتاج الى توكيد ، كما أنّ مجرّد التقدم على طريق تحقيقها أمر في غاية

المشقة ومليء بالتوترات والمطبّات ، وقد وصلت غالبية بقايا اليسار الآن إلى حدّ قبول أفكار محافظة معرفياً غذّاها اليمين ورعاها سابقاً حول محدوديّة ما يمكن تحقيقه عن طريق تجديد المجتمع

إن الردّ المناسب على هذه المفاهيم يكمن ليس في انكار وجود المشاكل التي تعترض طريق البناء الاشتراكي ، بل في البحث عن طرق لحلّ هذه المشاكل أو ، كخطوة أولى ، البحث عن طريقة لتخفيف حدة هذه المشاكل انطلاقاً من الافتراض ، الذي يكمن في جذور الاشتراكية ، بأن حلّ هذه المشاكل هو مرغوب فيه وكذلك ممكن

من بين جميع القضايا التي تطرح نفسها ، تبرز ثلاث قضايا ذات أهمية استثنائية لأنها تجسّد الشك في مشروع الاشتراكية في جوهره ، لدرجة أن العديد من القضايا الاخرى ، يبدو بالمقارنة أقل تحدياً

أولاً ، هناك الشكوك التي يواجهنا بها التاريخ نفسهُ ، لاسيما التاريخ الحديث ، حول اساس النزعة التفاؤلية إزاء قدرات الإنسان ، هذه النزعة التي يطفح بها المشروع الاشتراكي ، إنه الايمان الموروث من عصر النهضة بقدرة الإنسان اللامحدودة على بلوغ الكمال أو ، بتعبير أحدث ، الايمان بأن البشر قادرون تماماً على تنظيم أنفسهم في جماعات متعاونة ، ديمقراطية ، مساواتية تحكم نفسها بنفسها ولا تخلو تماماً من الصراعات ، لكن الصراعات أقل تكراراً وحدّة لا بدّ أن تحقيق هذا كله سوف يحتاج وقتاً طويلاً ، ولكن نقطة الانطلاق الأساسية للاشتراكية هي ، أو يجب ان تكون ، أن الجنس البشري ليس محكوماً بلعنة أبديّة تفرض عليه الانقسام والنزاع الأبديّين

يواجهنا التاريخ كله ، وخاصة تاريخ القرن العشرين ، بردود مريرة على أيّ تفاؤل كهذا . قال هيغل مرة «التاريخ مسلخٌ» ، وكان بذلك يردّد صدى قول جوزيف دي مايستر «إن رائحة الدم تفوح من صفحات التاريخ» لا ينطبق هذا القول على أي وقت بقدر انطباقه على هذا القرن . فالعنف الذي انهى حياة الملايين في الحرب العالمية الاولى والثانية ، معسكرات الإبادة النازية ، السجلّ الاجرامي

للستالينية ، الخسائر البشرية التي نتجت عن نزعة المغامرة الماوية ، القتل الجماعي الذي رافق الحرب التي شنتها فرنسا على الجزائر والتي شنتها الولايات المتحدة في كوريا وفيتنام ، القتل الذي رافق عملية « التطهير العرقي » في يوغوسلافيا السابقة ، وعدد لا يحصى من الكوارث التي صنعها البشر والحروب منذ عام ١٩٤٥ ، بالاضافة الى كل الفظائع المرافقة لها ، كل هذا يشهد ، كما يبدو ، ضد التفاؤل الاشتراكي ويبرّر تشاؤم اليمين . وكما يبدو ، يتأكد ذلك بالاعمال الوحشية التي يرتكبها البشر بحق بعضهم في سياق الحياة اليومية

إن السؤال الذي يطرحه سجلّ الرعب ، الذي لا ينتهي ، على أيّ ملتزم بمشروع من النوع الذي تمثّلهُ الاشتراكية واضح : هل هذه هي « المادة » البشرية التي سوف تشكّل المجتمعات القائمة على التعاون ، الحسّ الجماعيّ والايثار ؟ ألا يدعو هذا ، على العكس من ذلك ، الى الشك في امكانية بناء النظام الاجتماعي الذي تطمح اليه الاشتراكية ؟ . أليست قدرة الإنسان على بلوغ الكمال مجرّد وهم تنفيه يومياً الحقيقة العارية التي لا يمكن دحضها[١٤] ؟ أوليس إذاً من الأعقل ألف مرّة أن نقبل باجراء التحسينات على النظام الاجتماعي الذي بنته المجتمعات الديمقراطية الرأسمالية ، بدلاً من النضال من أجل اعادة بناء شاملة للمجتمع من المؤكّد فشلها ؟

أحد الردود على أسئلة كهذه يكمن في أن الاشتراكية لاتدعي أنها تقدم « حلاً كاملاً » لقضايا البشرية ؛ كما أنها لا تعد بنظام اجتماعي ، أو بعالم يسوده النور والرفاه الى الأبد . لكن هذا الرد مفرط السطحية . فحتى بالنسبة لمشروع أقل طموحاً بكثير لابد أن يواجه السؤال حول مدى « الطوباوية » الخطرة لفكرة التخفيف المتواصل للصراعات وتحقيق الانسجام الاجتماعي الكامل

في هذا الصدد ، لا بدّ من التأكيد على نقاط أساسية تبين أن الحالة ليست ميؤوساً منها إلى الحدّ الذي يشار اليه عادةً

إحدى هذه النقاط هي أن إراقة الدم الجماعية الهائلة ، التي تشكل جزءاً كبيراً من سجل التاريخ لم تكن أبداً نتيجة أفعال تلقائية تماماً من القاعدة إن

الفكرة السهلة التي مفادها أن «الجميع مذنبون» وعزو المعاصي الى الطبيعة البشرية تموّه الحقيقة الهامة جداً بأن القتل الجماعي كان على الدوام تقريباً بمبادرة وتنظيم من فوق . لم تكن «الجماهير» هي التي قررت بناء أفران الغاز أو نظمت إبادة الكولاك ، أو أطلقت سياسات الماويّة التي أدّت الى الكوارث ، أو خططت لقصف كوريا و«إرجاعها الى العصر الحجري» ، أو قررت القصف الكثيف على فيتنام وكمبوديا ، أو مهدت الأرضية وخططت لعمليات التطهير العرقي فمعظم هذه الافعال الجماعية نظمها وبدأها أناس ذوو سلطة سعياً وراء أغراضهم وأهوائهم ، أياً كانت . فعلى الأقل لا يمكن اعتبار الجماهير مسؤولة عن القرارات التي أدّت الى المذابح الجماعية ؛ في الحقيقة ، نادراً ما كان للناس «العاديين» أية علاقة مباشرة بتلك المذابح ؛ حتى في فترات الرعب الكبير كانت أغلبية الناس تميل الى دور المتفرج على ما كان غالباً يُرتكب باسمها

صحيح أن الناس العاديين كانوا ، بشكل عام ، يسلمون بالفظائع التي ترتكب وكثيراً ما صفقوا لمرتكبيها . وقد اقتصرت المعارضة النشيطة للسلطة على أقلية صغيرة في الغالب ، وكلما ازدادت وحشية السلطات تتقلص هذه الاقلية . فضلاً عن ذلك لم يكن صعباً على أهل السلطة أن يجندوا اناساً ، من أجل تنفيذ الافعال الاجرامية بعد اتخاذ القرار بشأنها ووجدوا دوماً ما يكفي من الناس لانزال العنف ، التعذيب والموت على بشر آخرين ولم تعانِ فرق الإعدام يوماً من نقص المجندين كما أنها لم تعانِ من فرارهم وكان سهلاً على الجيوش في ساحة القتال وعلى المشاركين في المجازر الجماعية ان يجدوا تبرير أفعالهم في شعار «اقتل أو تُقتل» . وثمة تبرير إضافي لمن يؤمن بأية قضية مقدسة انهم يخدمونها بما يرتكبون

لم يقتصر ارتكاب الفظائع الواسعة على أي جزء محدّد من الجنس البشري قط . في الظروف المواتية ، يمكن اقناع او اكراه الكثيرين ـ ربما الأغلبية ـ على المشاركة في المذابح الجماعية ، رغم ان الدعوة إلى ذلك قد تكون موجهة الى أقلية فقط . ولكن ، لا يجوز لنا أن نستنتج من هذه الحقائق أن الإنسانية بحدّ

ذاتها لا يمكن لها أن تتفادى المجازر ، وأنها محكوم عليها ، جيلاً بعد جيل ، أن تضيف الى ملفّ الفظائع الجماعية فظائع أخرى جديدة . ومن المعقول أكثر أن نؤمن بامكانية خلق بيئة يكون فيها واضحاً للجميع فظاعة القسوة الجماعية على حقيقتها مما يثير المقاومة الكافية فيتعذر تكررها . إن وجود كل هذا القدر الهائل من الشرور هو الذي يجعل خلق هذه البيئة أمراً ضرورياً جداً على الأقل من أجل الحدّ منها إن لم يكن التغلب عليها . ومن الركون إلى اليأس القول إن ذلك مستحيل أو إن الشرور الكبرى تشكل جزءاً من الطبيعة البشرية لايمكن التغلب عليه

ينطبق الأمر نفسه على أفعال القسوة التي يرتكبها الأفراد بحق بعضهم البعض ، أو بحق الأطفال ، أو حتى بحق الحيوانات فيمكن أن تعزى هذه الافعال إلى الاحساس بعدم الامان ، الاحباط ، القلق والاغتراب ، وجميعها تشكل جزءاً جوهرياً من المجتمع الطبقي القائم على التسلط والاستغلال ، بدلاً من القول انها سمة متأصلة في الطبيعة البشرية يتعذّر استئصالها إن المظالم التي تنتجها الفوارق الطبقية ، الجنسية ، العرقية ، الدينية ، وغيرها كثير تساعد بسهولة على نشوء تشوهات فظيعة في النفوس تؤثر على العلاقات الانسانية بشكل سلبي وعميق ويمكن معالجة ذلك فقط في مجتمع ينمّي التضامن ، التعاون ، الأمان والاحترام ، وتكون فيه هذه القيم متمثلة مادياً في مجموعة من المؤسسات الراسخة والمزدهرة في جميع مجالات الحياة وهذه هي الظروف التي تحاول الاشتراكية ان تعزّزها . تشكل القسوة الفردية او الجماعية واقعاً مفسداً رهيباً ، ولكنها أيضاً تلاقي مقاومة قوية . هناك بالفعل ، من المقت والاشمئزاز ومن القسوة ما يفوق اي وقت مضى : والكثير من الافعال التي كانت تحوز على القبول بسهولة في الماضي ، بل في الماضي القريب ، مثل الاضطهاد العرقي والجنسي والتمييز ، والجرائم البشعة التي كان يرتكبها وكلاء الدولة ، تلاقي الآن الشجب والمعارضة النشيطة فليس من الطوباوية التفكير أن بالوسع توفير ظروف يمكن أن تؤدي إلى تهميش متزايد للانتهاكات الفردية والجماعية .

ومع ذلك لا يمكن أن نتوقع لهذه الشرور ، التي فعلت فعلها طوال التاريخ أن تكف عن تأثيرها الوبيل في مستقبل قريب ، بل حتى بعد وقت طويل ، وسوف يؤثر النضال ضد هذه الشرور بشكل كبير على طريقة بناء نظام اجتماعي جديد . بدقة أكثر ، سيكون لهذا النضال تأثير مباشر على نمط الحكم المطلوب في مجتمع بدأ يخطو باتجاه الاشتراكية . فسلطة الحكومة في مجتمع كهذا ستكون خاضعة لقيود شتى ؛ ولكنه ضرب من الخيال أن نتوقع تلاشي سلطة الدولة وقسرها ، على الاقل في المستقبل المنظور . قد يأتي يوم يصبح فيه القسر الحكومي غير مطلوب ، و« تضمحل الدولة » فعلاً ؛ ولكنها سوف تبقى لأمد طويل عنصراً ضرورياً من عناصر بناء أي مجتمع جديد

القضية الثانية التي تتحدى التفاؤل الاشتراكي هي التي أطلق عليها روبرت ميتشيلز منذ زمن طويل « قانون الاوليغاركية (حكم القلة) الفولاذي » فالاشتراكية ترتكز على الرأي بامكانية تقاسم السلطة وجعلها لامركزية بطرق ديمقراطية حقيقية ، الى الحدّ الذي يصبح الحكم معه حكماً ذاتياً . لكن عدداً من نظريات النخبة يجمع على أن هذا التوقع منافٍ للعقل ، لأنه ، كما تزعم هذه النظريات ، يتجاهل حقيقة ان حكم القلّة ، الذي يتميز بتركيز السلطة في ايدي عدد قليل نسبياً ، يُشكّل إحدى سمات الظرف الانساني التي لا مفرّ منها ، وأنه ، مهما كانت نوايا الثوريين والاصلاحيين ، ومهما بلغت محاولاتهم من عزيمة من أجل تحقيق توزيع ديمقراطي للسلطة ، فلابد أن يحبط حكم القلة مساعيهم

هذا التوكيد على حتمية حكم القلة يستند على أحد افتراضين اثنين احدهما هو أن في اي مجتمع يوجد انقسام « طبيعي » بين أقليّة تؤهلها صفاتها أن تمسك السلطة ، وأغلبيةٍ لا تملك تلك الصفات اللازمة للحكم ، فهي تشكّل السكان الخاضعين وان الصفات المطلوبة تتفاوت من زمن الى آخر ، فيمكن أن ترتبط بالقوة البدنية ، أو الشجاعة ، أو القدرات العقلية ، أو المعرفة المتخصصة ، أو الثروة ، أو المكر ، أو مجموعة من بين هذه الصفات ، ولكن مهما اختلفت الصفات المطلوبة ، فإن التفاوت في توزيعها سيضمن خلود حكم

القلّة يمكن تحدّي هذه القلة ولكن نتيجة هذا التحدي سوف تكون ، اذا نجح ، مجرّد استبدال أقلية حاكمة بأخرى وقد عبر باريتو عن ذلك ذات مرة بقوله «التاريخ مقبرة الارستقراطيّات»

أما الافتراض الثاني فينطلق من رأي حول النظام ، مفاده أن السلطة في أي نظام تتركّز حتماً في أيدٍ قليلة نسبياً ، وأن أولئك الذين يتمتعون بهذه السلطة ، سيرغبون في الحفاظ عليها وتوسيعها ، ويستخدمون جميع الموارد التي تحت أيديهم للردّ على أي تحدٍّ لسيطرتهم . وكان ميتشيلز قد صاغ «القانون الفولاذي للأوليغاركية» بشأن الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي الألماني قبل الحرب العالمية الأولى كان همّه أن يبيّن بأن ما أريد له أن يكون أداة لتحرير الطبقة العاملة هو في الحقيقة أداة للسيطرة على الحزب من قبل زعمائه ، وينطبق هذا على أي نوع من أنواع التنظيمات ، كما يؤكد ميتشلز . فحكم النخبة لا مفرّ منه

لا شك أن أي نوع من أنواع التنظيم يقتضي منح درجة من السلطة لبعض الناس ، ومن الأرجح أن يحصل على هذه السلطة الأشخاص الذين يفوقون الآخرين بطاقاتهم ، حوافزهم ، بعزمهم ، بطموحهم ، أو بأية ميزة أخرى إن النزوع إلى النشاط السياسي ليس موزّعاً بالتساوي بين الناس ، ومن المحتمل جداً أنَّ من آلت إليهم السلطة سوف يستسيغون ممارستها وبالتالي سوف يحاولون التشبّث بها وسوف يوجدون مبرّرات ممتازة لتشبثهم

السؤال الحقيقي هو حول امكانية مراقبة وتقييد الذين نالوا السلطة لمنعهم من تشكيل حكم قلة (اوليغاركية) إنها ليست ببساطة مسألة قواعد وأنظمة لممارسة السلطة ، فمن السهل دوماً الالتفاف على القواعد والأنظمة . والأهم من ذلك بكثير هو البيئة الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية والأخلاقية التي فيها تمارس السلطة . فمن المحتم أن تتخذ السلطة شكلاً أوليغاركياً ومركزياً في المجتمعات التي يكون فيها التفاوت الكبير بين الناس ، في جميع المجالات جزءاً أساسياً من الحياة اليومية ، وذلك مهما بلغ صخب الخطاب الديمقراطي واتقان الاجراءات الرسمية التي تستر الحقيقة هذه ولكن النزوع نحو النشاط

السياسي ليس أمراً ثابتاً ، إذ يمكن تماماً أن ينتشر[١٥] . وفي المجتمعات التي تكون فيها المساواتية قيد التشكل ، والمواطنون يعون بعمق حقوقهم الديمقراطية ، بما فيها حقهم في المشاركة الطوعية الفعالة ، لن ينقلب أي حكم ، بالضرورة ، إلى حكم أوليغاركي . ومع ذلك ، سيبقى النزوع نحو الأوليغاركية لزمن طويل ، ولكنه نزوع يمكن مقاومته وهزيمته . أما «قانون الأوليغاركية الفولاذي» فهو مسألة أخرى . فعند توفر البيئة الصالحة لا يبقى سبب وجيه للتفكير أن قانوناً كهذا سوف يتحكم بالضرورة في شكل ممارسة السلطة

إن تحدياً جديداً للتفاؤل الاشتراكي قد شق طريقه إلى قمة جدول عمل السياسة في العقود الأخيرة ، أعني بذلك القراءة «المالتوسية الجديدة» لمخاطر البيئة التي تهدد الجنس البشري . حسب هذه القراءة ، فإن النمو السكاني وتضاؤل ونفاد الموارد يحولان التنمية التي تحتاجها أجزاء كثيرة من العالم بشكل ملح إلى خطر متنامٍ على الحياة في هذا الكوكب ؛ وان هوس الإنتاج والاستهلاك المستحوذ على العالم المتقدم يسهم في تفاقم هذا الخطر بقسط كارثي

إن المخاطر التي يشير إليها علماء البيئة واقعية تماماً ولكن نقطة الخلاف تكمن في إصرار «المالثوسية الجديدة» على أن البشرية واقعة في قبضة قوى خارجة عن سيطرتها إن هذا ما على الاشتراكيين تفنيده دون الوقوع في خطأ الاستخفاف بأبعاد هذه المخاطر أو الاقلال من شأنها فكما لاحظ (تيد بينتون) «تعتبر «المالتوسية الجديدة» أن الفوارق النوعية في تنظيم المجتمعات ذات أهمية سببية ثانوية مقابل اتجاهات ومحدِّدات كمية طبيعية أو شبه طبيعية واسعة النطاق)[١٦]

والحقيقة إن لهذه «الفوارق النوعية في تنظيم المجتمعات» أهمية أساسية فيما يتعلق بالمخاطر البيئية وغيرها ولا تؤثر التجربة الشيوعية أبداً في إضعاف هذا الرأي فسجل الدول الشيوعية السابقة فيما يتعلق بالبيئة كان مرعباً حقاً لكن هذا لا يؤكد سوى أن الحكم التسلطي وقمع المعارضين يؤديان حتماً إلى عواقب وخيمة في مجال البيئة كما في غيره كان الحكام الشيوعيون مندفعين

بقوة في نزعة إنتاجوية وضعت التنمية الصناعية في قمة اهتماماتهم ، وقد تمكنوا من إطلاق العنان لهذه الدوافع ، ومن التسبب في إحداث أضرار بيئية جسيمة دون التعرض لأية عقوبة

أما في المجتمعات الرأسمالية فيشكل السعي وراء الأرباح السبب الأساسي للتخريب البيئي في هذا المجال ، كما في غيره ، تفرض طبيعة النظام على حكامه أن يتعاملوا مع أي اعتبار غير اعتبار الربح على أنه ، في أحسن الأحوال ، اعتبار ثانوي

تعلن الشركات والحكومات هذه الأيام اهتماماً بالبيئة ، كما تفعل الكثير من الوكالات الدولية ، وتُعقَد المؤتمرات التي تصدر قرارات جديرة بالثناء ولكن معالجة المخاطر البيئية ، وتضاؤل الموارد وفيض السكان على الكوكب إنما تتطلب ترتيباً للأولويات يختلف عما يحرك الدول الرأسمالية فضلاً عن الشركات في الوقت الحاضر إنها تتطلب تنظيماً للمجتمع لا يكون السعي وراء أعلى الأرباح هو المبدأ الأساسي السائد كما تتطلب التدخل في الحياة الاقتصادية تدخلاً يعتبر من المحرمات في نظر الشركات والحكومات والوكالات الدولية التي تلهمها مبادئ الليبرالية الجديدة

ليس المقصود هنا الإقلال من حقيقة المخاطر ومن ضخامة المهمة المتمثلة في معالجة هذه المخاطر بشكل فعال . ومع ذلك ، فإن المشكلة الحقيقة لا تكمن في واقع التلوث ، شحة الموارد أو الفيض السكاني ، بل تكمن في مدى قدرة عالم تسيطر عليه مبادئ الرأسمالية على معالجتها . وانطلاقاً من هذا الاعتبار يسود تشاؤم له ما يبرره ومن العبث الادعاء أن الاشتراكية تطرح حلاً فورياً للمشاكل التي يواجهها الكوكب ولكن من المشروع أن نقول إن الاشتراكية بنضالها من أجل التدخل ومن أجل إحباط الدوافع الرأسمالية ، تخلق فرصة لمعالجة هذه المشاكل بكل التصميم المطلوب ، هذا على المدى الطويل أما في الوقت الحاضر فيجب على الاشتراكيين وغيرهم المشاركة في الكفاح ضد كل القوى التي تعرض الكوكب إلى المخاطر

عند تقييمنا لمدى معقولية الاشتراكية ، يجب الانطلاق بالدرجة الأولى مما تعد الاشتراكية به كان في تاريخ الفكر الاشتراكي دوماً رؤية انقاذية تخليصية ، شبه دينية للاشتراكية ، أي الاعتقاد بأنها سوف تشفي من جميع العلل ، تحل كل المشاكل ، تنهي كل الصراعات ، وفي النهاية ، تزيل جميع الأعباء التي أثقلت دوماً كاهل البشرية . فكانت الاشتراكية تعني الخلاص ، تجديد العالم ، خلق الإنسان الجديد ، مع الاعتراف أن كل ذلك قد لا يحصل دفعة واحدة ، ولكن لن يمر وقت طويل جداً حتى يتحقق ذلك بعد كنس النظام القديم

إن هذه الرؤية للقطيعة التامة مع الحاضر والتطهير التام من كل الشرور في العالم ، قد تمتعت دوماً بجاذبية قوية على مر العصور . وإضافة إلى هذا وكنتيجة منطقية له ، نجد التصور الذي عبر عنه ماركس وأنجلز في «الايديولوجية الألمانية» عام ١٨٤٦ بأن الثورة ضرورية «ليس فقط لأن الطبقة الحاكمة لا يمكن أن تُهزم بأي أسلوب آخر ، بل أيضاً لأن الطبقة التي تطيحها يمكن عن طريق الثورة فقط أن تنجح في تخليص نفسها من كل أقذار العصور وأن تبني المجتمع من جديد »(١٧) لا تكمن القضية هنا فيما إذا كانت الثورة هي الطريقة الوحيدة لتحقيق نظام اجتماعي جديد ، بل في أنها لا تخلص الثوريين والمجتمع من أقذار العصور السابقة . ففي الأنظمة الديكتاتورية ، قد تكون الثورة ضرورية تماماً ، ويمكن أن تفتح الطريق أمام التقدم الكبير بشكل لا يمكن لشيء آخر أن يفعل . وكما قال لينين فإن «الثورة هي مهرجان المضطهَدين» . ولكن المهرجانات لا تدوم طويلاً ، وتترافق الثورة عادة بمقاومة عنيفة ، مما يؤدي إلى الاضطراب والمعاناة اللذين يؤثران كثيراً على الصفة الخلاصية للثورة ، ويؤثران عليها تأثيراً سلبياً عميقاً . فمن الواضح ، على أية حال ، أننا نحتاج إلى أكثر بكثير من مجرد الثورة إذا أردنا التخلص من أقذار العصور . لقد كان ماركس هو القائل في كتابه «نقد برنامج غوتا» عام ١٨٧٥ «لابد للمجتمع الشيوعي في مراحله الأولى أن يحوي الكثير من النواقص إثر ولادته ، بعد آلام المخاض

الطويل ، من المجتمع الرأسمالي »[١٨] يعكس هذا القول فهماً واقعياً للثورة فيجب التمييز تماماً بين ما يمكن التطلع إليه على المدى القريب والمتوسط ، وما يمكن تحقيقه على المدى الطويل على يد أجيال ستنشأ في عالم تهيمن في وعيه قيم التعاون ، المساواتية ، الديمقراطية والنزوع الاجتماعي

من المؤكد ألا تكون الرؤية طويلة الأمد هذه جذابة لمن يريد لإنجازات الاشتراكية أن تكون فورية ودراماتية ، ولا يرى في أي شيء آخر سوى نكهة إصلاحية ذميمة . فهؤلاء لا يستطيعون التفكير بالاشتراكية بمعزل عن جيشان ثوري تكون نتيجته خلق نظام اجتماعي جديد دون أي تأخير

لكننا ، هنا ، إزاء افتراضين مختلفين . فحتى لو أن الجيشان الثوري ضروري ، تبقى عملية تحقيق أهدافه مشروعاً صعباً ، وأفضل سبيل إلى نجاحه أن يجري تنفيذه بالعناية والتأني الشديدين

إن ما يملي هذا الاعتقاد هو طبيعة الرأسمالية كنمط إنتاج . لقد كان بالإمكان الأعلان عن نهاية أنماط الإنتاج السابقة ، في ظروف تاريخية معينة ، بمجرد إصدار أمر . إن إعلان لينكولن عام ١٨٦٣ بعتق العبيد في الولايات المتحدة ـ وهو أحد أعظم قرارات مصادرة الملكية في التاريخ ـ يعطينا مثالاً درامياً لهذه النقطة . ويمكن قول الشيء نفسه عن القنانة التي أنهيت في روسيا عام ١٨٦١ بمرسوم قيصري . أما الاشتراكية فلها هدف رئيسي هو إلغاء العمل المأجور ، كما عرّفناه في الفصل الأول من هذا الكتاب . ولكن من الواضح أن هذا الإلغاء سوف يطرح مشاكل مختلفة تماماً . فمن المرجح أن تكون سيرورة التحول إلى نمط عمل يتم إنجازه تحت شروط مختلفة غير رأسمالية ، سيرورة طويلة الأمد ؛ والاعتقاد بأن ذلك يمكن تحقيقه بضربة سريعة تحقق النتائج المطلوبة ، يتناقض مع التجربة الكئيبة التي شهدناها لمثل هذه « الإرادوية » فعلاقات الإنتاج ، القائمة على الاستغلال كما عرفناه سابقاً ، والسائدة في قطاع خاص صغير ولكن لا يمكن إهماله ، في مجتمع يخطو باتجاه الاشتراكية سوف تظل قائمة لوقت طويل جنباً إلى جنب مع قطاع عام غير خاضع لهذه

العلاقات . سوف يخضع القطاع الخاص بالطبع إلى قيود صارمة ، وبالتالي سوف يتم تخفيف الاستغلال ، ولكن هذا القطاع لن يكون قد زال نهائياً

لقد مال الماركسيون والاشتراكيون ، بشكل عام ، إلى الاستخفاف دوماً بالمشاكل التي سوف تطرح نفسها أثناء تنظيم وإدارة المجتمع مابعد الرأسمالي . نجد مثالاً ملحوظاً عن هذا الاستخفاف في كتاب لينين «الدولة والثورة» حيث يرى سهولة هذه المهمة ـ وهو رأي سرعان ما تغيّر بعد وصول البلاشفة إلى السلطة[١٩] . وتميزت الستالينية بنبرة «طوباوية» مختلفة عن هذه ، إذ آمنت أن المجتمع يمكن تغييره فوراً ودونما حدود ، وكل ما يلزم لإعطائه أي شكل نريد هو الإرادة الفولاذية والقيادة التي لا تلين . الشيء نفسه ينطبق بدقة على الماوية التي تحت رعايتها وبقيادة ماو تسي تونغ أُطلقت «الطفرة الكبرى إلى الأمام» وما نتج عنها من مجاعة كلفت حياة الملايين من البشر كانت الإرادوية هذه صفة مميزة ـ وكارثية ـ للتفكير والممارسة الشيوعيين جعلت القادة الشيوعيين يباشرون مشاريع «هندسة اجتماعية» ضخمة لم تقم كبير وزن للخسائر البشرية والمادية التي انطوت هذه المشاريع عليها أحد الشعارات المفضلة في بداية «الثورة من الأعلى» التي بدأها ستالين كان شعار «لا يوجد قلعة يتعذر على البلاشفة اقتحامها» . تكمن المشكلة هنا في أن اقتحام القلاع لابد أن يخلّف الكثير منها خراباً

إعادة لما أكدناه سابقاً نقول إن أي رأي جاد حول الاشتركية ينبغي الآن أن يسلّم بحقيقة أن إقامة نظام اجتماعي جديد ، حتى في أفضل الظروف التي قلّ ما تتوفر ، هو مشروع في غاية الصعوبة ، مليء بالخيارات الصعبة والتوترات العظيمة . لقد أمعن الاشتراكيون دوماً النظر في تناقضات الرأسمالية ، وكانوا على حق في هذا ، ولكن التجربة تبين ضرورة الاهتمام بالتناقضات التي تشكل جزءاً محتماً من المشروع الاشتراكي

من الهام جداً في هذا السياق أن العادات والتقاليد ، المعتقدات عميقة الغور والأحكام المسبقة العتيقة ، والنماذج الموروثة للتفكير والسلوك كلها تشكل

جزءاً عنيداً من الواقع ، قادراً على الاستمرار حتى في أسوأ الظروف . وهذا ما يتضح جيداً في الأنظمة التي انبثقت بعد انهيار الأنظمة الشيوعية ، وذلك من خلال انبعاث المشاعر القومية والعرقية والدينية بعد قمعها لفترة طويلة . هناك سبيل صعب يجب استكشافه : بين إرادوية ، كارثية العواقب ، تنطلق من الافتراض أن كل شيء ممكن ، من جهة ، وحذر مفرط يمكن أن يتحول إلى تراجع وشلل ، من جهة أخرى . فيجب فهم الاشتراكية على أنها سيرورة يجري تطورها داخل المجتمعات ، وأي منها يشكل كلاً بالغ التعقيد ، وينبغي أخذ تاريخه بعين الاعتبار جيداً كما يجب أن يُحسب حساب لتعقيداته فالاشتراكية لا يمكن أن ترفض مسبقاً كل ما حاكته العصور فشكل نسيج النظام الاجتماعي وكثير منه ثمرة نضال مرير خاضته الطبقات الدنيا . إن الاشتراكية لا يمكن أيضاً أن تغرق في وحول العصور الماضية . فالاشتراكية تستهدف تحقيق نظام اجتماعي جديد ، ولكنه نظام اجتماعي يتميز بالتواصل بقدر ما يتميز بالانقطاع ، متجذر في واقع الحاضر وفي الوقت نفسه يناضل بدأب من أجل تجاوزه . إن أحد الموضوعات الرئيسية لهذا الكتاب هو أن الديمقراطية الاشتراكية تشكل امتداداً للديمقراطية الرأسمالية وتجاوزاً لها

تمثل الاشتراكية تحريراً للمجتمع من التقييدات التي تفرضها عليه المتطلبات الضرورية للرأسمالية لقد لحق الكثير من السخرية بفكرة ماركس القائلة إن الرأسمالية تصبح في مرحلة من مراحل تطورها «قيداً» على سيرورة الانتاج ، إن هذا كما أشرنا سابقاً ، لم يحدث ، رغم أن الرأسمالية تفرض على سيرورة الإنتاج أولويات السعي لجني الأرباح الشخصية بدلاً من الأهداف الإنسانية العقلانية ، ولكن ، على أية حال ، سنبين هنا أن الرأسمالية قد أصبحت بالفعل قيداً على الاستخدام الأنفع للموارد التي أوجدتها هي نفسها لا شك أن تحسينات كبيرة قد طرأت على الظروف الحياتية لأغلبية واسعة من السكان في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ولكن هذه التحسينات تتعرض إلى الوهن والتضييق بسبب طبيعة النظام الذي حصلت فيه فالمهم تغيير النظام

وإزالة القيود التي تعيق الاستخدام السليم للموارد وليست القضية قضية موارد مادية فقط ففكرة التحرير تذهب أبعد من ذلك بكثير وتشمل جميع جوانب النظام الاجتماعي ، ليس أقلها نوعيته الأخلاقية فالمجتمعات الرأسمالية غير أخلاقية أساساً بحكم طبيعتها ، فهي قائمة أصلاً على التحكم والاستغلال ، وهما سمتان تؤثران بشكل حاسم على العلاقات الإنسانية . وقد شكّل هذا المفهوم جزءاً أساسياً من الاشتراكية فيما مضى : وهو بحاجة ماسة إلى التأكيد في وقتنا الحاضر

إن ما تعرض لنيران الهجوم في السنوات الأخيرة هو بالذات مفهوم الاشتراكية بصفتها إعادة تنظيم شاملة للنظام الاجتماعي ، وكثيراً ما جاء الهجوم من أناس مازالوا ملتزمين ، إلى هذا الحد أو ذاك ، بجوانب التقدمية في السياسة . فتيارات مابعد ـ الماركسية (Post-Marxism) ، ومابعد ـ الحداثة (Post-Modernism) ، ومابعد ـ البنيوية (Post-Structuralism) ، والتيارات الفكرية المتصلة بها ، مهما كانت نوايا أصحابها ، قد ساعدت على تقوية الارتداد عن الأفكار العامة لتحرير الإنسان ، وخاصة عن الماركسية . فمثل هذه الأفكار التحريرية يزدريها ، على سبيل المثال ، نبي من أنبياء ما بعد ـ الحداثة ، هو جان فرانسوا ليتوتار ، إذ يعتبرها قصصاً لبطولات وهمية خطرة إن كل مشاريع التغيير الاجتماعي الواسع ، مهما كان حذرها وتروّيها ، تجتذب الريبة ، العداء والإدانة وكانت هذه المواقف على الدوام جزءاً جوهرياً من الفكر المحافظ ، وها قد أمست الآن جزءاً من تفكير عدد كبير من مثقفي اليسار أيضاً ، فاهتمامهم ينصبّ هذه الأيام على الأهداف الجزئية ، المحلية ، المتشظية والخصوصية ، وعلى مناوءة الرؤية الشاملة معتبرينها « كليانية »

ينجم الكثير من هذا عن الهزائم والخيبات الكثيرة التي عاناها اليسار في العقود الأخيرة : الفشل الكارثي للأنظمة الشيوعية ، الاندماج المتزايد والصريح للأحزاب والحكومات الاشتراكية ـ الديمقراطية في نسيج المجتمع الرأسمالي تبدد الآمال التي ولّدتها فورة عام ١٩٦٨ ، صمود وحيوية رأسمالية ما بعد

الحرب الثانية ، وثقة اليمين الناتجة عن كل ذلك في العقود الأخيرة ، انتصاراته الانتخابية ، وتأكيده قيم السوق ، وتفوّق «الاقتصاد الحر» والتنافس ، وتمجيده للفردانية الحيادية كنقيض للفردانية الاجتماعية التي تلتزم الاشتراكية بها

كل هذا شجع ، إلى حد بعيد ، التيارات الفكرية الكثيرة التي ساعدت على تدمير أية ثقة بأن بديلاً شاملاً للمجتمع الرأسمالي أمر ممكن أو حتى مرغوب فيه إن لتآكل هذه الثقة أهمية بالغة ، لأن هذه التيارات ، إذ تقول أن ليس هناك بديل حقيقي للمجتمع الرأسمالي الحالي ، إنما تلعب دورها في إيجاد مناخ فكري يسهم في ازدهار الأعشاب السامة في غابة الرأسمالية . وقد أتينا سابقاً على ذكر أسماء هذه الأعشاب السامة : العنصرية ، التفرقة بين الجنسين ، حتى العداء نحو الغرباء ، معاداة السامية ، الضغائن القومية ، الأصولية والتعصب فغياب البديل العقلاني المتمثل بالاشتراكية ، عن الثقافة السياسية يساعد على نمو الحركات الرجعية التي تحتضن هذه الأمراض وتحيا عليها وتستخدمها ببراعة في سبيل أغراضها . وعلى أي حال يمكن لهذه الحركات الرجعية أن تزدهر نتيجة للأزمات المتعددة التي تعجز المجتمعات الرأسمالية عن حلها ، وذلك مهما ارتفعت صيحات النصر التي يطلقها المدافعون عن هذه المجتمعات . مما يجعل الدعوة إلى نظام اجتماعي مختلف جوهرياً أكثر ضرورة من أي وقت

هوامش الفصل الثاني

(١) «لقد كان النموذج الثوري البلشفي حاسماً بالنسبة لجميع ثورات القرن العشرين لأنه جعل تصورها ممكناً في مجتمعات أكثر تخلفاً من جميع مجتمعات روسيا . ويمكن القول إنّ هذا النموذج قد دشن تحويل مسار التاريخ» B. Anderson, *Imagined Communities* (Verso, London and New York, 1991, rev. edn), p. 156.

(٢) J. V Stalin, *Works* (Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1953), vol. X, pp. 53-4 . في كتاب طبع عام ١٩٦٨ ، كتب كيم فيلبي ، الذي يمكن أن يعتبر متطرفاً في الإلتزام بوجهة النظر هذه ، بأنه يجب النظر الى الوظائف المتنوعة التي شغلها في المخابرات السرية البريطانية على «أنها غطاء لي يجب علي أن أؤديها بشكل جيد بما فيه الكفاية بحيث تؤمن لي الحفاظ على وظائف يمكنني من خلالها القيام بخدماتي للاتحاد السوفييتي بشكل أكثر فعالية . يجب رؤية ارتباطي بالمخابرات البريطانية على خلفية التزامي السابق الكامل بالاتحاد السوفييتي الذي كنت أعتبره حينها ، ولا أزال الآن ، على أنه القلعة المركزية للحركة الثورية العالمية» K. Philby, *My Silent War* (Grove Press, New York, 1968), p. 21

(٣) انظر مثلا ، كتاب من تحرير S. G. Solomon (ed), *Pluralism in the Soviet Union* (Macmillan, London, 1983).

(٤) من أجل عرض مفيد لوجهات النظر المتنوعة حول الموضوع . أنظر D. Lovell, *From Marx to Lenin* (Cambridge University Press, Cambridge, 1984), introduction.

(٥) من أجل مناقشة بهذا المعنى ، انظر L. Kolakowski, 'Marxist roots of Stalinism', in *Stalinism*, ed. R. C. Tucker (W W Norton, New York, 1977).

(٦) W. Brus, 'Socialism - feasible or viable?', *New Left Review*, 153 (Sept.-Oct. 1985), p. 45.

(٧) J. A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (George Allen and Unwin, London, 1943), p. 167

(٨) المصدر نفسه ، ص١٧٠

(٩) K. Kautsky, *The Dictatorship of the Proletariat* (Manchester, The National Labour Press, n.d.), p. 6 كان هذا الكتيب قد أثار رداً غاضباً من قبل لينين بعنوان *The Proletarian Revolution and the Renegade Kautsky*, published at the end of 1918 ، وقد اعتبر فيه لينين أن «ديموقراطية البروليتاريا هي أكثر ديموقراطية بمليون مرة من أية ديموقراطية بورجوازية» وأن «الحكومة السوفييتية هي أكثر ديموقراطية بمليون مرة من أية جمهورية بورجوازية ديموقراطية» في كتاب

Against Revisionism (Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959), p. 404.

(١٠) R. Luxemburg, 'The Russian Revolution' ، في كتاب : *Rosa Luxemburg Speaks*, ed. M.-A. Waters (Pathfinder Press, New York, 1970), p. 391.

(١١) حول هذا الموضوع ، انظر مثلاً ما كتبه R. Whitaker, 'Fighting the Cold War on the home front: America, Britain, Australia and Canada', in *The Socialist Register 1984: the uses of anti-Communism* (Merlin Press, London, 1984, and Monthly Review Press, New York, 1984).

(١٢) A. de Tocqueville, *Democracy in America* (Doubleday, New York, 1969), p. 9.

(١٣) المصدر نفسه ، صفحة XIII

(١٤) هذه أسئلة طرحت مرارا من قبل Isaiah Berlin في عمله الذي أثار خيال Immanuel Kant لتأليف كتاب بعنوان : 'The crooked timber' والذي من خلاله يجعل الإنسان يقول : « ما من حل تام للمشاكل المرتبطة بالعلاقات الإنسانية ، ليس على الصعيد العملي وحسب ، وإنما من ناحية مبدئية أيضاً . وأن أية محاولة لإيجاد حل كهذا من المحتمل أن تقود إلى المعاناة والخيبة والإخفاق » : تأليف I. Berlin ضمن كتاب : *The Crooked Timber of Humanity* (John Murray, London, 1990), p. 48 . في مراجعة لهذا الكتاب يناقش Perry Anderson أن Kant لم يشر في الحقيقة في كتابه إلى الإنسانية جمعاء ، وانما كان يشير الى الاستعداد الفطري لكل فرد كوحدة مستقلة للوقوع في الخطأ : في : P. Anderson, 'The pluralism of Isaish Berlin' ، في كتاب : *Zones of Engagment* (Verso, London and New York, 1992), p. 233 . وهذا بالطبع لايلغي قيمة السؤال الذي يسأله Berlin

(١٥) يتحدث Michels نفسه بصورة عامة عن النزعة الى حكم الأقلية Oligarchy ، مثلاً ، عندما يكتب بأن « التنظيم يتضمن نزوعاً نحو حكم الأقلية » . في كل منظمة سواء كانت حزباً سياسيا ، أو نقابة ، أو أي منظمة من هذا النوع ، تظهر النزعة الارستقراطية بشكل مبكر . في كتاب (Dover *Political Parties* Publication, New York, and Constable, London, 1959), p. 32 . العنوان الفرعي للكتاب هو « دراسة اجتماعية لنزعات حكم الأقلية عند الديموقراطيات الحديثة

(١٦) T. Benton, 'The Malthusian challenge: ecology, natural limits and human emancipation', in *Socialism and the Limits of Liberalisam*, ed. P Osborne (Verso, London and New York, 1991), p. 252.

(١٧) K. Marx and F. Engels, *The German Ideology*, in *Collected Works* (Lawrence and Wishart, London, 1976), vol. 5, p. 53.

(١٨) K. Marx, *Critique of the Gotha Programme* (1875), in Marx and Engels, *Collected Works*, vol. 24, p. 87

(١٩) « سنقوم ، نحن العمال ، بتنظيم انتاج واسع النطاق على اساس القاعدة التي خلقتها الرأسمالية ، وبالاعتماد على خبرتنا كعمال ، حيث سنمارس انضباطا صارماً مدعوماً بسلطة الدولة المتمثلة بالعمال المسلحين

سوف نقلص دور مسؤولي الدولة ليقتصر فقط على تنفيد تعليماتنا كرؤساء عمال ومحاسبين ،يشعرون بالمسؤولية ويحصلون على أجور معتدلة ، ويمكن تنحيتهم (بالطبع بمساعدة فنيين من جميع الإختصاصات والدرجات)... إن بداية كهذه ، على أساس الإنتاج الواسع ، ستقود بنفسها الى التآكل التدريجي لكل أنواع البيروقراطية ، الى خلق نظام... تصبح في ظله وظائف الحسابات وضبط الانتاج عملية بسيطة شيئاً فشيئاً يمكن أن يقوم بها كل فرد بدوره ، تصبح عندئذ عادة وفي النهاية سينتهي وجودها كوظائف تخصصية تنفرد بها شريحة خاصة من المجتمع» . V I. Lenin, *The State and Revolution*, in *Selected Works* (Lawrence and Whishart, London, 1969), p. 298, emphasis in text.

الفصل الثالث

آليات عمل الديمقراطية

- ١ -

سوف تختلف أشكال وصيغ الديمقراطيات الاشتراكية من بلد إلى آخر ولكن ، وكما تتشابه الديمقراطيات الرأسمالية بسمات كثيرة تكفل وحدة التعريف الذي يجمع بينها ، رغم الاختلافات الدستورية والسياسية التي لا تحصى فيما بينها ، ينطبق الشيء نفسه على الديمقراطيات الاشتراكية

يهتم هذا الفصل في المقام الأول بالتغييرات الدستورية والاجتماعية التي سوف تنتج عن التحوّل إلى الديمقراطية الاشتراكية . الفصل الذي يليه يهتم بالتغييرات المطلوب إجراؤها على التنظيم الاقتصادي للمجتمع الذي يتحول إلى الديمقراطية الاشتراكية إن هذا التقسيم مصطنع بشكل ما ، لأن التغييرات في المجالين متشابكة . مع ذلك ، يفضّل تناول تغييرات كل مجال على حدة توخّياً لوضوح العرض

يهتم كلا الفصلين أساساً بالتوسيع الجذري للديمقراطية بحيث يشمل جميع مجالات الحياة كما يهتمان بالاجراءات التي يقتضيها هذا التوسيع . فهذا السعي نابع من التزام المجتمع ككل بالأساليب الديمقراطية ، التي أشرنا سابقاً إلى كونها من الأساسيات الضرورية لتحقيق الاشتراكية إن المجتمعات الرأسمالية عاجزة عن بلوغ مثل هذه الديمقراطية ، وحكّام هذه المجتمعات يهمّهم كثيراً الحدّ من هذه الديمقراطية ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الكفاح من أجل توسيع

نطاق الديمقراطية بصورة جذرية هو استمرار نضال الأجيال الماضية من أجل تحقيق مثل هذا الهدف . وفي السياق نفسه ، لابدّ من تكرار إحدى النقاط الواردة في الفصل الأول وهي أن الديمقراطية الاشتراكية ، في حالات كثيرة ، سوف تتبنى وتعزز كثيراً أشكال الديمقراطية الموجودة في المجتمعات الرأسمالية إن نورمان غيراس يوضح هذا جيداً بالقول

« إن الاصرار على التخلي تماماً عن الديمقراطية البورجوازية في مشروع السياسة الاشتراكية تحت شعار « تحطيم » الدولة ، قد حجب عن أعين الكثير من الاشتراكيين الثوريين قيمة بعض المؤسسات والمعايير التي تحتاج أية ديمقراطية اشتراكية حقيقية إلى اقتباسها : منها مجلس نيابي وطني ينبثق عن انتخابات عامة مباشرة ، الفصل النسبي بين السلطات ، استقلال السلطة القضائية عن السيرورات السياسية ، حماية حقوق الفرد ، وتعدّدية سياسية يضمنها الدستور »[١]

إن الديمقراطية الاشتراكية تعني أكثر من ذلك ، ولكن الإصرار على اقتباس هذه « الحريات البورجوازية » في أي مفهوم جدّي للديمقراطية الاشتراكية يساعد على توضيح أن ما يعنيه مشروع إقامة الديمقراطية الاشتراكية ليس مجرد فكرة طوباوية مستلة من الأفق الأزرق البعيد ، بل يعني إعطاء مضمون جديد لما هو موجود ، بالإضافة إلى البحث عن سبل إضافية من أجل إغناء معنى الديمقراطية وكما كررنا سابقاً فإن المكاسب المتحققة على هذا الصعيد ، في ظروف رأسمالية ، هي مكاسب مقيّدة تفسدها البيئة الرأسمالية المحيطة بممارسة هذه الأشكال الديمقراطية وتصميم القوى المحافظة في الدولة والمجتمع على الحيلولة دون أن تعرض هذه الأشكال بنى السلطة والامتيازات القائمة

إن الدولة ، في هذا السياق ، هي آلية محافظة جداً عندما يتعلق الأمر بإعلان وتنفيذ إجراءات تتحدى السلطة والامتيازات القائمة كما أن مؤسسات الدولة جاهزة بكفاءة لإضعاف ومقاومة الضغوط السياسية الهادفة إلى تغييرات راديكالية ، وللحدّ من تأثير هذه الضغوط على السياسة والممارسة القائمتين ولبنى السلطة في الدولة والمجتمع تأثير عميق دائم على عمل الأشكال الدستورية

لدرجة أننا لا يمكن أن نفهم عملها دون الرجوع إلى سياقها الاجتماعي على سبيل المثال ، الكونغرس الأمريكي مؤسسة تشريعية أكثر استقلاليةً عن السلطة التنفيذية من أيّ هيئة تشريعية أخرى . ولكن أن نكتفي بهذه الملاحظة فحسب ونجعلها مقياس العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، كما هو سائد في مؤلفات العلوم السياسية ، يعني أن نتجاهل حقيقة أساسية ، أعني تحديداً كم سيناتور ونائب ، بما هم عليه من استقلال عن السلطة التنفيذية ، وتحرر من ضوابط حزبية ، يعتمدون ، لاعتبارات انتخابية ، على دعم الشركات وجماعات الضغط المرتبطة بها إن الاستقلالية المؤسساتية قناع يخفي واقع إذعان المشرّعين وارتباطهم بـ «المصالح الخاصة» التي تمثلها الشركات إن سلطة الشركات ليست المؤثر الوحيد ، لكنه الأعظم بكثير لدى المقارنة مع المصالح الهامشية للقوى العاملة . في الأنظمة الأخرى ، نجد تأثير الشركات على السلطة التشريعية أقلّ منه في الولايات المتحدة ، ومع ذلك ، فإن السياق الطبقي يؤثر على نمط عمل هذه السلطة . سيكون هدف الحكومات الاشتراكية تغيير هذا السياق للحدّ من تأثير الشركات على صنع السياسة ، وإزالة هذا التأثير ، كمرجع رئيسي ، في الوقت المناسب

أمّا على المدى القريب ، فالسؤال هو مدى إمكانية إعادة تنظيم الدولة بحيث تتحول آليات عملها إلى عامل مساعد على تحقيق التغييرات الراديكالية بدلاً من معاداتها وهي مهمة شاقة ، ليس فقط بسبب المعارضة التي لابد أن تلاقيها ، بل أيضاً لأن محاولة توسيع نطاق الديمقراطية ومداها هي محاولة تتجاذبها نزعات متناقضة تؤدي إلى تعقيد المشروع الاشتراكي وابتداءً فإن مفهوم الدستورية constitutionalism ، بحد ذاته ، يشكل مثلاً جيداً لما يعنيه ذلك فمن البديهي أن تخضع الديمقراطية الاشتراكية لشروط دستورية واضحة المعالم ولإطار قانوني ولكن الشروط الدستورية والقانونية تشكّل قيداً ، ليس فقط على السلطة التنفيذية لأنها وضعت أصلاً لتقييدها ، وذلك قبل أن تكون فكرة الديمقراطية مطروحة بأمد طويل إنها تقيّد أيضاً السيرورة الديمقراطية

التي تقتضي ممارسة سلطة شعبية فيما يتعلق بتوجّهات وسياسات الحكومة والهيئات العامة الأخرى[٢] وكثيراً ما كانت الدستورية حصناً ضد الاختراق الديمقراطي للمصالح الطبقية الراسخة غير أن الدستورية ضرورية لحماية الحقوق الأساسية أيضاً يمكن أن يقال إن الدستورية لا تستطيع وحدها أن تضمن أية حماية كهذه ، وإنه مهما قيل إن هذه الحقوق «أساسية» ، يمكن دائماً الالتفاف عليها وإلغاؤها عندما تعتقد السلطات أن الظروف تتطلب ذلك رغم ذلك ، سوف تبقى الدستورية عاملاً أساسياً في أي نظام اشتراكي ديمقراطي . ديكتاتورية البروليتاريا كانت تعني للينين «سلطة فازت بها وحمتها البروليتاريا عن طريق العنف الثوري ضد البورجوازية ، سلطة لا تحدّها أية قوانين»[٣] . ما يعنيه هذا عملياً ليس حكماً شعبياً ، بل حكماً ديكتاتورياً من قبل الذين يدّعون أنهم يمثلون الشعب ولكن ، حتى لو عنت حكماً شعبياً بالفعل ، فسوف يتعارض هذا الحكم مع أي مفهوم للديمقراطية الاشتراكية ، ببساطة لأن الديمقراطية الاشتراكية تقتضي ببساطة وضع قيود على أي شكل من أشكال السلطة بما فيها السلطة الشعبية

- ٢ -

لنبدأ بتنظيم الدولة ذاتها ، مع الفهم الواضح أن هذا التنظيم يشكّل فقط جزءاً من المشكلة ، وأن مقرطة* الدولة مرتبطة بمقرطة المجتمع ارتباطاً وثيقاً

بدايةً ، ينبغي القول إنه لابد لأية حكومة اشتراكية مستجدة في ممارسة السلطة أن تكون قوية إذا ما أرادت أن تواجه بكفاءة المشاكل التي سوف تتعرض لها فوراً ، وأن هذه الحاجة للقوة ستبقى ، للأسف ، قائمة ولفترة طويلة وتلك هي نقطة التوتر الأولى في بناء النظام الاشتراكي ، لأن الاشتراكيين ينفرون ، وهم على صواب في نفورهم ، من مفهوم الحكومة القويّة ، بكل ما يعني

---

* جعلها ديمقراطية . (المترجمة)

ذلك من حكم قمعي اعتباطي شهده القرن العشرون . تكمن المشكلة في إيجاد صيغة لتكون السلطة التنفيذية قويّة وفي الوقت نفسه مقيّدة . وقد أثبتت الديمقراطية الرأسمالية بالتجربة أن ذلك ليس مستحيلاً . فالحكومات البورجوازية في البلدان الديمقراطية الرأسمالية تمتّعت عموماً بالسلطة اللازمة لفرض سياساتها ، ولكنها كانت مع ذلك خاضعة لتقييدات مختلفة في ممارستها لسلطتها هذه . هناك فارق كبير بين سلطة تنفيذية تعمل ضمن القواعد الدستورية وخاضعة لضوابط أخرى أيضاً وبين سلطة تنفيذية بلا قيود . سوف تسعى الديمقراطية الاشتراكية ، بطرقها الخاصة ، لتحقيق الربط بين القوة وقيودها ولكن من الخطأ الاعتقاد أن سعيها ذاك لن يؤدى إلى خلق مجال دائم للصراع وليس هذا بالأمر السيء . فمن المحتم ، أثناء التقدم نحو الديمقراطية الاشتراكية ، أن يحصل تأرجح بين سلطة الدولة والقيود المفروضة عليها ، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية الرأسمالية

وبالمثل ، لابد ، أثناء سيرورة التغيير الجذرية ، من حدوث تضارب وصراع دائمين بين الحقوق المتناقضة ، لاسيما بين حقوق الملكية الخاصة ومتطلّبات المصلحة العامة ، كما تفهمها وتحدّدها السلطات الشعبية المنتخبة بصورة ديمقراطية إن النضال الطويل الأمد من أجل توسيع الحقوق الديمقراطية كان على الدوام نضالاً ضد حق ذوي الملكية الخاصة إلى حد كبير ، هذا الحق الذي يعني ، حسب صيغ القرن الثامن عشر ، «أن نفعل ما نشاء بما نملك» وكانت الحركات العمالية دوماً في صميم هذا النضال وسوف تذهب أية حكومة اشتراكية إلى حدّ أبعد من هذا بكثير في نضالها ضد حقوق أصحاب الملكيات الخاصة عندما تتعارض هذه الحقوق مع متطلبات سياساتها العامة وتكمن الخطورة هنا ، وفي بقية الميادين ،في التعيين الاعتباطي لهذه المتطلبات ، وسوف يتم تقييد أية حكومة اشتراكية بالاحترام الدقيق للاجراءات القانونية المقرّة فالديمقراطية الاشتراكية ستكون نظاماً يعطي أهمية قصوى للتقيد بالاجراءات القانونية ، مع الإقرار أن على نظام كهذا

أن يكون حَكَماً محايداً بين مطالب متنافسة إنّ الاعتقاد بعدم الحاجة إلى القانون في المجتمع الاشتراكي بسبب اختفاء الصراع الطبقي ، هو اعتقاد طوباوي[٤] . ولكن مهما بلغت محاولات الدقة في التحكيم بين المطالب المتنافسة فلابدّ من حجب بعض الحقوق عند تحقيق غيرها ، مع استخدام سلطة الدولة من أجل ضمان المضيّ قدماً في تحقيق الاصلاحات التي التزمت بها الحكومة

نعرض فيما يلي لائحة ببعض التغييرات المؤسساتية التي يقتضيها التحول إلى الديمقراطية الاشتراكية ، في الدولة وفي النظام السياسي

(I)

حسب النظرية الليبرالية فإن السدّ المنيع الأول الذي يقف حائلاً دون تسلط الدولة كان دائماً الفصل بين سلطاتها التنفيذية ، التشريعية ، والقضائية . ولكن عملياً ، كان هذا الفصل بين السلطات ، مهما بلغت مزاياه ، وسيلة أيضاً لحماية الملكية الخاصة والامتيازات من أي تدخل ، فالمطالبة بحماية هذه الملكية والامتيازات راسخة دائماً في السلطة التشريعية والسلطة القضائية . بالإضافة إلى ذلك ، فإن الدرجة العالية من الانسجام الايديولوجي السائد بين فروع السلطة الثلاثة هو الذي جعل الفصل بينها ممكناً كسمة أساسية للحكم . ورغم جميع الخلافات بين الوزراء ، المشرّعين ، والقضاة فإنهم متفقون ، في الغالب ، بشأن السمات الأساسية للنظام الاجتماعي . وحين انهار هذا الإجماع ، أصاب الأذى عمل الحكومة ووظائفها ، وفي بعض الحالات المتطرفة أدّى ذلك إلى إعادة تنظيم العلاقات بين أقسام السلطة المختلفة ، عادةً لصالح تقوية السلطة التنفيذية ، واتخاذها صيغاً ديكتاتورية صريحة في كثير من الأحيان

لابدّ لأي نظام اشتراكي من الفصل بين السلطات ويمكن الافتراض أن درجة كافية من الانسجام الايديولوجي ، مع الوقت ، تتحقق داخل الحكم من أجل إضعاف أو حتى إزالة مصادر النزاعات الحادة بين السلطات التنفيذية ،

التشريعية والقضائية ، فلا يكون الفصل بين السلطات سوى تيقظ يطبع العلاقة فيما بينها لا أكثر ، ولكن لا أقل ، من ذلك . مثل هذا التوتر يعني تقييد سلطة الحكومة لا تقويضها ، وهو المطلوب

وللسلطة القضائية دور هام في هذه السيرورة عادةً ، وكثيراً ما استخدم القضاة سلطتهم لإعاقة التشريعات التي تطال انحيازهم المحافظ ولكن هذا السلوك ليس جزءاً من صميم وظيفة القضاء ، ومن الممكن تماماً أن نطمح إلى سلطة قضائية لا تكنّ التحيّز ضد التشريعات . وهناك عدد لابأس به من القضاة في البلدان الرأسمالية الذين شرّفوا وظيفتهم القضائية بمواقفهم المتسامحة أثناء قيامهم بواجبهم لا شك أن الديمقراطية الاشتراكية سوف تسعى إلى الحد من اعتراضات السلطة القضائية ، لسبب بسيط وهو أن البتّ في القضايا السياسية الهامة يجب ان يتم ـ قدر الامكان ـ من خلال سيرورة الديمقراطية ولكن التغييرات في شكل السلطة القضائية سوف تخلق مع ذلك رؤية جديدة لمعنى الاعتراضات القضائية كثيراً ما طرحت اعتراضات في بريطانيا على نشر إعلان الحقوق ، انطلاقاً من الاعتقاد بأن أي إعلان كهذا سوف يزيد من سلطة القضاة الميّالين عادة إلى إخضاع القضايا التي أمامهم إلى المعايير المحافظة[٥] ولكن لن يكون الحال كذلك إذا تمّ انتقاء القضاة وفق المعايير التي لا تعارض بل تفضّل تعيين قضاة تقدميّين على أي حال ، وضمن نظام سياسي خاضع لقيود القانون ، يتعذر تجنّب قدر معيّن من الاعتراض القضائي ، فهو مرغوب مادام يمثل مصدراً هاماً للتصدي لأجهزة الدولة التي تسيء استخدام صلاحياتها

على افتراض أن السلطة القضائية سوف تصبح في نهاية المطاف مكوّنة من رجال ونساء ذوي نزعة سمحة ، سوف يتمكن القضاة من التعاون في إنجاز مهمّة قد فشلوا سابقاً في المشاركة الفعالة فيها ، وهي تحديداً أنسنة النظام القضائي إن عمل القضاء مخزٍ في غالبية الديمقراطيات الرأسمالية من حيث الكلفة ، التأجيل ، الأحكام ، ظروف غرف الحجز والسجون ، والانحياز الطبقي والعرقي ، هذه الصفات المخجلة لن تعود مقبولة في أعين أجيال المستقبل التي

سوف تنشأ في مناخ اشتراكي مختلف تماماً وغالباً ما قام القضاة بالدعّم الثابت والقوي للنظام الذي يشكلون جزءاً منه وقلّما كان صوتهم دعوةً إلى إصلاح النظام القضائي الذي ينتظر منهم إدارته وليس من التجنّي القول لو تُرك الأمر لهم ، لاستمرّت عقوبة الإعدام في الديمقراطيات الرأسمالية التي ألغتْ هذه العقوبة ولا وجود لمعارضتهم في البلد الرأسمالي الذي مازال يستخدم هذه العقوبة بشكل واسع ، تحديداً الولايات المتحدة ستأخذ أية حكومة اشتراكية على عاتقها إصلاح العملية القضائية ، بشكل كامل ، سوف يساعدها في إنجاز هذه المهمة قضاة إصلاحيّون . بالإضافة إلى مهامها الأخرى ، سيكون على أية ديمقراطية اشتراكية أن تحقق عدالةً قليلة الكلفة ، في الوقت نفسه لا تعاني من التأجيل ، وسوف تعتبر ذلك جزءاً جوهرياً من السيرورة الديمقراطية

(II)

مهما كان شكل تنظيم الدولة ، لابدّ لها أن تضم جيشاً كبيراً من الموظفين سيبقى لفترة طويلة أحد أهداف «ديمقراطية المشاركة» ، التي سنتناولها حالاً ، هو تمكين «الناس العاديين» ومنظماتهم من تولّي مهامّ الموظفين وبالتالي إعطاء معنىً فعلياً لمفهوم الحكم الذاتي . ويحتل هذا الهدف مكانة هامة في برنامج العمل الاشتراكي ، ولكن من غير الواقعي أن نتصور إمكانية التخلص من جيش الموظفين في المستقبل القريب وجعل الدولة وبيروقراطيتها «تضمحل»

إن «البيروقراطية» الآن شتيمة لدى اليمين واليسار ، مع اختلاف الأسباب . فبالنسبة لليمين ، يشكّل الإصرار على أن بيروقراطية الدولة غير كفء بطبيعتها ، وأنها تتدخل في حياة الناس بلا ضرورة ، حجة مفيدة في معركة اليمين ضد «تدخل الدولة» في حقوق الملكية الخاصة والشركات كما أن الإيحاء بأن الدولة هي الوحيدة المعرّضة إلى عيوب البيرواقراطية الحقيقية والمزعومة ،

يساعد على تمويه حقيقة أنّ جميع المنظمات الكبيرة كما أشار ماكس ڤيبر منذ أمد طويل ، تدار بأساليب بيروقراطية . فالقول إن الشركات لا تدار بهذه الأساليب ولا تعاني من عيوب البيروقراطية يعطي صورة زائفة عن الواقع

أما اليسار فيعتبر البيروقراطية مضادة للحكم الديمقراطي ، ومما زاد عداء اليسار للبيروقراطية ، تجربة الأنظمة الشيوعية السابقة واعتقاد اليسار أن جيش الموظفين الشامل الذي يخلّد نفسه هو الذي خنق ما وعدت به ثورة أكتوبر

هناك الكثير مما يبرّر عداء اليسار للبيروقراطية . حتى لو اعتبرنا الانظمة الشيوعية السابقة نماذج متطرفة ، فإن الصيغ البيروقراطية الأكثر اعتدالاً لا تخلو من نقائص مثل : الجمود ، الغطرسة ، عدم الكفاءة وازدراء المواطن العادي

لكن النظرة السلبية تماماً إلى البيروقراطية تتجاهل الدور الذي يمكن ان تلعبه قواعد عمل البيروقراطية ، في مناخ ديمقراطي ، في الحدّ من الاعتباطية في ممارسة السلطة وليس تعزيزها لا نريد من هذا القول توسيع البيروقراطية ، بل القول إن في الدولة الحديثة ، وجيش الموظفين جزء لابدّ منه ، تكمن القضية الأساسية في كيفية إخضاع أجهزة الدولة إلى المساءلة الديمقراطية

يجب التمييز هنا بين البيروقراطية في مستوياتها العليا والدنيا على المستويات العليا ، حيث يتم تحديد السياسات وإقرار الإجراءات ، يمكننا الافتراض أن جميع الموظفين في جميع قطاعات الدولة ، بما فيها أجهزة الجيش والبوليس ، ينبغي أن تخضع للوزراء إن التصريح بهذا الافتراض أسهل بكثير من تطبيقه على أرض الواقع ، لأنّ الوزراء كثيراً ما يتغيّرون ، أما الموظفون فقد يبقون حيث هم إلى أمد طويل ، وقد يطوّرون آراء خاصة بهم وبدوائرهم كما يمكنهم ، إذا أرادوا ، ممارسة تأثير كبير على السياسات المتبعة بحيث يحوّلون فكرة خضوعهم إلى الوزراء إلى مجرّد شيء صوريّ أما في الحكومة الاشتراكية ، فسوف يتحقق تواصل ايديولوجي بين الوزراء وكبار الموظفين[٦] وسوف يتكفّل هذا التواصل بالتخفيف من مخاطر تلك الحالة لكن هذا لن يمنع من ظهور خلافات حول القضايا الهامة ، ولذلك لابدّ من التطبيق الصارم لمبدأ

خضوع الموظفين في المستويات العليا للدولة إلى تعليمات الوزراء مع ذلك فإن الكثير هنا كما في المواقع الأخرى ، يعتمد على نوعية ومرونة الوزراء أنفسهم

يواجه المواطن العادي الموظفين على أدنى مستويات الدولة حيث يكون للعيوب مثل : عدم الكفاءة ، اللامبالاة ، الكسل وكذلك الوحشية (في دوائر البوليس) ، أكبر تأثير مباشر . يجب إخضاع هذه المستويات إلى رقابة مؤسسات مختلفة بدءاً من الهيئة التشريعية الوطنية ووصولاً إلى المجالس المحلية التي تمثل المواطنين ومن يتعرض للأذى ، ويجب أن تقوم هذه المؤسسات بمهامها على أساس توزيعها لمعلومات يحصل عليها المواطن مجاناً

في النهاية ، لن يكون أي هذه الإجراءات كافياً ، مهما بلغت من تفصيل ، إذا لم تُلزم الثقافة السياسية المحيطة بعمل موظفي الدولة بأن يكون لديهم شعور قوي بالاحترام الذي يستحقه المواطن «العادي» . وليس من السهل نمو هذا الشعور باحترام المواطن العادي في مجتمعات تسود فيها جميع أنواع اللامساواة ، لأن التفاوت الشديد في الظروف الحياتية يولّد تفاوتاً شديداً في التعامل ، لاسيما من قبل موظفي الدولة ، الذين يزاول الكثير منهم المهام الإدارية ، الرقابية والقمعيّة للدولة على المستويات القاعدية التي تتعامل مع أناس فقراء أو لديهم متاعب ، ويعملون تحت ظروف سيئة للغاية . عندما يتم التخفيف الكبير للتفاوت السائد ، وتصبح «المواطنة» والجماعة أكثر من مجرّد كلمات ، عندها فقط يمكن التخفيف من عيوب فئة الموظفين

يمكن تعزيز الإحساس بالمسؤولية لدى الموظفين ، في المستويات العليا للدولة ، وفي بعض مستوياتها الأدنى أيضاً ، إذا تمّ اختيار هؤلاء الموظفين عن طريق الانتخابات في الديمقراطيات الاشتراكية ، حيث يتمتّع الناس بسلطة هامة في الدولة والمجتمع ، يجب أن يخضع الموظفون للانتخاب ، قد لا تكون هذه الطريقة عملية في المستويات الإدارية العليا في الدولة حيث يتوجّب اختيار المدراء من قبل الوزراء ، وبموافقة الهيئة التشريعية ومع ذلك من المستحسن

خضوع الموظفين ذوي المسؤوليات الهامة ، مثل القضاة ومدراء البوليس ، إلى الانتخاب بعد أن يستوفوا شروط القبول التي تعلنها الجهات المختصة ولايوجد أي سبب منطقي يمنع الناخبين من اختيار القضاة على أساس ما يطرحون من مواقف عن تحقيق العدالة ، التعامل مع منتهكي القانون ، قضية الإجهاض ، والمسائل الأخرى التي تخص وظائفهم . وينطبق هذا على ضباط إدارة البوليس فيما يتعلق بالقضايا التي تقع في مجال عملهم . وليس هناك مبرّر الاعتراض المحتمل في حالة القضاة ، بأن هذا سوف يؤدي إلى تحيّز وبيل عند القضاة لأن إعلان المواقف يترك مجالاً كبيراً ليحكموا بتجرد في القضايا الخاصة

(III)

لابدّ لأي نظام اشتراكي في دولة مركزية أن يفضل لامركزية السلطة ومنح صلاحيات كبيرة للسلطات المنتخبة على المستويات المحلية والاقليمية ، انطلاقاً من الافتراض أن هذه السلطات المحلية أقدر على تمثّل مصالح ورغبات ناخبيها من الحكومة المركزية . ولكن إقامة هذه اللامركزية في السلطة ليس ، بأي حال من الأحوال ، مرادفاً لإقامة حكم ذاتي ديمقراطي ، لأن منح الصلاحيات للمجالس الحكومية المحلية ، مهما كان مرغوباً ، يمكن ألاّ يعني سوى تكاثر الهيئات وتعزيز نفوذ «الوجهاء» المحليين ، وتضخم عدد موظفيّ الدولة دون أن يعني ذلك تقوية «الديمقراطية المشاركة» ـ هذا ما دعاه يوماً رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق ، پيير موري ، باللامركزية المتطرفة[٧]ـ ويمكن قول الشيء نفسه عن تطبيق «اللامركزية» أي إعطاء بعض الصلاحيات للولايات أو الأقاليم في الأنظمة الفيدرالية . فاللامركزية جزء أساسي من أنظمة كهذه ، ولكنها لا تؤدي بحدّ ذاتها إلى توسيع نطاق الديمقراطية

كما يطرح مبدأ اللامركزية مشكلة أخرى على حكومةٍ تتأهب للقيام بتغييرات راديكالية لأن حكومة كهذه ، حاصلة على دعم الأغلبية ، سيهمّها تماماً تطبيق القوانين الخاصة بالمسائل الهامة على مستوى الوطن ككل ولن

تسمح للمجالس المحلية أن تقوم ، بذريعة الحكم الذاتي والتحرر من «تدخل» الحكومة المركزية ، بالاستخفاف أو التحايل على التشريعات التي تخص قضايا هامة مثل العناية الصحية ، التعليم ، شروط السلامة أثناء العمل ، حماية البيئة ، حقوق الاجهاض وكثير من القضايا الهامة الأخرى وحالما يتمّ فرض تلك القوانين ، يمكن إعطاء المجالس المحلية صلاحية تكييف السياسات التي أقرتها السلطة المركزية بالشكل الذي يناسب الاحتياجات والرغبات المحلية ـ شريطة أن لا يُستخدم هذا التكييف لإحباط الإصلاحات . هنا أيضاً سوف تبرز النزعات المتناقضة ولابدّ من تحقيق توازن بين سلطة المركز وسلطة الاطراف

(IV)

ينبغي الحديث عن تنظيم السلطة التنفيذية لابدّ للحركات السياسية التي تحقق النجاح الانتخابي أن تضع عدداً من الأشخاص في مواقع قيادية ، بالإضافة إلى شخصية واحدة تعتبرها حامل لواءَ مطامح الحركة . ولابدّ أن تصبح هذه الشخصنة personalization ، في عالمنا السياسي الذي تسيطر عليه شبكات التلفزيون والصحف الشعبية ، أكبر وأكثر حدّة مما كانت عليه في أي وقت مضى النظام الرئاسي يعزز هذه النزعة ، ولكنها فعالة أيضاً في الأنظمة البرلمانية

سوف تنحاز الديمقراطية الاشتراكية بطبيعتها ضد التركيز الشديد للسلطة التنفيذية في يد أي شخص ، سواء كان رئيساً ، مستشاراً أو رئيس وزراء . فهذا التركيز يعني أن قرارات كبرى تتخذ دون الرجوع الكافي إلى أي جهة خارج دائرة ضيقة من المستشارين إن رؤساء الوزراء في الديمقراطيات الرأسمالية مقيدون عموماً في ممارستهم للسلطة الشخصية أكثر من الرؤساء المنتخبين باقتراع عام ولكن التجربة برهنت على أن رئيس الوزراء الذي يريد أن يمارس سلطته الشخصية يتمتع بهامش كبير يمكنه من ذلك ، إن هو أصرّ

ومن السذاجة أن نعتقد بإمكانية تجاوز ذلك مهما كان شكل النظام مع ذلك يجدر القول إن النظام الديمقراطي الاشتراكي يجب أن يقدس مبدأ «القيادة

الجماعية » ، ويضمن عدم منح سلطة مفرطة لأي فرد . الديمقراطية الاشتراكية ستقوم بتطوير مناخ سياسي تغدو فيه السلطة الشخصية الكبيرة خياراً خطراً وغير ضروري ، وتصير « عبادة الشخصية » بأي شكل انحرافاً مرفوضاً عن القيم الديمقراطية

(V)

إن سلطة رئيس الحكومة ليست بالطبع السلطة الوحيدة التي تدعو الحاجة إلى تحديدها ، إذ يجب تحديد سلطة الحكومة ككل ويقودنا هذا إلى دور السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية

افترضنا في فصل سابق أن الحكومة الاشتراكية سوف تحتاج إلى مساندة أغلبية برلمانية صلدة كي تنجح في مساعي الاصلاح كما ستحتاج من أجل ذلك إلى مراقبة وضبط برنامج التشريع وجدول أعماله . غير أن هذا لا يعني أن الهيئة التشريعية ستكون ملحقاً طيّعاً يخضع للحكومة إن الرجال والنساء الذين يشكلون الأغلبية موحدون بصفة عامة ، لكن لديهم آراء ومواقف مختلفة حول قضايا كثيرة ، ويزداد هذا الاختلاف إذا كانت الأغلبية مكوّنة من أحزاب ومجموعات مختلفة ضمن ائتلاف فالتأييد العام الذي يُتوقع من الأغلبية أن تقدمه للحكومة ، والذي تريد أن تقدمه لها ، لا يعني في أي حال تخلّي الأغلبية عن دورها النقدي والرقابي الضروري سوف تحتاج السلطة التشريعية ولجانها المختصة ، في أي نظام اشتراكي ديمقراطي ، إلى التسلّح بالنفوذ الكافي في علاقتها مع السلطة التنفيذية كي تشكّل مرجعية لايمكن تجاهلها

يمكن الاعتماد على أحزاب المعارضة في الهيئة التشريعية لتفعل ما يمكنها لمراقبة الحكومة لابدّ أن يكون تأثير هذه الأحزاب محدوداً لأنها أقلية ، ولكن سيقع على عاتقها قسط كبير من مسؤولية الفحص النقدي لسياسات الحكومة وأفعالها فالحزب أو الأحزاب التي تساند الحكومة ستعاني من بعض الموانع في ممارسة دورها النقديّ .

إن الحكومة المنشغلة بمهامها الشاقة لتحقيق التغيير الجذري الذي يواجه معارضة قوية ، لن ترحّب كثيراً بالنقد الصادر عن مؤيديها ، وسوف يشعر البرلمانيون المؤيدون لها بالحرج من الاصطفاف مع المعارضة حين يجري صراع كبير . ومع ذلك ، ينبغي للهيئة التشريعية أن تمارس دوراً نقدياً ، ويجب أن تضمن لها نصوص الدستور إمكانية القيام بهذا الدور ، وأن يُسند دور رقابي هام إلى لجانها . وهذا مثال آخر للتوتر الحتمي بين ما تتطلبه السيرورة الديمقراطية من جهة ، ومتطلبات الحكومة من جهة أخرى

يقول ماركس ، مادحاً كومونة باريس في كتابه «الحرب الأهلية في فرنسا» ، «إن الكومونة أريدَ لها أن تعمل ، ليس كبرلمان ، بل كهيئة تشريعية وتنفيذية في الوقت نفسه»[٨] وقد تبنّى لينين الفكرة نفسها فيما بعد[٩] . هذا الرفض للفصل بين التشريع والتنفيذ أثبت عدم واقعيته ، لأن من غير الممكن أن يمارس البرلمان الحكم المباشر ، على الأقل على مستوى البلد ككل : لابد عاجلاً وليس آجلاً أن يفوّض البرلمان السلطة التنفيذية إلى حكومة قادرة على رسم السياسة . فثمة حاجة إلى حكومة قوية وسلطة تشريعية قادرة على القيام بدور فعال مقابل الحكومة . هنا أيضاً ، يبدو القول أسهل من الممارسة ، ولكن ليس هناك من شك في الحاجة إلى ذلك

(VI)

إن الهيئة التشريعية التي تطرقنا إليها حتى الآن هي المجلس الأول في نظام يضمّ مجلسين تشريعيين ، ولابدّ من الحديث قليلاً عن المجلس الثاني ، في الماضي كان هذا المجلس مسلّحاً بسلطة كبيرة لعرقلة أو منع مرور أي تشريع يمكنه تهديد الملكية الخاصة أو يمكنه ، بشكل أعمّ ، أن يدفع الوضع القائم باتجاه تقدمي ديمقراطي[١٠] . وفي القرن العشرين جرى تقليص سلطته باطراد في البلدان غير الفيدرالية على الأقل لابدّ للديمقراطية الاشتراكية أن تميل إلى النظام ذي المجلس التشريعي الواحد في البلدان غير الفيدرالية . ويمكن إقامة

مجلس ثان لتمثيل المصالح الاقتصادية ، الاجتماعية ، الاقليمية والثقافية ومصالح أخرى . ولن يطرح هذا الخيار أية مسألة مبدئية ، شرط أن يبقى دور هذه المجالس استشارياً ارشادياً فحسب ، بحيث لا يشكل أي تحدّ للمجلس الأول

سوف تطرح المسألة نفسها بشكل مختلف في الأنظمة الفيدرالية ، حيث تقوم الولايات والأقاليم بالمطالبة بتمثيلها في مجلس ثانٍ مُشكَّل خصيصاً للدفاع عن امتيازاتها ومصالحها . في هذه الحالات يحتاج المجلس الثاني الى قدر من السلطة للقيام بهذا الدور

(VII)

سواء كان المجلس الوطني قوياً أو ضعيفاً ، يجب أن تعكس بنيته بدقّة واضحة نسب توزّع أصوات الناخبين في اقتراع عام . من هذه الناحية ، يتضح أن النظام الانتخابي غير مُرضٍ إذا كان الفائز بموجبه هو الذي يحصل على أعلى الأصوات ، فهو يجعل مفهوم التمثيل الدقيق مسخرةً ، ولأنه يؤدي إلى إعطاء سلطة الحكم الكاملة إلى حكومة انتخبتها أقلية من المقترعين ، وأصغر من ذلك إذا احتسبنا كل الذين يحق لهم الانتخاب . فعلى هذا الأساس تمكّنت مارغريت تاتشر ، بواسطة أقلية من الناخبين في أعوام ١٩٧٩ ١٩٨٣ و١٩٨٧ ، من مواصلة ثورتها المضادة في بريطانيا ، ويصحّ القول نفسه على انتخاب زميلها جون ميجر عام ١٩٩٢ . إن أعضاء حزب العمال ، الذين يساندون هذا النوع من النظام الانتخابي ، يبررون مساندتهم بقولهم إن هذا النظام يعطي حزب العمال أيضاً فرصة الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة . يمكن لهذا القول أن يكون صحيحاً ، ولكنه يتجاهل بعض الحقائق الهامة ، ناهيك عن المسألة المبدئية التي تقتضي ألا يشوّه النظام الانتخابي التمثيل النيابي . هذا الموقف يتجاهل أن الحكومة التي تريد القيام بإصلاحات جوهرية إلى تأييد جمهور الناخبين في البلاد بدرجة أكبر جداً من التأييد الذي تحتاجه حكومة محافظة هكذا فقط يمكن لحكومة راديكالية أن تأمل في تحقيق أهدافها ، ويجب أن ينعكس هذا

التأييد في عدد الأصوات التي تحصل عليها إن نسبة ٥١٪ ليس رقماً سحرياً إلا أن الحصول على هذه النسبة من الأصوات ، بشكل مستقل أو ضمن ائتلاف ، أمر مفيد جداً

سيكون لأية حكومة ديمقراطية اشتراكية نظام انتخابي يضمن درجة عالية من التطابق بين كيفية توزّع أصوات الناخبين والمقاعد البرلمانية أما التطابق التام بينهما بصيغة التمثيل النسبي فيؤدي إلى منح الأحزاب الصغيرة سلطة لا تتناسب أبداً مع حجمها ضمن حكومة ائتلافية هشّة ولكن بين نظام يكتفي بأغلبية أصوات من جهة والتمثيل النسبي الصارم من جهة أخرى ، توجد خيارات كثيرة تمكّننا ، على الأقل إلى حد ما ، من تجنّب العيوب غير الديمقراطية لكليهما

(VIII)

أيّاً كان شكل النظام الانتخابي السائد ، فإن الانتخابات ـ أو على الأقل الانتخابات غير المزيّفة ـ تعني أن الحزب أو الأحزاب الحاكمة يمكن أن تُهزم حين لا تكون الأحزاب منقسمة على نفسها انقساماً جوهرياً ، وتكون الأساليب الديمقراطية متأصلة ، يعتبر هذا الاحتمال بدهياً إذ يُفترض أن تسود « قواعد اللعبة » وأن تستقيل الحكومة المهزومة في الانتخابات فاسحةً المجال أمام خليفتها . وهكذا ، في نظام رئاسي ، يخلي الرئيس المهزوم مكانه لغريمه الفائز

كانت إحدى السمات الأساسية لتطور الأحزاب الشيوعية في الستينات والسبعينات ـ وهي فترة الشيوعية الأوروبية ـ قبول هذه الأحزاب غير المشروط لمبدأ « التعاقب » كما يسمونه في فرنسا ، قبولها لـ« قواعد اللعبة » في هذا المجال كما في غيره . وقد تعارض ذلك بشكل حادّ مع السياسات الستالينية بشكلها السائد في أوروبا الشرقية بعد عام ١٩٤٥ ، ناهيك عن الاتحاد السوفياتي ، حيث لم تكن هذه المسألة مطروحة في ظل احتكار الحزب الشيوعي

للسلطة . نظراً للتجربة الستالينية ، كان بمقدور أعداء الشيوعية في فرنسا وأماكن أخرى الادعاء أن فوز الحزب الشيوعي وحلفائه في الانتخابات يجعلها الانتخابات الأخيرة أو على الأقل آخر انتخابات نزيهة تجري في ظل التنافس مع الأحزاب الأخرى . ربما كان هذا صحيحاً ، ليس فقط لأن الزعماء الشيوعيين أرادوا ذلك ، بل لأن فوزهم في الانتخابات ـ وكان على أي حال غير محتمل ـ كان سيتبعه على الأرجح ظروف تقترب من حرب أهلية ، يصبح اجراء الانتخابات في ظلّها من المستحيلات تقريباً

كيف تطرح هذه المسألة نفسها عندما يتعلق الأمر بحكومة اشتراكية انتخبت بصورة قانونية وتواجه الانتخابات العامة التالية ؟

إن الرهان في انتخابات كهذه سيكون أكبر بكثير منه في الحالات المألوفة ، لأن المعارضة تحاول استرجاع السلطة وإبطال أهمّ الاصلاحات التي قامت بها الحكومة . من جهتها ، الحكومة والأحزاب المؤيدة لها ، ستكون مدركة لحقيقة أن سيرورة الإصلاح لا تزال في بدايتها ولايمكن المضي بها أو توطيدها إلا عند بقائها لأمد طويل . بهذا المنظار ستكون الخسارة المحتملة للانتخابات هزيمة كبرى ، مفعمة بعواقب وخيمة . لكن سجلّ الحكومة الايجابي وحماس مؤيّديها في البلاد قد يولّدان تأييداً واسع النطاق يضمن الفوز الانتخابي المستمر . وهذا ما استطاعت الديمقراطية الاشتراكية السويدية تحقيقه مرّة إثر مرّة ، إلى أن أدّى تفاقم المشاكل الاقتصادية ، واعتماد الاجراءات الليبرالية الجديدة في سنوات الثمانينات سعياً لحلّ تلك المشاكل ، إلى عودة خصومها المحافظين إلى الحكم وحين تبدو الهزيمة محتملة ، لأية أسباب ، لا تملك أية حكومة اشتراكية بديلاً عن خوض الانتخابات وتقبل نتائجها . أما الخيار البديل ، أي رفض إقامة انتخابات ، سيكون مساوياً لانقلاب عقيم لا يمكن الإبقاء عليه إلا بأساليب تفتقر إلى أية شرعية ويتوقع أن يواجه معارضة حادة

لكن هذا ليس نهاية المطاف فقد افترضت هنا أن المعارضة مهما بلغ حماسها لإلغاء ما قامت به الحكومة السابقة ، سيكون عليها هي أيضاً الالتزام

بالصيغ الدستورية يمكن أن يقال إنه افتراض كبير جداً ، وأن الأحزاب المحافظة ، التي ظلت حتى الآن ملتزمة بالصيغ الدستورية ، يمكن أن تتحول فيما بعد إلى الفاشية . هذا القول يستخف بالمسافة التي تفصل عادة بين أحزاب كهذه وأحزاب فاشية بشكل صريح إذا أخذنا بعين الاعتبار تلك المسافة ، سيكون من الصعب على الأحزاب المحافظة أن تتحول إلى أحزاب فاشية

كتب بيرّي أندرسون أنّ «التجربة الايطالية والالمانية بين الحربين تذكرنا بوجود طريق برلمانيّ يؤدي إلى الفاشية»[١١] . والحقيقة إن تلك التجربة لا تثبت وجود طريق برلماني يؤدي إلى الفاشية . فعندما سمّي «الزحف على روما» عام ١٩٢٢ ، كان لحزب موسوليني الفاشيّ ٣٥ نائباً في مجلس النواب ، ولم يكن ممكناً أن يصل إلى السلطة عن طريق انتخابات حرّة كانت قوّته تكمن في حماسة فاشيي إيطاليا ، وفي ضعف الحكومة ، وفي التعاطف الذي ولّده لدى الطبقة الحاكمة ، وفي التأييد الذي كان لديه في أجهزة الدولة على المستوى المحلي والاقليمي . ولم يكن لتولّيه رئاسة الوزارة بناء على تكليف الملك أية علاقة بطريق برلماني إلى الفاشية أما هتلر فقد حقق نجاحاً في الانتخابات أفضل بكثير كان الحزب النازي عام ١٩٣٢ أكبر حزب في برلمان المانيا . ولكنه لم يحصل على أغلبية ولم يكن الدستور يقتضي بتكليفه برئاسة الحكومة ، لاسيما أن كل ما قاله وفعله الحزب النازي قبل ذلك قد بيّن بشكل قاطع أنه ينوي تدمير الأساليب الديمقراطية في جمهورية (ڤايمر) . جاء تعيين هتلر نتيجةً لانقسامات اليسار والضعف الناتج عن هذه الانقسامات ، بالإضافة إلى ، في هذه الحالة أيضاً ، ضعف المعارضة الجدّية التي لاقاها في صفوف اليمين . فالواقع إن الاعتقاد ساد بين الكثير من أصحاب القوة والنفوذ في الدولة وفي البلد أن هتلر هو الحلّ لمشاكل ألمانيا . في أعقاب اندحار فرنسا عام ١٩٤٠ ، صوّتت أغلبية برلمانية لصالح تنصيب (پيتان) رئيساً للدولة ومنحه سلطة مطلقة ، وهكذا أضفوا الشرعية على ما أصبحَ فيما بعد نظاماً تسلطياً ولكن هذا ، في ظروف تلك الفترة الخاصة ، لايعني القفز إلى السلطة عبر «طريق برلماني»

بقيت تلك الطريق مغلقة في وجه الأحزاب الفاشية الجديدة منذ الحرب العالمية الثانية . وظلت هذه الأحزاب هامشية حتى الثمانينات . وبدأت تحقق قدراً أكبر من النجاح الانتخابي بعد ذلك الحين ، ولكن لم يفلح أي منها بأن يتحوّل إلى حزب رئيسي لديه فرصة استلام السلطة عن طريق الفوز في الانتخابات . من المحتمل أن تحصل على مزيد من التأييد إذا استلم الاشتراكيون السلطة ، ولكن خطرهم الأساسي عند ذلك سيكون تزايد لجونهم إلى العنف وبالتالي خلق ظروف أشبه بحرب أهلية ، والخطر الآخر هو أنهم سيجدون حلفاء لهم ضمن أجهزة الدولة وبين السياسيين المحافظين الذين كانوا حتى الآن ملتزمين بالمبادئ الدستورية

في حالات كهذه ، لا تجانب الصواب أية حكومة اشتراكية بإعلان حالة الطوارئ وتعليق العمل الاعتيادي للمؤسسات إلى أن يعود السلام المدني ثانيةً وفي مرحلة مبكّرة نسبياً ، ستقوم الحكومة أيضاً بتقديم القادة الفاشيين وأحزابهم إلى المحاكمات لأسباب متنوعة إن فرض قانون الطوارئ وتعليق العمل الطبيعي للمؤسسات ليس بالأمر المرغوب ، ولكنه الثمن الحتمي الذي لابد منه من أجل مواجهة خطر استيلاء الفاشية الجديدة على السلطة

وهذا يختلف كثيراً عن استلام السلطة من قبل أحزاب معادية للاشتراكية ملتزمة بالقوانين الدستورية حتى حكومة معادية للاشتراكية وملتزمة بالدستور سوف تطمح إلى إبطال الكثير مما قامت به الحكومة السابقة لها يأمل اليسار أن الحكومة الاشتراكية قد استغلت فترة حكمها للقيام باجراءات تجعل عملية التراجع عن إصلاحاتها عملية صعبة للغاية ، وأنه ، ورغم هزيمة الاشتراكيين في الانتخابات ، ستبقى القوى الفعّالة التي ساهمت في فوزهم المرة السابقة قوية ومتحفّزة لمنع أية حكومة تالية من الاندفاع المفرط ضد الإصلاحات لم تواجه حكومة تاتشر في الثمانينات معارضة قوية ومتحفّزة كهذه ، وهذا مكّن تلك الحكومة من فرض سياساتها الرجعية على نطاق واسع وعندما واجهت تلك الحكومة معارضة حقيقية تراجعت ، كما حصل عندما حاولت أن تفرض ضريبة الرأس Poll-Tax

إنَّ ما يمنح القوة لليمين هو دائماً ضعف اليسار وسيكون من أهم مهمات حكومة اشتراكية أن تعزز قوى اليسار على طول البلاد وعرضها ويمكن الافتراض ، بالإضافة إلى ذلك ، أن حكومة كهذه ستناضل من أجل بدء السيرورة التي وصفها Francis Castles بشأن التجربة السويدية ، فقد كتب عام ١٩٦٨ «الاشتراكيون ـ الديمقراطيون وأنصارهم مندمجون في آليات المؤسسات على جميع مستوياتها . فهم يشكّلون جزءاً لا يستهان به من البيروقراطية العليا للدولة ، من الإدارات المحلية ، من السلطة القضائية ، بل من كل وسيلة سياسية رئيسية في سكندنافيا»[١٢] . ولا يؤدي هذا سوى إلى تكرار الحالة التي نجدها في الدولة البورجوازية ، وفي إقامة السدود والحصون القوية الملتزمة باليسار في المجتمع والدولة تكمن أفضل الآمال في إحباط مساعي حكومة تعقبهم ، وجعلها تبدو مجرد فاصل في سيرورة الإصلاح الراديكالي فالمقاومة التي سوف تواجهها من قبل اليسار هي جزء من سيرورة الديمقراطية ، فهي تماثل فقط المقاومة التي سوف تواجهها أية حكومة اشتراكية من قبل القوى المحافظة إن الفوز في الانتخابات ، من قبل اليمين أو اليسار ، لا يمكن اعتباره النهاية للمعارضة

ـ ٣ ـ

إن جميع الإصلاحات التي تناولناها حتى الآن ، وإصلاحات أخرى مشابهة سوف تؤدي إلى مَقرَطة نظام الدولة إلى درجة هامة ، لكن النظام سوف يبقى نظام ديمقراطية نيابية ، حيث تكون مشاركة الشعب في القضايا العامة وصناعة القرارات الهامة غير واسعة ، لأن مشاركتها ستقتصر بدرجة كبيرة على انتخاب ممثلين لها على المستويات المختلفة للحكم ومحاولة التأثير على هؤلاء الممثلين من خلال قنوات الضغط المختلفة : الأحزاب ، الجمعيات المدنية...الخ . وكما أشرنا في الفصل الثاني ، فإن هذا كان ، إلى هذا الحد أو ذاك ، هو تعريف المنظّرين لهذه المشاركة في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية ، والكثير من

هؤلاء المنظرين وجد حتى هذه الدرجة من المشاركة خطرة . في كتابه «الرأسمالية ، الاشتراكية والديمقراطية» ، أعلن Joseph Schumpter أن ما أسماه بـ «النظرية الكلاسيكية للديمقراطية» حسب تسميته تتطلّب «درجة مفرطة من العقلانية» من جانب المواطنين العاديين[١٣] . في السياق نفسه ، وفي تقرير من اللجنة الثلاثية ، وهي هيئة مرموقة شكّلها David Rockefeller عام ١٩٧٣ وتضمّ أكاديميين وسياسيين من جميع أنحاء العالم ، ورد تحذير من أن «انتشار روح الديمقراطية يمكن أن ينطوي عن خطر حقيقي ويقوّض جميع أشكال التجمّعات» بالإضافة إلى «زيادة أعباء» الحكومة و«توسيع دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع»[١٤]

النظرية الكلاسيكية حول الديمقراطية ، من جهتها ، تعني بكلمة مشاركة ، حسب تعبير Lane Davis «تثقيف الشعب كله إلى الحدّ الذي تصل معه قدراتهم الثقافية ، العاطفية ، والأخلاقية إلى مداها الأقصى فيرتبطون ، بحرية وفعالية ، ضمن مشترك أصيل»[١٥] . والحقيقة أن المشاركة ، حسب النظرية الكلاسيكية عن الديمقراطية ، تعني بشكل أساسي المشاركة في عملية انتقاء النواب . على سبيل المثال ، أعلن John Stuart Mill في كتابه «الحكومة النيابية» عام ١٨٦٥ أن «الحكومة الوحيدة القادرة على تلبية متطلبات الدولة الاشتراكية هي الحكومة التي يشارك فيها جميع أفراد الشعب» . لكنه يتابع قائلاً : «بما أنه لايمكن ، في جماعة تزيد عن سكان بلدة صغيرة ، أن يشارك الجميع شخصياً إلاّ في أجزاء صغيرة من القضايا العامة ، نستنتج أن النمط الأمثل لحكومة تتسم بالكمال لابد أن يكون النموذج النيابي»[١٦]

هذا الاعتقاد بأن «ديمقراطية المشارَكة» تعني حقاً «الديمقراطية النيابية» في إطار انتخابات عامة رفضه الكثيرون من الذين تأثروا بـ «روح انتفاضة عام ١٩٦٨» لاعتبارهم هذا التعريف مفرط التقييد للديمقراطية وقد انطبق هذا دائماً كما أسلفنا ، على الماركسية الكلاسيكية ، دع جانباً الفوضوية .

الديمقراطية التمثيلية والممارسة البرلمانية المرتبطة بها ظلت دائما سيئة السمعة لدى هذه التيارات الفكرية . فقد فُهمت على أنها ، عملياً ، تعني الاستمرار في إقصاء جماهير الشعب عن سيرورة صنع القرارات ، وتُبقي مسافة كبيرة بين النواب ومن يمثلونهم ، فتكون السياسة نشاطاً يكاد يقتصر على اختصاصيين ماهرين في مسائل المساومة والصفقات ، كما أنهم نزّاعون للفساد

منذ الستينات ، يتسع الاهتمام بفكرة المشاركة بصفتها نشاطاً يتجاوز كثيراً عملية التصويت والفعاليات السياسية « التقليدية » الأخرى ، ويكتسب شعبية أكبر ، حتى أصبحت المشاركة تعني التوسيع الجذري للمجال الذي فيه يمكن للناس أن « يتحكموا بحياتهم الخاصة » . ويعبر عن ذلك بينجامين باربر Ben-gamin Barber تعبيراً مغالياً ولكنه نموذجي بالقول « لايستطيع النساء والرجال أن يصبحوا أفراداً مستقلين بدون المشاركة في الحياة العامة التي تحدد مسارات حياتهم وبدون المشاركة في صنع القرارات التي تحدد محيطهم الاجتماعي »(١٧)

المسألة هنا ليست مسألة ديمقراطية المشاركة بالمعنى المغالي للتعبير كما انها ليست مسألة الديمقراطية النيابية . فديمقراطية المشاركة ، بمعناها المتطرف ، شيء مماثل للديمقراطية المباشرة ، أي عملياً بلا نواب ، أو بنواب خاضعين تماماً لسيطرة ناخبيهم . وهذه نظرة غير واقعية لما هو ممكن . فالتمثيل يلازم جميع المنظمات على شتى المستويات ، ماعدا أكثر المستويات التمثيلية مباشرة ومحليّة وحتى على هذه المستويات المحلية فإن التمثيل ضروري ، والتمثيل* يقتضي بعض المسافة بين الممثَّلين والممثَّلين

ما ورد أعلاه يطرح سؤالين ، الأول كيف نقلص الهوة بين الممثَّلين والممثَّلين . الثاني كيف نجمع بين الديمقراطية النيابية وديمقراطية المشاركة

يجب التفريق في البدء ، بين الأجهزة الحكومية ، وهيئات الدولة ، المجالس النيابية ، الاقليمية والمحلية من جهة ، وبين الأحزاب ، النقابات والاتحادات ،

---

* أو النيابة . (المترجمة)

الجمعيات ، النوادي والجمعيات التطوّعية على اختلاف أنواعها ، من جهة أخرى يمكن دعوة الجهة الأولى القطاع الرسمي ، والثانية القطاع المدني

وفيما يخصّ القطاع الرسميّ ، المشاركة الفعالة تعني اعتماد شتى الوسائل والاجراءات التي ذكرناها سابقاً ، وغايتها جعل التمثيل مخلصاً ، سريع الاستجابة ، خاضعاً للمساءلة بقدر المستطاع كما يقتضي ذلك اضطلاع بعض إدارات القطاع المدني بدور استشاريّ ـ إرشادي ، محدد في سيرورة صنع القرار . ولهذا أهمية خاصة بالنسبة للمجالس الاقليمية والمحلية ، لكن من الواضح أنه يصلح للتطبيق على نطاق أوسع . وفي الحقيقة ، سوف تشجّع الديمقراطية الاشتراكية على اسناد أكبر قدر ممكن من المسؤوليات على مستوى القاعدة إلى روابط القطاع المدني . فتجعلها مشاركة فعالة في إدارة المؤسسات التعليمية ، الخدمات الصحية ، الجمعيات السكنية والهيئات الأخرى التي لها تأثير مباشر على حياة المواطنين

إن القطاع المدني كما يقصد به هنا ، يمتد عبر المجتمع ككل ويمثّل جميع المصالح والشؤون التي لاتحصى والتي تشكّل جزءاً من المجتمع المدني تتأثر حياة غالبية المواطنين من خلال ممارسة السلطة من قبل المسيطرين على أهم قطاعاتها وذلك ضمن المجتمع نفسه بقدر ما تتأثر بذلك ضمن منظمات ومؤسسات الدولة . ويتجلى هذا أكثر ما يتجلى في المصانع والدوائر ، وفي جميع اماكن العمل ، ولكنه ينطبق أيضاً على جميع المؤسسات الأخرى حيث توجد بنى النفوذ . ففي دولة ديمقراطية اشتراكية ، ستكون جميع مثل هذه البنى خاضعة إلى أقصى درجات الرقابة من قبل المواطنين الموجودين ضمنها . وهذا يعني ببساطة أن الديمقراطية سوف تعمّ المجتمع ككل وتصبح جزءاً من مسلّمات النظام الاجتماعي ، فتكون المشاركة حقاً « طبيعياً » للمواطنين

وسيؤدي هذا على الأقل إلى تقليص الخطر الذي أشرنا إليه في الفصل الثاني ، أي خطر الطغمة (أي حكم القلّة) . هذا الخطر موجود حيثما تجري ممارسة السلطة ، إنه موجود في القطاع العام والقطاع الخاص ، في نقابات

العمال ، الأحزاب والجمعيات بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية والاقتصادية ولا سبيل إلى تلافي هذا الخطر إلا ممارسة الديمقراطية واعتيادها . يجب التفريق بين «التراتبية» (أي التسلسل الوظيفي الهرمي) وبين الطغمة . فالمنظمات التي تُدار بأسلوب ديمقراطي يمكن جداً أن تحتاج إلى بُنى سلطوية ، ومن المرجح جداً أن يمتلك بعض الأفراد ضمن هذه البنى سلطة أكثر من الآخرين . وللحيلولة دون تسلط الطغمةينبغي أن يحصل كل من يمارس سلطة أكبر على تخويل حر من جمهرة ناخبيهم ، وأن يخضعوا للمساءلة ، وأن تتضمن سيرورة صنع القرارات مشاركة فعالة من قبل المعنيين

واضح أن المشاركة الفعالة هي إحدى السّمات المميزة للديمقراطية الاشتراكية . ولكن يجدر القول إنه إلى جانب هذه المشاركة يوجد الحق في الامتناع عن المشاركة . هناك أشخاص سيختارون ، لسبب أو لآخر ، عدم المشاركة في الحياة التي تحيط بهم ، ويفضلون الانكفاء . ولا يعقل أن يظل أحد بعيداً عن جميع مجالات النشاط العام تماماً . ولكن إذا اختار بعض الناس عدم المشاركة ، يجب قبول هذا الاختيار يجب أن يُنظر للمشاركة على أنها حقٌ وليست واجباً

ولكن الأهم من ذلك هو اعتبار مبدأ المشاركة الفعالة سمةً أساسية من سمات النظام الاجتماعي وأنها تضفي معنىً على المواطنة . فهكذا يمكن رعاية ما سميناه الفضيلة المدنية ، وهكذا يمكن حقاً للفردانية المجتمعه أن تتجلى

- ٤ -

لسوء الحظ ، لا ينتمي كلّ هذا سوى إلى عالم النوايا الحسنة فلتحويل النوايا الحسنة إلى تقدم حقيقي ، لابد من تلبية بعض الشروط إذا لم تتوفر هذه الشروط كما هو الحال في الديمقراطيات الرأسمالية ، تتعرض سيرورة المَقرَطة ، التي وصفناها هنا ، إلى الانهيار أكثر هذه الشروط أهمية يكمن في التقليص الكبير المتعدد الجوانب للتفاوت الذي يميّز المجتمعات الرأسمالية .

أشرنا سابقاً إلى أن هذا التفاوت يشمل جميع جوانب الحياة : الدّخل ، الثروة التعليم ، الفرص المتاحة... الخ . ولكن إلى جانب كل ذلك هناك عدم المساواة في سلطة المواطن . ويجدر التذكير ثانية أنه ، رغم جميع البيانات التي تعلن سيادة الشعب ، نجد أنّ الوسائل الأساسية للسلطة : السلطة الاقتصادية ، السلطة الإدارية والقمعية ، والسيطرة على وسائل الاتصال والإقناع ، تتركز في أيدي أقليّة صغيرة نسبياً من الذين يتمتعون بدرجة عالية من الاستقلالية في استخدام سلطتهم ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، هذا ما يبرر وصفنا للديمقراطيات الرأسمالية بأنها أنظمة طُغم تلطّفها الأشكال الديمقراطية . فمادام ذلك قائماً ، لا يبقى لفكرة المواطنية والجماعة إلا معنى ضئيل

يمكن التعبير عن الشيء نفسه بصيغة أخرى هي : أن الغالبية الساحقة من الشعب مجرّدة من وسائل السلطة هذه . فالديمقراطية السياسية لاتنسجم إلاّ بمفهومها الضيق مع سيطرة الطغم على وسائل السلطة . ولهذا السبب تحديداً يبذل كثير من الجهود في المئة سنة الأخيرة من أجل التعتيم على واقع سلطة الطغم في الأنظمة الرأسمالية ، ولتكريس الوهم بأن هذه الأنظمة يسود فيها الشعب ، وكأنه حقيقة واقعة لا تقبل النقاش . وأسهل تعتيم على حقيقة الطغم في المجال السياسي هو وجود الأشكال الديمقراطية . ولا نحتاج هنا إلى تكرار ما قلنا عن قصور هذه الأشكال في سياق الحكم الطبقي كما بُذل الكثير من الجهود من أجل تمويه سلطة الطغم في المجال الاقتصادي ، عن طريق الإشارة إلى القيود التي تخضع إليها سلطة الشركات مثل تدخّل الحكومة ، المنافسة ، السوق ، المشتغلين ، النقابات العمالية ، الرأي العام وما إلى ذلك . ومع ذلك ، كما ذكرنا سابقاً ، فان السلطة الاقتصادية للشركات التي تسيطر على موارد هائلة ، تبقى واضحة الحرية في اتخاذ قرارات ذات أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع ككل . في الواقع ، يعلن المدافعون عن حريّة الشركات الرأسمالية أن هذه الحرية أمر يدعو للابتهاج ، أما «تدخّل» الدولة أو غيرها فأمر يقتضي الاستنكار والمعارضة أما الاشتراكيون فينطلقون من الافتراض أن بناء الديمقراطية الاشتراكية مستحيل

مادامت الوسائل الأساسية للنشاط الاقتصادي خاضعة لسلطة الشركات كما أن الملكية الخاصة والسيطرة الخاصة لهذه الوسائل يشكّلان مصدراً رئيسياً للأشكال الأخرى من اللامساواة في النظام الاجتماعي الخاضع للرأسمالية ، وتجعل تحقيق المساواة التقريبية في سلطة المواطنين التي تتطلبها الديمقراطية الاشتراكية مستحيلاً . سوف نناقش كيفية معالجة ذلك في الفصل القادم

- ٥ -

هناك أيضاً مسألة ادارة وتنظيم حقل الاتصالات والدعاية . وعلى ضوء ما ذكر في الفصل الأول حول ذلك ، من الواضح أن الالتزام بالديمقراطية الاشتراكية يتطلّب خضوع هذا الحقل أيضاً إلى تغييرات جذرية . لكن المشكلة تكمن في عدم وجود نموذج بديل لما هو سائد في الديمقراطيات الرأسمالية ، نموذج ينسجم مع أهداف وقيم الديمقراطية الاشتراكية . هنا أيضاً ، لا نفع للتجربة الشيوعية السابقة ، إلاّ كنموذج مضاد كان المرسوم الأول الذي صدر عن مفوضي مجلس الشعب ، بعد يومين فقط من استيلاء البلاشفة على السلطة ، مرسوماً عن الصحافة أجازَ للحكومة وقف جميع الصحف التي تطبع معلومات كاذبة أو تشجّع مقاومة سلطة السوفيات . تلا ذلك ، بعد عشرة أيام ، قرار عن المكتب التنفيذي للمجلس السوفييتي الأعلى ، صاغه تروتسكي ، يعزز المرسوم الأول[١٨] . التاريخ السوفييتي اللاحق شهد سيطرة دولة الحزب الواحد على جميع وسائل الإعلام والاتصال بحيث بلغت حداً لا يمكن معه نشر أي شيء دون رقابة الحزب والدولة . ولم تكتسب حرية الإعلام والاتصال معنىً حقيقياً في الاتحاد السوفييتي إلا بعد مجيء غورباتشوف إلى السلطة عام ١٩٨٥ وممارسة الغلاسنوست

إن حرية الصحافة ، وحرية وسائل الإعلام بشكل عام في ديمقراطية اشتراكية ، سوف تكتسب معنىً جديداً مختلفاً عن نموذج سيطرة رأس المال الذي يشكّل القاعدة الآن ، ومختلفاً عن احتكار دولة الحزب الواحد كما كان

الحال في الانظمة الشيوعية السابقة إن البديل لتنظيم وسائل الإعلام سوف يشمل ثلاثة أنماط مختلفة . أولاً ، سيكون هناك قطاع حكومي تديره هيئات حكومية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية وتنظيم عالم الراديو والتلفزيون وسوف يتضمن ذلك شبكة واسعة من المحطات الاقليمية والمحلية . توجد حالياً هيئات حكومية تنظم وتدير عالم الراديو والتلفزيون في الديمقراطيات الرأسمالية . ما سيكون مختلفاً في الديمقراطيات الاشتراكية هو أنها ستقوم بتوسيع حصة القطاع العام إلى حدّ كبير

ثانياً ، سيكون هناك قطاع تعاوني واسع ، تكون فيه ملكية وإدارة صحف ، مجلات ، محطات محلية للراديو والتلفزيون ، دور سينما ومسارح ملكية تعاونية للعاملين في حقل الإعلام من صحفيين وغيرهم ، كالأحزاب ، النقابات ، المدارس ، الجامعات والهيئات الأخرى ، بعض هذه الوسائل محلّي والآخر يمتد إلى المستوى الوطني أو العالمي . في كثير من الحالات ، ستقوم هذه المشاريع التعاونية بتمويل نفسها ، أما في حالات أخرى فسوف تعتمد ، على الأقل في جزء من دخلها ، على إعانات مالية حكومية تديرها وكالات تعمل حسب معايير عادلة محدّدة بشكل دقيق

ثالثاً ، سيكون هناك حيّز للملكية الخاصة ، مع تحديد صارم مسبق للمقدار الذي يمكن لفرد أو شركة أن تملكهُ . ثمة قيود معينة على هذه الملكية في الديمقراطيات الرأسمالية ، ولكن هذه القيود لا تمنع الشركات العملاقة من امتلاك وإدارة مجموعة ضخمة من وسائل الإعلام . لن تسمح أية ديمقراطية اشتراكية مثلاً بوجود ملكية خاصة كالتي تتمتع بها « امبراطورية بيرلوسكوني فينيفيست » Berlusconi Finivest في ايطاليا ، فهي « تشمل ملكية ثلاث أقنية تلفزيونية وطنية رئيسية (تؤثر بقوة على الشبكات التلفزيونية الأخرى عن طريق تزويدها بالبرامج ، الاعلانات والموظفين) ، وتملك شركة إنتاج رابحة للأفلام ، صحيفتين وطنيتين ، مجلات ، شبكة راديو ، أكبر دار نشر إيطالية (Mondadori) أقنية تلفزيون في فرنسا ألمانيا واسبانيا . كما أن لدى

(فينيفيست) رأس مال في مجال التأمين ، السوق المالية وملكية الأراضي وقطاع الإنشاءات كما تملك سلسلة السوبر ماركت (Standa) تضم ٣٠٠ سوبر ماركت في البلاد ، وحوالي ٣٠٠ دار سينما وفريق كرة قدم »[١٩]

أما إمبراطورية مردوخ الإعلامية ، رغم أنها أقل تشعباً ، فليست أقل ضخامة ، لأنها تشمل جزءاً كبيراً من الاعلام البريطاني ، يتضمّن ملكية جريدة التايمز ، توداي Today ، صن ، سنداي تايمز ، ونيوز أف ذ وورلد ، بالإضافة إلى صحف في الولايات المتحدة ، استراليا ، وهنغاريا كما أن المحطات التلفزيونية التي تملكها تغطي أكثر من ثلثيّ الكوكب

لا مكان لملكية ونفوذ كهذين في ديمقراطية اشتراكية . فنظام كهذا لن يمنع الافراد من امتلاك صحيفة أو مجلة ، أو محطة راديو أو تلفزيون ، أو دار نشر ، أو دار سينما أو مسرح . ولكن لن يكون مسموحاً لفرد من الأفراد أو شركة من الشركات أن تملك أكثر من وسيلة واحدة من هذه الوسائل الإعلامية لاشك أن هذه السياسة ستتعرض للاتهام بانتهاكها المشين للحريات . في الحقيقة إنها ليست أكثر من حماية للمجتمع من درجة عالية من الملكية الخاصة والنفوذ تعطي للأثرياء سلطة يجب على أي مجتمع ديمقراطي أن لا يقرّها . إن المجموعة المؤلفة من الشركات الحكومية ، الشركات التعاونية المشتركة على المستوى المحلي ، الاقليمي ، الوطني (والعالمي) بالإضافة إلى الملكية الخاصة المحدودة ، سوف تضمن تعدّدية وغنى أكبر بكثير من المتوفرة الآن ، وسوف تعطي لمفهوم حرية التعبير فسحةً أكبر ومعنى أغنى كما سوف تزيح عن كاهل الإعلام أوامر الرأسمالية دون أن تستبدلها بالقبضة الحكومية الثقيلة كما سوف تعزز دور الاعلام كأداة تربوية وتنويرية ، وتشجع قول الحقيقة أثناء نشر ومناقشة القضايا العامة . باختصار ، سوف تقوم الديمقراطية الاشتراكية بتحرير وسائل الاعلام من قيودها الرأسمالية ، وتساعدها بالتالي على أن تصبح حليفاً قيّماً في تعزيز المواطنة الديمقراطية

هناك أوجه متعددة لتحقيق ما سميته مساواة تقريبية في الأوضاع الحياتية ، والتي لن تكون المواطنة الديمقراطية بدونها أكثر من طموح ، وتشكل التربية والتعليم أحد أهم هذه الأوجه

تميز التعليم في المجتمعات الرأسمالية دائماً بانقسامه العميق بين تعليم النخبة من جهة والتعليم الشعبي من جهة أخرى . ولم يخفّ هذا الانقسام كثيراً لأن عدداً متزايداً من أطفال الطبقة العاملة أصبح لديه إمكانية الوصول إلى معاهد النخبة . فمازالت الأغلبية العظمى من السكان تتلقى أوطأ مستوى بكثير من تعليم الأقلية ، وذلك من حيث الموارد والتسهيلات

والرهان هنا على قضية أساسية وجوهرية ، أعني هل الانقسام بين تعليم النخبة وتعليم الشعب لا يعكس إلا انقساماً بين القادرين والأقل قدرة على التعلّم من أفراد الشعب ، أم أن الانقسام ناجم عن العوامل المحيطة بالفرد وتلعب فيه الطبقة دوراً حاسماً وليس بفعل القدرة الكامنة للفرد . صحيح بالطبع أن بعض الأطفال الناشئين في ظروف غير ملائمة يتمكنون من التغلب على تلك العوامل ويشقون طريقهم إلى تعليم النخبة أو يرتقون بدونه إلى «قمة المجتمع» . ولكن هذا لا ينفي حقيقة أن الانتماء الطبقي ، بالنسبة للأغلبية ، يلعب دوراً حاسماً في تحديد «فرصهم في الحياة» وفيها فرصة تطوير قدراتهم الكامنة أقصى تطوير ففي صميم الاشتراكية يكمن الاعتقاد أن غالبية البشر لديهم طاقات كامنة ، وأن أحد الأهداف الأساسية للديمقراطية الاشتراكية هو خلق الظروف التي تعطي للطاقات الكامنة فرصتها القصوى . غالبية الحكومات تدّعي الاهتمام بهذا الهدف مشيرةً إلى تكافؤ الفرص المتاحة . ولكن تكافؤ الفرص يظل مجرّد شعار في مجتمعات يميزها االتفاوت العميق في الظروف الحياتية ولا يمكن لهذا الشعار أن يكتسب معنى حقيقياً إلا عندما ينطلق جميع الأطفال من ظروف معيشية لا تتصف بمثل هذا التفاوت

إن نفي أو إعاقة طاقات الأفراد شيء بغيض أولاً بسبب أذاه للإنسان

وثانياً لأنه يشكّل خسارة فادحة للمجتمع ككل إذ يظل بحراً هائلاً من الطاقات والمواهب دون استثمار إلاّ من جزء ضئيل منه فالتقدم إلى الديمقراطية الاشتراكية سوف يتطلب التصميم على إزالة الفجوة الكبيرة القائمة حالياً بين القطاع العام والخاص في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي ، وتوفير كل الموارد اللازمة لإخراج التعليم الحكومي من الطريق المسدود الذي ينتهي إليه في كثير من الأحيان ، من أجل أن يكون تأهيلاً للتعليم الأعلى ، بشتى أصنافه

كما أن نقص التعليم يشكّل آفة على المواطنة الفعالة بالنسبة للأغلبية التي تعاني هذا النقص . فالتعليم من أجل المواطنة يعني بالدرجة الأولى تعزيز القدرة والارادة التي تمكّن الأفراد من الشك ، التفحص ، توجيه الأسئلة المحرجة ، الرؤية الصحيحة رغم التعتيم والأكاذيب إنه يعني رعاية مناخ فكري ينظر إلى العنصرية ، الجنسوية ، النفور من الغرباء ، معاداة السامية ، على أنها ظواهر مرضية كما يعني رعاية الفردانية المجتمعة التي أشرنا إليها سابقاً والمرادفة لفعالية المواطنة

إن قولنا هذا قد يعرضنا إلى مخاطر الظن أننا ندعو لتحويل المدارس إلى أدوات لترويج طائفة من الأفكار اليقينية . أفليست هذه أمور منافية جداً لروح الديمقراطية الاشتراكية إننا بالأحرى نعني تنمية الإدراك بضرورة تلازم السعي نحو تحقيق الذات للفرد مع المتطلبات الأوسع للتضامن والاهتمام بالمصلحة العامة ، فالمواطنة الفعالة لا تعني القبول تلقائياً بالتعريف الذي تطرحه الجهات العليا للمصلحة العامة . ستختلف رؤى الأفراد للقضايا الصغيرة والكبيرة ، وذلك حسب اختلاف الخبرات والافكار فهذا ما لابد منه ، غير أن الخلافات ينبغي تسويتها وفق قواعد متفق عليها بين مواطنين مسلحين باليقظة والمعرفة

كل ما ورد في هذا الفصل يترك السؤال مفتوحاً حول «الأساس» الاقتصادي الذي يجب أن تبنى عليه الديمقراطية الاشتراكية لقد بينّا سابقاً أن الديمقراطية الاشتراكية لابد أن تعتمد على التشريك المتزايد للاقتصاد فما لم يتم تحقيق ذلك ، لن يعني كل ما طرحنا سوى محاولة أنسنة سير النظام الاجتماعي الذي

تسيطر عليه الرأسمالية حالياً . هذه المحاولة مستمرة منذ سنواتٍ كثيرة ، وما حققت هذه المحاولات ليس بالقليل ، كما قلت ، لكنه أبقى المجتمعات الرأسمالية ، بكل عيوبها ونواقصها ومواطن ضعفها التي بحثناها هنا . ولا يمكن معالجتها معالجة جوهرية إلا بتشريك الجزء الأكبر من وسائل النشاط الاقتصادي . وهذا يشكل موضوع الفصل المقبل

هوامش الفصل الثالث

(١) N. Geras, 'Our ethics', in *The Socialist Register 1989*, eds R. miliband, L. Panitch and J. Saville (Merlin Press, London, 1989, and Monthly Review Press, New York, 1989), p. 208.

(٢) للاطلاع على مقالات ممتعة حول هذا الموضوع ، انظر كتاب J. Elster and R. Slagstad (eds), *Constitutionalism and Democracy* (Cambridge University Press, Cambridge, 1988).

(٣) V I. Linin, *The Proletarian Revolution and the Renegade Kautsky*, in *Against Revisionism* (Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959), p. 392.

(٤) من أجل دفاع مقنع عن الحاجة إلى نظام قانوني في ظل الإشتراكية ، انظر C. Sypnowich, *The Concept of Socialist Law* (Clarendon, Oxford, 1990).

(٥) انظر مثلاً مقال J. A. G. Griffith, 'The rights stuff', in *The Socialist Register 1993*, eds R. Miliband and L. Panitch (Merlin Press, London, 1993, and Monthly Review Press, New York, 1993); also his *the Politics of the Judiciary* (Fontana Press, London, 1977, 4th edition).

(٦) انظر الفصل السادس ، حيث مناقشة موضوع الحاجة لتجديد المناصب العليا في جهاز الدولة والذي ستحتاج الحكومة الإشتراكية للقيام به

(٧) أشير إليها من قبل V A. Schmidt, 'Decentralization: a revolutionary reform', in *The French Socialists in Power 1981-1986*, ed. P McCarthy (Greenwood Press, New York and London, 1987), p. 95.

(٨) K. Marx, *The Civil War in France*, in K. Marx and F. Engels, Collected Works (Lawrence and Wishart, London, 1986), vol. 22, p. 331.

(٩) Lenin, *The Proletarian Revolution and the Renegade Kautsky*, p. 400.

(١٠) A. J. Mayer, *The Persistence of the Old Regime: Europe to the Great War* : انظر مثلاً (Pantheon Books, New York, 1981).

(١١) P. Anderson, *Zones of Engagement* (Verso, Lonson and New York, 1992), p. 124.

(١٢) F. Castles, *The Social Democratic Image of Society* (Routledge and Kegan Paul, London, Henley and Boston, 1978), p. 96.

(١٣) J. A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (George Allen and Unwin, London, 1943), pp. 253-4.

(١٤) M. J. Crozier, S. P Huntington and J. Watanuki, *The Crisis of Democracy*, Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission (New York University Press, New York, 1975), pp. 162, 164.

(١٥) L. Davis, 'The cost of realism: contemporary restatements of democracy', *The Western Political Quarterly*, XVII, 1 (March 1964).

(١٦) J. S. Mill, *Representative Government* (Blackwell, Oxford, 1946), p. 151.

(١٧) B. Barber, *Strong Democracy* (University of California Press, Berkeley and London, 1984), p. xv, my emphasis.

(١٨) J. Bunyan and H. H. Fisher (eds), *The Bolshevik Revolution, 1917-1918* (1934), and Y Akhapin (ed.), First Decrees of Soviet Power (1970), quoted from W M. Evers, 'Liberty of the press under socialism', in Socialism, eds E. F. Frankel, F. D. Miller, Jr, and J. Paul (Blackwell, Oxford, 1989), p. 215.

(١٩) J. Keane, *The Media and Democracy* (Polity Press, Cambridge, 1991), p. 71.

الفصل الرابع

الاقتصاد المختلط، الأسلوب الاشتراكي

- ١ -

تمثل الديمقراطية الاشتراكية في المجال الاقتصادي ، كما في غيره توسيعاً لنطاق الديمقراطية الرأسمالية وتجاوزاً لها

التدخل الحكومي في الاقتصاد يمثل أفضل مثال لما نعني بهذا يسود في السنوات الأخيرة موضة تبشيع التدخل الحكومي وتمجيد السوق وفضائله ومع ذلك فإن اعتماد الرأسمالية على الدولة والتعويل عليها شكل أحد أوضح سمات الرأسمالية خلال تاريخها الطويل منذ بدايتها وحتى الوقت الحاضر

فالدولة ، بطبيعتها نفسها ، لها دور حتمي في «الحياة الاقتصادية» من خلال السياسات الخاصة بالميزانية والضرائب التي لا يمكن رسمها وتنفيذها إلا من قبلها . لكن تدخل الدولة يتجاوز هذا بكثير ، لأن الدولة ، حتى في أكثر الأنظمة حماساً لـ«الاقتصاد الحر» ، هي التي توفر للرأسمالية الحماية والمساعدة ، ليس فقط في المجال السياسي ، القانوني ، العسكري والأمني ، بل في المجال الاقتصادي أيضاً ، وذلك عن طريق الدعم المالي ، الإعفاءات ، التعرفة الجمركية ، التنازلات والامتيازات ، المقاولات ، إنقاذ البنوك وغيرها من الشركات من الإفلاس ، الحماية من المنافسة الأجنبية ، وكثير من الإجراءات الأخرى المصممة لمساعدة المؤسسات الرأسمالية وكان على الدولة أن تتدخل أيضاً في الحياة الاقتصادية لحماية المجتمع من النهب الذي تمارسه الرأسمالية

التي لا يمكنها الاهتمام بالتكاليف الفردية والجماعية التي يولدها منطق النظام الرأسمالي كان على الحكومات أن تنقذ الرأسمالية من نفسها ، وأن تنشر من أجلها وعياً ومنطقاً يساعدها على البقاء والقوة ، لم تكن بقادرة ، لو تركت وشأنها ، أن تنشره هي . باختصار ، ظل بقاء النظام الرأسمالي يعتمد دوماً على التدخل الحكومي في الاقتصاد ، ويجدر التأكيد على شدة اعتماد الرأسمالية ، بصفتها نظاماً للاستغلال والتحكم ، على سلطة القمع الذي تمارسه الدولة

في السنوات الأخيرة ، قام أيديولوجيو السوق داخل الحكومات ، مدفوعين بأيديولوجيين من خارجها ، بمساع محمومة لتقليص التدخل الحكومي إلى حده الأدنى عن طريق الخصخصة وإزالة الضوابط ، وتقليص القطاع العام لصالح القطاع الخاص . ولكن حتى هؤلاء لم يتمكنوا من تحقيق بعجة صغيرة في جبل المسؤوليات التي تفرضها عيوب «الاقتصاد الحر» على الحكومات . فتضطر حكومات محافظة ، مرة بعد مرة ، وبالضد من قناعاتها الدوغمائية ، إلى تخفيف ومعالجة عيوب الرأسمالية غير الخاضعة لضوابط . وهي تفعل ذلك على مضض ودونما رغبة ، فتدفع هي ، أو بالأحرى شعوبها ، ثمناً باهظاً جراء هذا الموقف ، من خلال التدهور الاقتصادي ، الإهمال الاجتماعي والمعاناة الفردية وتعتبر بريطانيا والولايات المتحدة مثالين ممتازي الوضوح على الآثار الشنيعة لدوغمائية السوق التي قادت حكومتي ريغان وتاتشر

أما الحكومة الاشتراكية ، فسيكون لها دور تدخلي فعال ، وسوف تعتبر التدخل في الحياة الاقتصادية مسؤولية أساسية إلا أن غاية تدخلها مختلفة اختلافاً أساسياً عن غايات الحكومات المعادية للاشتراكية ، وسيأخذ هذا التدخل أشكالاً وصيغاً مختلفة جداً . الحكومة الاشتراكية ، خلافاً لتلك ، سوف تسعى الى تحويل الاقتصاد تماماً ، وليس فقط إلى تحسين فعالياته والتخفيف من قصوره الجلي الصارخ . هذا لا يعني أبداً القول إن التدخل الحكومي عندها سيكون بالضرورة سليماً على الدوام ، فيحقق غايات نافعة ولكن الأخطاء التي ترتكبها حكومة اشتراكية سيكون سببها هو الخطأ في تطبيق سياسات تسعى إلى غايات

يمكن تبريرها اجتماعياً ، بعكس الغايات الضارة التي كثيراً ما تسعى إليها الحكومات المحافظة

- ٢ -

إن نقل ملكية الشركات من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة هو أكثر أشكال التدخل الحكومي شمولية . في الماضي ، كثيراً ما لجأت حكومات محافظة وليبرالية ، وحكومات يمينية تسلطية ، إلى تدابير توسيع الملكية العامة ، وخاصة في الخدمات الأساسية ، وقد تبنت حكومات اشتراكية ـ ديمقراطية معتدلة في القرن العشرين ، في كثير من الحالات ، برامج توسيع الملكية العامة . وفي مرحلة من المراحل ، ساد بالفعل وفاق في صفوف اليسار ، نظرياً على الأقل ، حول ضرورة توسيع الملكية العامة لتشمل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي[١] . فكان من المتفق عليه أن الرأسماليين يجب ألا يحوزوا سلطة اقتصادية كبيرة ، وأن على الحكومات أن تسيطر على العتلات المحركة للنشاط الاقتصادي ، وأن جني الأرباح الخاصة ليس معياراً مقبولاً للنشاط الاقتصادي ، وأن الديمقراطية الاقتصادية داخل شركة ما يمكن تحقيقها فقط في ظل الملكية العامة . باختصار ، ان الملكية الجماعية تشكل جزءاً لا يتجزأ من تعريف الاشتراكية

وهكذا فقد تركزت النقاشات في صفوف الاشتراكيين ـ الديمقراطيين ليس حول ما إذا كان توسيع الملكية العامة مرغوباً فيه ، بل حول المدى الذي يجب أن يبلغه هذا التوسيع والأشكال التي يجب أن يتخذها . ففي حالة حزب العمال البريطاني ، لم توجد حتى نهاية الخمسينات معارضة صريحة للفقرة الرابعة من دستوره بما كانت تحتويه من التزام الحزب بمبدأ الملكية العامة للوسائل الأساسية في مجالات الإنتاج والتوزيع والتبادل التجاري[٢] تلك الفقرة وضع مسوّداتها سيدني ويب Sidny Webb عام ١٩١٨ فاندمجت بالدستور المعدّل لحزب العمال كانت الغاية منها تهدئة نشطاء قواعد الحزب في حقبة تصاعد

الراديكالية بين صفوف القاعدة . غير أن تلك الفقرة لم يكن لها قط أي تأثير على السياسات الفعلية للحزب . ولكن ، وحتى نهاية الخمسينات ، لم يوجد سوى قلة من المستعدين للتصريح علناً أن الالتزام بتحقيق الملكية العامة فات أوانه ولا علاقة له بتحقيق الأهداف الاشتراكية . حتى في نهاية السبعينات ، كانت أحزاب اشتراكية ـ ديمقراطية ، مثلاً في السويد ، اعتمدت خطة مايدر[٢] لتوسيع الملكية العامة ، وفي فرنسا برز هذا الميل بشكل أقوى في «البرنامج المشترك» لتحالف الاشتراكيين ـ الديمقراطيين والشيوعيين احتل مكان الصدارة لتوسيع الملكية العامة ، وتبنت الحكومة الفرنسية الاشتراكية المنتخبة عام ١٩٨١ برنامجاً كبيراً للتأميم

لكن مع تصاعد الدعوة الهجومية لأيديولوجيا الليبرالية الجديدة في الثمانينات ، وتقهقر اليسار أمامها ، تكاد الملكية العامة تختفي من جدول عمل الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية ، حتى باتت اليوم تتحاشى بإصرار طرح مبدأ الملكية العامة ، إلا من خلال الاعتراف الحذر في بعض الأحوال أن بعض أشكال الملكية العامة قد تكون ضرورية . ولا يوجد حتى أي قبول جاد لفكرة العودة إلى الملكية العامة لمؤسسات البنى الارتكازية ، الخدمات والمؤسسات الأخرى التي قامت الحكومات المحافظة بخصخصتها . فاليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، بات يُعلن أن الملكية العامة لا علاقة لها بالأهداف الاشتراكية ، وأنها ضارة انتخابياً وهناك أيضاً الرأي القائل إن الملكية تتعرض إلى تغير سريع ، مع تكاثر شتى المؤسسات ، مثل شركات التأمين والصناديق التقاعدية ، التي تملك حصة من الأسهم آخذة في الازدياد ، مما يجعل الكثير من الآراء التي حبّذت الملكية العامة فيما مضى ، تبدو أفكاراً عفا عليها الزمن . فوق ذلك ، ورغم هبوط نسبة الأسهم في الملكيات الخاصة إلا أن عدد الذين يملكون هذه الأسهم أصبح أكثر من أي وقت مضى . فصار يُزعم أن «الرأسمالية الشعبية» ، وهو الوصف المتداول منذ سنوات عديدة في أمريكا ، قد انتشرت الآن في جميع أنحاء العالم الرأسمالي المتطور ، وقد تعززت كثيراً من خلال الخصخصة

هذا يتجاهل حقيقة أن الجزء الأكبر من ملكية الأفراد للأسهم قد تركزت لدى عدد أصغر من الرأسماليين[٤] . ولكن على أية حال ، هذا الرأي لا يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنه ، مهما كان شكل توزيع الملكيات ، فإن السيطرة على المشاريع والشركات تبقى مركزة في أيدي مجموعة صغيرة جداً من الأفراد يتركّز اهتمامهم الأساسي ، وعليه أن يتركّز ، حول مصالح أصحاب الأسهم . ولا يتأثر هذا الرأي أيضاً بحقيقة أن هذه المجموعة الصغيرة نفسها تسيطر على صناديق الادخار التقاعدي الضخمة . ثم إن الخصخصة تقلص قدرة الحكومات على «التدخل» في النشاط الاقتصادي . وأمست الضوابط التي تخضع لها الاحتكارات الخاصة ضوابط محدودة وضعيفة بشكل عام ، وهذا مقصود

ومن الأمثلة على تنازل الحكومات عن مسؤولياتها ، بفعل الخصخصة ، نراه في قرار مايكل هيزلتاين ، وزير التجارة والصناعة ، في ت١ عام ١٩٩٢ ، بغلق ٣١ منجماً وبذلك قذف ٣٠٠٠٠ عامل إلى البطالة رغم استشراء البطالة على نطاق واسع جداً . لكن الضجة التي أثارها قراره ساعدت على الإنقاذ المؤقت لبعض المناجم التي شملها القرار في البداية ، ولكن النقطة التي أصر الوزير على تكرارها هي أنه لا يستطيع في «مجتمع حر» إجبار شركات الكهرباء (المخصخصة حديثاً) على التعاقد «الخاسر» مع شركات صناعة الفحم . في الواقع ، كان بذلك يؤكد دونما قصد ، أن من الصعب على حكومة ديمقراطية فرض سياسة تلائم المتطلبات الاجتماعية ، التي لا تهم إدارات هذه الشركات بل تعارضها ، ما لم تكن لهذه الحكومة ، في المطاف الأخير ، سيطرة على قرارات أساسية تتخذها الشركات

ينطبق الشيء نفسه انطباقاً كبيراً على النظام المصرفي والمؤسسات المالية . فلا يمكن وصف مجتمع ما بأنه ديمقراطي إذا كانت القرارات المالية الهامة تتخذ من قبل مجموعات صغيرة من الناس ليس لديها أية اعتبارات ديمقراطية ، تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية عن «تدخل» الحكومة ، وهمها الأول هو أرباح المؤسسات التي يسيطرون عليها إن الأمور المصرفية والمالية

لها من الأهمية الخطيرة بحيث لا يمكن تركها تحت رحمة رجال المال والبنوك لا يمكن لأية حكومة اشتراكية أن تقبل أن تتعرض أهدافها التي نالت مصداقيتها بطريقة ديمقراطية إلى الإحباط على يد أشخاص كهؤلاء . فهم ليسوا وصاة على المصلحة العامة ، ولا يمكنهم أن يكونوا كذلك ، وما يؤكد ذلك هو الأخطاء التي تقع سياساتهم فيها نتيجة سعيهم الحثيث إلى ربح أوفر (كما في مراكمتهم للديون الميتة) ، ناهيك عن كثرة الفضائح والجنح المرتبطة بإدارة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ما أجمع أعداء الاشتراكية من أيديولوجيين ، سياسيين ومعلقين ، المعادين على شيء مثل إجماعهم على نشر الرأي القائل بأن القطاع العام عرضة لعيوب كثيرة متأصلة تشلّه . وقد خدمتهم تجارب الأنظمة الشيوعية السابقة كثيراً في هذا الزعم ، فقد كانت المؤسسات العامة هناك حبيسة داخل النظام التسلطي والاقتصاد الأوامري الشامل ، فعانت من العيوب التي يلصقها الخصم بالقطاع العام دوماً . ودون الابتعاد كثيراً ، نجد أن تجربة الملكية العامة التي تمت برعاية الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية لم تكن أفضل تماماً . فلم يكن في نية القادة الاشتراكيين ـ الديمقراطيين في الحكم جعل الشركات العامة أكثر من ملحق مساعد للشركات الرأسمالية ، وبأقل انحراف ممكن عن الخط العام للشركات نحو التشريك تحت رقابة ديمقراطية[٦] . فدعوة حزب العمال إلى القطاع الخاص للمساعدة في تمويل مشاريع الاستثمار الخاصة بالبنى التحتية تنسجم تماماً مع هذا الاتجاه

ثمة تحول أيديولوجي كبير جداً حدث في صفوف اليسار في ما يخص تشريك الاقتصاد ، حتى كهدف بعيد المدى ، ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذا التحول سبق بوقت طويل تكاثر الشركات المتعددة الجنسية ومما جعل التأميم يبدو غير ممكن حالياً . وأصبح الطرح البديل للتأميم هو إخضاع الشركات إلى مزيد من الضوابط . ولكن هذا لا يأخذ بعين الاعتبار أن الضبط الذي تواجهه الشركات بمقاومتها الشديدة ، يصبح ملياً بصعوبات لا يمكن تذليلها إلا بجهاز

بيروقراطي ضخم وعقوبات عملاقة تردع من يخالف الأنظمة . ففي بيئة ديمقراطية ، لا يكون للضوابط على القطاع الخاص سوى فعالية محدودة وغير أكيدة . أما الملكية العامة فيمكنها تجنب الكثير من المشاكل التي تصادفها محاولة فرض هذه الضوابط : ولكن هذه الضوابط ليست بديلاً عن تحقيق الملكية العامة

إن رفض أغلب الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية الفعلي للملكية العامة كان معناه عملياً التخلي عن أية محاولة أساسية لتحويل الاقتصاد وبالتالي تحويل النظام الاجتماعي نفسه . وما يجعل هذا الرفض لافتاً بشكل أكبر هو عدم وجود ما يبرره في طبيعة الرأسمالية نفسها . فكما سنبيّن أدناه ، لم تكن السمات السلبية لتلك التجربة سمات متأصلة في طبيعة الملكية العامة ، بل كانت نتيجة لبيئة معادية بعمق لأية أهداف ما عدا الأهداف التي يمليها منطق الرأسمالية[٧]

ـ ٣ ـ

من أهم الانتقادات لمؤسسات القطاع العام أنها تقتل روح المغامرة والابتكار ، وبالتالي تساعد على الركود ، الإهمال وعدم الفاعلية . على سبيل المثال ، Brus وLaski وهما يكتبان من داخل الطيف اليساري ، يتساءلان فيما إذ كانت روح المبادرة يمكن تصورها لدى مدراء يتحملون نتائج المجازفة والمسؤولية ، وهم مجرد موظفين في مؤسسة عامة هي نفسها عاجزة عن التصرف بروح المبادرة[٨]

هناك عدة إجابات ممكنة على هذا التساؤل إحداها أن هذين الكاتبين ينطلقان ، على ما يبدو ، من تأثر زائد بسلبيات التجربة الشيوعية . فهما نفساهما يلاحظان النتائج الاقتصادية السلبية لنظام سياسي يشل المبادرة الفردية والإقدام على جميع مستويات السيرورة الإنتاجية ، ويقيد أكثر ما يقيّد المدراء الذين يشكل قبولهم للتوجيهات الآتية من الأعلى الشرط الأسهل لسلامتهم[٩]

أما في دولة ديمقراطية اشتراكية ، فلن تدار الشركات العامة بهذه الطريقة . والإجابة الأخرى على تساؤلات بروس ولاسكي هي أن أغلب الموظفين الاقتصاديين في الشركات الرأسمالية ليسوا مدراء يتحملون نتائج مجازفتهم ، بل موظفون في شركة لا يملكون غالباً سوى حصة صغيرة جداً من أسهمها . في حال المبادرة لهؤلاء ، يعرّض هؤلاء أنفسهم لبعض المخاطر ، تحديداً مخاطر فقدان الوظيفة أو تخفيض الرتبة نتيجة لأدائهم الأعمال بصورة قاصرة . ولكن هذه المخاطر ضعيفة في المستويات الإدارية العليا . على أية حال ، تنطبق المخاطر نفسها ، أو يمكن أن تنطبق ، على مدراء مؤسسات القطاع العام . ويمكن أن تنطبق بشكل أكثر فعالية منها في حالة الشركات الخاصة ، حيث تعمل فئة كبار المدراء ضمن بيئة محمية ، ويتنقلون بسهولة من وظيفة عالية الشأن إلى أخرى مماثلة . ولا تُطبَّق العقوبات الشديدة سوى عند الاحتيال الفادح

الإجابة الأخرى على التساؤل حول قدرة الملكية العامة على إقامة وتطوير اقتصاد يتسم بالكفاءة والابتكار نقتبسها ، يا للمفارقة ، من بلدان جنوب شرقي آسيا ، فتجربتها تطرى كنموذج مشعّ للرأسمالية غير المكبلة بالقيود

وكان Jeffrey Henderson & Richard Abelbaum وآخرون ممن كتبوا في الموضوع نفسه قد استنتجوا أن علينا «الاعتراف بأن سياسات الدولة وتأثيرها تشكل أهم عامل مقرِر في تحقيق المعجزة الاقتصادية لشرق آسيا »[١٠] فقد اتخذ تدخل الحكومات في الاقتصاد أشكالاً مختلفة في هذه البلدان ، وتنوع من حيث المدى والسمات ، ولكنها تضمنت جميعاً قطاعاً حكومياً كبيراً وقوياً[١١] وأكثر ما يتضح هذا في التجربتين الكورية الجنوبية والتايوانية . بالإضافة إلى ذلك ، أقيمت صناعات في القطاع الخاص ، من خلال ما قدمت الحكومات من دعم مالي ، إرشاد اقتصادي ، حماية من الصناعات الأجنبية ، تمويل مراكز أبحاث علمية ، وتوسيع التعليم . في جنوب كوريا ، دشنت الحكومة كذلك إصلاحاً زراعياً كبيراً أدى إلى «تحطم طبقة مالكي الأراضي وخلق عدد كبير من المزارعين الصغار الذين ساعدتهم الحكومة على تحسين الإنتاجية الزراعية تحسناً كبيراً »[١٢] .

واليابان من أوضح الأمثلة على تدخل الدولة الناجح في اقتصاد رأسمالي إذ تعود «معجزتها الاقتصادية» إلى هذا التدخل بشكل رئيسي وكما لاحظ تشالمرز جونسون Chalmers Johnson ، تشكل اليابان أفضل مثال موجود على اقتصاد السوق الذي توجهه الدولة ، هذا التوجيه الذي يقدمه موظفو وزارتي التجارة الدولية والصناعة (MITI) ، اللتين تقيمان علاقة مباشرة وحميمة مع الصناعات التي تعتبرها «استراتيجية»[١٣] كما لاحظ تشالمرز جونسون أيضاً ، أن تقدم اليابان يعطي مثالاً جيداً على تفاعل قطاعين متجاورين ، أحدهما عام ذو أهداف تنموية ، الآخر خاص هدفه زيادة الأرباح إلى الحد الأقصى . وقد اقتضى هذا التفاعل توغل الحكومة في الاقتصاد على الصعيدين الكلي والجزئي معاً ، كما اقتضى استخدام النفوذ في قطاعات اقتصادية برمتها ، صناعات برمتها أو شركات على انفراد[١٤]

ولكن لا يمكننا اعتبار هذه البلدان نموذجاً يقتدى به للديمقراطية الاشتراكية . فقد حدث التدخل الحكومي في الاقتصاد الياباني في ظل نظام سياسي يدعوه تشالمرز جونسون «نظاماً تسلطياً باعتدال» يميزه حكم حزب واحد بلا انقطاع ودرجة نفوذ وحرية متميزة يتمتع بها الموظفون كما أن النماء الاقتصادي الذي حققته «النمور الأربعة» ـ تايوان ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة وهونغ كونغ ـ تحقق تحت رعاية أنظمة تسلطية لم تكن «معتدلة» على الإطلاق ، مما جعل التدخل الحكومي الفعّال في الاقتصاد أسهل بكثير . وهذا يطرح سؤالاً حاسماً : إلى أي مدى ستتمكن حكومة اشتراكية ، تعمل في بيئة ديمقراطية تسمح بنشاط المعارضة ، من فرض إرادتها على الشركات الخاصة ؟ الأرجح أنها لن تكون ناجحة في ذلك بقدر نجاح الأنظمة السلطوية . ولهذا فإن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تشكل شرطاً لا مفر منه لإخضاع القطاعات الأهم من النشاط الاقتصادي للسيطرة وللضوابط الفعالة . مع ذلك ، فإن تجربة البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً تتنامى رغم مواظبة أيديولوجيّي اليمين على نشر حججهم حول ما ينتج عن التدخل الحكومي في الاقتصاد ، وتوسيع القطاع العام ، من عدم فاعلية وعرقلة للمبادرات الفردية .

يجب الوصول إلى الاستنتاج نفسه من خلال تجربة الملكية العامة في البلدان الرأسمالية الديمقراطية . فالمؤسسات العامة في هذه البلدان أثبتت مرة بعد أخرى أنها قادرة تماماً على إحراز القدر نفسه من النجاح الذي تحرزه الشركات الخاصة من حيث الكفاءة إن الدلائل توفر دعماً قوياً للاستنتاج المتواضع لبوب روثورن وهاجون تشانج بأنه «فيما يتعلق بالشركات الضخمة ، يمكن للقطاع العام نظرياً القيام بجميع النشاطات التي يقوم بها القطاع الخاص بالفعالية نفسها »[١٥] . وعلى هذا الغرار كتب مؤلفو دراسة حول القطاع العام نشرت في مجلة «أوروبا الغربية» في خاتمة الفصل الخاص بكفاءة القطاع العام ملاحظين أن «موجة التأميم في فرنسا بعد عام ١٩٨١ ، والاتجاه الحالي نحو الخصخصة في عدة دول أوروبية يمكن إرجاعهما إلى اعتبارات سياسية ربما تفوق المبررات الاقتصادية »[١٦]

يجب رؤية الاندفاع نحو الخصخصة كما هو فعلاً ـ مشروع سياسي يقوم على الرغبة في : توسيع مدى القطاع الخاص ، إضعاف مقدرة الحكومة على قيادة الحياة الاقتصادية وفق معايير يحددها التشاور والقرار الديمقراطيان ، إنه مشروع لتعزيز «الرأسمالية الشعبية» وبالتالي تقوية الميول المحافظة لدى أصحاب الأسهم الجدد ، عرقلة محاولات أية حكومة يسارية القيام بتوسيع القطاع العام والحصول على مورد مالي للحكومة من خلال بيع مؤسسات القطاع العام الذي شبهه اللورد ماكميلان رئيس الحكومة البريطانية الأسبق ببيع العائلة لأوانيها الفضية

إن الخصخصة طريقة حديثة ومتطرفة لتحقيق مطلب القطاع الخاص بالخلاص من أي «تدخل» حكومي ـ طبعاً ما عدا الحالات التي تكون فيها مساعدات الحكومة للشركات مطلوبة ، فحينئذ ينقلب التدخل الحكومي إلى «سياسة اقتصادية سليمة »!

يمكن للقطاع العام (إذا ما توفرت له البيئة المناسبة) أن يحقق ، على الأقل ، ما يستطيع القطاع الخاص تحقيقه كما أن المؤسسة العامة يمكنها ،

عادة ، تفادي العيوب التي تقع فيها الشركة الخاصة نتيجة خضوعها للاعتبارات الضيقة للشركة وحدها . ومن جهة أخرى ، تتمكن مؤسسات القطاع العام من تطبيق الديمقراطية على النشاط الاقتصادي أكثر بكثير مما يمكن للرأسمالية أن تفعل . وسنبحث هذه النقطة لاحقاً بشيء من التفصيل

- ٤ -

إذاً ، ما هي المشاكل التي سوف تفرضها عولمة رأس المال على حكومة اشتراكية تهدف إلى توسيع القطاع العام ؟ يعتمد هذا ،إلى حد بعيد ، على الشركات ، الصناعات ، والخدمات المقصودة بالسؤال . فهناك فرق كبير بين الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية وبين الشركات الأخرى . مثلاً كما يلاحظ روبن موراي Robin Murray فإن «تأميم فرع شركة فورد في بريطانيا حالياً سوف يؤدي إلى سيطرة الحكومة على المصانع بما فيها من وسائل تجميع وتركيب أجزاء السيارات مع حرمان الفرع من الأجزاء التي تنتجها فروع شركة فورد في أوروبا ، فضلاً عن كساد ما ينتج المصنع المؤمم من أجزاء لا تحتاجها سوى شركة فورد الأوروبية من حيث الإنتاج والتسويق»[١٧]

الحل ، كما يراه موراي ، قد يكمن في «دعم توسيع شركة بريطانية للسيارات أو تبني استراتيجية لإعادة بناء المصنع المؤمم إن افتقرت البلاد إلى شركة تنتج السيارات»[١٨] . يمكن لهذا أن يكون جزءاً من برنامج الحكومة الاشتراكية ، ولكن ، في الوقت نفسه ، لن يكون من أولويات هذه الحكومة تأميم فروع الشركات الأجنبية

يعتمد الكثير هنا على مدى ضخامة الجزء الذي تملكه الشركات الأجنبية من الموارد الاقتصادية للبلد ويشير موراي إلى أن جزءاً هاماً من الصناعة البريطانية مؤلف من فروع لشركات تملكها جهات أجنبية[١٩] أما الواقع فتعود الملكية الكلية أو الجزئية للغالبية العظمى من الشركات في بريطانيا إلى بريطانيين ، ذلك بالإضافة إلى ملكيتهم للشركات الصغيرة نسبياً وينطبق

الشيء نفسه على باقي البلدان الرأسمالية المتقدمة ، فهي تملك الجزء الأكبر من اقتصادها ، رغم تغلغل الشركات الأجنبية ، الأمريكية واليابانية منها بشكل خاص ، في القطاعات الصناعية ، التجارية والمالية[٢٠]

إن السمة الأساسية لتبعية بلدان «العالم الثالث» هي أن الشركات الأجنبية تسيطر على هذه القطاعات فيها ، مما يجعل التأميم التام مشروعاً صعباً للغاية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية معاً إن أفضل المطامح في ظروف كهذه هو تفاوض الحكومة الاشتراكية حول شروط جديدة لممارسة الشركات الأجنبية لنشاطاتها داخل البلد ، من ضمن هذه الشروط امتلاك الدولة لحصة تتوسع تدريجياً من الشركة الأجنبية

وفي الحالات التي تقتصر الملكية الأجنبية على حصة من أسهم شركة ما يمكن تأميم الجزء الذي يعود إلى مالكين محليين ، وبالتالي خلق ملكية مشتركة بين الحكومة والمساهمين الأجانب ، حيث يكون المسيطر هو القطاع العام

وهكذا ، فإن عولمة رأس المال لا تشكل عقبة تقنية بوجه تشريك جزء هام من الحياة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، رغم أن هذه العولمة يمكن أن تواجهنا بمشاكل أخرى فقد تقرر الشركات الأجنبية إيقاف عمل الشركات المحلية التابعة لها ، ليس لأن هذه الشركات تواجه خطر التأميم ، بل لأن هذه الشركات الأجنبية لم تعجبها كل توجهات سياسة الحكومة وتخشى عواقبها وسيكون على الحكومة أن تقرر ما إذا كان استبدال هذه الشركات الأجنبية بشركات أخرى محلية الملكية ، ممكناً وقد تفكر هذه الشركات محلية الملكية بالهجرة أيضاً وسيكون على الحكومة الاشتراكية أن تقرر منعها أو السماح لها بالهجرة

ولابد من الإشارة أيضاً إلى أن التشريك إذ يعتبر ممكناً من الناحية الفنية غير أن سرعته لا تتحدد بذلك الهدف هو تحقيق تشريك الجزء الأكبر من وسائل النشاط الاقتصادي ، لكن سرعته تختلف من حالة إلى أخرى لأنها رهن بكثير من الاعتبارات إن أية حكومة اشتركية تنتخب نتيجة موجة عظيمة من

التأييد الشعبي ، سوف ترغب دوماً بتدشين أعمالها بتطبيق برنامج التشريك الذي التزمت به . من ناحية أخرى ، فإن برنامجاً واسعاً للتشريك (أو الرجوع عن الخصخصة) يخلق مشاكل كثيرة ، على الحكومة الاشتراكية أن تكون بعيدة النظر وتعتبر التشريك سيرورة طويلة الأمد تستمر لسنوات عديدة ، فتعتمد على خطط بارعة الإعداد ، قابلة للتكييف

بالإضافة إلى جميع المشاكل التي سوف تواجه الحكومة الاشتراكية ، سيكون عليها أن تقرر التعامل مع مسألة التعويضات لأصحاب الأسهم في الشركات التي تقوم بتأميمها . فلا يمكن لحكومة تم انتخابها ديمقراطياً أن تتبنى سياسة المصادرة ببساطة ، على الأقل لأن هذا الإجراء سيكون ظالماً للكثير من المستثمرين الصغار ، والذين من بينهم الكثير من العاملين بأجور . من ناحية أخرى ، فإن الالتزام بدفع التعويضات الكاملة فوراً يرهق الحكومة بأعباء تؤدي إلى شللها وهي في أمس الحاجة إلى المال في مجالات أخرى . ربما يكمن الحل في دفع التعويضات على شكل سندات يمكن استردادها خلال فترة طويلة ، ويجب التفريق بين المساهمين الكبار والمساهمين الصغار ، مع تسهيلات للإسراع في استرداد سندات المستثمرين الصغار

مهما سعت الحكومة إلى الأناة في سيرها ، لابد لإجراءاتها من أن تولد معارضة داخلية قوية ، ومعارضة أكثر عناداً من قبل الحكومات الملتزمة بسياسات ليبرالية جديدة ، ومن قبل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، المفوضية الأوروبية والمؤسسات الدولية الأخرى ، التي تعتبر تدخل الحكومة في الاقتصاد والتشريك خطيئتين قاتلتين . وسوف نناقش طريقة تعامل الحكومة الاشتراكية مع هذه المعارضة بإسهاب في الفصل السادس

ـ ٥ ـ

سيتألف الاقتصاد الاشتراكي من ثلاثة قطاعات متميزة أولاً ، سيكون هناك قطاع عام مهيمن ومتنوع ثانياً ، سيوجد قطاع تعاوني كبير وآخذ في

الاتساع . ثالثاً ، سوف يبقى قطاع خاص كبير ، يتألف بشكل أساسي من شركات صغيرة ومتوسطة تلعب دوراً هاماً في توفير البضائع ، الخدمات ووسائل الترفيه والراحة

إن القطاع العام في بيئة اشتراكية سيتخذ أشكالاً مختلفة ، من وحدات اقتصادية تابعة بإدارتها وملكيتها إما إلى الحكومة المركزية أو السلطات الإقليمية أو المحلية ، وتتم إدارتها بطرق ديمقراطية متنوعة تبعاً لطبيعة نشاطها ، وتبقى عرضة لمنافسة مصادر بديلة تقدم البضائع والخدمات ، سواء كانت المنافسة من شركات أخرى في القطاع العام أو من شركات خاصة

ستتمتع مؤسسات القطاع العام بدرجة عالية من الاستقلالية في إدارة شؤونها . ولكن لا يمكن للأمر أن يبلغ درجة الاستقلال التام ـ فالاستقلال التام غير ممكن حتى للشركات الرأسمالية داخل أنظمة رأسمالية ملتزمة بالاقتصاد الحر إن الحكومة الاشتراكية ستريد الاحتفاظ بالقرار الحاسم في عدة مجالات كي تضمن الانسجام مع سياساتها الاقتصادية العامة وأهدافها ، والإذعان لاهتمامها بشؤون الصحة والسلامة وفرص العمل وحقوق العمال . ستتمتع الحكومة بسلطة عليا لا تسرف في ممارستها ، سلطة التدخل في أمور الاستثمار ، التسعير ، تحديد المواقع وقضايا أخرى هامة تتجاوز مجالات اهتمام الشركات ، حتى شركات القطاع العام ، سيكون هناك صراع بينها وبين الحكومة ، قائم على أساس الاختلاف الذي يمكن أن يظهر بين مصالح الشركة كما تقدرها الإدارة والعاملون فيها ، وبين السياسة الاقتصادية للحكومة . يقول أندريه غورز Andre Gorz «لا يوجد ، حتى الآن ، علم إدارة غير علم الإدارة الرأسمالي . والسؤال الوحيد هو إلى أي حد يجب أن يخضع معيار العقلانية الاقتصادية إلى المعايير الأخرى داخل الشركات وفيما بينها... يجب تصور الاشتراكية على أنها تضمين العقلانية الرأسمالية بخطة عمل رسمت ديمقراطياً لتخدم في تحقيق أهداف تم تحديدها ديمقراطياً ، ويجب طبعاً أن نجد انعكاساتها في قصور العقلانية الاقتصادية داخل الشركات[٢١] .

إن هذه النقطة ملائمة لمؤسسات القطاع العام ، ومن الواضح أنها مصدر لنزاع محتمل

كذلك ، سيخضع مدراء شركات القطاع العام والقيمون عليها إلى الرقابة من قبل جهات مختلفة ـ النقابات والمجالس العمالية ، اللجان التابعة للهيئة التشريعية ، جمعيات حماية المستهلك بالإضافة إلى الصحافة . هذه هي مواصفات فكرة الاستقلالية التي يتطلبها أي نظام ديمقراطي . فلا يمكن اعتبار «الإدارة» في ظل نظام ديمقراطي على أنها صنع قرارات من قبل عدد قليل من الأشخاص الذين يترأسون مؤسسة اقتصادية ، دون خضوعهم إلى درجة كبيرة من الرقابة الديمقراطية . وفي سياق كهذا يجب الافتراض بأن شركات القطاع العام سوف تمارس ، بشكل طبيعي ، أكبر قدر ممكن من المشاركة في تحديد سياسة الشركة من قبل جميع العاملين في الشركة الذين يرغبون بذلك ، ومنح سلطة حقيقية للعاملين فيما يتعلق بجميع القضايا التي تؤثر عليهم بشكل مباشر ـ مثل قضايا الصحة والسلامة ، سيرورة الإنتاج ، ظروف العمل... الخ . ومن أهم الأهداف الأساسية لتحول شركات القطاع الخاص إلى القطاع العام هو التأثير الحاسم على «علاقات الإنتاج» وخلق شروط تقارب قدر الإمكان ما أطلق عليه ماركس «الرابطة الحرة بين المنتجين»

لكن من الجدير بالملاحظة أيضاً أن هناك مصدراً للتوتر ينجم عن المصالح المتناقضة فمادام التمييز قائماً بين الإدارة والعاملين في الشركة ، لابد من وجود نزاع بين امتيازات الإدارة من ناحية وحق العاملين في المشاركة من ناحية أخرى ميزة شركات القطاع العام في مناخ ديمقراطي اشتراكي أنها ستميل إلى حل الخلافات التي تنشأ داخلها دون مجابهات حادة ، ولكن احتمال نشوء مثل هذه المواجهات لا يمكن إسقاطه من الحساب فحقوق الإدارة كانت دوماً موضع نزاع حاد ، والادارة تتمسك بسلطتها وتحاول ألا تتنازل سوى عن أقل ما يمكن منها ، وليس هذا بمستغرب إذ أن مصالح المدراء تتعارض جوهرياً مع مصالح مرؤوسيهم لن يوجد مثل هذا التعارض الجوهري في المصالح بين

الطرفين في القطاع المشرَّك من الاقتصاد فللمرة الأولى ، سينشأ انسجام أصيل في مصالح جميع العاملين في الشركة ، بصرف النظر عن موقع كل منهم في سيرورة الإنتاج ، ويتوقع أن يولّد هذا الانسجام روحاً ضمن الشركة مختلفة عن الروح التي تسود عادة في الشركات الرأسمالية . هذا لا يعني أن المؤسسات المشرَّكة سوف تنعم بالوئام والهناء الدائمين ، إلا أنها النمط الوحيد من المؤسسات الذي يمكن لوحدة الهدف والغاية فيه أن تكتسب معنى حقيقياً

لا تشكل الشركات الحكومية ، كما أشرنا سابقاً ، إلا جزءاً من القطاع العام ، ويتكون الجزء الآخر من عدد كبير من الأنشطة التي تتولاها السلطات الاقليمية والبلدية ، وخاصة ما يتعلق منها بتوفير الخدمات ووسائل الراحة . ولا شيء جديد في هذا بالطبع : فالسلطات الاقليمية والبلدية في بلدان كثيرة تتولى أمور المسارح ، دور الأوبرا ، المساكن ، المطاعم ، مراكز الرعاية النهارية للصغار ، المخيمات الصيفية ، المسابح ووسائل الترويح بجميع أشكالها ـ بصرف النظر عن الخدمات التي تؤديها كجزء من واجباتها التشريعية . لكن الديمقراطية الاشتراكية ستوسع مدى هذه السلطات ، كما ستعمل على أن ينطوي نشاطها على أكبر قدر ممكن من مشاركة المواطنين

وستشرف السلطات الإقليمية والمحلية على نشاط الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الواقعة ضمن منطقة عملها والقائمة على « تخصص مرن » كان هذا الإشراف إحدى السمات الأساسية لتطوير الاقتصاد خلال الثمانينات ، فتولت السلطات المحلية والاقليمية تقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة لهذه الشركات كما أشار أحد الكتاب « للسلطات المحلية ، البنوك ، جمعيات أرباب العمل والنقابات العمالية ، تعمل جميعها معاً من أجل ضبط الاقتصاد المحلي وتؤمّن حصول الشركات الصغيرة الجماعي على الخدمات الأساسية بدءاً بمبنى المصنع ، قروض التمويل ، التسويق وانتهاءً بالتدريب على البحث والتطوير والتأهيل الفني »[٢٢] في هذا المجال أيضاً ، ستقوم الحكومة

الاشتراكية بتشجيع هذا التعاون اللامركزي بين السلطات الاقليمية والمحلية من جهة والشركات من جهة أخرى[٢٣]

في هذا السياق ، بوجه أعم ، ستهتم أية حكومة اشتراكية بتقوية قطاع اقتصادي آخر ، وهو تحديداً القطاع التعاوني في حقل الإنتاج والتوزيع ، وفي مجال توفير الخدمات . تلعب التعاونيات الآن دوراً ثانوياً للغاية في اقتصاد البلدان الرأسمالية[٢٤] . ستأخذ أية حكومة اشتراكية على عاتقها مهمة مساعدة التعاونيات على لعب دور اقتصادي أكثر أهمية بكثير مما سعت إليه الأنظمة البورجوازية في تاريخها[٢٥]

وكما أشرنا سابقاً ، سوف يضم الاقتصاد ، حتى بعد تشريكه على نطاق واسع ، عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يملكها ويديرها أفراد مستقلون إن قبول وجود شركات كهذه لفترة غير محدودة من الوقت ـ كسمة دائمة ومرغوب فيها ـ لابد أن يزعج الطهريين . ولكن يجب ملاحظة أن قطاعاً خاصاً من هذا النوع يتمتع بعدد من المزايا . فهو يخلق عنصراً جديداً من التنافس على تقديم البضائع والخدمات ووسائل الترويح كما يوفر فرصة للأفراد الذين يميلون إلى تجريب حظهم في إقامة مشاريع مستقلة وتقديم بضائع وخدمات جديدة . لن يتوقف النظام الاشتراكي عند قبول هذا النمط بل سيتجاوزه إلى تشجيع مثل هذه المبادرات الفردية . ولكنه سوف يسعى أن يبقى القطاع الخاص جزءاً ثانوياً من الاقتصاد ككل

ـ ٦ ـ

ما موقع التخطيط والسوق في الاقتصاد الاشتراكي ؟

أول ما يجب قوله عن التخطيط في الديمقراطية الاشتراكية هو أنه لن يشبه في شيء نموذج التخطيط الستاليني الكلي ، الشامل والتفصيلي ، بحيث يتوجب على جميع المؤسسات أن تعمل وفق الخطة ، دون الرجوع إلى السوق . ولا يعبّر هذا عن مفهوم التخطيط الذي نشأ بعد الثورة البلشفية يشير (أليس نوك) إلى أن

تروتسكي قد قال عام ١٩٢٢ في معرض حديثه عن «فترة انتقالية» : «من الضروري لكل مصنع تعود ملكيته إلى الدولة ومن الضروري لمديره التقني أيضاً أن يخضعا ليس فقط إلى السلطة العليا ـ سلطة أجهزة الدولة ، بل لسلطة السوق أيضاً ، الذي سوف يبقى لأمد طويل المنظِّم لاقتصاد الدولة»[٢٦] كما يشير دافيز R.W. Davies إلى أنه «حتى عام ١٩٢٨ ، افترض الجميع أن على الخطط أن تنسجم مع توازنات السوق ، ومع علاقة اقتصادية غير قسرية مع الفلاحين»[٢٧]

لقد أهمل التخطيط الستاليني كل هذه المواصفات . ومن السائد الآن النظر إليه على أنه كارثة شاملة ، وقد كان فعلاً كذلك من حيث الخسائر البشرية والمادية الفظيعة التي اقتضاها . ولكنه كان أكثر فعالية في وضع الاتحاد السوفيتي ـ والدول الشيوعية الأخرى فيما بعد ـ على طريق التصنيع السريع وهو أمر يعترف به عموماً . والواقع أن إنجازاته ، من حيث الكم تحديداً ، كانت مذهلة كما يقول بول كيندي «أولاً في إنتاج الفولاذ ، الحديد الخام ، الفحم ، النفط ، الأدوات والآلات ، القطارات الكهربائية وقطارات الديزل ، الإسمنت ، الأسمدة المعدنية ، الجرارات ، الأحذية ومنشآت البناء مسبق الصنع» بالإضافة إلى «النظام التعليمي الأوسع شمولاً في العالم» وتوفير «الأطباء الناشطين أكثر من أي بلد آخر في العالم»[٢٨] غطى هذا النجاح في التخطيط السوفييتي على الكلفة والهدر اللذين لازماه ، كما ساعد هذا النجاح كثيراً على انتشار شعبية فكرة التخطيط أثناء الثلاثينات ، وساعد على هذا الانتشار عنصر التخطيط الذي مارسته الحكومات في الغرب أثناء الحرب العالمية الثانية وخلال سنوات إعادة البناء التي تلتها أشار ستيوارت هولاند في كتاب نُشر عام ١٩٧٨ إلى أنه حتى «في الستينات ، كانت جميع البلدان الأوروبية الغربية المتقدمة ملتزمة بشكل ما من أشكال التخطيط الاقتصادي ـ باستثناء ألمانيا الغربية ـ» وهو يعرّف هذا التخطيط بأنه «مكوّن من أهداف توجيهية ومساعدات وحوافز»[٢٩] . وسرعان ما تغيرت الموضة بعد ذلك وكما يلاحظ هولاند أيضاً «في السبعينات كان الابتعاد شديداً عن التخطيط» وازداد هذا الابتعاد في الثمانينات

ولكن هذا الكلام مضلِّل نوعاً ما «رغم كل خطاباتها ، فإن جميع حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة تلتزم في الواقع بدرجة معينة من درجات التخطيط مهما كان حماس هذه الحكومات لـ«الاقتصاد الحر» ، لاقتصاد السوق ولعدم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية إن الحكومات ، مهما كانت طبيعتها مضطرة إلى تحديد أهداف لمجموعة من المشاريع التي لابد من أن تتولاها ولابد لها من تحديد الموارد اللازمة لهذه الغاية إن خطة الدفاع مثال واضح فمن الضروري وضع خطة لتطوير وإنتاج الأسلحة ، الدبابات ، الطائرات ، السفن الحربية... الخ ، تمتد هذه الخطة إلى سنوات بل عقود قادمة . يصح القول نفسه على برامج إنشاء الطرقات ، المطارات ، بناء المدارس ، المستشفيات والسجون... الخ . ولا يهم إن استخدمت الحكومة من أجل ذلك شركات عامة أو خاصة ، إلا من ناحية أن الشركات العامة يمكن محاسبتها بسهولة أكبر من محاسبة الشركات الخاصة . وقلما تستغلّ الشركات العامة هذا العمل في تحقيق الأرباح الفاحشة التي ميزت دوماً الشركات الخاصة عند تعاملها مع الحكومة فالحكومات الرأسمالية تهتم كثيراً بقضايا الكلفة ، الكفاءة ومواعيد التسليم ، رغم أن نظام رقابتها ضعيف عموماً . والحكومات هي التي يجب أن تقرر الأولويات وتقوم بالتخطيط لضمان بلوغها . وعندما تهمل الحكومة هذا الالتزام تكون النتائج وخيمة . حول ذلك ، كتب روبرت هيلبرونر R. Heilbroner عام ١٩٩١ ، فيما يتعلق بالولايات المتحدة «إن جميع البنى الارتكازية من شوارع طرقات سريعة ، جسور ، أنفاق ، مطارات ، منشآت ملاحية ، وشبكات المياه والمجاري ، قد تعرضت على مدى العشرين عام الأخيرة ، للتدهور المستمر بسبب عدم تخصيص الأموال اللازمة»[٢١] ولا يمكن أن نتوقع أن يقوم «السوق» بالتعويض عن إهمال الحكومة . فليس من مهام الشركات الخاصة أن تقوم بمشاريع هي أصلاً من مسؤوليات الحكومة ، ولا يمكن توقع ذلك منها إن قوى السوق تحديداً هي التي تبعد الشركات عن الاستثمار في المشاريع الضرورية لرفاه المجتمع ، التي لا تبشر الشركات بالربح

إن التخطيط المفضل لدى حكومة اشتراكية يشمل تحديد أهداف قطاعات اقتصاد أساسية مثل البنى الارتكازية ، الخدمات ، المنشآت العامة ، وعناصر أساسية أخرى في سيرورة الإنتاج ، بالإضافة إلى توفير التأهيل والتدريب ، التعليم ومجموعة من الخدمات الأخرى . ستخضع هذه الأهداف دورياً إلى إعادة التقييم والتعديل حسبما تتطلب الظروف ، وسوف يتم إنجاز هذه الأهداف من خلال كل من التخطيط التوجيهي والتخطيط الإلزامي ، فتستخدم الحكومة شتى الحوافز والضغوط بالإضافة إلى التعليمات في سبيل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها بأسلوب ديمقراطي

إن لليابان وفرنسا خبرة كبيرة في مجال تحديد الوسائل التي في متناول الحكومة إذا أرادت أن تلعب دوراً إيجابياً في قيادة النشاط الاقتصادي كتب مارتن كيف M. Cave وبول هير P. Hare «في اقتصاد مختَلط كاقتصاد فرنسا تكون قدرة السلطات على تنفيذ الخطة ، محدودة»[٣٢] . رغم ذلك ، استطاع تيار التخطيط «التوجيهي» في عهد النظام الضعيف نسبياً في الجمهورية الرابعة أن يبلغ ما أراد تحقيقه . وبحلول أواسط الستينات ، في عهد الجمهورية الخامسة ، لم يعد التخطيط أداة أساسية من أدوات السياسة الاقتصادية . ولم يحاول نظام ميتران أن يعطي قوة جديدة للتخطيط . لكنه وضع «برنامج أولويات» كما في الخطة التاسعة للسنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨ ، التي تضمنت أهدافاً مثل تحديث الصناعة ، التعليم والتدريب ، تطوير صناعة وسائل الاتصال ، سياسة التشغيل وما إلى ذلك ولم يكن لهذه الخطة تأثير كبير على سياسات الحكومة الحريصة على التقشف وتخفيض النفقات أما حكومة اشتراكية من طراز آخر ، فسيكون لها «برنامج أولويات» أيضاً ، لكنها ستنفّذ هذا البرنامج بروح مختلفة جداً

سيكون للأسواق مكان محدد ضمن اقتصاد يغلب عليه التشريك . ولن تكون قوى السوق ، في اقتصاد كهذا ، العامل الحاسم في الحياة الاقتصادية إن خضوع الاقتصاد إلى قوى السوق دونما ضوابط يعني تنازل الحكومة والمجتمع الذي يؤازرها عن المسؤوليات في تقرير ما يجب عمله من أجل المصلحة العامة

والعدالة الاجتماعية . فهذا التنازل يعني حقاً عودة «اليد الخفية» للسوق ، وعودة الافتراض الخاطئ ، كما أثبتت أدلة كثيرة ، أن ما يمليه السوق يؤدي حتماً إلى الخير العام . فالاقتصاد الاشتراكي لن يخضع إلى هذا التقديس الأعمى للسوق

سيكون من أهم أهداف حكومة اشتراكية تعمل ضمن اقتصاد يغلب عليه التشريك ، توسيع نطاق ما لا يخضع لقوى السوق في الاقتصاد ، مثل مجانية الخدمات حالياً في البلدان الرأسمالية ، وهي ، إلى حد كبير ، ثمرة الضغوط الشعبية في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية ، من أجل ضمان الحق في الحصول على الخدمات الصحية ، التعليم والخدمات الأخرى بالمجان باعتبار ذلك حقاً أصيلاً في المواطنة لا علاقة له بقدرة المواطن على الدفع عن ذلك يقول أندرسون «إن المعيار البارز للحقوق الاجتماعية يجب أن يكون في مدى تمكينها المواطن من جعل مستوى معيشته مستقلاً عن قوى السوق»[٣٣] إن هذا المفهوم للمواطنة يشكل فارقاً أساسياً بين الاشتراكية والنظم المحافظة ، حيث تهتم الأخيرة بتخفيض مساحة الخدمات المجانية وتطبيق المبدأ القائل إن تقديم الخدمات المجانية يجب أن يقتصر على أفقر أفراد المجتمع حسب معايير صارمة وما خصخصة المجالات الخدمية إلا جزء من هذا المسعى يقول Alice Nove إن تأمين «الخدمات الصحية ، التعليم ، السكن الشعبي البريد ، وسائل النقل العامة ، حماية البيئة ، التزويد بالمياه ، إنارة الشوارع وتنظيفها ، الحدائق... الخ ليست غايته ، ولا يجب أن تكون غايته جني الأرباح»[٣٤] ولا يمكننا التحديد المسبق لمدى وسرعة هذا التوسيع للخدمات (مع العلم أنه لا يعتبر ثورياً) من جهته ، يضيف إرنست ماندل إلى هذه اللائحة «الخدمات الثقافية والإعلامية (الاتصالات) فضلاً عن تأمين الطعام واللباس الأساسيين» ويلاحظ أن هذه الإضافة ستجعل اللائحة المذكورة تغطي ما يعادل « ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من الإنفاق المدني في البلدان الصناعية في العالم»[٣٥] ربما يتجاوز هذا حدود الممكن في المستقبل القريب ، ولكن التأمين المجاني لمساحة واسعة من الحاجات الحياتية يمثل جزءاً أساسياً من

الاشتراكية ولا يعني هذا فرض تماثل في الاستهلاك وحرمان المواطن من حق الاختيار وليس الهدف من تأمين الخدمات بالمجان خلق «ديكتاتورية على الحاجات» كما أن هذه المجانية لا تتعارض مع توفير أنواع عديدة من البضائع والخدمات التي تبقى خاضعة للسوق

إن النظام الاجتماعي الذي لا تخضع الحاجات والخدمات الأساسية فيه إلى قدرة المواطن على الدفع سيخلق الوضع المؤاتي لانتشار وازدهار الشعور بالانتماء إلى الجماعة في المجتمع ككل ، ويغني حياة الفرد والمجتمع على حد سواء كثيراً ما تعرّضت فكرة «الحاجات الأساسية» للإنكار من قبل الكتّاب المعادين للاشتراكية وذلك باسم نسبية زائفة تماماً . وهكذا يتحدث كاتب من هؤلاء وهو John Gray عن «عدم إمكانية المقارنة والقياس بين الأفضليات والقيم في المجتمعات الحديثة التي تتميز بالتنوع في أسلوب الحياة وفي التقاليد» ، وهو حسب زعم الكاتب «ما تتجاهله نظريات الاحتياجات الأساسية أو السلع الأساسية ، فهذه النظريات تفترض أن من الممكن تلبية هذه الحاجات والسلع من قبل مؤسسات تخضع في طريقة عملها لرقابة ديمقراطية» ؛ إنه يرفض ذلك لأن «تعيين مرتبة الحاجات والسلع الأساسية يثير خلافاً مستعصياً على المعالجة بالمنطق... وإن مضمون وتعريف الحاجات نفسها يختلف باختلاف التقاليد وأساليب الحياة» لا توجد في الواقع أية مشكلة حقيقية في تحديد الحاجات الأساسية ، باعتراف المؤلف نفسه في مقالة أخرى[٣٧] . قد يكون هناك جدل يتعلق بالمدى الذي يجب أن تمتد إليه قائمة الحاجات هذه ، ولكن من الممكن تماماً تسوية ذلك الخلاف[٣٨]

من الواضح بالطبع ، أن تكاليف مثل هذه الخدمات والسلع التي توفر بالمجان أو بسعر مخفَّض ، ستغطيها شتى الضرائب المباشرة وغير المباشرة لقد حوّلت عقيدة الليبرالية الجديدة الضريبة المباشرة إلى أكثر التعابير مدعاة للكراهية في قاموسها لكن القاضي فرانكفورتر قال ذات مرة «الضرائب تشتري المدنيّة» مع ذلك ، فإن الضرائب سوف تبقى غير مستحبة ، ولكن

يمكن جعلها مقبولة بتوزيع عبئها بشكل عادل . وسيكون ذلك هدفاً رئيسياً لأية حكومة اشتراكية . وفي المرحلة الانتقالية أي قبل إنهاء الملكيات الضخمة والمداخيل المفرطة ، سيلقى على أصحابها العبء الأكبر من الضرائب . وستقوم الحكومة الاشتراكية أيضاً بسد الثغرات الكثيرة التي تلجأ إليها الشركات للتهرب من دفع كل أو بعض الضرائب المترتبة عليها . فالهدف هو الانتقال إلى أوضاع يكون فيها التفاوت الكبير في الثروات والمداخيل ، المعتاد في المجتمعات الرأسمالية ، في تقلص مستمر ، مما سيجعل الغالبية العظمى تنظر إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة على أنها ثمن لابد من دفعه مقابل الخدمات والضمانات التي تفيدهم وتفيد المجتمع ككل

في الستينات والسبعينات ، حين كانت النقابات قوية نسبياً ومتأثرة بنضالية أعضائها ، تم بذل الجهود الكبيرة في الدول الرأسمالية (لاسيما من قبل الحكومات الاشتراكية ـ الديمقراطية) لتنفيذ سياسة خاصة بالمداخيل تقوم باحتواء وتهدئة مطالب زيادة الأجور . ففي هذا الحقل على الأقل ، كانت قوى السوق ضارة بـ« المصلحة الوطنية » ، أحرزت تلك الجهود درجات مختلفة من النجاح[٣٩] . ولكن معنى هذا النجاح كان وقوع العبء الأساسي لتلك السياسة على العاملين بأجور . وكما يحدث دائماً في السياق الرأسمالي ، وقع عليهم الأثر الضار لتلك السياسات بدلاً من أن تقع على أصحاب الشركات وذوي المداخيل الكبيرة . في الثمانينات وبداية التسعينات ، عانت الأجور أشكالاً مختلفة من الضغوط كالبطالة ومحاربة الحقوق النقابية ، (في بريطانيا وأماكن أخرى) ، وكنتيجة لذلك ، تراجعت نضالية العاملين بأجور

إن حكومة اشتراكية تعمل بوضوح من أجل أهداف مساواتية ، وتتعرض إلى ضغط وتعاني من ضغوط تضخمية قوية لابد لها من أن تخففها ، يمكن ألا تلجأ إلى سياسة خاصة بالمداخيل مشابهة للنمط القديم ولكن ، ضمن مساعيها للحد من الطلب على السلع والخدمات ، لابد أن تتوصل إلى بعض التفاهم مع النقابات ومع العاملين بأجور عموماً ، وخاصة من منهم في موقع تفاوضي قوي ،من

أجل إقناعهم بالحد من مطاليبهم الأجرية وغيرها قد يبدو قولنا غير واقعي إلى حد مضحك . ولكن ذلك يتجاهل حقيقة أن الحكومة الاشتراكية سيُنظر إليها بصفتها تناضل من أجل إقامة مجتمع عادل وأنها سوف تحدّ أيضاً بقوة من زيادة الرواتب الضخمة والامتيازات المالية الأخرى التي يتمتع بها كبار المدراء وغيرهم من أصحاب النفوذ . ولابد أنها ستحاول التأكيد على أن الذين يعملون في خدمة الدولة يجب أن يتقاضوا رواتب مناسبة . الرأي المباشر الذي سنسمعه رداً على هذا هو أن هذه السياسة سوف تؤدي إلى ابتعاد أفضل الكفاءات من خدمة الدولة ، وتؤدي كذلك إلى «هجرة الأدمغة» إلى البلدان التي تدفع لهم أجوراً أعلى بكثير . في الواقع ، من المحتمل أن عدداً كبيراً من أصحاب الكفاءات العالية سوف يختار أن يبقى ويساعد في عملية البناء الاجتماعي الجارية . وعلى أية حال ، إن الأشخاص الذين لا يجذبهم إلى العمل في الدولة أو شركات القطاع العام إلا الرواتب الضخمة ليسوا الأشخاص المنشودين . والواقع أن من المعقول أن نتوقع أن الغالبية العظمى من المواطنين سوف تختار ، على مضض أو بدونه ، تقبّل الظروف الجديدة ، على الأقل لأن هذه الظروف الجديدة لن تحكم عليهم بالفقر المدقع

- ٧ -

على ضوء ما قيل في هذا الفصل ، ما هي التغيرات الأساسية التي ستنتج عن إقامة الاقتصاد المشرّك ؟ قبل الإجابة على هذا السؤال يجب الإشارة إلى نقطة كررناها في سياقات أخرى ، ومفادها تحديداً أننا لا ندّعي أبداً أن التغيير الحاصل سيقود تلقائياً إلى عالم جديد خالٍ تماماً من شرور العالم القديم . فلعل مثل هذا التفاؤل صار في غير محله سوف تدوم المشاكل القديمة لأمد طويل ، وتنشأ مشاكل جديدة أيضاً لكن المهم هنا أن هناك طريقتين مختلفتين لقبول ذلك إحداهما تقول إن هذه المشاكل عنيدة ومتأصلة في الطبيعة البشرية ، وهي بالتالي عصية على الحل الفعال . وهو الرأي التقليدي المحافظ ، الذي يعتبر الأمل في

التحسين الجذري لأسلوب الحياة المعهودة مجرد يوتوبيا خطرة إن اللازمة الطبيعية لهذا الرأي هي أن محاولات التغيير الجذري ، من النوع الذي نعرضه هنا لابد أن تجعل الحالة التي نحاول تغييرها أسوأ بما لا يقاس

أما الموقف الآخر فيقول إنه لا يوجد مشكلة مستعصية على الحل وإن إمكانية التغيير الجذري نحو الأفضل كبيرة جداً ، وإن الجنس البشري لم يبدأ إلا بتلمس هذه الإمكانية ، لكن العزم على استثمار هذه الإمكانية لن يخلق جنة على الأرض ، بل سيخلق بيئة أفضل ، بما لا يقاس ، للأغلبية الساحقة من أجل تحقيق أفضل ما في ذواتهم

من الواضح أن الفوارق بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد المشرك ليست «اقتصادية» بحتة إنها اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية وأخلاقية ، وتؤثر على نسيج ونمط حياة النظام الاجتماعي برمته

الفرق الأول هو بالطبع أن الملكية الخاصة والسلطة الخاصة على الموارد الاقتصادية الأساسية في المجتمع لم تعد الشكل المهيمن في النظام الاقتصادي ونتيجة لذلك ، سوف يضمحل بالتدريج مصدر التفاوت في النفوذ والموقع الاجتماعي . وهذا يعني تغييراً أساسياً في البنية الاجتماعية ، حيث يختفي في النهاية الجزء الأهم من الطبقة الرأسمالية ، وهو بالتحديد مالكو وسائل النشاط الاقتصادي الأساسية والمسيطرون عليها في القطاع الخاص . وسيشبه هذا بعض أوجه ما حدث في القرن العشرين لأرستقراطية ملاّكي الأراضي في بلدان أوروبا الغربية : هي لم تختفِ في الواقع ، بل فقدت الجزء الأكبر من النفوذ الذي كانت تستمده في السابق من ملكيتها للأراضي أما النفوذ الذي بقي لها فتستمده من مصادر أخرى ، ليس أقلها ، المواقع التي يعمل فيها الأرستقراطيون كموظفين للدولة كما سيفقد المسيطرون على سلطة الشركات هذه السلطة أيضاً ، رغم أن الكثيرين منهم سيشقون طريقهم نحو مواقع استراتيجية في مؤسسات الاقتصاد المشرّك ، لكن سلطتهم هنا لن تستند إلى سيطرتهم على الموارد الأساسية الخاضعة للملكية الخاصة .

هذا يستثير الرد القائل إن ماذكرناه يمكن أن يؤدي إلى توطيد «طبقة جديدة» ، أي «بورجوازية دولة» ، تتألف من ذوي المواقع العالية في الدولة والقطاع العام ، وفي نفس سياق التفكير هذا ، يمكن القول إن هؤلاء سيكونون المستفيدين من «الدولتية»Statism الشاملة ، مما سيعطيهم درجة من السلطة والامتيازات لا تختلف كثيراً عما يتمتع به أصحاب السلطة في الديمقراطيات الرأسمالية ، إن لم تتجاوز ذلك بالفعل

أشرت في فصل سابق إلى ضرورة عدم الاستخفاف بهذا الاحتمال ، بل على العكس ، يجب أخذه على محمل الجد تماماً ، باعتباره نقطة توتر حاسمة بين المطامح الاشتراكية ، من جهة ، ونزوع ذوي السلطة إلى تعزيزها وإساءة استخدامها ، من جهة أخرى قلت أيضاً في الفصول السابقة ، إن الطريق إلى معالجة هذا التوتر وتقليل مخاطر الاستخدام الاعتباطي المهيمن للسلطة يكمن أولاً في تقييد هذه السلطة بضوابط مؤسساتية محددة ، وثانياً في الاعتماد على يقظة ورصد شتى هيئات الرأي ، وفي الاعتماد على يقظة المواطنين المشبعة بفهم واضح للأخلاق المدنية المطلوبة من ذوي السلطة

إن زوال سيطرة الشركات الخاصة على الوسائل الأساسية للنشاط الاقتصادي يعني كذلك تغيراً جذرياً لدوافع هذا النشاط . فلن يكون هدفه بعدئذ زيادة الأرباح إلى حدّها الأقصى لصالح أصحاب الشركات ومدرائها . وستكون تلبية الحاجات الفردية والجماعية القاعدة الأساسية في تنظيم الاقتصاد المشترك وتحدد أولويات هذه الحاجات بأسلوب ديمقراطي . ولن يكون هناك مكان للاستغلال في القطاع الحكومي أو التعاوني ، لكنه يستمر في القطاع الخاص المتبقي غير أنه سيكون تحت رقابة صارمة وإن اقتصار الاستغلال على جزء ثانوي من الحياة الاقتصادية سيعبّر عن تغير جذري في النظام الاجتماعي ، ويمكن أن يكون له أثر كبير على طريقة فهم المواطنين للنظام الاجتماعي وعلى طريقة استجابتهم لما يطلب منهم

إن تقدير مستوى النشاط الإنتاجي وأهدافه سيتم بأسلوب ديمقراطي

ولرأي المنتجين دور هام جداً في هذا ، لكنه لن يكون العنصر الوحيد في اتخاذ القرار . وسيكون هناك حيّز واسع لمناقشة الأمور المتعلقة بذلك مناقشة علمية ، مثلاً ، عدد ساعات العمل في اليوم ، عدد ساعات العمل في الأسبوع ، متطلبات التغير السريع لأنماط العمل ، تخصيص الموارد والخ إن نقاش بعض الأهداف العامة سيجري على المستوى الوطني ـ وفي آخر الأمر قد تناقش بعض الأهداف على المستوى الدولي . أما الأهداف الأخرى فتناقش على مستوى محلي أو إقليمي . المهم في الأمر أن النقاش لن يتم في ظل المتطلبات الأساسية للرأسمالية

أشرتُ سابقاً إلى الديمقراطية في مكان العمل . يكفي هنا أن نكرر أن الاقتصاد المشرك سيتيح المجال لنشوء منظومة جديدة تماماً من «علاقات الإنتاج» ، يكون فيها التعاون الحقيقي الطوعي هو القاعدة السائدة ، وتكون الفرص متاحة لتطوير إمكانيات الفرد ، المحبطة حالياً

كان على الحكومات البورجوازية أن تقرّ الحق في العمل أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب التوقعات الراديكالية التي تصاعدت عندئذ ، وبسبب الحاجة إلى طمأنة الشعوب بأن التضحيات التي كانت تبذلها ستقابل بالمكافأة المطلوبة . واستمر الكلام حول الحق في العمل لفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية ـ فتضمنته مقدمة دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة عام ١٩٤٦ والجمهورية الخامسة أيضاً عام ١٩٥٨ ، ولكنه لم يعد عملياً هدفاً رئيسياً للتطبيق عند الحكومات الرأسمالية منذ زمن طويل ، وهو الآن يعتبر ، على نطاق واسع ، هدف غير واقعي وغير مرغوب فيه قد تكون البطالة الواسعة مستهجنة في نظر السلطة ولكنها سمة دائمة للحياة الاقتصادية والسياسية ، وهي تجد ترحيباً مادامت تساعد كثيراً على كبح جهادية العاملين بأجور . ويمكن لرضا الحكومات بوجود البطالة أن يتقلص إذا استطاع العاطلون عن العمل أن يجعلوا من أنفسهم مصدراً لإزعاجها ، ونظموا أنفسهم في جماعة نضالية ضاغطة ولكن البطالة تساعد في عزل المواطنين عن بعضهم البعض فتبعدهم عن النشاط

المشترك ، هذا بالإضافة إلى شرورها الأخرى المدمرة للروح . حتى خلال الثلاثينات ، لم تضم مسيرات الجوع ، التي نظمها الحزب الشيوعي ، سوى أقلية صغيرة نسبياً من العاطلين عن العمل

ستكون للعمالة الكاملة أسبقية عالية عند أية حكومة اشتراكية وستحاول تحويل الحق في العمل إلى واقع . في عصر التقدم التكنولوجي المتعاظم ، تحلّ المكائن المتطورة أكثر فأكثر محل عمل الإنسان ، وهذا يتطلب إجراءات كثيرة من أجل التكيف مع هذا التقدم مثل تخفيض عدد ساعات العمل الأسبوعية ، تخفيض سن التقاعد ، توسيع الخدمات ، وتطوير خدمات الرعاية للمواطنين من جانب الهيئات المركزية والمحلية والجمعيات التطوعية ، وسيكون توفير مراكز التدريب والتجديد اللازمين للمهارات جانباً أساسياً من جوانب هذه الإجراءات إن الجهود المبذولة حالياً في هذا الميدان قاصرة وينبغي اعتبارها جزءاً ضرورياً من سيرورة الإنتاج . ورغم أن المجتمع الاشتراكي سيكون ملتزماً بالعمالة الكاملة إلا أنه يسعى إلى تخفيض وقت العمل الذي يكرسه الناس من أجل سد كلفة الضروريات للعيش ، ليستطيعوا زيادة الوقت الذي يمكن لهم أن يكرّسوه للتمتع بالحياة وللاهتمامات التي يعتبرونها محققة لذاتهم . ولن يخضع هذا في المجتمع الإشتراكي إلى المنطق التجاري الاستغلالي الذي يسود قطاع التسلية وقضاء أوقات الفراغ في المجتمع الرأسمالي إن العديد من المؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام والتعاوني ، بالإضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص ، ستتنافس على المستوى المحلي ، الإقليمي والوطني ، في توفير الوسائل والخدمات ، دون تشويه هذه الخدمة جراء السعي لجني الأرباح ، طبعاً باستثناء المؤسسات الخاصة

كما أن الاقتصاد الخاضع لسيطرة اشتراكية فعالة سوف يكون يقظاً جداً تجاه الكلفة الاجتماعية لسيرورة الإنتاج ، وسوف يُخضعها إلى رقابة بيئية صارمة . هنا أيضاً ، ما تفعله الرأسمالية بجرعات غير كافية سيقوم به النظام الاشتراكي بحماس في سياق يحرر الحكومة من وطأة الاعتبارات اللازمة لرأس المال .

النتيجة الأخرى لتطبيق الاشتراكية هي توقف ما يسود حالياً من ترويج محموم للمنتجات باسم الإعلان التجاري ففي ظل الرأسمالية ، نجد جيشاً ضخماً من المهرة ، الموهوبين أحياناً كثيرة ، يكرسون مهاراتهم ومواهبهم لإنتاج وابل منحاز من الإعلانات لمصلحة زبائنهم ، وهذه الإعلانات تتصف بالمديح الضمني أو الصريح للاقتصاد الحر ونعمه . لن يتوقف الإعلان في المجتمع الاشتراكي ولكن سيتقلص كثيراً ويفقد طابعه المسعور والمنحاز . وسيؤدي هذا إلى انخفاض هام في الكلفة وسيكون ذلك مفيداً للثقافة المشبعة الآن بالدعاية التجارية الهابطة

باختصار ، وتكراراً لأحد الأفكار الرئيسية في هذا الكتاب ، فإن الاقتصاد المشرّك سوف يحرر المجتمع برمته من «القيود» التي يفرضها عليه منطق الرأسمالية ، ويستبدله بمنطق مختلف كلياً يهتم بالحاجات الإنسانية ويسعى إلى تلبية هذه الحاجات بأقل إرهاق ممكن . هذا التحرير للمجتمع من سيطرة رأس المال يشكل شرطاً أساسياً من شروط إقامة نظام اجتماعي يتصف بدرجة من التعاون والانسجام لا يمكن بلوغهما في ظل الرأسمالية

إن جميع الإصلاحات التي اقترحناها في هذا الفصل والفصول التي سبقته بحاجة إلى دراسة مفصلة . ولكن هذه الاقتراحات تطرح كذلك مجموعة من الأسئلة المختلفة والهامة : ما سعة التأييد الشعبي حالياً أو الممكن توفيره للإصلاحات التي تطلبها الديمقراطية الاشتراكية ؟ ما هي الهيئات المتوفرة من أجل هذا الغرض ؟ وما هي الاستراتيجيات التي يمكن لها أن تسرّع السيرورة ؟ السؤال الذي لا يقل أهمية عن هذا ، وأشرنا إليه سابقاً ، يدور حول المعارضة التي لابد أن تجابه الحكومة الاشتراكية المصمِّمة على إحداث هذه التغييرات هذه الأسئلة هي التي يتناولها الفصل التالي

هوامش الفصل الرابع

(١) في الثلاثينيات ، دعا بعض الديموقراطيين الاجتماعيين المعتدلين في بريطانيا ، أمثال إيڤان دربن وهيو غيتسكل ، وعلى الأقل لفترة من الزمن ، دعوا إلى تأميم ليس فقط بنك انكلترا المركزي ولكن كذلك البنوك الخاصة ، كما دعا أشخاص أكثر جذرية ينتمون إلى الحركة الفابية ، في ذلك الوقت ، الى شركات التأميم وجمعيات الإسكان كذلك . انظر Elizabeth Durbin, *New Jerusalems: the Labour Party and the economics of democratic socialism* (Routledge and Kegan Paul, London, 1985), p. 168 . من جانبه ، شمل الإتحاد الإشتراكي ، اسس عام ١٩٣٢ كمجموعة ضغط من أجل الإشتراكية ضمن حزب العمال ، وضم أساساً في صفوفه مجموعة متنوعة من الأعضاء ، تتراوح من كليمنت أتلي إلى أنيورين بيڤن ومن ر .هـ . تاوني إلى هارولد لاسكي ، شمل في برنامجه مطلب التأميم الفوري للبنوك ، الأرض ، المناجم ، الطاقة ، المواصلات ، صناعة الحديد والفولاذ ، القطن ، والسيطرة على التجارة الخارجية

(٢) في *New Fabian Essays*, first published in 1952 ، دعا Roy Jenkins ، والذي كان في ذلك الوقت ، وبعد ذلك أيضاً ، في الجناح اليميني للحزب ، دعا إلى توسع ملحوظ في الملكية العامة » ؛ 'Equality', in *New Fabian Essays*, ed. R. H. S. Crossman (J. M. Dent, London, 1970 edition), p. 83.

(٣) تضمنت خطة ميدنر الانتقال التدريجي للأسهم من مؤسسات خاصة إلى « صندوق لأصحاب الأجور » يهدف إلى تأمين ، على المدى الطويل ، تحول جذري في توزيع السيطرة على الاقتصاد السويدي . لكن هذه الخطة ولدت ميتة ، من الناحية العملية

(٤) يوجد في بريطانيا حالياً مالكو أسهم أكثر مما كان عليه الحال قبل الخصخصة في عام ١٩٨١ ، كانت نسبة مالكي الأسهم البريطانيين فقط ٧٪ ، على حد قول وزارة المالية . بحلول عام ١٩٩٢ ، كان ٢٢٪ من البريطانيين يملكون أسهما . ولكن حصة المالكين الجدد للأسهم كانت صغيرة . حتى قبل بيع الشركة الأخيرة من أسهم شركة البريد البريطانية (بريتيش تيليكم) في تموز(١٩٩٣) ، ٥٤٪ من أسهم هذه الشركة كانت لدى فئة تملك أقل من ٤٠ سهم لكل مالك The *Economist* (6-12 November 1983) يشير المصدر نفسه بأن المالكين الأفراد لايزالون يملكون نصف أسهم بورصة نيويورك وثلث أسهم بورصة باريس ، في حين أنهم ، أي المالكون الأفراد يملكون فقط ٢٪ من قيمة الأسهم البريطانية

(٥) لقد كانت هذه الحرية هي التي جعلت ممكناً لشركات المملكة المتحدة أن تنخرط في استثمارات خارجية

مباشرة في الثمانينات بحيث وصلت ٦٥,٦٪ من صافي توظيفاتها المباشرة . جاءت الشركات الألمانية في المرتبة الثانية بعد البريطانية في التوظيفات الخارجية التي كانت تعادل ١٦,١٪ من إجمالي التوظيفات

مقال بقلم A. Glyn and B. Sutcliffe, 'Global but leaderless? The new capitalist order', in *The Socialist Register 1992*, eds R. Miliband and L. Panitch (Merlin Press, London, 1992, and Monthly Review Press, New York, 1992), p. 85.

(٦) من أجل وصف دقيق للقيود المحبطة والعديدة التي كانت توضع في وجه المؤسسات المؤممة في بريطانيا بدءاً من العام ١٩٤٥، انظر ما كتبه R. Saville بعنوان 'Nationalization', in *The Labour Govern-ment 1945-51*, ed. J. Fyrth (Lawrence and Wishart, London, 1993) كذلك من المهم ، وكما أشار سائيل ، أن المسؤولين عن إدارة الصناعات والمؤسسات التي جرى تأميمها كانوا دائماً من رجال أعمال وعسكريين لم يكن لديهم أي اهتمام بالآمال الكبيرة التي كان يعقدها الإشتراكيون (وليس وزراء حزب العمال) على التأميم

(٧) كما يشير روبين موراي فيما يتعلق بنمط التأميم في بريطانيا إلى أنه مصمم ليقوي الإدارة ، ويضعف العمال ، والمنتفعين والسياسيين : 'Ownerwhip, control and the market', *New Left Review*, 164 (July-Aug. 1987), p. 103.

(٨) W Brus and K. Laski, *From Marx to Market: socialism in search of an economic system* (Oxford University Press, Oxford, 1989), p. 59.

(٩) المصدر نفسه ، ص٤٧

(١٠) R. P Appelbaum and J. Henderson (eds), *States and Development in the Asian Pa-cific Rim* (sage, Newbury Park, Calif., London and New Delhi, 1992), p. 23.

(١١) في تايوان ، وفي عام ١٩٥٢ ، كان ٥٧٪ من اجمالي الإنتاج الصناعي... و ٥٦,٧٪ من ناتج التصنيع يعود لشركات القطاع العام . «في أوائل الثمانينات ، تقلصت حصة القطاع العام إلى أقل من ٢٠٪ ، ولكن الحكومة تبقى مسيطرة في قطاعات مثل تصنيع الآليات الثقيلة ، الفولاذ ، الألمنيوم ، بناء السفن ، البترول ، المواد الاصطناعية ، الأسمدة ، الهندسة وحديثا ، أنصاف الموصلات» . A. H. Amsden, 'The state and Taiwan's economic development', in *Bringing the State Back In*, eds P B. Evans, D. Rueschmeyer and T. Skocpol (Cambridge University Press, Cambridge, 1985), p. 91 كذلك «إن كل بنك في تايوان تقريباً تملكه الدولة كلياً أو جزئياً (البنوك الأجنبية لم يكن مسموحاً لها بالعمل في تايوان حتى العام ١٩٦٩) كافة عمليات التسليف التي كانت تقوم بها المؤسسات المالية الحكومية كانت تحت إشراف دقيق من قبل الدولة» (المصدر نفسه ، ص٩١)

(١٢) M. Castells, 'Four Asian tigers with a dragon head: a comparative analysis of the state, economy and society in the Asian Pacific Rim', in Appelbaum and Henderson, *States and Development in the Asian Pacific Rim*, p. 42.

(١٣) C. Johnson, *MITI and the Japanese Miracle* (Stanford University Press, Stanford,

Calif., 1982).

(١٤) المصدر نفسه

(١٥) R. Rowthorn and Ha-Joon Chang, 'The political economy of privatization', in *The International Theory and Practice of Privatization*, eds T. Clarke and C. Pitelis (Routledge, London and New York, 1993), p. 59. من أجل تقييم إيجابي للتجربة الفرنسية في مجال الملكية العامة ، انظر P Dreyfus ، في مقال 'The efficiency of public enterprise: lessons of the French expericence' في كتاب *Public and Private Enterprise in a Mixed Economy*, ed. W. J. Baumol (Macmillan, London and Basingstoke, 1980) . من أجل تقييم سلبي لعدد من مؤسسات القطاع العام في بريطانيا في السبعينات ، انظر مقالة R. Pryke, 'Public enterprise in practice: the British experience of nationalization during the past decade'

(١٦) المصدر نفسه

H. Parris, P Pestieau and P Saynor, *Public Enterprise in Western Europe* (Croom Helm, Beckenham, 1987), p. 150.

(١٧) Murray, 'Ownership, control and the market', p. 91.

(١٨) المصدر نفسه

(١٩) المصدر نفسه

(٢٠) لذا ، يشير Thus, Glin and Surcliffe بأنه من المعتاد في الدول الرأسمالية المتقدمة بأن حوالي ٥-١٠ بالمئة من رأس المال الثابت تعود ملكيته إلى جهات في ما وراء البحار . وهذا يعطي صورة هامة ولكنها ليست طاغية لعولمة الانتاج 'Global but leaderless?', p. 84

(٢١) A. Gorz, 'The new agenda', in *After the Fall: the failure of Communism*, ed. R. Blackburn (Verso, London and New York, 1992), p. 296.

(٢٢) J. Zeitlin, 'Local industrial strategies: introduction', in *Economy and Society*, Special Issue: Local Industrial Strategies, 18, 4 (November 1989), p. 369.

(٢٣) من أجل سجل لما تم القيام به في هذا المجال من قبل مجلس لندن الكبرى الذي كان يسيطر عليه حزب العمال في الثمانينات . انظر M. Mackintosh and H. Wainwright, *A Taste of Power: the politics of local economics* (Verso, London and New York, 1987).

(٢٤) وحتى مغامرة تعاونية موندراغون المشهورة في إقليم الباسك ، كانت عبارة عن ملحق هامشي للإقتصاد الإسباني : مع حلول نهاية السبعينات يشير إتش . توماس وسي . لوغان إلى أنه كان هناك في الإقليم نظام تعاوني حديث للتعليم التقني ٧٠ مصنعاً تعاونياً تضم قوة عاملة تقدر بأكثر من ١٥٠ عامل تعاوني وبنك تعاوني له ٩٣ فرعاً ويمتلك ٣٠ ألف حساب . H. Thomas and C. Logan, *Mondragon: an economic analysis* (Allen and Unwin, London, 1982), p. 1.

(٢٥) من أجل مناقشة للمشاكل التي تؤثر في المؤسسات التعاونية أنظر مثلاً : J. Elster, 'From here to

there; or if cooperative ownership is so desirable, why are there so few cooperatives?', in E. F. Paul et al., *Socialism.*

(٢٦) A. Nove, Socialism, *Economics and Development* (Unwin Hyman, London, 1986), p. 33 . في العام ١٩٢٣ ، كان تروتسكي يقول بأنه ، «في المرحلة التالية... سوف يكون لدينا اقتصاد دولة مخطط ، يربط نفسه شيئا فشيئاً مع سوق الفلاحين ، وكنتيجة لذلك ، يقوم بالتلاؤم مع الأخير خلال مسيرة نموه» . ولكن ، يضيف تروتسكي ، «بالرغم من أن هذه السوق يتطور بصورة تلقائية ، فإن هذا لا يعني أبداً بأن القطاع الصناعي للدولة يجب أن يكيف نفسه معها تلقائياً . على العكس ، إن نجاحنا في التنظيم الإقتصادي سوف يعتمد في جزء كبير منه على درجة نجاحنا ، عن طريق المعرفة الدقيقة لشروط السوق وعن طريق تنبؤات اقتصادية صحيحة ، في تحقيق الانسجام بين صناعة الدولة والزراعة طبقاً لخطة محددة» : L. Trotsky, 'The new course', in *The Challenge of the Left Opposition (1923-5)* (Pathfinder Press, New York, 1975), p. 119.

(٢٧) R. W Davies, 'Gorbachev's socialism in historical perspective', *New Left Review* 179 (Jan.-Feb. 1990), p. 9 . يضيف دافيز ، «على كل حال ، إن كل الإقتصاديين الشيوعيين افترضوا أن هذه هي مرحلة انتقالية ، في النهاية سيحل التخطيط محل اقتصاد السوق ، وسوف يحل تبادل السلع محل التجارة» (المصدر نفسه)

(٢٨) P Kennedy, *Preparing for the Twenty-First Century* (Harper Collins, London, 1993), p. 229.

(٢٩) S. Holland (ed.), *Beyond Capitalist Planning* (Blackwell, Oxford, 1978), p. 1.

(٣٠) المصدر نفسه

(٣١) R. Heilbroner, 'Lifting the silent depression', *New York Review of Books*, XXXVIII, 17 (24 October 1991), p. 6.

(٣٢) M. Cave and P Hare, *Alternative Approaches to Economic Planning* (Macmillan, London, 1981).

(٣٣) G. Esping Andersen, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Polity Press, Cambridge, 1990), p. 3.

(٣٤) A. Nove, 'Markets and socialism', *New Left Review*, 161 (Jan-Feb. 1987), p.102.

(٣٥) E. Mandel, 'The myth of market socialism', *New Left Review*, 169 (May-June 1988), p. 112.

(٣٦) J. Gray, 'Marxian freedom, individual liberty, and the end of alienation', in *Marxism and Liberalism*, eds E. F Paul, F Miller and J. Paul (Blackwell, Oxford, 1986), p.181.

(٣٧) J. Gray, *Beyond the New Right* (Routledge, London, 1993), *passim.*

(٢٨) من أجل مناقشة ممتعة لهذا الموضوع ، انظر كتاب L. Doyal and I. Gough, *A Theory of Human Needs* (Macmillan, London, 1991).

(٢٩) أنظر مثلاً R. J. Flanagan, D. W. Soskice and L. Ulman, *Unionism, Economic Stabilisation, and Incomes Policies: European experience* (Brookings Institute, Washington, D. C., 1983).

الفصل الخامس

جمهور الناخبين، المنظمات، الاستراتيجيات

- ١ -

رغم خلافاتهم العميقة حول جملة من القضايا الأخرى ، يُجمع أغلب الاشتراكيين على ضرورة التأييد الشعبي الكبير من أجل وصولهم إلى السلطة واستخدامها لتحقيق الأهداف الاشتراكية . يعتبر الاشتراكيون المتحمسون للطرق الانتخابية ، أن التعبير عن التأييد الشعبي يتجلى ، في الاقتراعات بصورة رئيسية ، ضمن سيرورة انتخابية ستقود مع الوقت إلى فوزهم بأغلبية الأصوات والهيمنة على البرلمان ، ويعتقد الاشتراكيون الذين لديهم ، على الأقل الاستعداد لاتباع هذا الطريق ، في ظل الديمقراطية الرأسمالية ، أن التأييد الشعبي سوف ينعكس بقوة كذلك خارج البرلمان أما الاشتراكيون الثوريون فيعتقدون أن التأييد الشعبي ، أثناء الأزمات الحادة ، يعبّر عن نفسه في الشوارع والريف فيؤدي إلى الإطاحة بالنظام السياسي السائد واستبداله بنظام حكم قائم على سلطة شعبية . وحتى اللينينيين المتحمسين و«الطلائعيين» اعتبروا أن استيلاء أقلية على السلطة ، عن طريق انقلاب يفتقر إلى تأييد شعبي وتخطط له مجموعة من المتآمرين (من الذين وصفهم ماركس بازدراء بـ« مشعوذي الثورة») ، هو مجرد عصيان مسلح لقد استطاع البلاشفة خلال الأشهر التي تلت ثورة شباط في روسيا عام ١٩١٧ ، الادعاء بوجود تأييد شعبي كبير لهم وقد أخمدوا الشكوك التي ربما ساورتهم حول حجم هذا التأييد ، وخاصة بعد

استيلائهم على السلطة في أكتوبر عام ١٩١٧ وحلّهم للمجلس التأسيسي في مطلع عام ١٩١٨ ، اعتقاداً منهم بأنهم كانوا ، على أية حال ، يمثلون أفضل مصالح الجماهير

إن مفهوم التأييد الشعبي بالمعيار المعاصر ، يطرح أسئلة ثلاثة أوجزناها في ختام الفصل السابق : ما سعة التأييد الشعبي الحالي أو الممكن توفره للتغيير بالاتجاه الاشتراكي ؟ ما هي الهيئات التي يمكن أن نتوقع تعضيدها لهذا المشروع ؟ وما هي الاستراتيجيات المناسبة لهذه الغاية ؟ نحاول في ما يلي الإجابة على هذه الأسئلة بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة

إن «التأييد الشعبي» يعني أساساً تأييد جزء كبير من العاملين بأجور وهم مدنيون بغالبيتهم العظمى ، لسبب بسيط هو أن العاملين بأجور ، وكما أشرنا في الفصل الأول ، يشكلون الغالبية العظمى من السكان . إن التركيز على القوى العاملة ، وبعكس ما يُزعم في كثير من الأحيان ، لا يهدف إلى إسناد دور ينطوي على «امتيازات» إليهم ، أو إسناد «مهمة تاريخية» إليهم ، أو الادعاء بأنهم جزء من «طبقة عالمية» تحريرها يقتضي تحرير جميع المضطهَدين . فلا داع لكل هذا . فالتركيز على القوى العاملة نابع من الملاحظة البدهية التالية إذا كان التأييد الشعبي أساسياً بالفعل لنجاح وتقدم المشروع الاشتراكي ، فمن الواضح أن تأييد العاملين بأجور له الأهمية الأولى . وهذا بالطبع لا يعني أن تأييد الطبقات الأخرى ـ أفراد من الطبقة الوسطى الدنيا وحتى أفراد من الطبقة المسيطرة ـ ليس ضرورياً ، وسنعود إلى هذه النقطة بعد قليل

لاحظنا ، في الفصل الأول أيضاً ، أن العاملين بأجور ، رغم أنهم موضوعياً ، يشكلون أغلبية ، لكنها تختلف كثيراً عن الأغلبية السياسية الصلبة ، خاصة عن أغلبية ملتزمة بالتغيير الجذري لقد درج القول في السنوات الأخيرة أن تحقيق مثل هذه الأغلبية غير ممكن في أيامنا ، فأولاً كما يدعون ، أن أي مفهوم موضوعي عن الأغلبية يتجاهل الطبيعة المتباينة للعناصر المكونة لها ويفترض أن الانقسامات العميقة داخل صفوف هذه الأكثرية تجعل أية تسمية

شاملة لها مثل «طبقة عاملة» أو «العاملين بأجور» هي تسمية مضلِّلة تماماً لأنها توحي بدرجة من التماسك غير موجودة كما أنها تتجاهل تفرد وخصوصية كل شخص كأن هذا لا يكفي ، فنراهم يمضون في الادعاء بأن التغيرات العميقة التي طرأت على سيرورة الإنتاج ، مع تآكل الطبقة العاملة الصناعية ، وانحسار المهن «التقليدية» ، وتفرق الجماعات المستقرة ، وانتشار النزعة الاستهلاكية ، كل ذلك أدى إلى إيجاد «طبقة عاملة» ، (يؤكدون جداً على وضع التعبير بين قويسات) ، تجد هويتها الحقيقية في السوبر ماركت والأسواق أكثر مما تجدها في قاعات الاجتماعات الحزبية الكئيبة ، وفي النشاطات السياسية بشكل عام فالطبقة العاملة ، كما يدّعون ، هي الآن جمهرة أكثر فوضى وتفتتاً من أي وقت مضى ، جماعة من البشر مشظاة ضمن مجتمعات حولت الواقع إلى مشهد لملهاة لا مكان فيها للايديولوجيا أو الالتزام السياسي اللّذين يلهيان العاملين بأجور عن اهتماماتهم الحقيقية

لا شيء جديد في النظرة إلى الطبقة العاملة على أنها ملوّثة تلوثاً قاتلاً بقيم الـ«الفردانية المهووسة» . ففي كل جيل ، ثمة من يعلن مبتهجاً أو مكتئباً أن الطبقة العاملة قد «تبَرْجَزَت» ، وانسجمت أخيراً مع النظام الرأسمالي واندمجت بالنظام السياسي ، ولم تعد «طبقة خطرة» ، وباتت اهتماماتها تتمحور حول النشاطات الخاصة ، وليس القضايا العامة ، إلا في المظهر . حتى في المظهر ، لا يمكن للقضايا العامة أن تشرع في منافسة الرياضة أو أي شكل آخر من أشكال التسلية

إلى أي مدى تصح هذه الرؤية اليوم ؟ كي نجيب على هذا السؤال قد يكون من المفيد أن نعود إلى مفهوم ماركس عن «الوضع الاجتماعي» كتب ماركس في مقدمة كتابه «مساهمات في نقد الاقتصاد السياسي» (١٨٥٩) أن «شكل إنتاج الحياة المادية هو الذي يحدد ، بوجه عام ، سيرورة الحياة الاجتماعية السياسية والثقافية» وأن «ما يحدد وجود الناس الاجتماعي ليس هو وعيهم ، بل إن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم»[١] . فعند ماركس ، وعند

الماركسيين اللاحقين ، تلعب الطبقة الدور الرئيسي في تشكيل الوضع الاجتماعي ، وان الطبقة ذاتها تتحدد بموقعها ضمن سيرورة الإنتاج ، فموقع الطبقة العاملة في هذه السيرورة هو الذي يعرّضها للسيطرة والاستغلال ، ولابد أن يؤدي هذا بدوره إلى تشكّل « وعي طبقي » متشرب بالإرادة لتحقيق نظام اجتماعي مختلف تماماً . إن هذه النظرة إلى الوجود الاجتماعي وتأثيراته على الوعي قد ثبت قصورها الكبير

لكن الخطأ الأساسي لا يكمن هنا في التأكيد على أهمية الطبقة كحقيقة موضوعية بل في اعتبارها المنبع لتشكل الوعي الثوري . فثمة هنا « دمغ » بـ« وعي ثوري » للبروليتاريا ، يشبه بعض الشبه « الإرادة العامة » عند جان جاك روسّو وهي ما سوف يريده الشعب إذا علم ما يجب عليه أن يريد . ومن التطورات التي طرأت على مفهوم الوعي الطبقي فيما بعد ، أن أصبح الحزب هو الذي يجسّد هذا الوعي بصفته الهيئة التي تريد ما يجب على البروليتاريا أن تريد . ولابد من التأكيد أن هذا ليس مفهوم ماركس عن الوعي ، ومع ذلك ، تبقى العلاقة بين الطبقة والوعي الطبقي أكثر تعقيداً بكثير مما توحي به صيغة ماركس حولها ، لأن الوجود الاجتماعي يشمل ، بالإضافة إلى الهوية الطبقية ، عدداً من الهويات التي تهمّ الأفراد إلى حد كبير : الجنس ، العرق ، القومية ، الدين ، الشباب ، الشيخوخة ، الإعاقة ، الميول الجنسية ، أو مجموعة من هذه الهويات معاً

لا تغير هذه الهويات الأخرى الهوية الطبقية للفرد ، كما أن التعبير عن هذه الهويات يتأثر إلى حد كبير بالهوية الطبقية هذه . فيمكن لامرأة تنتمي إلى الطبقة المسيطرة وامرأة عاملة أن تجدا هويتهما الأساسية في انتمائهما إلى جنس النساء ، وأن تجدا أن هذه الهوية هي التي تحدد وجودهما ـ كما تريانه ـ ولكن تأثر كل منهما بهذه الهوية سيكون مختلفاً كلا المرأتين يعاني من السيطرة الذكورية والتمييز في مجتمعات مازالت خاضعة جوهرياً لسيطرة الذكور ولكنهما لا تعانيان بالشكل نفسه ويمكن قول الشيء نفسه عن شخص من السود ينتمي إلى الطبقة المتوسطة مقابل أحد العمال السود ، وهكذا دواليك .

كما أن الهويات المتعايشة في الوجود الاجتماعي للمرء تكتسب درجات مختلفة من الأهمية حسب الظروف . وهكذا يمكن لعاملة من السود ، في صراع مع رب العمل يشاركها فيه زملاؤها من العمال ، بيضاً وسوداً ، رجالاً ونساءً ، أن تشعر بأن انتماءها الطبقي هو الانتماء الأساسي بالنسبة لها ، وأن تشعر بتضامن قوي مع زملائها العمال بغض النظر عن لونهم ، أما حين تكون ضحية للتمييز العنصري من قبل زملائها البيض ، فسوف تشعر أن هويتها الأهم هي أنها سوداء

ويمكن للهويات غير الطبقية في سيرورة الإنتاج ، أن تشل الشعور بالتضامن الطبقي تماماً : فالقومية والعرق والدين ، على سبيل المثال ، تتخذ في كثير من الأحيان أهمية أكبر وأشمل في أذهان الرجال والنساء ، مما يقودهم إلى رفض أي نوع من أنواع التضامن مع الرجال والنساء من قوميات أو أعراق أو أديان مختلفة عنهم ، رغم هويتهم الطبقية ، الواحدة موضوعياً . ما كُتِب مؤخراً في هذا الموضوع يؤكد أن المشاعر العرقية أو القومية ليست مشاعر «فطرية» ، بل ينبغي النظر إليها كمشاعر تنشأ من مصادر عديدة شتى . وكثيراً ما يتم التلاعب بها عمداً لأغراض الدمج العنصري[٢] . هذا صحيح وهام ، ورغم ذلك ، فإن المشاعر العرقية والقومية تخلق ، في الواقع ، ولاءات أدّت المرة تلو المرة إلى وقوع مذابح متبادلة بين العمال الذين ينتمون إلى قوميات وأعراق مختلفة ويوغسلافيا السابقة تشكل مثالاً حديثاً وكارثياً عن هذه الظاهرة إن أممية «البروليتاريا» وتصورها بمثابة العقبة في وجه الحروب بين الشعوب تبين أنها من الأوهام التي وأدت «الأممية الثانية» ، ومازالت ضئيلة الدور في العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الأولى الدامية

اعتقد ماركس أيضاً أن سيرورة الإنتاج سوف توجِد طبقة عاملة متماثلة توحّدها الظروف المتشابهة لأعضائها . هذا الاعتقاد يقلل كثيراً من الطبيعة الدائمة للانقسامات التي تميز الطبقة العاملة ، هذه الانقسامات التي تنمو بدل أن تضعف

وتترتب على هذا الرأي أمور كثيرة فالوعي الطبقي البروليتاري يعني عند ماركس أن الطبقة العاملة ، المُوحَّدة بفعل طبيعة الرأسمالية ، سوف تتجاوز مع

الوقت انقساماتها المتعددة (التي كان ماركس يدركها تماماً) ، وسوف تتوصل إلى رؤية واضحة لموقعها في المجتمع ، لمصالحها الطبقية ، لأعدائها الحقيقيين ولما هو ضروري لتحقيق انعتاقها . انطلاقاً من هذا ، من السهل أن نفهم لماذا أيقن ماركس وانجلز ، طوال حياتهما ، يقيناً راسخاً أن «تحرر الطبقة العاملة لابد أن ينجزه نضال الطبقة العاملة نفسها» ، حسب تعبير ماركس في مسوّدة «نظام الأممية الأولى عام ١٨٦٤» ؛ لأن هذه الطبقة العاملة ، بعد أن تصقلها نضالاتها الكثيرة ، سوف تكتسب ، مع الوقت ، الرؤية الواضحة والإرادة الضرورية لتحقيق التحرر . وقد حاد لينين عن وجهة النظر هذه في كتابه «ما العمل» (١٩٠٢) في تأكيده على أن «الطبقة العاملة ، بجهودها هي وحدها ، لا يمكنها أن تكتسب سوى وعي نقابي»[٣] ، وقد عنى بـ«الوعي النقابي» بالطبع شيئاً مختلفاً تماماً عن الوعي الطبقي الثوري ، عنى النضال من أجل تحقيق مكاسب محدودة ضمن النظام الاجتماعي القائم . ويجب عدم الاستخفاف بهذا النضال . على العكس ، يجب دعمه بكل الطرق الممكنة ، ولكنه مختلف جوهرياً عن النضال من أجل التغيير الثوري

كان ابتعاد لينين في وجهة النظر هذه عن ماركس بارزاً لكنه أقل مغزى مما يبدو للوهلة الأولى . فلينين اعتقد فعلاً أن الطبقة العاملة يمكنها ، بإرشاد الحزب وقيادته ، أن تكسب الوعي الطبقي الثوري اللازم وتصنع الثورة

ويمكن القول إن لما حدث في روسيا عام ١٩١٧ علاقة ولو بعيدة بهذا النموذج للثورة ، وشهد القرن العشرون أحداثاً لها بعض الشبه بهذا النموذج أيضاً ومع ذلك لم تبرر التجربة التاريخية هذا النموذج

لكن ، رغم أن الموقع الطبقي للطبقة العاملة لم يؤدِّ في الغالب إلى تشكّل وعي طبقي ثوري ، فهذا لا يعني أننا نستطيع إنكار قوة العلاقة بين الطبقة والتوجهات السياسية لجميع الطبقات لقد كانت هذه العلاقة قوية دائماً لدى الطبقات المسيطرة : فالأغلبية الساحقة من أفراد هذه الطبقات لا تميل نحو تأييد الأحزاب التي تدعو إلى الإصلاح ، ناهيك عن تأييد الأحزاب الثورية على

العكس ، نجد أن الموقع الطبقي لأفراد الطبقات المسيطرة هو الذي يقودهم بشكل طبيعي تماماً ، نحو تأييد الأحزاب التي تلتزم الحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يمنحهم الامتيازات وتقويته . ولكن هذه «النظرة إلى العالم» المألوفة تتسع لتنوعات كثيرة داخل نطاقها ـ خاصة بشأن الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم وتقويته . غاية ما نقصد بذلك أن العلاقة بين الطبقة والتوجهات الأيديولوجية هي علاقة معقدة وشديدة التنوع

ويصح هذا أكثر ما يصح على العاملين بأجور ، لأن عدداً كبيراً منهم لاسيما الأشد حرماناً ، كثيراً ما أيّدوا أحزاباً بورجوازية كما أن بعض العاملين بأجور ، جراء سخطهم من ظروفهم ، قد انساقوا أحياناً إلى تأييد أحزاب وحركات يمينية متطرفة تهاجم المهاجرين ، السود ، اليهود والأقليات الأخرى ، ولكنها في الوقت نفسه تعد بالتجديد الاجتماعي والسياسي . وليس صدفة أن يسمي الحزب النازي نفسه حزباً اشتراكياً ـ قومياً كما أن أحزاباً ومجموعات أخرى في كل مكان ادّعت الرغبة في تحقيق تغييرات جذرية واستخدمت خطاباً «شعبوياً» ضد النظام القائم . هذا التأييد الذي منحه أفراد من العاملين بأجور لمجموعات عنصرية ، معادية للغرباء ومعادية للسامية يبيّن بوضوح كافٍ أن العلاقة بين الانتماء الطبقي للعاملين بأجور وبين توجهاتهم السياسية يمكن أن تتخذ أشكالاً تقدمية وكذلك رجعية

مع ذلك لابد من القول أيضاً إن الغالبية العظمى من العمال المنظّمين قد أظهرت معارضة جلية للأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة يجب ألا ننسى مثلاً ، أنه في انتخابات تشرين الثاني لعام ١٩٣٢ في ألمانيا ، وهي الانتخابات الأخيرة قبل تبوّء النازيين السلطة في مطلع العام ١٩٣٣ ، في ظل الصراع الحاد بين الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي والحزب الشيوعي ، حصل الحزب الاشتراكي ـ الديمقراطي على ٢٠,٤٪ من الأصوات مقابل ٢١,٦٪ في انتخابات تموز ١٩٣٢ ، و٢٤,٥٪ في انتخابات أيلول ١٩٣ أما الحزب الشيوعي ، فقد حصل على ١٦,٩٪ من الأصوات ، مقابل ١٤,٣٪ في تموز ١٩٣٢ و١٣,١٪ في

أيلول ١٩٣٠[٤] كانت أكثرية المصوتين لهذين الحزبين من العمال ، ولم تصب حملات النازيين الانتخابية العنيدة ومحاولتهم جذب أصوات العمال نجاحاً كبيراً[٥] . وكانت القوة الحقيقية للنازيين ناجمة عن تأييد مصادر أخرى لهم ـ البورجوازية الصغيرة في المدن والريف ، بالإضافة إلى البورجوازية ، ومما له دلالة أيضاً أن من أوصل هتلر إلى سدة الحكم لم يكن العمال بل دعم علية القوم له ، هذا الدعم الذي توج بدعوة الرئيس هيندنبرغ له لتولي رئاسة الحكومة

ويبين التاريخ القريب أيضاً إحجام الغالبية العظمى من الطبقة العاملة عن السير وراء المجموعات النازية الجديدة إن قسماً صغيراً من العاملين بأجور في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، التي لديها حركات عمالية واشتراكية مكينة ، يمنح الأصوات للحركات اليمينية ، المتطرفة والفاشية الجديدة ، التي تبني دعايتها على «شعبوية قومانية» قوامها الأساسي إلهاب الشعور القومي ، كراهية الأجانب ، القومانية ، التمييز العنصري ، والتنديد الكاذب بالحكام البورجوازيين . ولكن هذه الأحزاب لم تحصل على التأييد الأساسي من الطبقة العاملة ؛ وقد تجنّب العاملون بأجور بشكل عام هذه الحركات وكانوا إما مخلصين ، انتخابياً ، للأحزاب اليسارية أو الأحزاب الدستورية المحافظة ، أو ابتعدوا عن «السياسة» تماماً

كما أن التجربة الطويلة تثبت أن الانقسامات الموجودة فعلاً داخل الطبقة العاملة ليست عصية على العلاج ؛ فهناك أمثلة لا تعد ولا تحصى على نضالات الطبقة العاملة ، استطاع خلالها العمال تجاوز اختلاف الجنس والقومية والدين... الخ ، ليناضلوا في سبيل هدف مشترك ضد أرباب العمل والسلطات وسوف أبين بعد قليل أن الشيء نفسه قد حدث في الحقل السياسي أيضاً

لكن هذا النضال هو في الغالب ، غير ثوري بالتأكيد ، ذو طابع «إصلاحي» محدد ويرجع ذلك إلى مجموعة عوامل اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية وثقافية مرونة وتوسع الرأسمالية ، والتحسينات المتوقعة والفعلية ضمن نطاق النظام الرأسمالي القائم ؛ الحراك الاجتماعي إن لم يكن للفرد فلأبنائه ؛ مخاطر التورط

في نشاط سياسي «متطرف» ؛ خشية ألا يكون هناك أي بديل للنظام الراهن أو إن وُجد ، أن يزيد الأمور سوءاً وارتباطاً بالخصائص المنفّرة والإخفاق الذي ميز الأنظمة الشيوعية ؛ الدعاية المحافظة التي لا تلين ضد اليسار ، بالإضافة إلى مهاجمة القادة الاشتراكيين ـ الديمقراطيين لكل من هو على يسارهم ؛ وأهم من هذا كله ، وجود الأشكال الديمقراطية والآليات التي توفرها للإصلاح . من الواضح أن «الحالات الثورية» لا تحدث في البلدان الرأسمالية الديمقراطية إلا في ظروف بالغة الاستثنائية ، وأن الغالبية العظمى من سكان هذه البلدان تسلّم بالمخاطر التي تنطوي هذه الحالات الثورية عليها

لكن هذا ليس كل شيء ، ففي حين أن الغالبية العظمى من الطبقة العاملة قد رفضت فعلاً أن تلعب دوراً «ثورياً» ، قام القسم الأكبر منها بتأييد أحزاب يسارية تَعِد بتغييرات واسعة النطاق في النظام الاجتماعي ، وهي ، كما جاء في كلمات البيان الانتخابي لحزب العمال (البريطاني) في شباط عام ١٩٧٤ ، لا تقل عن «تحول جوهري ودائم في التوزيع الحالي للسلطة وللثروة لصالح العمال وأسرهم» لقد استخدمت في كثير من الأحيان أحزاب اشتراكية ـ ديمقراطية وغيرها مثل هذه اللغة اليسارية في عدة بلدان ، فحصلت على نتائج انتخابية جيدة[٦]

صحيح أن الكثير من العاملين بأجور (وغيرهم) قد اقترعوا لصالح الأحزاب اليسارية لا لأنهم ملتزمون ببرنامج راديكالي للتجديد والإصلاح ، وأن بعض التأييد الذي حصلت عليه هذه الأحزاب كان هشاً ومشروطاً . ولكن الحقيقة تبقى أن جزءاً كبيراً من السكان العاملين بأجور في بلدان كثيرة تكاتف في أوقات الانتخابات لدعم برامج التغيير الجذري ، وتجاوزوا انقساماتهم الكثيرة ، على الأقل من أجل غايات انتخابية ، وقد فعلوا الشيء نفسه مرة بعد أخرى إن احتمال وجود مثل هذه البرامج الانتخابية يقلق القوى المحافظة ، ويجعلها تشنّ هجوماً يومياً على وعي المنتخِبين من الطبقة العاملة عن طريق أحزاب هذه القوى ووسائل الإعلام التي تدعم هذه الأحزاب بالإضافة إلى وسائل أخرى تساعد في شن هذا الهجوم بأمل أن يفطموا هؤلاء المنتخبين عن الأفكار والميول الخطرة

وخلافاً لكل المتنبئين بتحول الطبقة العاملة إلى جمهور هلامي مفتون بالاستهلاك ، يدرك المحافظون في كل مكان أن الطبقة العاملة تبقى ، في نظرهم ، مصدراً محتملاً للخطر الدائم ، وأن المعركة في سبيل كسب هذه الطبقة ، عقلاً وقلباً ، معركة شاقة وضرورية دائماً

إن هذه النظرة أكثر واقعية بكثير من حديث J.K. Galbraith (جالبريث) عن سيادة « ثقافة الرضا » حالياً ، وحسب رأيه فإن « الرضا السائد والقناعة المترتبة عليه قائمان لدى الأكثرية وليس الأقلية فقط »[٧] ويلاحظ جالبريث (وهو يركّز في كتابه على حالة الولايات المتحدة) أن « المحظوظين اقتصادياً واجتماعياً يمثلون أكثرية ليس بالنسبة لجميع المواطنين بل بالنسبة للمصوتين فعلاً »[٨] . ولكن أكثريةً من هؤلاء الذين يصوتون فعلاً تعني أكثرية بالنسبة لحوالي ٥٠٪ من الذين يحق لهم الانتخاب ، ربما يعني ذلك أكثر من ٢٥٪ من الأمريكيين ، ولعل هؤلاء يشكلون بالفعل أقلية « راضية » ، فهي لا تبرر فكرته عن سيادة « ثقافة الرضا » . ويرى جالبريث أيضاً أن « أغلبية راضية قد ضمنت استمرار حكومة مارغريت تاتشر لمدة ١١ سنة »[٩] . ولكن تاتشر لم تحصل على أغلبية الأصوات في أي من انتخاباتها . وليس هناك أي سبب يدعونا للاعتقاد بأن كل من صوّتوا للمحافظين كانوا « راضين »

لقد بالغ ماركس في تقديره لقوة العلاقة بين الموقع الطبقي والاتجاهات السياسية التي يولدها بين العاملين بأجور . ولكن نقاد ماركس ، من جهتهم ، يبخسون تقدير قوة هذه العلاقة . والسبب الرئيسي لهذا الموقف هو عدم تقديرهم الصحيح للمكانة التي يحتلها العمل في حياة العاملين بأجور . لقد كان أندريه غروز A. Groz أحد الدعاة الأساسيين لهذه النظرة منذ مدة طويلة وقد كتب مؤخراً في صيغة نموذجية لهذا النمط من التفكير « نحن إزاء تحوّل اجتماعي يؤدي إلى حالة يكون للعمل فيها مكانة متواضعة في حياة الناس »[١٠] ويسترسل قائلاً « إن الأفراد يوجهون سعيهم لتحقيق الذات نحو مجالات أخرى »[١١] يمكن الاعتقاد أن العاملين بأجور الذين قد يحققون ذاتهم من

خلال عملهم لا يزيدون عن أقلية على كل حال لا يمكن فهم الرأي القائل إن العمل لايحتل إلا «مكاناً متواضعاً في حياة الناس» إلا على أساس أن العمل الذي يقومون به لا يثير الاهتمام وأنهم لا يجدون فيه سوى مصدر للدخل قد يكون ذلك صحيحاً ، لكن ، كما يقول روبرت دال Robert Dall «يحتل العمل مكانة أساسية في حياة أغلب الناس لأن الغالبية العظمى منهم يقضون وقتاً في العمل أطول من الوقت الذي يقضونه في أي نشاط آخر . فالعمل يؤثر ، تأثيراً حاسماً في أحيان كثيرة ، على دخلهم ، استهلاكهم ، ادخارهم ، مكانتهم ، صداقاتهم ، أوقات راحتهم ، صحتهم ، أمانهم ، حياة أسرهم ، شيخوختهم ، ثقتهم بأنفسهم ، إحساسهم بتحقيق الذات والسعادة ، حريتهم الشخصية ، إرادتهم ، ارتقائهم بذاتهم ، وعدد آخر لا يحصى من المصالح والقيم الأساسية»(١٢)

إن هذا القول لبليغ . ولكن ما يحتاج التأكيد أيضاً هو أن العمل الذي يزاوله المرء وثيق العلاقة بانتمائه الطبقي . ولا يمكن للانتماء الطبقي أو العمل الذي يزاوله المرء أن يخلقا وعياً يسارياً بصورة تلقائية ، ولكن الحاجة إلى التغيير ، مع ذلك ، مرتبطة «عضوياً» بالطبقة العاملة نظراً لموقعها في سيرورة الإنتاج في المجتمع ككل : فهذا الموقع بطبيعته يدفع العاملين بأجور نحو طلب أجور أعلى ظروف عمل أفضل ، ساعات عمل أقل ، حقوق وخدمات أوسع بالإضافة إلى إصلاحات أخرى من هذا القبيل . إن شدة الرغبة في التغيير تتوقف على ظروف كثيرة متباينة ، ولكنها ليست قط رغبة دفينة تماماً . وهذا يساعدنا على فهم التأييد الواسع في صفوف العاملين بأجور لجميع المنظمات التي تتبنى الإصلاح في المجتمعات الرأسمالية كما أن مفهوم لينين عن «الوعي النقابي» يقلل جداً من أهمية هذا الضغط من حيث جوهره ومداه ، فهو ضغط يتفاوت بين مطالب معتادة ، لكنها أساسية مثل الأجور الأعلى وساعات العمل الأقصر وشروط العمل الأفضل ، وبين المطالبة بمزيد من الحقوق المدنية والسياسية ، وأشياء أخرى كثيرة تهدد النظام القائم وتؤثر فيه فعلاً إن هذا الضغط هو الذي أدى إلى «مقرطة المجتمع» الجارية في المجتمعات الرأسمالية إن الطبقة العاملة ليست

هي المسؤولة عن قصور ما حققه هذا الضغط : لقد كان القادة اليساريون ، سواء في المعارضة أو في الحكومة ، هم الذين قرروا ، مرات ومرات ، أنه من الحكمة الاكتفاء بالمطالب المحدودة بدلاً من السعي للمضي شوطاً أبعد منها

للأحزاب اليسارية أيضاً دور هام في صياغة المطالب « الحيوية » صياغة متماسكة كما أنها (أو يجب أن تكون) مصدر أساسي لصياغة منظومة قيمية تتحدى المنظومة السائدة وتطرح « رؤية مختلفة جذرياً للعالم » . إن فشل الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية في إنجاز هذه المهمة ، وهو ما نلاحظه بجلاء أكبر في العقود الأخيرة ، يشكل تفسيراً هاماً لتراجع الراديكالية بين صفوف العاملين بأجور في البلدان الرأسمالية المتقدمة . يقول Przeworski & Sprague في مؤلفهما الذي أشرنا إليه سابقاً إن « تغلب الدوافع الأخرى على دافع الانتماء الطبقي هو نتيجة لاستراتيجيات الأحزاب السياسية : فعندما لا تسعى الأحزاب إلى تنظيم العمال كطبقة ، تختفي الايديولوجيا الطبقية تماماً من الحياة السياسية ، وتحتل المبادئ الأخرى لتنظيم الهوية مكان الصدارة » . إن قولهما هذا مبالغ فيه . فغلبة الدوافع الأخرى على دافع الانتماء الطبقي تنجم ، في الواقع ، عن عوامل كثيرة شتى ، وغياب الطبقية عن الخطاب السياسي ومفاهيمه ينجم ، إلى حد كبير ، عن إصرار الاشتراكيين ـ الديمقراطيين على تفادي التهمة المفزعة بأنهم « أحزاب طبقية » مما يؤدي إلى التعتيم على خطابهم الوطني غير الطبقي . ولابد من القول أيضاً إن الإصرار على أهمية الطبقة لا ينطوي على تضييق في الرؤية عاقبته الإخفاق ، إذا اعتبرنا أن الطبقة العاملة تشمل ، كما أسلفنا ، الأغلبية الكبيرة من السكان المتكونة من العاملين بأجور وأسرهم . وهذا التوكيد لا يعيق الاهتمام بالفئات الأخرى من السكان ، خاصة البورجوازية الصغيرة في قطاع الأعمال وصغار المعنيين ، ويُعدّ إهمال البعد الطبقي مجرد تعتيم على أهم سمات واقع المجتمعات الرأسمالية

لا يقتصر الضغط من أجل الإصلاح على العمال إذ يأتي أيضاً من صفوف الطبقة المتوسطة الدنيا كما اجتذبت حركات إصلاحية عدداً لابأس به من أفراد البورجوازية أيضاً .

لقد أشرت في الفصل الأول إلى أن الطبقة المتوسطة الدنيا تشمل عنصرين بارزين : هناك أولاً أصحاب الشركات الصغيرة ، أصحاب الدكاكين ، المزارعون الصغار ، الحرفيون المستقلون ـ فهؤلاء هم الأعضاء الصغار في عالم الرأسمالية وهناك ثانياً : المعلمون ، الصحفيون ، الفنيون ، المرشدون الاجتماعيون والموظفون المشرفون في القطاعين العام والخاص

إن الطبقة المتوسطة الدنيا في قطاع الأعمال تعتبر تقليدياً ، بالمفهوم السياسي للكلمة ، محافظة ، قوة رجعية في كثير من الأحيان ، تنزع إلى تأييد منقذين مزعومين يعدون بحماية الأعمال الصغيرة من خطر الشركات الكبيرة وخطر التنظيمات العمالية معاً . ولكن النزعة المحافظة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة ليست مستعصية على الحل ، وقد أفلحت بعض الأحزاب اليسارية ، مثل الحزب الشيوعي الإيطالي السابق ، في جذب تأييد بعض أرباب العمل الصغار أصحاب الدكاكين والحرفيين[١٤] . وحدث شيء مشابه في أماكن أخرى أيضاً وللحصول على هذا التأييد أهمية بالغة . يلاحظ أليس نوف Alec Nove كان في تشيلي «طبقة واسعة جداً مكونة من أصحاب الدكاكين ، أصحاب الورشات ، الحرفيين ، مالكي السيارات الشاحنة الذين يقودونها بأنفسهم ، الفلاحين الصغار ، وأفراد آخرين ينتمون إلى ما يجب تسميته البورجوازية الصغيرة»[١٥] وكان لإبعاد هذه الطبقة عن نظام الليندي Allende وخاصة إضراب أصحاب الشاحنات الكبيرة وسأنقيها بتدبير من وكالة المخابرات الأمريكية C.I.A ، دور كبير في زعزعة ذاك النظام

لكن الجزء من البورجوازية الصغيرة المكوّن من صغار المهنيين هو الذي يكوّن المصدر الانتخابي الواعد أكثر بالنسبة للأحزاب والحركات اليسارية ، لأن عدداً كبيراً منهم يعمل في القطاع العام ولديه بالتالي تجربة شخصية مع قصور الخدمات العامة والضمانات الإجتماعية التي توفرها الدولة كما أنهم يعانون من التقتير الذي تمارسه الدولة ، أما إن كانوا يعملون في القطاع الخاص ، فلديهم خبرة شخصية مع الطبيعة الهرمية اللاديمقراطية لسيرورة العمل في هذا القطاع

ولا يستبعد أن يكون لديهم شعور بأن هذا القطاع لا يقدّر كفاءاتهم حق قدرها لقد انجذب عدد كبير من هؤلاء نحو الأحزاب اليسارية ، ولعبوا دوراً هاماً في النشاط القاعدي كما أن ازدياد عدد هؤلاء يوحي بأن تأثيرهم سوف يتعاظم في السنوات المقبلة ، وذلك في سياق ما يمكن تسميته « برجزة صغيرة » لليسار مازالت مستمرة

أما البورجوازية فكانت دائماً تضم بعض الأفراد الذين تجتذبهم حركات الإصلاح والتجديد ، وكذلك حتى الأحزاب الثورية التي تدعو إلى الكفاح المسلح ، ولعب هؤلاء الأفراد ، مثل أفراد البورجوازية الصغيرة ، دوراً هاماً ، بل قيادياً ، في حياة الأحزاب اليسارية تقليدياً . فهذه الأحزاب كانت قناة هامة لصعود أفراد من البورجوازية الصغيرة والبورجوازية ، سياسياً واجتماعياً ، ومن بين صفوف هؤلاء انحدرت الشريحة العليا في الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية

تلك هي ، إذن ، القواعد المعوّل عليها ، سابقاً ومستقبلاً ، لتأييد الأهداف الإصلاحية أما مدى جذرية هذه الغايات الإصلاحية فيبقى مسألة جوهرية يتوقف حسمها ، إلى حد كبير ، على الهيئات التي تسعى إلى تنظيم هذه القواعد وتوحيدها

ـ ٢ ـ

خلال المئة عام الأخيرة كانت هيئات التغيير ، في نظر اليسار ، تعني الأحزاب السياسية أساساً أما المنظمات الأخرى ـ لاسيما النقابات والجمعيات التعاونية ، والروابط والحركات التي لا تهتم إلا بقضية واحدة ـ فتلعب دورها في التعبير عن مطالب مرتبطة باليسار ، ولكن الأحزاب بالدرجة الرئيسية هي التي ينتظر منها أن تعبر عن أهداف اليسار وتجعل حضوره قوياً وفعالاً في المشهد السياسي

هيمن نموذجان من هذه الأحزاب على حياة اليسار وسياسته في القرن العشرين : الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية من ناحية ، والأحزاب الشيوعية

(بعد عام ١٩١٧) من ناحية أخرى . وكانت هذه الأحزاب (الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية أكثر من الأحزاب الشيوعية) هي التي توسعت لتصبح جماهيرية في بلدان عدة ، وحصلت على التأييد الواسع ، وأحياناً تأييد الأكثرية ، في الانتخابات . وتمتعت هذه الأحزاب ، لاسيما الشيوعية ، بدرجة استثنائية من إخلاص وولاء أعضائها ـ يمكن تسميته التقديس الأعمى للحزب[١٦] ويمثل هذا أحد الظواهر اللافتة للنظر في هذه الحقبة ـ أن تثير مؤسسات علمانية مثل الأحزاب الشيوعية تعلقاً من النوع المرتبط بالأديان ـ فالعواطف التي أبديت إزاء الأحزاب الشيوعية تحت سيطرة الستالينية كان لها طابع شبه ديني

لقد انتهت غالبية الأحزاب الشيوعية الآن ، أو تغيرت بشكل كبير ، وأصبح الولاء الذي كانت تتمتع به جزءاً من التاريخ لا يتوقع أن يعيد نفسه أبداً . لم تتمتع الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية بهذا النوع من التقديس أبداً كما أن أغلب الولاء الذي تحصل عليه الآن مشروط ويعتبر من الوسائل . في الواقع ، أصبح الكثيرون في صفوف اليسار ينظرون إلى الأحزاب بكثير من الارتياب ويعتبرونها استبدادية ، بيروقراطية ، مناورة ، غير مبدئية ، وكثيراً ما يقال إنها مصابة بمرض الانحياز القاتل إلى الطبقة العاملة التي مافتئت تتقلص ، وما عادت ، على أية حال ، تشكل قاعدة تأييد يمكن التعويل عليها . في السياق نفسه ، تعرضت الأحزاب اليسارية للاتهام بالانتهازية الانتخابية ، التفرقة بين الجنسين ، العنصرية ، تميّزها النزعة «الدولتية» والعداء العميق لأية نشاطات في القاعدة ، لا تستطيع هذه الأحزاب فرض سيطرتها الصارمة عليها

قبل المضي قدماً في بحث هذه النقطة ، لابد من ملاحظة الاستنتاج الذي توصل إليه العديد من اليساريين انطلاقاً من هذا الاتهام ، ومفاد هذا الاستنتاج أن أي أمل في المضي قدماً بالقضايا التقدمية داخل المجتمعات الرأسمالية منوط بالحركات الاجتماعية بدلاً من الأحزاب فهم يدّعون أن الحركات التي تشغلها قضايا مثل : النسوية ، العنصرية ، البيئة ، السلام ، الميول الجنسية ، الدفاع عن الحقوق المدنية والاجتماعية ، الإصلاح الدستوري ، مسائل المشاركة

السياسية ، وقضايا أخرى ، والتي صارت مصدراً للأفكار الجديدة ولأشكال تنظيمية جديدة ، ولأساليب سياسية جديدة ، هي التي أظهرت حيوية وفاعلية تفوق حيوية وفاعلية أي حزب يساري ، كما يدّعون . إن هذه الحركات هي التي تدفع قضايا أساسية إلى صدارة جداول الأعمال السياسية ، وتفرض على الأحزاب والحكومات أن تأخذ هذه القضايا مأخذ الجدّ ، على الأقل . وحسب تعبير محرري مجموعة من المقالات حول الحركات الاجتماعية الجديدة ، فإن هذه الحركات «هي جانب جديد نوعياً من جوانب السياسة الديمقراطية المعاصرة»(١٧) دعماً لهذا الادعاء ، تشير المقالات إلى أي مدى أصبح الدفاع عن حقوق المرأة جزءاً من الثقافة السياسية ، وإلى تمكن حركات السود في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من وضع التفرقة العنصرية في موقف الدفاع عن النفس ، وإلى فاعلية حركات الدفاع عن البيئة في زيادة الوعي بالمخاطر التي يسببها إهمال الاحتياجات البيئية للبشر

لا يزعم دعاة الحركات الاجتماعية الجديدة أنهم قد حققوا أهدافهم ، ولكنهم يدعون فرض القضايا التي تهمهم على الثقافة السياسية لبلدانهم ، واستطاعوا الحصول على تنازلات هامة من حكوماتهم

رغم أن لهذه الادعاءات ما يبررها ، يجب ألا تحجب عنا قصور الحركات الاجتماعية الجديدة ، بالمقياس الاشتراكي فقد طرحت حركة النسوية تحدياً هائلاً لأحد الجوانب الأساسية للنظام الاجتماعي السائد ، ألا وهو سيطرة الرجال التامة والتمييز ضد النساء إن للنضال ضد سيطرة الرجال والتمييز ضد النساء مضامين تغييرية للنظام الاجتماعي . ولكن هذا التغيير يظل ، كما أشرنا ، قاصراً عن تغيير البنى القائمة للسلطة الرأسمالية ، حتى ولو أمكن أن يتحقق تماماً في السياق الرأسمالي إنه سيساعد على بعض النسونة لهذه البنى . لكن القلة فقط في الحركة النسوية تطمح إلى المضي شوطاً أبعد ، أو ترى ضرورة تحالف هذه الحركة الوثيق ، دون التنازل عن استقلالها ، مع الأحزاب التي تناضل من أجل تحقيق الاشتراكية .

ينطبق القول هذا على جميع الحركات الاجتماعية الأخرى . ففي حركات السود ، مثلاً ، أغلبية تسعى إلى القضاء على التفرقة العنصرية التي يمارسها المجتمع الأبيض ضد السود ، لكن انتقاداتهم الموجهة لهذا المجتمع تميل إلى التركيز الضيق على هذا الجانب فقط من جوانبه . هنا أيضاً ، فإن الأعضاء الذين لديهم الاستعداد لوضع التفرقة العنصرية ضمن السياق الأوسع للتعاون مع الأحزاب أو الجماعات اليسارية لا يشكلون إلا أقلية صغيرة . فالحركات الاجتماعية الجديدة ترتكز بالطبع على القضايا المفردة الخاصة التي تهمها أكثر من غيرها ولهذا تروق هذه الحركات للكثير من اليساريين الذين لم يعودوا يؤمنون بإمكانية أو فاعلية التحدي الشامل ، والذين يريدون بالتالي التركيز على القضايا العملية التي يمكن أن تعطي نتائج أكثر مباشَرة

ويتوافق هذا الابتعاد عن برامج التجديد الاجتماعي الشامل مع الانتقادات الشديدة التي يوجهها أنصار الحداثة إلى الشمولية ومع تأكيدهم على الاختلاف والخصوصية ، وابتعادهم عن الطرح الطبقي زاعمين أنه « تعميمي » و« شمولي » خطِر . تميل الحركات الاجتماعية الجديدة إلى التأكيد ، بشكل صريح أو غير مباشر ، على طبيعتها غير الطبقية ، كما أنها كثيراً ما تؤكد على « عدم انحيازها » . رغم ذلك ، كثيراً ما تعاطف نشطاء من الحركات الاجتماعية الجديدة مع القضايا التي تشكل تحدياً واختباراً لتفكير وممارسة أحزاب اليسار ، وبالتالي ساهموا مساهمة حقيقية في السياسة اليسارية ، عن طريق فرضهم على الأحزاب اليسارية مسائل كانت هذه الأحزاب في حقبة سابقة تبعدها إلى هامش اهتماماتها ، أو تتجاهلها بشكل تام . وهكذا ، يجب أن تشكل هذه الحركات عنصراً هاماً في الائتلاف الذي يجب أن ينشأ في صفوف اليسار . تقول Kate Sop-er « مثلما لا يمكن للإشتراكية أن تأمل بأن تبقى قوة راديكالية ونافعة تطمح إلى التغيير الاجتماعي إلا إذا تبنت بعداً بيئياً كذلك لن يكون للاهتمامات البيئية فاعليةهامة... إذا هي لم تتكامل مع المطالب الاشتراكية التقليدية ، من مثل مهاجمة القبضة الحديدية التي يُحكمها الرأسمال العالمي على هذا الكوكب » ،

وهي تضيف أن ذلك يتطلب «اتخاذ اللونين الأخضر والأحمر معاً»[١٨] . ينطبق الشيء نفسه على حركات اجتماعية أخرى أيضاً . ولفكرة الائتلاف أهمية كبيرة هنا ، لأنها تسلّم بالحقيقة الكبرى التي مفادها أنه لا يمكن لأية منظمة يسارية منفردة أن تدّعي أنها تمثل جميع حركات الاحتجاج والضغط ، كما فعلت في السابق أحزاب شيوعية (وكذلك أحزاب اشتراكية ـ ديمقراطية ولكن بتأكيد أقل) . الائتلاف يعني التحالف بين قوى مختلفة تعتبر التفاوض والحل الوسط فيما بينها شرطاً أساسياً للتقدم والنجاح

نعود إلى أحزاب اليسار . من الواضح أن للكثير من الاتهامات التي وُجّهت إليها ما يبررها جداً . فقد اتسمت ، قبل كل شيء ، بالافتقار إلى الديمقراطية الحقيقية ، حمايةً للقادة من التحديات التي يمكن أن تواجههم من بين صفوف الحزب نفسه . وقد ضمنت الأحزاب الشيوعية ذلك بمبدأ «المركزية الديمقراطية» والإصرار على «الوحدة» ، مهما كانت زائفة . أما في الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية ، فكانت الغاية من الممارسات غير الديمقراطية هي حماية قادة هذه الأحزاب من أتباعهم الراديكاليين . ويبقى السؤال مفتوحاً حول مدى مقدرة الأحزاب اليسارية على تجاوز النزعة الأوليغاركية لكن ، مهما كان الأمر ، يبقى للأحزاب اليسارية أهمية أساسية كوسيلة ممكنة أو فعلية من وسائل التقدم الاشتراكي إن هذا التحديد ضروري لكي تؤخذ جميع عيوب هذه الأحزاب بعين الاعتبار . ولكن التحديد لا يلغي حقيقة أن اليسار يحتاج فعلاً إلى أحزاب إذا أراد أن يكون قوة لها حضورها الناجح الفعال في مسرح الأحداث السياسية ، وقادرة على تحدّي البنى القائمة للسلطة بشكل جدي

تبين تجربة الولايات المتحدة بوضوح مدى الضرر الذي يصيب الحركة العمالية ، واليسار بشكل عام ، جراء غياب حزب يساري كبير عن الساحة السياسية لقد برزت في الولايات المتحدة حركات إصلاحية كثيرة استطاعت أن تجبر النظام على بعض التنازلات . وتتباهى إدارات «الحزب الديمقراطي» ، منذ اعتماد «العهد الجديد» في الثلاثينات ، بما حققته على صعيد الإصلاح ، وكثيراً

ما يُنظر إلى الحزب الديمقراطي على أنه فعلاً اشتراكي ـ ديمقراطي ، رغم أنه لا يتمسك بذلك ، لكنه ، في الواقع ، حزب بورجوازي تماماً وعلى الدوام ، حزب ملتزم بخدمة «الاقتصاد الحرّ» ، وله ميول متواضعة جداً نحو التدخل الحكومي في الاقتصاد ونحو الإصلاح الاجتماعي ، الأمر الذي مكّنه من ضمان تأييد عدد كبير من الناخبين من بين صفوف الطبقة العاملة . من الجدير بالذكر أيضاً أن الحزب الشيوعي الأمريكي تمكّن ، في الثلاثينات وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، من القيام بدور معارض فعال جداً قياساً لحجمه الصغير نسبياً . يعود هذا بلا شك إلى الكساد العظيم ، وإلى جاذبية الاتحاد السوفيتي الذي كان الحزب يعتز بالارتباط معه ، وإلى انتصارات الفاشية التي بدا الاتحاد السوفيتي خصمها الحقيقي . ثم بدأ نفوذ الحزب بالتضاؤل الحثيث مع بداية الحرب الباردة

ومنذ ذلك الحين ، ترك غياب حزب قوي غير شديد الالتزام بـ«الاقتصاد الحر» ، بالإضافة (حتى الآن) إلى الحرب الباردة ، ثغرة هائلة في الثقافة السياسية الأمريكية ، كما أدى إلى ضيق في أفق السياسة الأمريكية التي تسبب ضرراً للغالبية الساحقة من الشعب الأمريكي . رغم أن الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية لم تكن متحمسة ، خاصة في السنوات الأخيرة ، لأهداف اشتراكية ، إلا أن صفة «الاشتراكية» لم تحذف من المفردات السياسية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية (وبعض الأنظمة الديكتاتورية القمعية المتخلفة) فبقيت تستخدم فقط للذمّ . في الواقع ، واجهت صفة «الليبرالي» في السنوات الأخيرة المصير نفسه داخل الولايات المتحدة وحدها . ويعكس ذلك الهيمنة السياسية الهائلة التي مارستها القوى المحافظة ، ونجاح هذه القوى في صدّ أي تحدّ حقيقي لها ، سواء في الخطاب السياسي أو في ممارسة السياسة

في الأنظمة الديكتاتورية تقتصر الحياة الحزبية على الحزب الحاكم ، وتعاني الأحزاب الأخرى من عدم الاستقرار أو تحرَم تماماً ، ويمكن أن تمارس مجموعة صغيرة ، خارج أي تنظيم حزبي كفاحاً مسلحاً ثم تستولي على السلطة إذا واتتها الظروف يجسّد فيدل كاسترو والذين دشنوا ثورة كوبا معه مثالاً جيداً

عن هذه المبادرات غير الحزبية . وحتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، يمكن لحركات بدأتها جماعات صغيرة العدد نسبياً أن تحقق (في الظروف الملائمة) نتائج هامة وتؤدي إلى عدم استقرار هائل ، ظهر هذا بوضوح في الولايات المتحدة في حركة الحقوق المدنية وفي معارضة الحرب في فيتنام ، وظهر بشكل أكثر حدة وإثارة في فرنسا في أيار ١٩٦٨ ، حين فجّر الطلبة انتفاضة كادت أن تطيح بالنظام . لكن « أحداث أيار » لم تكن ثورة ، ولو انهار النظام الديغولي لانتقلت السلطة إلى شخصيات سياسية تنتمي إلى الأحزاب التقليدية ، التي لم يكن في نية أي منها (بما في ذلك الحزب الشيوعي بالتأكيد) القيام بثورة لا نهدف هنا إلى التقليل من شأن مثل هذه الأحداث ، بل نريد فقط أن نشير إلى أن في البلدان حيث توطدت أحزاب سياسية قوية ، تميل الجماعات الأخرى إلى الاضمحلال عندما تختفي القضية التي دفعت بها إلى الصدارة أو عندما تفقد هذه القضية قوتها المحرِّكة . ومن ناحية أخرى فإن وجود حتى أصغر الأحزاب اليسارية لا يعتمد هذا الاعتماد على الظروف الملائمة ، وأنها تستطيع المساهمة في نشر الأفكار الاشتراكية وشنّ نضال مستمر إذا تمكنت من تجاوز انعزاليتها

- ٣ -

الحديث عن أحزاب يسارية هذه الأيام هو الحديث عن الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية . فهذه الأحزاب هي التي هيمنت تقريباً على المشهد السياسي اليساري طوال هذا القرن تمكنت الأحزاب الشيوعية الجماهيرية في فرنسا وإيطاليا من وضع الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية في الظل خلال العقود التي تلت الحرب ، ولكن الأزمات التي عاشتها الأحزاب الشيوعية في كل مكان حرمتها من الاستفادة من المتاعب العميقة التي حاقت بالأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية في السنوات الأخيرة . على أية حال ، فإن الأحزاب الشيوعية تعيش منذ فترة طويلة سيرورة من التحول نحو « الاشتراكية ـ الديمقراطية » . وسنبحث هذه النقطة بعد قليل .

لا شك أن الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية ستبقى ، في المستقبل المنظور ، القوة السياسية الأساسية في اليسار ، أو ستكون على الأقل عاملاً ذا أهمية بالغة . في بعض الحالات ، وإيطاليا مثال واضح على ذلك ، قد لا تتمكن هذه الأحزاب من استعادة نفوذها الفعال بسبب فقدانها ثقة الجماهير الناتج عن تورطها في الفساد . ولكن لم تتمكن أزماتها ، مهما كانت حقيقية ، من شلّ حركتها يقول Perry Anderson : «في سنوات ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ كان رؤساء الحكومات اشتراكيين ـ ديمقراطيين في بون ، ڤيينا ، لندن ، بروكسل ، كوبنهاجن أوسلو ، ستوكهولم وهيلسنكي»[١٩] ، ثم يقول :«في أوائل الثمانينات ، عندما حكم المحافظون في لندن ، بروكسل ، أمستردام ، روما وكوبنهاجن ، كان رؤساء الحكومات اشتراكيين ـ ديمقراطيين في باريس ، مدريد ، روما ، لشبونة وأثينا»[٢٠] . في السياق نفسه يلاحظ برزيورسكي وسبراغ أن : «الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية حصلت بالمعدل على ٤٠ ـ ٥٠٪ من الأصوات : في النمسا ، النرويج ، المملكة المتحدة والسويد... تجاوز معدل الأصوات التي حصل عليها اليسار بمجموعه (الأحزاب الاشتراكية الشيوعية ، والجماعات اليسارية الأخرى) نسبة الـ٥٠٪ في السويد والنرويج . وفي أغلب البلدان الأخرى تراوح نصيب اليسار بمجموعه بين ٤٠ ـ ٥٠٪ من الأصوات»[٢١]

ثم تراجع النجاح الاشتراكي ـ الديمقراطي بشكل ملحوظ في الثمانينات ومطلع التسعينات ، ولكن ، حيثما استطاعت الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية أن ترسخ نفوذها ، من المستبعد جداً ألا تظل طرفاً سياسياً أساسياً في الدول الرأسمالية المتقدمة ، أحياناً في الحكم ، لوحدها أو ضمن ائتلاف ، وأحياناً في صفوف المعارضة

كانت سيرورة اندماج الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية في النظام السياسي سيرورة طويلة الأمد ، استمدت زخماً قوياً عام ١٩١٤ من تأييد الاشتراكيين ـ الديمقراطيين للحكومات البورجوازية في شنها الحرب ومع حلول الحرب العالمية الثانية ، أصبحت هذه الأحزاب كما كان الحزب الاشتراكي ـ

الديمقراطي السويدي قبل ذلك ، «أحزابَ حكم» فعلاً . من هذا الموقع استطاعت هذه الأحزاب تحقيق الكثير عن طريق الإصلاحات ، وساعدها على ذلك الازدهار الاقتصادي الذي ساد العقود التي تلت الحرب . لكن مع نهاية ذاك الازدهار ، أصبحت الحكومات الاشتراكية ـ الديمقراطية ، وإن على مضض ، مديرة لسياسة تراجعية ، تخفيض النفقات العامة وتقليص الخدمات الاجتماعية ، مما أضرّ بناخبيها من بين العاملين بأجور ، دون أن تحصل على تأييد أوساط أخرى . لقد وضعت ظروف الأزمة قادة الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية أمام تحديات لم يستطيعوا مواجهتها لأن اعتماد سياسة مختلفة كان سيقودهم إلى طريق محفوف بالمخاطر يؤدي إلى نتائج غير مضمونة ، ويلاقي معارضة قوية داخل البلد وخارجه . على أية حال لم تكن السياسات البديلة المعقولة والواقعية متوفرة أمامهم . فكان من الأسهل اختيار سياسة تخفيض النفقات . ولكن مشكلة هذا الاختيار أنه جعل ادعاء الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية أنها بديل فعلي للأحزاب المحافظة يبدو ادعاءً يفتقر إلى المصداقية جداً

رغم ذلك ، يتوقف الكثير من مستقبل اليسار على السؤال حول وجود أية إمكانية لتحرك هذه الأحزاب باتجاه مواقع أكثر راديكالية . فالكثير من الدلائل الملموسة تغرينا بالإجابة على هذا السؤال بالنفي الحازم ، والقول إن هذه الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية لا تستطيع في أحسن الأحوال أن تكون أكثر من أحزاب إصلاحية معتدلة عندما تسمح لها الظروف بذلك ، وأي اختلاف عن هذا هو مجرد وهم خطر . ومن أهم مبررات هذا الحكم حقيقة أن الديمقراطية الرأسمالية تعطي القادة الاشتراكيين ـ الديمقراطيين ، ضمن الأحزاب والنقابات ، مصلحة قوية في إدارة النظام القائم ، وفرصة في إظهار أنفسهم على أنهم معتدلون ، يتسمون بالمسؤولية و«الواقعية» . ولابد أن يحوّلهم هذا إلى أعداء لمن هم على يسارهم وأن يقودهم إلى محاربتهم

مقابل هذا ، هناك مجموعة من العوامل لابد من أخذها بعين الاعتبار أهم هذه العوامل هو انتهاء الحرب الباردة ، مما رفع عن كاهل اليسار العبء الثقيل

الذي حمله منذ سنة ١٩٤٥ . فقد لعب القادة الاشتراكيون ـ الديمقراطيون دوراً رئيسياً في احتواء جهادية اليسار بين الحربين العالميتين ، وخاصة عندما كانت نضالاته بتحريض أو بقيادة الشيوعيين أصبح هذا الدور أكثر صراحة بعد الحرب العالمية الثانية ، مما حوّل الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية إلى حليف للأحزاب المحافظة لا يقدّر بثمن . فساد الوفاق بين القادة الاشتراكيين ـ الديمقرطيين وخصومهم المحافظين حول المسائل الأساسية ، وخاصة السياسة الخارجية والدفاع[٢٢] . وكان البعبع الشيوعي من أهم الأسلحة في يد قادة الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية . ولكن زوال هذا البعبع لا يعني الآن أنهم توقفوا عن كفاحهم ضد من ينتقدونهم في صفوف اليسار ، لكنه يزيل من الحساب ذريعة ضد النقاد اليساريين كانت تُستخدم بأقصى فاعلية . فتهمة «التروتسكية» وغيرها من ألقاب الازدراء لا تحمل الآن الشحنة التي كان يحملها لقب «الشيوعي» أو «المناصر للشيوعية» فيما مضى

إن أهمية زوال بعبع الشيوعية لا يمكن الاستهانة به من نواح أخرى أيضاً فمنذ انبثاق الأحزاب الشيوعية بعد الثورة البلشفية ، نشأت هوة سحيقة بين الاشتراكية ـ الديمقراطية والشيوعية ، الأمر الذي أدى ، من بين أمور أخرى ، إلى إبعاد نشطاء الحركة العمالية الذين اختاروا الانضمام إلى الأحزاب الشيوعية ، عن أغلبية الحركة العمالية كلما أمكن ، وقد تفاقم ذلك مع بدء الحرب الباردة واضطهاد الأحزاب الشيوعية ، اضطهاد مارسه قادة العمال الاشتراكيون ـ الديمقراطيون مثل غيرهم . فهذا الاضطهاد كان من سمات تلك الحرب إن التناحر بين الاشتراكيين ـ الديمقراطيين والشيوعيين كان له عواقب كارثية خلال الفترة بين الحربين العالميتين ، لاسيما في ألمانيا ، حيث لعب العداء بين الطرفين دوراً رئيسياً في تسهيل صعود النازيين إلى السلطة . ومازالت الانقسامات بين اليمين واليسار قائمة في الحركة العمالية ، لكنها لم تعد بالحدة المؤسساتية التي شهدتها الحركة سابقاً

من ناحية ثانية ، يعدّ فشل «اقتصاد السوق» في المعالجة الفعالة لمجموعة

من المشاكل الهامة بدءاً بالبطالة الواسعة وانتهاءً بتدهور الخدمات العامة والتعاونية أهم العوامل المؤثرة على الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقرطية . إن استخدام فكرة «الأزمة» في هذا السياق مضلل نوعاً ما ، لأنه يستحضر إلى الأذهان بعض الأحداث الدراماتيكية والمباشرة سواء في الحقل الاقتصادي أو السياسي . فـ«أزمات» كهذه شائعة الحدوث جداً في البلدان الرأسمالية ، ولكنها نادراً ما تهدد النظام نفسه . إننا هنا بصدد نوع مختلف من «الأزمات» ، هو تدهور «نوعية الحياة» بالنسبة للغالبية العظمى من الناس ، وليس فقط الأفراد الأشد فقراً ، يوازي هذا التدهور اضمحلال تماسك الأحزاب السياسية ، مما يؤدي إلى تدهور في عمل النظام السياسي برمته . ذلك هو الأفق أمام الديمقراطيات الرأسمالية ، وهو يطرح تحدياً واضحاً للمواقف «المعتدلة» التي تبناها القادة الاشتراكيون ـ الديمقراطيون

وقد يجابهون هذا التحدي بمزيد من «الاعتدال» ، ولكن يمكن عند ذلك أن تواجههم مقاومة هامة من اليسار . لقد كانت الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية على الدوام ميداناً للصراع بين القادة «المعتدلين» ونقادهم اليساريين . وكثيراً ما تمخض عن هذا الصراع انتصار القادة ، ولكن ليس دوماً بدون بعض التنازلات لخصومهم إن انتصار القادة يعزى إلى سيطرتهم على الجهاز الحزبي ، إلى الدعم الذي يلقونه من غالبية القادة النقابيين الذين لا يقلون عنهم «اعتدالاً» ، إلى الانقسامات والتردد في صفوف خصومهم ، وكما أشرنا سابقاً ، إلى إرهاب النقاد باتهامهم بـ«مناصرة الشيوعية» ، وخوف هؤلاء النقاد من هذا اللقب ، إلى تأييد أغلبية أتباعهم في القاعدة ، الذين يعتزون بالولاء للقادة ، وأخيراً وليس آخراً إلى إدانة خصومهم اليساريين من قبل الجرائد المعادية بشدة لليسار

سوف تبقى الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية ميداناً للصراع ولكن في ظروف اقتصادية ، اجتماعية وسياسية سيئة ، وفي ظل نظام سياسي عاجز عن معالجة أمراض جلية مثل البطالة وتدهور الخدمات الاجتماعية والتعاونية ، وعدم

الاستقرار بشكل عام ، يمكن لليسار ، داخل هذه الأحزاب وخارجها ، أن يكون أكثر تأثيراً في المستقبل مما كان عليه في الماضي . ولكن ، حتى في أشد الاحتمالات تفاؤلاً ، لا يمكننا أن نتوقع من هذه الأحزاب أن تتحول بسهولة إلى قوة ملتزمة بالتحول الاشتراكي ، وإنما قد تصبح أكثر انفتاحاً على السياسات الراديكالية مما هي عليه تقليدياً إن العامل الأساسي في تقرير ذلك هو فشل النظام الرأسمالي في العديد من المجالات ، والمضاعفات الاجتماعية والسياسية لهذا الفشل . فلا ريب أن ذلك سيؤدي إلى تفجّر نضال جماعات مستقلة حول مظالم محددة ، دون لجوء هذه الجماعات إلى الاستعانة بالأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية ، ويمكن لهذا النضال أن ينتزع تنازلات من الحكومات ، ويعدّ الضغط الذي تمارسه هذه الجماعات جزءاً حاسماً من السيرورة الديمقراطية ولكن التقدم الحقيقي المستمر نحو الاشتراكية ـ الديمقراطية يتطلب أكثر من هذا بكثير . في النهاية ، وأكثر ما يمكن لليسار أن يأمل بلوغه في المستقبل القريب في البلدان الرأسمالية المتقدمة (وفي أماكن أخرى أيضاً) هو تقوية النزعة الإصلاحية اليسارية كتيار فكري وسياسي في الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية . فآفاق النزعة الإصلاحية اليسارية تبدو كئيبة الآن ، ولكن هذا لا ينتقص من حقيقة أنها سوف تبقى ، لأمد طويل ، أفضل الآمال لتقدم السياسات الراديكالية إلى الأمام

تترتب على ذلك عواقب كبيرة كذلك . فهذا يعني ، هنا أيضاً ، أن الحكومة التي قد تعتبر أهداف الإصلاح اليسارية من أولوياتها سوف تتميز بالاستمرارية والانقطاع في الوقت نفسه ، بكلمات أخرى ، لن تمثل سياسة هذه الحكومة قطيعة تامة عن تجربة الماضي ، ولكنها ستنطوي على تجاوز تلك التجربة . هذا يعني أيضاً أن حكومة كهذه سوف تتمكن من العمل المشترك مع ، وربما حتى أن يشارك فيها ، أناس على يمين التيار الاشتراكي ـ الديمقراطي وكذلك أناس على يساره فالاشتراكية ـ الديمقراطية اليسارية ، بهذا المعنى ، تمثل موقعاً يمكن لبعض التيارات الأخرى في طيف اليسار أن تتجمع حوله دون التنازل عن مواقفها

المستقلة . بالطبع ، سوف يوجد على الدوام أناس على يمين أو يسار النزعة الإصلاحية اليسارية ممن سيختارون التعبير عن التزاماتهم بطرقهم الخاصة ضمن جماعاتهم المستقلة ، وما يحدث للأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية سيتوقف إلى حد كبير على حالة اليسار خارج هذه الأحزاب

ـ ٤ ـ

لعل من المفيد ، في هذا السياق ، أن نلقي نظرة سريعة على الدور السابق للأحزاب الشيوعية . فبعد الثورة البلشفية في أكتوبر ١٩١٧ وانعقاد مؤتمر الأممية الثالثة عام ١٩١٩ ، ظهرت الأحزاب الشيوعية التي رعتها الأممية في البلدان الرأسمالية المتقدمة لتكون المعارضة الرئيسية الواقعة إلى يسار الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية . واستندت هويتها الثورية على عضويتها في الأممية الثالثة والتزامها بـ« شروطها الواحد والعشرين »[٢٣] . وقد ميزت هذه الأحزاب نفسها عن جميع الحركات الأخرى ، (لاسيما الإصلاحية) ، عن طريق عدائها الشديد لهذه الحركات ، هذا العداء الذي قابلته الحركات بما هو أكثر ، كما تميزت هويتها الثورية ، بصورة ما ، بالاضطهاد الذي تعرضت له على يد الحكومات البورجوازية

لكن منذ أواسط الثلاثينات ، وبعد تبنيها استراتيجية « الجبهة الشعبية » أصبحت الأحزاب الشيوعية عملياً الممثل الرئيسي للتيار الذي على يسار الإصلاحيين اليساريين . وبقي هذا التطور محجوباً باستمرار التزامها اللفظي بالماركسية ـ اللينينية والخطاب الثوري ، ودفاعها الثابت عن سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية (والداخلية) بكل تفاصيلها ، وبسبب العزلة الداخلية جراء هذا الدفاع في مرات كثيرة ـ على سبيل المثال ، قبول هذه الأحزاب لـ« خط » عام ١٩٣٩ واستمرارها في اعتبار الحرب حرباً إمبريالية حتى عام ١٩٤١ عند غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي ، وكذلك تأييدها للاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة بالإضافة إلى تعرضها للمضايقات والاضطهادات التي أشرت إليها سابقاً إثر

الغزو الألماني تغيّر ذلك «الخط» فلعب الشيوعيون دوراً رئيسياً في مقاومة الاحتلال النازي ، وخرجوا من هذه الحرب أقوى بكثير

استُخدمت قوة هذه الأحزاب في السنوات التي تلت الحرب مباشرة في المشاركة بعملية إعادة بناء ما كان في الواقع النظام القديم . وقد انسجم ذلك انسجاماً جيداً مع رغبات ستالين وميول القادة الشيوعيين داخل البلدان الرأسمالية المتقدمة . فبعد الحرب مباشرة ، شارك وزراء شيوعيون في ائتلافية بورجوازية في فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، النمسا ، الدانمارك ، النرويج لوكسمبورغ ، فنلندة وآيسلندة . ومن حيث الجوهر ، بقيت هذه الأحزاب إصلاحية التوجهات بعد إقصائها عن الحكومات مع بداية الحرب الباردة . ولكنها تميزت عن الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية ببرامجها الإصلاحية الأكثر راديكالية ووضوحاً ، وباستعدادها للجوء إلى النشاط التحريضي والعمل خارج البرلمانات ، وبمعارضة السياسة الاستعمارية لحكوماتها[٢٤] ، بالإضافة إلى دوام تبعيتها للاتحاد السوفيتي حتى أواخر الخمسينات . ولكن اختلاف الأحزاب الشيوعية عن غيرها لم يحل دون دمجها ، بمقدار ما أتيح لها ، في النظام السياسي ، أو من مشاركتها التامة في المنافسة الانتخابية

وأدى التزام هذه الأحزاب بما سمي الشيوعية الأوروبية في السبعينات إلى تعزيز تحولها نحو الاشتراكية ـالديمقراطية الذي تمثل في القبول التام للنظام البرلماني ، للتعددية السياسية ، بالإضافة إلى الاعتقاد بإمكانية التقدم نحو الاشتراكية بالأساليب الدستورية . رغم ذلك ، كانت هذه الأحزاب من ضحايا تراجع اليسار ، وتفاقم تراجعها بسبب أزمة الشيوعية عموماً في الثمانينات . في ذلك الوقت كان الحزب الشيوعي الفرنسي يعاني من تراجع حاد بعد أن صار أقلية ومشاركته هامشية جداً في الحكومة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) كما كان الحزب الشيوعي الإيطالي يبحث لنفسه عن هوية أكثر عصرية عن طريق تسمية نفسه بالاسم المتواضع «حزب اليسار الديمقراطي» وكانت الأحزاب الشيوعية الأخرى تسلك طرقاً مشابهة أو تحل نفسها عملياً

إن هذا التراجع يغري بتقليل الأهمية التي كانت يوماً للأحزاب الشيوعية في حياة اليسار . لكن هذه الأحزاب كانت المصدر الرئيسي للنضال خارج البرلمانات من أجل القضايا التقدمية ، وكان نضالها يتجاوز كثيراً حجم عضويتها ، وقد كانت هذه الأحزاب أيضاً المصدر الرئيسي للدعاية للاشتراكية والتثقيف بها . لكن هذه الدعاية وهذا التثقيف تشوّها بالستالينية والدوغمائية في التعامل مع الماركسية ومع ذلك ، ساعد التحليل الطبقي الذي اكتسبه الكثيرون من أعضاء الحزب الشيوعي ، وكثيرون غيرهم أيضاً ، على تسليحهم بـ« منهج » بديل وأصيل في « النظرة إلى العالم » ، مما حصّنهم بقوة « للوقوف » ضد الدعاية التي تشنّها القوى المحافظة لاحتوائهم

من هذه الناحية ، يشكل تراجع الأحزاب الشيوعية ، رغم كل سلبياتها وقصورها ، إفقاراً حقيقياً لليسار . فمهما كان الحكم على تلك التجربة ، فإنها تنتمي إلى لحظة تاريخية ذهبت بلا رجعة . سوف تستمر الأحزاب الشيوعية أو الأحزاب الشيوعية السابقة ، في بلدان مثل فرنسا وإيطاليا ، وأماكن أخرى أيضاً ، في القيام بدور في اليسار ، ببرامج للإصلاح على قدر أو آخر من الراديكالية أما أن تصبح قطباً قوياً يجذب الباحثين عن منظمات يسارية الالتزام مقنِعة (كما كانت هذه الأحزاب يوماً) فأمر بعيد الاحتمال

حيثما انحلت بعض الأحزاب الشيوعية ، أو قامت بتغيير اسمها وابتعدت عن التزاماتها السابقة ، التمس البعض ، على الأقل ، من أعضائها السابقين مواقع سياسية جديدة في منظمات سياسية قائمة أو في أخرى جديدة . لقد حدث هذا في عدد من البلدان ، خاصة في إيطاليا ، وسوف يحدث في أماكن أخرى بلا شك

إن نشوء أحزاب إشتراكية جديدة في كثير من البلدان هو إحدى السمات البارزة لوقتنا الحاضر . ورغم أن غالبيتها صغير لكنه يملك مكاناً في اليسار ويمكن لعدد الأعضاء ولنفوذهم أن ينمو في السنوات المقبلة . والحق إن هذا النمو يمثل شرطاً أساسياً لازدهار اليسار ، لأن قوتها كمنظمات يسارية مستقلة تعدّ شرطاً لازماً لإثبات (أو إعادة إثبات) حضور إشتراكي واضح ، في الثقافة

الوطنية ، على الصعيد الفكري ، الأخلاقي والسياسي إن هذه الأحزاب اليسارية الجديدة لا تشاطر أحزاب «اليسار الثوري» في الرأي ، وسنتحدث عن هذه الأحزاب الثورية بعد قليل . إنها أحزاب «إصلاحية» ، ولكن لنزعتها الإصلاحية صبغة راديكالية تفتقر إليها الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية في الوقت الحاضر . ومن المستبعد في أغلب الحالات أن تحل محل الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية ، بل يمكن أن تحفزها للعمل وتشكل تحدياً جدياً لها

بالإضافة إلى هذه الأحزاب ، هناك أحزاب الخضر والتشكيلات السياسية الأخرى التي تمثل جزءاً من «اليسار الجديد» بصيغته الجديدة . ولعل ذلك يبشر بنشوء تحالف جديد بين مجموعات لا تشكل الاختلافات بينها جداراً صلداً يفصلها عن بعضها ، رغم حقيقية هذه الاختلافات ، وذلك لأن كل هذه المجموعات تلتقي حول نفورها من القيم الرأسمالية وكل ما يترافق معها

قد يبدو تساؤلنا غريباً حول سريان ما قلنا على الولايات المتحدة إنه في الواقع ليس غريباً ، فالاعتبارات التي تثير ، في بريطانيا مثلاً ، جدلاً لا نهاية له حول مدى الصواب في عمل الاشتراكيين ضمن حزب العمال أو عدم عملهم ضمنه ، أو حول ضرورة أن يبحثوا عن بديل له ، هذه التساؤلات تشغل اليسار الأمريكي أيضاً منذ وقت طويل حول علاقتهم بالحزب الديمقراطي . ففي شأن الانتخابات البرلمانية تحديداً ، يمكن القول إن الحزب الديمقراطي قد احتكر عملياً الجانب الإصلاحي من المسرح السياسي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية ؛ ومهما بلغت الشكوكية المبررة لدى اليسار حول الميول والوعود الإصلاحية لرئيس ديمقراطي ، يبقى صحيحاً أن احتمال تولّي الرئاسة من قبل رئيس ديمقراطي يخفف الميل نحو بناء أي شيء يتجاوز الحزب الديمقراطي

لقد تم تدمير «اليسار القديم» في الأربعينات وأوائل الخمسينات بالفعل لكن منذ ذلك الحين ، نجد أن حركات مثل جماعات الدفاع عن الحقوق المدنية المعارضة لحرب فيتنام ، الحركة النسوية ، حركة الخضر و«ائتلاف قوس قزح» تثبت بوضوح كافٍ أن هناك حياة في قوى اليسار خارج إطار الحزب

الديمقراطي كما يجب ألا نتجاهل الأهمية الدائمة للحركة النقابية كمجموعة ضغط ، رغم جميع نقاط ضعفها وخيباتها الجلية[٢٥]

من المتعذر طبعاً القول كيف للحركات المتباينة الكثيرة التي تشكل الآن جزءاً من طيف اليسار في الولايات المتحدة أن تختار طريقة للتعبير عن مطامحها ومدى إمكانية قيام أية حركة متماسكة إلى يسار الحزب الديمقراطي . هناك محاولات تُبذل في هذا الاتجاه ، وسواء نجحت أو فشلت ، من المهم على الأقل أن نلاحظ أن حيوية هذا الجانب اليساري من الطيف تكشف مدى زيف الفكرة القائلة إن تلك البلاد غارقة في ونام عميق . وكما قلنا سابقاً ، الهيمنة الرأسمالية واقع هائل الثقل . لكن القوة الواضحة للقوى مفرطة الرجعية يجب ألا تحجب عن أنظارنا وجود قوى معارضة هامة تعمل في المجتمع الأمريكي ؛ وأن هذه القوى تستمد قوتها من انتهاء الحرب الباردة ، ومن الشعور القوي على نطاق واسع أن الولايات المتحدة لم تعد تحقق التوقعات النابعة من الإيمان بـ« الحلم الأمريكي » . فلقد تحول الحلم الأمريكي في الواقع إلى كابوس بالنسبة لعدد هائل من المواطنين في مراكز المدن ، لأن ظروف الحياة فيها تمثل سخرية مريرة من فكرة « رأسمالية دولة الرفاه » أما ما يتمخض عن ذلك من الناحية السياسية ، فهو أهم الأسئلة التي تنتظر الإجابة في حياة أمريكا السياسية

- ٥ -

إن الاشتراكية الثورية ، بالمعنى القوي لمفردة « ثوري » كانت تمثلها منذ العشرينات ، شتى التجمعات والفرق التي تستلهم أهدافها من اللينينية ، ومن حياة ليون تروتسكي وأفكاره على وجه الخصوص[٢٦]

من أجل التوضيح ، يمكننا أن نقسم السمات الرئيسية للماركسية الثورية إلى أربعة أجزاء مترابطة . أولاً التوقع أن تناقضات الرأسمالية ستتفاقم ، عاجلاً أو آجلاً ، تفاقماً يخلق حالة ثورية تقود إلى الإطاحة بالنظام القائم على يد الطبقة العاملة بقيادة حزب ثوري قادر على انتهاز الفرصة . ثانياً ، هناك الإصرار على

« أن الطبقة العاملة لا يمكن أن تسيطر على جهاز الدولة القائم وتجيّره لمصالحها ليس إلا ، بل يجب على هذه الطبقة أن « تحطم » هذا الجهاز وتستبدله بدولة من نمط جديد كلياً ، خاضعة فعلياً لسلطة الشعب ، فيما تسير نحو التلاشي الفعلي »[٢٧] وهذه هي كلمات ماركس نفسه في كتابه « الحرب الأهلية في فرنسا ١٨٧١ » . ثالثاً ، وهي نقطة تكمل النقطة الثانية ، هناك الإصرار على أن النضال من أجل الإصلاحات لا يكفي رغم ضرورته ، فالتغيير الراديكالي للنظام الاجتماعي لا يمكن أن يأتي عن طريق الإجراءات الإصلاحية فقط ، وأن الطبقة الحاكمة لن تتخلى عن مواقعها بدون مقاومة متواصلة ، وعنيفة إذا اقتضى الأمر وبالتالي فإن مجابهة كبيرة بين القوى الثورية والقوى الرجعية لا يمكن تجنبها رابعاً ، إن سمة هامة من سمات التروتسكية تتمثل في فكرة أن « الاشتراكية في بلد واحد » هراء لا معنى له وأن الثورة يجب أن تكون عالمية ، ومن شأن ثورة في أحد البلدان أو إحدى القارات أن تفجّر تحركات ثورية في أماكن أخرى

لقد خابت التروتسكية كحركة في كل مكان تقريباً . فبقيت الأحزاب والجماعات التروتسكية صغيرة جداً من حيث عدد الأعضاء ، ومفرطة التعرض للانشقاقات ، مع تبادل الفرق المنشقة المتحاربة الاتهامات بالخيانة وبالانحراف فانطبق عليها ما دعاه فرويد ، في سياق آخر ، « نرجسية الفوارق الصغيرة »

منذ أوائل العشرينات حتى وقت قريب كانت « التروتسكية » صفة ذميمة في قاموس اليسار الشيوعي ، وخارجه أيضاً ، وتستخدم الآن أيضاً كتعبير للذم من قبل الكثير من اليساريين ، كما يُنظر إلى أنصار التروتسكية كمتعصبين انتهازيين يعيشون في غيتو اصطنعوه لأنفسهم . وتبدو التروتسكية لغالبية اليسار مجرد تكديس للشعارات التي لا أساس لها في الواقع

إن لجميع هذه التهم ما يبررها أما القضايا الأساسية في التروتسكية ، التي أشرنا إليها منذ قليل ، فلا تستحق النفي المباشر الذي كثيراً ما تجابه به فالواقع ، إن هذه القضايا تمثل تحدياً هاماً لأي شخص مهتم بالسير نحو الاشتراكية .

بدايةً ، يُعتبر كل إشتراكي « طوباوياً » جداً إن لم يأخذ على محمل الجد الإصرار على أن الانتقال التدريجي الدستوري والسلمي إلى الاشتراكية هو مشروع صعب للغاية ؛ وذلك لأن الطبقات المسيطرة لابد أن تدافع عن النظام الاجتماعي الذي تعتقد أنه أفضل ما يمكن تحقيقه ، فلابد أن تحاول إحباط أية محاولة لإزاحتها من المواقع التي يوفرها لها ذاك النظام الاجتماعي . ولن تفتقر الطبقات المسيطرة إلى دعم هام من الطبقات الأخرى كان هذا بيت القصيد لكتابات هارولد لاسكي Harold Laski في الثلاثينات ، رغم أنه لم يكن تروتسكياً بل عضواً مرموقاً في حزب العمال[٢٨] . وقد تناول هذا الموضوع العديد من الاشتراكيين غير التروتسكيين في بلدان مختلفة . لم يعد لهذا الموضوع أي معنى لدى من يعتقدون أن الاشتراكية قد ماتت . أما بالنسبة لمن لديهم رأي أكثر موضوعية ، ومازالوا مهتمين بتحقيق الاشتراكية ، فيجب أن يكون هذا الموضوع في بؤرة تفكيرهم ، أو هو كذلك فعلاً

لا يدور السؤال الحقيقي ، على كل حال ، حول احتمال مقاومة الطبقات المسيطرة وحلفائها في الطبقات الأخرى لمحاولة التغيير الاشتراكي ، فيمكن أن نقبل هذا كبديهية . السؤال الحقيقي هو إلى أي مدى ستتمكن من ذلك ؟ ويعتمد ذلك ، إلى حد بعيد ، على ما ستفعله الحركة الإشتراكية أو الحكومة الإشتراكية حيال ذلك . سنتوسع في بحث ذلك في الفصل السادس

ثانياً ، يدور السؤال الهام حول الدولة كما لاحظنا سابقاً كان ماركس هو من صاغ فكرة ضرورة تدمير جهاز الدولة ، وقد تناولها لينين وتبنتها التروتسكية كانت فكرة ماركس ولينين أنه سيتم استبدال الدولة البورجوازية المحطمة بأخرى من نوع مختلف تماماً ، ولن تكون ، هذه الأخيرة ، دولة بكل معنى الكلمة ، إذ أن وظائف تلك الدولة سيتولاها الشعب ، إلى حد كبير

إن وجود دولة حقيقية هو في الواقع أمر أساسي من أجل تقدم الاشتراكية وهدف الاشتراكية بالطبع أن تحوّل اتجاه الدولة نحو الديمقراطية ولكن ما أن يرفض الإشتراكيون فكرة إمكانية « تحطيم » الدولة ، أو إمكانية

«اضمحلالها» عما قريب ، حتى تطالعهم مجموعة من المشكلات فالحكومة الاشتراكية عندئذ تقع فريسة دوامة الدولة السابقة ، ولن يكون من السهل عليها تحرير نفسها من هذه الدوامة وسنبحث في ذلك حالاً يجب إيجاد الوسائل الضرورية للجمع بين سلطة الدولة والسلطة الشعبية . وهذه مهمة أكثر تعقيداً بكثير مما يريد الاشتراكيون أن يعترفوا به

تكمن مشاكل أخرى في الموقف «الثوري» أو «الانتفاضي» إحدى هذه المشاكل هي أن «السيناريو» الذي تصورته المجموعات التروتسكية عن القيام بانتفاضة مظفرة مسلحة بقيادة حزب «طليعي» يبقى أمراً بعيد المنال في أي مكان . لقد أشرنا سابقاً إلى أن الأزمات التي تنتجها الرأسمالية تولّد انفجارات عنيفة ، ولكن يجب عدم الخلط بين هذه وبين «الحالة الثورية» ، التي تقتضي (في الدول الرأسمالية الديمقراطية) أن تقوم الأغلبية الساحقة من الجماهير ، أو جزء منها كبير العدد على الأقل ، بتأييد الإطاحة بالنظام تحت قيادة حزب ثوري . من السهل القول إن ما يبدو مستحيلاً اليوم قد يصبح واقعاً غداً ، أو بعد غد ، أو اليوم الذي يليه . ولكن ، حيثما تبدو الطرق الأخرى نحو التغيير الراديكالي غير مسدودة ، فسيتم اختيار هذه الطرق من أجل تحقيق التغيير الثوري بدلاً عن اختيار الكفاح المسلح . وبالطبع ، سوف تأخذ الأمور مجرىً مختلفاً تماماً حيثما تتخلى الطبقة الحاكمة تماماً عن الأساليب الديمقراطية وحتى في هذه الحالة ، فإن الكفاح المسلح ضد نظام تسلطي سوف يؤدي في أغلب الاحتمالات إلى إقامة دولة بكل معنى الكلمة

هناك أيضاً الحقيقة الخطرة التي مفادها أنه حيثما تحدث الثورة ، فالنتيجة لا تكون إقامة نظام لسلطة الشعب وأفضل ما يمكن أن نأمل بحدوثه هو إقامة نظام يتمتع ببعض جوانب الديمقراطية الدستورية ؛ ويعدّ هذا تقدماً حقيقياً بالمقارنة مع الأنظمة الديكتاتورية من جهة أخرى ، كلما كانت الانتفاضة أعنف وكلما طالت فترة الحرب الأهلية يزداد احتمال أن تكون النتيجة ديكتاتورية وهذا لا يلغي ضرورة الثورة عندما تنعدم الإمكانات الأخرى .

ولكن حين توجد إمكانات أخرى ، ليس لدى الثوريين أي خيار إلا أن يجرّبوها

أما عن إقامة «الإشتراكية في بلد واحد» ، فمن الصحيح جداً أن ذلك لا يمكن «إنجازه» . ولكن ما إن نتخلى عن دولة الاشتراكية كدولة ناجزة ، وينظر إلى الإشتراكية كهدف يتطلب سعياً دائماً ، حتى تفقد تلك الحجة قوتها ، فبوسع حكومة إشتراكية أن تدشن السيرورة دون انتظار ثورة عالمية . من ناحية أخرى ، من الواضح أنه كلما ازداد عدد الحكومات الاشتراكية وتحركت في الاتجاه نفسه ، ازدادت فرص التعاون ، المساعدة المتبادلة ، وتسهيل هذه السيرورة

رغم جميع نقاط ضعفها النظرية والعملية ، ستبقى الدعوة للانتفاضة الاشتراكية جزءاً مرئياً ومسموعاً من خطاب اليسار ، مهما بلغ نفور بقية اليساريين منها . وسيبقى مصيرها الهامشي بالذات عاملاً من العوامل التي ستجذب بعض الناس الذين يعتبرون أي شيء أقل هامشية من تلك الدعوة موضعاً لارتيابهم العميق

- ٦ -

يستدعي هذا العرض المختصر لحالة اليسار استنتاجاً ثنائي الجانب : من جهة ، هناك حياة أكثر نشاطاً وحيوية لدى اليسار ، بمعناه الواسع ، مما يمكن تخمينه من خلال ما يقال عنه إن فكرة انغماس السكان في لامبالاة حول أي شيء ، ما عدا الاستهلاك ، تمثل تصويراً فيه الكثير من التشويه . على العكس من ذلك ، هناك ، وفي جميع جوانب المجتمعات الرأسمالية ، تأكيد حي ، نضالي في كثير من الأحيان ، على المطالب والحقوق ، حتى من قبل أناس لم يكن لهم ، منذ فترة ليست طويلة ، أي حضور على المسرح السياسي : النساء ، السود المثليين ، الخضر ، المعوقين ، الشباب والمسنين كما لم يتوقف العاملون بأجور ونقاباتهم عن المطالبة والإصرار على حقوقهم ، حتى وإن كان مستوى النشاط الإضرابي قد انخفض في الثمانينات وما بعدها .

يجب أن لا يؤخذ هذا على أنه يمثل اهتماماً عظيماً من قبل جموع الشعب في الديمقراطيات الرأسمالية بأي بديل اشتراكي محدد على العكس من ذلك ، هناك الكثير من الارتياب بأي بديل كهذا ، وهذا نابع جزئياً من تجربة الأنظمة الشيوعية السابقة ، التي كثيراً ما يظن بأنها تمثل ما تعنيه الإشتراكية . هناك أيضاً فشل الحكومات الاشتراكية ـ الديمقراطية في أن تقدم أي بديل واضح عن المحافظين ، أضف إلى ذلك الفساد الذي ارتبط في العديد من الدول بأحزاب اليسار وأحزاب اليمين على حد سواء إن أي تفسير لعدم الاكتراث الشعبي ، أو العداء ، لفكرة الإشتراكية ، في أية صيغة ، يجب أن يتضمن قصور منظمات اليسار الجماهيرية ، خاصة الأحزاب الاشتراكية ـ الديمقراطية ، في الدعوة إلى الاشتراكية . ومنذ السبعينات ، وما بعدها ، أخليت الساحة الأيديولوجية لهيمنة اليمين عملياً ، مع بقاء معظم اليسار غير قادر ، أو غير مستعد ، للنضال المناهض لهذه الهيمنة

إن هذا آخذ بالتغيّر ، في ظل الإخفاقات الواضحة لليبرالية الجديدة وفي حين يوجد الكثير من الارتياب العالق بالإشتراكية ، كمفردة وكتعاليم ، هناك الكثير من الدعم لمطالب تستهدفها الإشتراكية ، وتشكل تحدياً لأيديولوجيا المحافظين وممارستهم ـ مطالب ذات علاقة بالضمان الاجتماعي ، الخدمات العامة ، الحقوق ، الديمقراطية ، المساواة ، العدل ، والسلوك الإنساني هناك حالياً جدار قوي يفصل مثل هذه المطالب عن الاشتراكية ومهمة الإشتراكيين هي الإظهار المقنع للصلة بين هذه المطالب والاشتراكية ، وتوضيح أن المطالب الجذرية بالديمقرطية ، بالمساواة في الحقوق وبتكوين مجتمعات للمواطنين لا يمكن تحقيقها إلا جزئياً ، هذا إذا كان بالإمكان تحقيقها أساساً ، ضمن إطار البنى القائمة للسلطة والامتيازات ، وإن تحقيق هذه المطالب يتطلب نوعاً من التغيير الشامل الذي تمثله الإشتراكية ـ ومع ذلك يجب القيام بهذا دون التقليل من أهمية ومن قيمة النضالات الجارية في سبيل تحقيق إصلاحات آنية ومحددة .

إن النضال المضاد للهيمنة يمثل مسعىً جماعياً ، يمكن للمثقفين خلاله أن يقدموا مساهمة هامة ، هناك فكرة خاطئة في بعض قطاعات اليسار تعتبر قولنا هذا محاولة «نخبوية» لإضفاء دور امتيازي للمثقفين . لكنه ، في الحقيقة ، مجرد إدراك ، مبني على أدلة كثيرة ، أن المثقفين ، اليمينيين واليساريين على حد سواء ، يستطيعون التأثير من خلال إيصال أفكار يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الواقع السياسي . إن هذا ليس مسألة مثقفين ، «يوصلون الإشتراكية إلى البروليتاريا من خارجها» حسب قول لكاوتسكي أثار إعجاب لينين ، بل مساهمة في كشف المسار خلال الغابة التي تمثل واقعنا الحاضر . ثمة حاجة دائمة لذلك ، ولكن الحاجة إليه تكتسب أهمية خاصة ونحن نواجه العديد من مشاكل جديدة ، في عالم متغيّر بسرعة خارقة ، مشاكل تحتاج إيضاحاً وحلاً إذا ما رغبنا في تحقيق أي تقدم

الموضة الدارجة تقول إن الماركسية لديها القليل ، أو ليس لديها أي شيء ، تقدمه ، لهذا المشروع ـ بل إنها تشكل حاجزاً أمام التفكير الواضح هذا خطل كبير . يجب التمييز بوضوح بين جانبين من أفكار ماركس . الأول وهو رؤياه للإشتراكية والشيوعية ، وهي رؤيا لم يتمكن أحد أن يبزها ، لكنها تصور المستقبل البعيد جداً . أما الثاني فهو تحليل طبقي يكمن في قلب الماركسية فلهذه الماركسية قيمة لا تضاهى في فهم المجتمعات الطبقية وصراعاتها ، على الرغم من التعديلات التي يجب إدخالها عليها في ضوء التطورات التي طرأت على العالم منذ رحيل ماركس . فالإشتراكيون الذين يحرمون أنفسهم من عون الماركسية يقعون في فقر شديد

إن تولي السلطة من قبل حكومة يسارية ، مسلحة ببرامج إصلاح راديكالية ، ومصممة على تنفيذ هذه البرامج ، يبدو بعيد الاحتمال في الوقت الحاضر ، وخاصة داخل البلدان الرأسمالية الديمقراطية المتقدمة ولكن كنا قد أشرنا سابقاً أن الديمقراطيات الرأسمالية تواجه الآن ضغوطاً من الأسفل لتحقيق مجموعة متنوعة من المطالب والتوقعات دون أن تستطيع تحقيقها ، أو أنها

تحققها بشكل غير وافٍ . فهذه المجتمعات تؤدي وظائفها ، بصورة سيئة ، أو سيئة جداً ، في حقول بالغة الأهمية ، مثل الصحة ، التعليم ، تأمين فرص العمل ، ظروف العمل ، التعامل مع المسنين والشباب ، مكافحة الجريمة ، وكثير من الأمور الأخرى التي لها تأثير كبير على «نوعية الحياة» التي يعيشها «المواطنون العاديّون» . يصحّ ذلك كله ، وعلى نطاق أوسع ، وبالنسبة لجميع البلدان الأخرى أيضاً

إن تراكم المظالم المترتبة على الممارسات أعلاه سوف يؤدي ، مع الوقت على أساس التأييد الشعبي القوي في الانتخابات وما بعدها ، إلى تولي السلطة حكومات يسارية ملتزمة بتحقيق تجديد وإصلاحات راديكالية في النظام الاجتماعي برمّته . ومن قصر النظر بمكان أن نعتبر هذا التوقع مجرد خيال

ما هي المهام والمشاكل التي سوف تواجه عندئذ حكومة كهذه ؟ ليس سؤالنا هذا مجرد تكهن لا طائل وراءه . فقيمة هذا السؤال تكمن في حقيقة أن سبر ماهية هذه المهام والمشاكل هو وحده الذي يمكّننا من تحديد ما يعنيه التقدم نحو الاشتراكية بالفعل ، وكيفية تحقيقه . فأي شيء غيره ليس سوى أمنيات ، لا تأخذ الظروف القائمة والملموسة بعين الاعتبار ليس من الصعب جداً أن نرسم الصورة المجردة التي سيبدو عليها مجتمع اشتراكي مثالي . ولكن يبدو من الأكثر جدوى أن نناقش الأهداف الاشتراكية على ضوء الظروف الفعلية التي سوف تواجه هذه الأهداف في الغالب . وهذا ما أحاول أن أقوم به في الفصل التالي

هوامش الفصل الخامس

(١) K. Marx, preface to *A Contribution to the Critique of Political Economy* (1859), in K. Marx and F. Engels, *Collected Works* (Lawrence and Wishart, London, 1980), vol. 16, p. 469.

(٢) انظر مثلاً ، E. Gellner, *Nations and Nationalism* (Blackwell, Oxford, and Cambridge, Mass., 1983); E. J. Hobsbawn, *Nations and Nationalism since* 1870 (Cambridge University Press, Cambridge, 1990); B. Anderson, *Imagined Communities* (Verso, London and New York, 1991, rev. edn).

(٣) V. I. Linin, *What is to be Done?* (Lawrence and Wishart, London, 1937), p. 32.

(٤) T. Childers, *The Nazi Voter: the social foundations of Fascism in Germany, 1919-1933* (University of North Carolina Press, Chapel Hill and London, 1983), pp. 141, 209, 211 . حصل الحزب النازي على ٣ , ٣٧ بالمئة في تموز ١٩٣٢ وعلى ١ , ٣٣ بالمئة في تشرين الثاني ١٩٣٢ . في انتخابات أيلول ١٩٣٠ ، حصل الحزب نفسه على ٩ , ١٨ بالمئة (المصدر نفسه)

(٥) المصدر نفسه ، الصفحات ٢٤٣ . انظر كذلك T. Mason, 'National Socialism and the working class 1925-1933', *New German Critique*, 11 (Spring 1977).

(٦) تفتتح دراسة عن «الإشتراكية الإنتخابية» للمؤلفين A. Przeworski and J. Sprague بالحملة التالية : «لم يتمكن أي حزب سياسي من الحصول على أغلبية إنتخابية اعتمادا على برنامج انتخابي يقترح تغييرات اشتراكية على المجتمع» A. Przeworsky and J. Sprague, *Paper Stones: a history of electoral socialism* (University of Chicago Press, Chicago and London, 1986), p. 1. هذا مضلّل بشكل واضح ، ما لم يكن استخدام الجملة السابقة «تغييرات اشتراكية على المجتمع» يعني التزاماً واضحاً بالثورة ، بكل ما لهذه الكلمة من معنى

(٧) J. K. Galbraith, *The Culture of Contentment* (Sinclair-Stevenson, London, 1992), p.10.

(٨) المصدر نفسه ، ص١٥

(٩) المصدر نفسه ، ص١٥٣

(١٠) A. Gorz, 'The new agenda', in *After the Fall: the failure of Communism* (Verso, London and New York, 1992), p. 293.

(١١) المصدر نفسه

(١٢) R. A. Dahl, *Democracy and its Critics* (Yale University Press, New Haven and Lon-

don, 1989), p. 327.

(١٢) Przeworsky and Sprague, *Paper Stones*, p. 59.

(١٤) انظر مثلاً S. Hellman, 'The PCI's alliance strategy and the case of the middle classes', in *Communism in France and Italy*, eds D. L. M. Blackmer and S. Tarrow (Princeton University Press, Princeton, N.J., and London, 1975).

(١٥) A. Nove, Socialism, *Economics and Development* (Unwin Hyman, London, 1986), p. 4.

(١٦) إن تروتسكي ، إثر تعرضه لهجوم حاد بعد موت لينين من قبل ما كان يعرف بثلاثي ستالين ، زينوڤييف وبوخارين ، انقاد إلى الانغماس في مثل هذا التقديس للحزب مطلقاً «قوله المشؤوم» : «أيها الرفاق ليس منا من يريد ، أو يمكن أن يكون محقاً ضد الحزب ، فالحزب دائماً على حق ، في نهاية المطاف ، وذلك لأن الحزب هو الأداة التاريخية الوحيدة التي تمتلكها الطبقة العاملة من أجل تنفيذ مهامها الأساسية» ، خطابه في المؤتمر التاسع عشر ، ٢٦ أيار ١٩٢٤ . في كتاب L. Trotsky بعنوان *The Challenge of the Left Opposition* (1923-1925) (Pathfinder Press, New York, 1975), p. 161 . ومع ذلك ، فقد كان تروتسكي أيضاً هو من قال في فترة سابقة : لنخلص الحزب من الطاعة العمياء ، من التسوية الميكانيكية للسلطات ، من قمع شخصية الفرد ، من الخنوع ، من السعي وراء المنصب! البلشفي ليس مجرد شخص منضبط ، إنه شخص يصوغ رأيه الثابت في كل حالة حول كل مسألة ، ويدافع عن رأيه هذا بشجاعة واستقلالية تامة ليس فقط ضد أعدائه ، بل داخل حزبه أيضاً 'The new course' في المصدر نفسه ، ص١٢٧ . طبعاً لقد سيطر الشكل السابق على حياة الحزب البلشفي في ظل الستالينية

(١٧) R. J. Dalton and M. Kuechler (eds), *Challenging the Political Order* (Polity Press, Cambridge, 1990), p. 10.

(١٨) K. Soper, 'Greening Prometheus: Marxism and ecology', in *Socialism and the Limits of Liberalism*, ed. P. Osborne (Verso, London and New York, 1991), p. 271.

(١٩) P Anderson, 'The light of Europe', in *English Questions* (Verso, London and New York, 1992), p. 309.

(٢٠) المصدر نفسه ، ص٣١٤

(٢١) Przeworski and Sprague, *Paper Stones*, p. 29.

(٢٢) سرى الوفاق أيضاً على النضال الدموي والمرير ضد حركات التحرر من الاستعمار في الدول المستعمرة سابقاً كما شن هذا النضال أيضاً ضد «الشيوعية» . فالحزب الاشتراكي الفرنسي كان بشكل خاص متورطاً بعد الحرب العالمية الثانية في الحروب الوحشية التي شنت من قبل الجمهورية الرابعة في الجزائر والهند الصينية ، ولكن أحزاباً اشتراكية ـ ديموقراطية أخرى في الدول المستعمِرة ، مثلاً حزب العمال في بريطانيا ، كانت مشاركة في مثل هذه الحروب

(٢٣) بما فيها نقاط مثل ديكتاتورية البروليتاريا ، النضال الذي لايلين ضد كل أشكال «الإصلاحية» ، الجمع بين

النشاطات الشرعية واللاشرعية ، قبول لايتزحزح بكل القرارات التي تتخذها اللجنة التنفيذية للأممية

(٢٤) صوت الحزب الشيوعي الفرنسي ، الذي كان لديه وزراء في الحكومة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، مع طلب الحكومة إعطاءها سلطات خاصة لشن حرب ضد حركات التحرر ، ولكن كانت هذه انحرافات بشعة ، بغض النظر عن مواقف الحزب التي لا تندرج في المعارضة للسياسات الاستعمارية والخارجية لحكومات فرنسية متعاقبة

(٢٥) انظر مثلا T. B. Edsall, *The New Politics of Inequality* (W. W. Norton, New York and London, 1984) : تبقى الحركة العمالية المنظمة المؤسسة الأساسية الأكثر قدرة من الناحية النظرية على دفع مصالح الطبقات العمالية الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى . يمتد الإطار المحتمل لهذا التمثيل إلى أكثر بكثير من مجرد المطالبة بأجور أعلى ، ويتجاوزها ليطال المشاركة في صياغة سياسات الحكومة المتعلقة بالضرائب ، توزيع الثروة والدخل ، الرعاية الصحية ، تعويضات العجز ، السلامة والأمان في مكان العمل ، التعليم ، التدريب المهني ـ القائمة تشمل كامل الاطار المحتمل لنشاط الحكومة (ص ١٤٢) . لقد تعرضت الحركة النقابية إلى مزيد من الإضعاف منذ أن كتب هذا ، ولكن ليس إلى الحد الذي يفقد النقطة المطروحة معناها

(٢٦) من أجل عرض ملائم لوجهات نظر أكثر هذه التيارات لفتاً للنظر ، وهو الأممية الرابعة ، انظر E. Mandel, *Revolutionary Marxism Today* (New Left Books, London, 1979).

(٢٧) K. Marx, *The Civil War in France*, in Marx and Engels, *Collected Works*, vol. 22, p. 328 . المحتوى موصوف بشكل مطول في النشرة ، وبتفصيل أكبر في كراس V I. Lenin, *The State and Revolution* (1917), in *Selected Works* (Lawrence and Wishart, London, 1969).

(٢٨) من أجل مناقشة حديثة لكتابات لاسكي حول هذا الموضوع في الثلاثينيات . انظر M. Newman, *Harold Laski: a political biography* (Macmillan, Basingstoke and London, 1993), and I. Kramnick and B. Sheerman, *Harold Laski: a life on the Left* (Hamish Hamilton, London, 1993).

الفصل السادس

سياسة الحفاظ على البقاء

في ختام الفصل السابق افترضنا أن لابد ، ذات يوم ، من مجيء حكومة ملتزمة ببرنامج للإصلاح الراديكالي «البنيوي» وتصرّ على تنفيذ التزاماتها وأن هذه الحكومة ستتولى السلطة ضمن شروط ونطاق النظام الدستوري القائم أي عن طريق انتخابات عامة يحصل فيها ، حزب يساري ، أو ائتلاف بين أحزاب يسارية ، على أغلبية الأصوات وأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي

كما بيّنت أن ذلك غير متوقع في الوقت الحاضر ، لكن هناك أسباب وجيهة للاعتقاد أن الظروف الملموسة القائمة تبرر افتراضي أن الأغلبية ستطالب ، في نهاية المطاف ، بتغيير هذه الظروف . هذا ينطوي على سيرورة تطور سياسي لأمد غير محدد ، يكون لأحزاب المعارضة فيها دور أساسي . وكما قال غرامشي منذ وقت طويل ، إن فرز أصوات الناخبين يمثل «المراسيم النهائية لمسيرة طويلة الأمد »[١]

لقد ساد اعتقاد راسخ ، في وقت من الأوقات ، بين الاشتراكيين الثوريين أن أي فرز كهذا لأصوات الناخبين سوف يمنعه اليمين قسراً عن طريق انقلاب إذا كان من المحتمل لهذا الفرز أن يحمل إلى السلطة حكومة ملتزمة التزاماً جاداً بإحداث تغيير راديكالي وما حصل في اليونان عام ١٩٦٧ عندما أحبط انقلاب العقداء الانتخابات التي كان من المحتمل أن تتمخض عن حكومة ليست اشتراكية بل ملتزمة فقط بإصلاحات معتدلة ، مثال على ذلك ولكن اليونان لم تكن بلداً ذا

نظام رأسمالي ديمقراطي وطيد . مع ذلك ، يرى ثوريون ، أن القوى الرجعية عندما تكون مهددة بفقدان السلطة ، في ظروف التوتر والاستقطاب الشديدين وبعد فترة طويلة من التحلل السياسي ، يمكن أن تلجأ إلى جميع السبل الممكنة لتفادي نتيجة انتخابية وخيمة الضرر لـ« المصلحة القومية »

لا يمكن إهمال هذا الاحتمال . ولكن حدوث انقلاب « وقائي » في البلدان الديمقراطية ، التي تتمتع بتقاليد دستورية وطيدة ، يعدّ أمراً بعيد الاحتمال ، أولاً ، لصعوبة تنظيم انقلاب كهذا بنجاح ، وثانياً ، لأن فشل هذا الانقلاب قد يؤدي إلى تقوية القوى التي يحاول المتآمرون هزيمتها . وسيكون اليسار قد حصل على تأييد شعبي كبير قبل محاولة اليمين الانقلاب . ويمكن لردة فعل هذا اليسار تجاه انقلاب كهذا أن تتخذ شكلاً انفجارياً

إن تجربة سلفادور الليندي في تشيلي عام ١٩٧٠ وفرانسوا ميتران في فرنسا عام ١٩٨١ تبين أن مشكلة اليسار الحقيقية ، ضمن النظام الدستوري للبلدان الرأسمالية الديمقراطية ، لا تكمن في تسلم السلطة بالطرق الدستورية ، بل في ما يحدث بعد أن يتسلم تلك السلطة . لقد حصل سلفادور الليندي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٤ أيلول ١٩٧٠ على ٣٦,٣٪ من الأصوات ، مستفيداً من الانشقاق الذي حصل في صفوف اليمين ، وتضمن برنامجه مشروعاً لتوسيع الملكية العامة وتوسيع هام للديمقراطية في أجهزة السلطة . وكان هناك مؤامرة قام بها رجال الجيش ، بتشجيع من الولايات المتحدة ، لمنع الليندي من الوصول إلى الرئاسة عند تصويت البرلمان التشيلي في ٢٤ تشرين الأول ، ولكن هذه المؤامرة باءت بالفشل فتسلّم الليندي الرئاسة ، إنما ليس قبل اغتيال رينيه شنايدر ، القائد العام للقوات المسلحة الموالي للدستور ولكن حكومة الوحدة الشعبية لم تملك أغلبية في مجلس النواب أو في مجلس الشيوخ وكان لهذا الافتقار إلى تأييد السلطة التشريعية أهمية كبرى كما بيّن تاريخ حكومة الليندي فيما بعد ؛ ومع ذلك كان لتلك الحكومة أهمية كبرى من ناحية أخرى فقد حظيت بتأييد شعبي كبير في البلاد إن حجم التأييد الشعبي الذي تحتاجه

حكومة مصممة على القيام بإصلاح راديكالي في بداية تولّيها من أجل ضمان فرصة فعلية للنجاح ليس مجرد أرقام دقيقة ؛ فيمكن القول إنها تحتاج إلى درجة كبيرة وصلبة من هذا التأييد الشعبي ، وكلما كان هذا التأييد كبيراً وصلباً كانت احتمالات النجاح أكبر . ويتطلب الحصول على هذا التأييد من الحزب أو الأحزاب الاشتراكية أن تقوم بالإقناع المسبق لعدد كبير من الناخبين غير المنتمين بأن انتخاب حكومة اشتراكية سيكون لصالحهم

أما ميتران ، فتم انتخابه للرئاسة عام ١٩٨١ كمرشّح عن يسار منتعش يضم الحزب الشيوعي ، ولديه «برنامج مشترك» للتغيير الراديكالي ، يتضمن توسيعاً هاماً للملكية العامة[٢] . ولم يقتصر نجاح اليسار على كسب انتخابات الرئاسة بل حصل على أغلبية مريحة في انتخابات مجلس النواب . ولم يكن هناك أي خطر لحصول انقلاب وقائي . فبدت فكرة الانقلاب في ذاك السياق فكرة مضحكة

إن أية حملة انتخابية يلوح فيها أمل بالفوز لحزب أو ائتلاف حزبي على أساس برنامج للتغيير الراديكالي ستكون بلا شك بالغة الحدة وستتضمن إفراطاً في تشويه السمعة وإثارة للذعر من قبل القوى المحافظة قياساً بما هو مألوف عادة[٣] ، وستتضمن شيئاً من العنف أيضاً . ولكن الفرصة متوفرة لحكومة يسارية ، بعد فوزها بالانتخابات ، أن تتمكن من تولي مهامها ، وتواجه معارضة تشنّ عليها حرب استنزاف ، على أمل أن تسقطها في وقت قصير دون الخروج عن الحدود الدستورية

من جهة أخرى ، إذا بدأت الحكومة بإنجاز التزاماتها ، واستمر التأييد الشعبي لها ، سيفكر بعض أفراد المعارضة بضرورة زعزعة استقرار هذه الحكومة وإسقاطها بأية طريقة ممكنة وقد أصبحت المؤامرة للإطاحة بحكومة تشيلي خطيرة حقاً بعد أن حصلت حكومة الوحدة الشعبية فيها على ٤٤٪ من الأصوات في انتخابات محلية في آذار عام ١٩٧٣ ، ووصلت هذه المؤامرة إلى ذروتها بالانقلاب العسكري في تشرين الأول الذي دشن ديكتاتورية بينوشيت

وجدير بالإشارة أيضاً أن الانقلاب لا يعني بالضرورة إلغاء جميع الأشكال

الدستورية . فقد تولى الجنرال ديغول الرئاسة في فرنسا عام ١٩٥٨ ، نتيجة لانقلاب عسكري في الجزائر (التي كانت من مستعمرات فرنسا) ضد الجمهورية الرابعة ، وحدث هذا الانقلاب ضمن نطاق الدستور الفرنسي تقريباً[٤] وبعد الإطاحة بحكومة الرئيس جولارت الشرعية في البرازيل عام ١٩٦٤ فإن النظام العسكري أبقى على البرلمان ، ولكنه قلص سلطاته التشريعية . وكما يلاحظ R.A. Pakenham «لقد استطاع البرلمان ، بمجرد عقد الاجتماعات النظامية بلا انقطاع ، أن يولّد ، لدى الجماهير ولدى النخبة أيضاً ، شعوراً عميقاً وواسعاً بمشروعية هذه الحكومة وحقها الأخلاقي بأن تحكم لم تكن لتستطيع الحصول عليه لو أنها حلّت البرلمان»[٥] . بكلمات أخرى ، هناك طرق كثيرة تختلف من بلد إلى آخر ، تستطيع المعارضة من خلالها أن تسعى إلى إسقاط حكومة راديكالية بوسائل غير دستورية ، وتموه حقيقة ما تفعل عن طريق حفاظها على بعض الأشكال الدستورية الظاهرية ؛ ويوجد دائماً سياسيون محافظون وشخصيات بارزة أخرى على استعداد دائم للمساعدة في الحفاظ على وهم الدستورية

هنا أيضاً ، قد يبدو سؤالنا عن مدى انطباق هذه الأمور على حالة الولايات المتحدة سؤالاً لا معنى له ، إذ من غير المحتمل انتخاب رئيس دولة وكونغرس ملتزمين حقاً بسياسة راديكالية تشمل الحدّ من نفوذ الشركات الكبيرة واتخاذ إجراءات لإعادة توزيع الدخل . ولكن ، يمكن للمظاهر أن تكون خادعة ، لأن الولايات المتحدة هي أيضاً دولة رأسمالية وتعاني كغيرها من الدول الرأسمالية الأخرى ، سلسلة من المشاكل الكبيرة . ورغم أن هذا يعطي فرصاً لليمين ، إلا أنه يقوّي المطالبة بالتغيير . فلعل انتخاب الرئيس كلينتون عام ١٩٩٢ تحت شعار «التغيير» لا يبشر بالتغيير الراديكالي الكبير ، ولكنه يوحي فعلاً بأن المسائل البارزة المعلقة ، وما ينتج عنها من قلق ، عنف وسخط ، يمكن له مع الوقت أن يحمل إلى السلطة إدارةً وكونغرساً عازمين على تحقيق سياسة راديكالية أكثر بكثير مما يبدو ممكناً الآن إذا ما حدث هذا ، فإن الاعتبارات التي تنطبق على مهام الحكومات الإصلاحية في البلدان الأخرى سوف تنطبق أيضاً على حالة

الولايات المتحدة ، حتى مع تأكيد أكبر على أن محاولة تغيير راديكالية جادة سوف تلاقي معارضة ضارية ومتواصلة في بلد تمتعت فيه الثروات الخاصة وسلطة الشركات طويلاً بمناعة تجاه أي تحدٍ

كقاعدة عامة ، لابد لأية حكومة يسارية في بلد رأسمالي ديمقراطي أن تحتاج ، منذ البداية ، إلى خوض صراع مع مجموعة من القوى المحافظة حول جميع جوانب سياسة هذه الحكومة . ومن الملفت للنظر ، في هذا السياق ، غياب أية إشارة إلى هذا الصراع وتأثيره الحتمي على أساليب عمل هذه الحكومة ، وذلك في جميع ما كتب اليساريون حول الاشتراكية . وهكذا ، نجد أن أحد أكثر المؤلفات إمتاعاً حول بناء الاشتراكية في السنوات الأخيرة ، وهو كتاب «اقتصاديات الاشتراكية الممكنة»[٦] عام ١٩٨٣ للمؤلف أليك نوف ، يعرض تصوراً لتحويل جزء كبير من الاقتصاد إلى النمط الاشتراكي ولكن دون الإشارة إلى المقاومة التي سيولدها ذلك والمشاكل الإضافية التي ستخلقها هذه المقاومة خلال التطبيق . وعلى غرار هذا ، نجد أن محرر كتاب يتكون من مقالات حول «اشتراكية السوق» (١٩٨٩) يقول : في ظل حكومة اشتراكية «لابد من تحويل جميع المشاريع الانتاجية إلى شركات يديرها العاملون وإقامة نظام من الشركات القابضة لإدارة رأس المال الاجتماعي»[٧] . ولكنه أيضاً يغفل أي نقاش حول العقبات التي سيكون على هذا المسعى أن يتخطاها في مواجهة المعارضة وما سيعنيه ذلك بالنسبة للحكومة ، رغم أن هذا يستحق بعض النقاش . ويشير هذا إلى فشل الكتاب اليساريين عموماً في التقدير الجدي لما هو موجود في الأنظمة الرأسمالية الديمقراطية من بنية سلطوية جبارة ، وللمدى الذي سيذهب إليه البعض في سبيل الحفاظ على هذه البنية إن تجاهل هذا يسمح ببناء النماذج ولكن هذا البناء سيفتقر إلى أي أساس واقعي مهما بدا جذاباً . ربما استخفّ الثوريون بما هو ممكن ضمن نطاق الديمقراطية الرأسمالية ؛ أما الاشتراكيون ـ الديمقراطيون فيميلون إلى تجاهل حدة الصراع المترتب على أي تقدم هام على طريق تحويل المجتمع بالاتجاه التقدمي يمكن بالطبع الاستخفاف بهذا

التحذير ، على أنه مجرد عصاب يساري لكن هذا الاستخفاف يتجاهل الواقع المعاش على نطاق واسع

ولا تقتصر المقاومة على الإصلاحات الاقتصادية . بل تشمل ايضاً التغييرات التي سوف تسعى أية حكومة اشتراكية إلى إحداثها في بنية السلطة في الدولة وفي المجتمع ، بما يتوافق مع أهدافها النهائية ؛ فلابد لمعارضي هذه الحكومة من أن يروا في هذه التغييرات إجراءات هدامة وأن يعتبروها تهديداً كبيراً لما يعتبرونه مجتمعاً فاضلاً . ولابد من ذكر نقطة أساسية فيما يتعلق بالإصلاح وهي تحديداً ، كما لاحظ القائد الاشتراكي النمساوي أوتّو باور Otto Bauer منذ زمن بعيد ، أن ما تخشاه الطبقة المسيطرة ليس الثورة تحديداً ، وإنما تراكم التغييرات التي تقلص هيمنة هذه الطبقة ، حتى إن لم يشكل ذلك تحدياً جوهرياً لهذه الهيمنة . وقد كتب باور عام ١٩٣٩ بعد سحق حركة ڤيينا الحمراء Red Vienna قائلاً «في الواقع ، لم تنتصر الفاشية لحظةً كانت البورجوازية مهددة بالثورة البروليتارية ؛ بل انتصرت بعد إضعاف البروليتاريا ودفعها إلى مواقع دفاعية بوقت طويل ، أي بعد خمود المد الثوري . فلم يعهد مالكو الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال بالسلطة إلى الجماعات الفاشية كي يحموا أنفسهم من خطر الثورة البروليتارية ، بل كي يخفّضوا الأجور ، ويقضوا على جميع المكاسب الاجتماعية للطبقة العاملة ، ويمحوا النقابات العمالية ومواقع التأثير التي كسبتها الطبقة العاملة ، ليس من أجل إخماد الاشتراكية الثورية ، بل من أجل تدمير مكاسب الاشتراكية الإصلاحية»[٨]

وعلى غراره يقول بول بريستون Paul Preston حول الحرب الأهلية الإسبانية «يجب البحث عن أصل النزاع ليس في محاولات المتطرفين لقلب المجتمع بل في محاولات الإصلاحيين تحسين ظروف الحياة اليومية لأكثر الأفراد بؤساً في المجتمع... ويمكن لإنجازات الاشتراكية الإصلاحية في وقت الأزمات الاقتصادية أن تستثير المحاولات لفرض دولة فاشية أو مركزية نقابية بقدر ما يمكن للثورية المطلقة أن تفعل ذلك»[٩]

ليس من الضروري الاستشهاد باللجوء إلى الفاشية كي نرى مدى استياء الطبقات المسيطرة من تراكم الإصلاحات الذي يمكن أن يؤدي إلى ترجيح ميزان السلطة والامتيازات ضدها بعض الشيء . لم تكن «الثورة المضادة» التي قامت بها تاتشر في بريطانيا في الثمانينات فاشية بأي معنى من المعاني ومع ذلك فقد ساد شعور قوي منذ ١٩٧٩ ، خاصة بين الطبقات المتوسطة والعليا بضرورة قيام شيء مثل ثورة ـ مضادة معتدلة (لكن هذه التسمية لم تستخدم أبداً) في سبيل تحجيم ، إن لم نقل تدمير ، جميع المكاسب التي حصلت عليها الطبقة العاملة في العقود السابقة ، وفي سبيل الحد من قوة النقابات العمالية ومواقع النفوذ التي حققها زعماء هذه النقابات إن لم يكن محوها تماماً[١٠] وبالتالي جعل بريطانيا «سهلة القيادة» من جديد إن «شتاء السخط» عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩ ، بما تخلله من إضرابات عمال القطاع العام ، قد زاد من حدة الاستياء المتراكم عند الطبقات السائدة ، فأدينت الإضرابات بشدة ليس فقط من قبل الصحافة الرخيصة الهستيرية ، بل أيضاً من قبل بعض قادة الحركة العمالية ، وهكذا خلق شعور عام بأن النقابات العمالية «قد أفلت زمامها» فأدينت بتهمة اللامبالاة الفظيعة تجاه المعاناة «العامة» ولم تنل أية أهمية حقيقة أن الإضرابات قد أثارها تحديد حكومة حزب العمال لسقف زيادة أجور مستخدمي القطاع العام بما لا يتجاوز ٥٪ ، وقد تم الاعتراف فيما بعد بخطأ ذلك الإجراء

مع عام ١٩٧٩ كانت حكومة حزب العمال قد فقدت الأكثرية في البرلمان ، فصارت في حالة شلل تام ومنذ وقت طويل ، وكانت الحركة العمالية بصورة عامة منقسمة جداً . فهزمت الحكومة في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٩ واستطاعت «الثورة المضادة» أن تنطلق ضمن نطاق الدستور البريطاني المتساهل (على الأقل بالنسبة لحكومة محافظة) : فلم تكن بحاجة إلى تغيير مثير من الناحية الدستورية قد تختلف طرق تحقيق هذه الأمور في المكان والظروف ولكن جميع الطبقات المسيطرة والمناصرين لها تشترك في الغاية ذاتها .

إن المعارضة التي سوف تلاقيها حكومة راديكالية ملتزمة ، والمشاكل التي سوف تواجهها أثناء تنفيذ سياساتها ، لابد أن تضعها آجلاً أو عاجلاً أمام خيار جوهري إما التراجع ، وإما المضي قدماً ، وإذا اختارت الثاني ، عليها أن تقرر كيف تتصرف

إن تاريخ الحكومات الاشتراكية ـ الديمقراطية حافل بمثل هذه الخيارات الحاسمة . فبعد انقضاء السنة الأولى أو الثانية من حكمها نتيجة لفوزها في الانتخابات العامة تزداد الأمور صعوبة ، بعد أن تتغلب المعارضة على تدهور المعنويات الذي لحق بها بعد هزيمتها في الانتخابات . فتعمل بحيوية جديدة على عرقلة مسار الحكومة . أما الحكومة الراديكالية فتتقدم في السنوات الأولى لانتخابها مدفوعة بنصرها الانتخابي ، وتؤكد السجلات أن بإمكان الحكومة الراديكالية تحقيق الكثير في الأيام الأولى ، كما حصل في حالة الحكومة العمالية في بريطانيا بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٧ ، وحالة الحكومة الاشتراكية في فرنسا في عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ . وبعد هذه المرحلة الأولى يتحتم على الحكومة أن تختار بين الاستمرار أو التوقف والذي يعني عملياً التراجع . في بريطانيا عام ١٩٤٨ مثلاً ، كان على الحكومة العمالية التي تم انتخابها عام ١٩٤٥ أن تقرر الاستمرار في الطريق الذي رسمته لنفسها في البداية ، أو « تعزيز » ما أنجزت . وفي ضوء ميولها الأيديولوجية ، والصعوبات التي واجهتها ، لم يكن هناك من شك في أنها سوف تلجأ إلى « التعزيز »[١١] . ولكن هذا كان خياراً اتخذته بكامل وعيها

وعلى غرار ذلك ، واجه الرئيس ميتران ، بعد سنة كاملة من الإصلاح الحقيقي[١٢] ، تدهوراً في ميزان المدفوعات ، وكان عليه أن يختار بين « التقشف » و« إعادة النظر » من جهة ، وبين إجراءات دعا إليها بعض أعضاء الحكومة ، مثل الخروج من نظام النقد الأوربي ، فرض قيود مؤقتة على الاستيراد ، وتشجيع الاستثمار والتحديث ، من ناحية أخرى ففضل ميتران الخيار الأول ، فعلق اتفاقات زيادة الأجور ، وجمد الأجور على ما هي عليه لمدة ٤ أشهر[١٣] .

من المستحيل بالطبع التكهن بنجاح سياسات أخرى ، ولكن هذا لا يلغي زيف الفكرة القائلة بأن الظروف تفرض على حكومات سياسات وإجراءات تقبلها على مضض لعدم وجود بديل عن هذا أمام هذه الحكومات . هناك دائماً خيار يجب على الحكومة ممارسته ، ولا يمكن الجزم باحتمال نجاح حلول لم تخترها الحكومة بل يمكن تخمين ذلك فقط ؛ صحيح أن خيار التراجع أسهل جداً من خيار المضي قدماً . لأن التراجع يخفف من الضغوط الواقعة على الحكومة ، بينما يتطلّب المضي قدماًمزيداً من المواجهة مع قوى قوية . والتراجع يعني عملياً تبني السياسات التي تحظى بموافقة هذه القوى ، ويتبع هذا التراجع عادة الهزيمة في الانتخابات العامة بسبب استياء الطبقة العاملة الناتج عن تبني مثل هذه السياسات

- ٢ -

قبل المناقشة المفصلة لنوع المعارضة التي ستواجهها حكومة ملتزمة بإجراء إصلاح جوهري ، يجب ملاحظة عاملين اثنين لهما صلة وثيقة بالموضوع

أحدهما ورد في الفصل السابق ويتعلق بمدى الاستعداد العام لقبول الإصلاحات التي تطرحها حكومة راديكالية قبل مجيء هكذا حكومة إلى السلطة ، بكلمات أخرى ، إلى أي مدى أصبحت فلسفة هذه الحكومة وسياساتها من بديهيات المرحلة المعنية ، حسب مفهوم غرامشي ، وبالتالي إلى أي حد يشكل التصويت لصالح هذه الحكومة قبولاً لما تطرحه من سياسات وليس فقط تصويتاً ضد الأحزاب التي حكمت قبل هذه الحكومة

ثانياً ، هناك أيضاً المسألة الجوهرية الخاصة بأسلوب تناول الحكومة لمهامها . ولهذا الموضوع أهمية كبرى لأنه يتعلق بمدى قدرة الحكومة ، أو استعدادها ، للجمع بين التصميم من جهة والمرونة من جهة أخرى ـ العزم على عدم الانحراف عن التزاماتها الأساسية ، وفي الوقت نفسه الاستعداد للسعي في سبيل الحصول على تأييد من هم خارج أنصارها أثناء تطبيق سياساتها الحالية من الواضح أن هناك خطراً في أن يؤدي أي استعداد كهذا إلى مشاكل بين أنصار

الحكومة نفسها ، ويمكن أن تعتبرها المعارضة علامة من علامات ضعف الحكومة . ومن هنا تنبع ضرورة التمسك الواضح بالأهداف الأساسية حتى عندما تكون الحكومة مرنة في ما يتعلق بطرق تطبيق هذه الأهداف . ومن فوائد هذه المرونة النسبية أنها يمكن أن تُضعِف المعارضة ، وعلى الأقل ميل بعض عناصرها للتعاون مع الحكومة . على أية حال ، لا يمكن لحكومة جاءت إلى السلطة عن طريق النظام الدستوري السائد إلا أن تتبنى سياسة كهذه . أما الانتفاضة الثورية وما ينجم عنها من « تحطيم جهاز الدولة » فلا تتسع إلى أي نهج تصالحي : أما الحصول على السلطة عن طريق الانتخابات فيقتضي هذا النهج بالضرورة والسبب في ذلك هو أن الجمع بين التصميم والمرونة في الوقت نفسه قد يجتذب للحكومة تأييد الكثيرين ممن كانت لديهم شكوكهم حولها ، فيستميلهم استعداد الحكومة للإصغاء والاهتمام بالشكاوى والشكوك المشروعة . ولتأييد هؤلاء المناصرين الجدد أهمية كبيرة ، سواء في المرحلة الراهنة أم في المستقبل عند إجراء الانتخابات

مهما كان استعداد حكومة اشتراكية جديدة للمصالحة ، فإنها سوف تواجه معارضة شديدة من قبل اليمين طالما بقيت ملتزمة بالإصلاح الراديكالي الذي تعهدت به : معارضة من داخل الدولة ، من القوى المحافظة في المجتمع ، ومن مصادر خارجية إن المصادر الثلاثة على صلة وطيدة فيما بينها ، ومع ذلك من الأفضل أن نناقش كل واحد على حدة

تحصل الحكومة الاشتراكية المنتخبة حديثاً على جزء محدد من نظام الدولة ، وهو الجزء التنفيذي ، ومن الممكن أيضاً أن تتمتع بتأييد الأغلبية ضمن السلطة التشريعية . بدون توفر هذا الدعم تصبح مهمة الحكومة مستحيلة كما أسلفنا ، فالحكومة التي لا تستطيع الاعتماد على تأييد صلب داخل السلطة التشريعية (وعلى تأييد شعبي قوي أيضاً) ، سوف تواجه المتاعب منذ البداية ولكن ، حتى في حال حصول الحكومة على تأييد الأغلبية في الهيئة التشريعية سوف يكون عليها التعامل مع جهاز دولة قسم كبير منه لا يشاركها الميول

والأهداف كما هو متوقع ، خاصة في مستوياته العليا ، ولابد لها أن تتوقع من بعض عناصر هذا الجهاز أن تكون معادية لميول وأهداف الحكومة لا شك أن انتخاب حكومة اشتراكية انطلاقاً من التأييد الشعبي الواسع يعني أن آراء وسياسات اليسار قد حصلت علي تأييد الكثيرين من المهنيين ، بمن فيهم الأفراد في المستويات العليا لأجهزة الدولة . فهذا ما حدث في فرنسا عند انتخاب ميتران لرئاسة الجمهورية عام ١٩٨١ . ولكن ، تدخل الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية كان على الدوام أمراً مسوغاً ومقبولاً في فرنسا ، ويحبذه التكنوقراط لميلهم الدائم إلى دور الدولة . حتى في البلدان التي ليس لديها تقليداً قوياً بتدخل الحكومة في الاقتصاد ، يمكن أن نتوقع من عدد لا بأس به من الذين يشغلون مراكز هامة في أجهزة الدولة أن « يحترموا نتائج الانتخابات » فيخدمون الحكومة مهما كانت تحفظاتهم على سياساتها

مع انتشار أفكار اليسار في النظام الاجتماعي ، في الفترة التي تسبق انتخاب حكومة اشتراكية ، تبدو صورة جهاز الدولة الذي همه الثابت هو تخريب هذه الحكومة ، صورة زائفة إن بعض الذين في مواقع عليا في أجهزة إدارة الدولة لابد أن يعتبروا الحكومة وسياساتها في ضلال كارثي ، بل أسوأ من ذلك . والبعض الآخر سيكون مؤيداً متحمساً إلى هذا الحد أو ذاك ، وسيكون لدى الأغلبية شكوكها الكبيرة أو الصغيرة حول برامج الحكومة ، ولكنها ستبدي استعداداً لاتباع هذا البرنامج ، بل حتى المساعدة في تحقيقه

هذا التوزيع للمؤيدين والمعارضين سيختلف كثيراً من قسم إلى قسم من أقسام جهاز الدولة يمكن ، على سبيل المثال ، أن يكون عدد المؤيدين لحكومة اشتراكية في السلك القضائي صغيراً نسبياً ؛ ويمكن الافتراض أن يكون عدد المؤيدين أقل من ذلك في المستويات العليا لقوى الأمن ، الجيش والمخابرات ورغم ذلك سيكون من الخطأ أن نعتبر هذه الأقسام استثنائية ففي جميع الأقسام ، سيوجد عدد من المعارضين للحكومة كافٍ لخلق المشاكل .

وفي السياق نفسه ، يجب على الحكومة أن تحسب حساب المعارضة المريرة من قبل الأحزاب البورجوازية في السلطة التشريعية ، رغم أن هذه المعارضة ستكون ، في حال حصول الحكومة على الأغلبية ، أقل تأثيراً من القوى المعارضة في المواقع الأخرى . ستواجه الحكومة أيضاً معارضة من الإدارات المحلية والإقليمية الخاضعة لأحزاب المعارضة

بمرور الزمن ، وكلما ظهر مدى تصميم الحكومة على تحقيق سياساتها يمكن لبعض أطراف المعارضة أن تنشد المساومة وتقبل ، وإن على مضض ، الكثير من التغييرات التي تقوم بها الحكومة . بعض أطراف المعارضة الأخرى ، من ناحية ثانية ، سوف تزداد تعنتاً . وسوف يزداد اهتمام بعض الموظفين الكبار بـ« الحد من الضرر » الذي ، حسب زعمهم ، يسببه للأمة زعماؤهم السياسيون وسوف يشعرون أن من واجبهم المطالبة بسياسة أكثر « تعقلاً » ، مما يعني في الواقع تحجيم جوانب أساسية من برنامج الحكومة أو التخلي عنها بشكل كلي وسيقوم بعض القضاة ، وربما الكثير منهم ، باستخدام سلطتهم القوية من أجل إصدار أحكام مناوئة للسلطة فيما يخص القضايا الخلافية التي يبتون بها ، اعتقاداً بأنهم يفعلون ذلك باسم القانون والحكمة . فلابد لحكومة إصلاحية من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بطرق تمس حقوق الملكية والامتيازات الراسخة . وسوف تفعل هذا بطرق مشروعة قانونياً ولكن سيعتبر الكثيرون من القضاة أن من واجبهم مقاومة هذا التحدي بأية طريقة ممكنة ، يحدوهم الاعتقاد بأنهم يدافعون عن حقوق أساسية

من المؤكد تقريباً أن بعض أفراد مؤسستي الجيش والمخابرات سيرون الحكومة على أنها تشكل بسياساتها تهديداً لـ« المصلحة القومية » ، وخاصة عندما تؤثر هذه السياسات على قطاع عملهم ؛ وهكذا سوف يعتبرون من واجبهم طبعاً إحباط هذه السياسات بشتى الوسائل . هناك أدلة وافرة على أن أجهزة المخابرات في البلدان الرأسمالية المتقدمة تشكل عالماً قائماً بذاته ، ولا تخضع إلا لرقابة في حدها الأدنى تجعلها مستقلة عملياً في نشاطاتها اليومية . وحول

الولايات المتحدة ، يتحدث ف . ج . دونر F.J. Donner عن «مدى وكثافة الحرب السرية التي شنتها أجهزة المخابرات الداخلية ضد كل ألوان السياسات المعارِضة طيلة ما يزيد على خمسين سنة»[١٤]

يصحّ هذا القول على جميع أجهزة المخابرات في كل مكان . ولكن هذه «الحرب السرية» لم تقع فقط على المواطنين العاديين : فقد استهدفت وزراء وحكومات . والكثير من أعضاء أجهزة المخابرات ينظرون إلى العالم بمنظار يلوّنه هوس الوطنية . ومن خلال هذا المنظار اعتُبر هارولد ويلسون حينها عميلاً لجهاز المخابرات السوفيتية من قبل أعضاء من أجهزة الأمن ؛ وتعرض أثناء رئاسته للوزارة البريطانية إلى حملة مطولة لتشويه سمعته[١٥] . وكان ج إدغار هوفر الذي ترأس «مكتب التحقيقات الفدرالية» في أمريكا لمدة ٤٨ سنة ، استحدث سجلاً سرياً ضخماً للمعلومات ، الكثير منها فضائح جنسية تحطم سمعة شخصيات عامة بدءاً من الرؤساء فما دون ، وقد تم استخدام هذا السجل بشكل واسع باسم الأمن والمصلحة القوميين . بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال «الخطر السوفيتي» ، لم يعد ممكناً اتهام الحكومات الاشتراكية بأنها أدوات واعية أو غير واعية في يد الكرملين ، ولكن مع ذلك يمكن اتهامها بمحاولة إعادة بناء النظام الذي فشل في الدول الشيوعية السابقة ، وبالتالي اتهامها بأنها تشكل خطراً قاتلاً على المصلحة العامة

ليس من الصعب أن نتخيل حمية أعضاء أجهزة المخابرات لإضعاف حكومة لا يحبونها وإحساسهم بأن ذلك واجب عليهم ، وسوف تقوم هذه الأجهزة بتفسير أية محاولة تقوم بها هذه الحكومة لإصلاح تلك الأجهزة كدليل إضافي على فساد هذه الحكومة ونواياها غير الوطنية[١٦] فلأعضاء أجهزة المخابرات علاقات وثيقة مع أعضاء من أحزاب المحافظين ومع مالكي الجرائد والمحررين والصحفيين وجميع الأفراد الذين يتمتعون بمواقع متنفذة في المجتمع ؛ وعلى الحكومة أن تكون مستعدة لمواجهة جهود منظمة غايتها إضعافها بواسطة الدعاية الشريرة والوثائق المزورة وغيرها من الوسائل كما أن أجهزة المخابرات المحلية تشكل

الرجعي الصرف إلى الليبرالي المعتدل ، ونادراً ما يتجاوز ذلك إن قاضياً يحمل ميولاً اشتراكية ضمن هذه الأنظمة يمثل تناقضاً بحد ذاته . سيكون على الحكومة الاشتراكية أن تغير هذا الواقع ؛ وأن تؤكد على أن يكون هذا الطيف معبراً عن المناخ الفكري الذي تغيّر في البلاد

- ٣ -

إن الحكومة التي تهدف إلى تحقيق تغييرات راديكالية ستواجه معارضة من داخل أجهزة الدولة مع معارضة أخرى من خارج هذه الأجهزة ، أي من المجتمع بشكل عام . وستأتي المعارضة الأوضح من القادة المحافظين في الهيئات التشريعية . ولكن أكثر أعمال المعارضة أهمية هي من خارج هذه الهيئات . وكما لاحظنا سابقاً فيما يخص أجهزة المخابرات ، فإن جميع القادة السياسيين المحافظين يشكلون جزءاً من شبكة علاقات تجمع ذوي النفوذ في كثير من مجالات الحياة المختلفة ، ليس فقط داخل البلاد بل خارجها أيضاً ؛ وسيرغب الكثيرون منهم باستخدام علاقاتهم ضد الحكومة . وهنا يمكن لمهارة الحكومة في إدارة الأمور والعلاقات أن توقع الشقاق بين صفوف المعارضة وتثني بعض قادتها عن المشاركة في نشاطات مريبة

وثمة دور هام من نوع مختلف ستلعبه الأحزاب المحافظة في البلد ، فتكون مراكز للدعاية على طول البلاد وعرضها ، وستكون في الوقت نفسه محور نشاط المحافظين ، عن طريق الاجتماعات ، المظاهرات... الخ ؛ وينطبق ذلك أيضاً على عدد من الروابط ، النوادي والمنظمات الاخرى ، أي جميع أقسام «متراس» المجتمع المدني ، التي تهمها ، بطريقة أو أخرى ، وبدرجات مختلفة من الخبث ، أن تستنكر وتشجب وتعارض ما تفعله الحكومة ، وتقنع أكبر عدد ممكن من الناس أن سياسات الحكومة مؤذية وقد تمكنت منظمات كثيرة من الاعتماد على المساعدات المالية الكبيرة التي قدمتها المؤسسات المحافظة ومنظمات أخرى في الولايات المتحدة وبلدان أخرى في الماضي ، وستكون هذه

جزءاً من شبكة عالمية مستعدة لمساعدتها ، فبوسعها الاستعانة بأجهزة المخابرات الأجنبية وغيرها

إن محاولة أية حكومة اشتراكية السيطرة تماماً على أجهزة المخابرات تشكل اختباراً مبكراً ـ وحاسماً ـ لمدى تصميمها . وستكون هذه المحاولة ، من ناحية أخرى ، جزءاً من مشروع أوسع ، وهو تحديداً التغيير واسع النطاق لكبار موظفي الدولة . ولا يمكن لهذه الحكومة أن تمضي قدماً نحو تحقيق أهدافها إذا هي لم تستطع الاعتماد على الدعم القوي من كبار موظفي أجهزة الدولة . ليس المطلوب من هؤلاء الولاء لفلسفة ضيقة الحدود ، بل عليهم الموافقة التقريبية على أساسيات النظام الاشتراكي القائم . ولا يتنافى هذا مع اعتراضهم على الكثير من أوجه السياسة القائمة . فلن تتمكن أية حكومة من العمل بكفاءة إذا كان موظفو أجهزة الدولة الكبار يعارضون بشكل فعال جوهر سياسة الحكومة . فسوف يصيب الحكومة الفشل والشلل ما لم يتم استبدال هؤلاء . وليس السؤال المطروح هو « هل هذا الشخص واحد منا ؟ » ، بل ، وبشكل أكثر شمولية ، « هل هو واحد منهم ؟ » ، مما يعني هل يحمل آراء محافظة ورجعية ؟ بكلمات أخرى ، يجب ألا يكون المبدأ الذي يقودنا « كل من لا يؤيدنا لابد أن يكون ضدنا » بل « كل من ليس ضدنا هو مؤيد لنا »

سيكون تحقيق التغيير المطلوب أسهل في بعض فروع الدولة منه في بعضها الآخر . يمكن استبدال موظفي الدولة الكبار أو نقلهم . المشكلة أعظم عندما يتعلق الأمر بكبار موظفي أجهزة البوليس ، الجيش والمخابرات . ولكنها مشكلة لابد من تذليلها . ويشكل كبار القضاة مشكلة أيضاً . فكما أشرنا في فصل سابق ، سيكون على أية حكومة اشتراكية أن تعين في المراتب القضائية أشخاصاً ذوي ميول تقدمية . وستكون صرخات الغضب التي سيولّدها هذا التعيين مصطنعة ، لأن المعايير السياسية الضمنية تتحكم بعملية تعيين كبار القضاة ، بل حتى الأدنى منهم مرتبة ، في بلدان الديمقراطية الرأسمالية ، فليس ندرة القضاة اليساريين في هذه الأنظمة السياسية مجرد صدفة . فطيف القضاة ينحصر بين

المساعدات أكثر سخاءً في المستقبل من أجل الاستمرار في الكفاح ضد حكومات تُحركها بوضوح أهداف «شريرة» ومن المفيد في هذا السياق أن نتذكر تشكيل الحلف الأطلسي لمنظمة سرية في إيطاليا في ذروة الحرب الباردة ، اسمها Gladio ، لها مجسّات في بلدان أخرى ، وكانت مهمتها محاربة «الشيوعية» ومؤسساتها في إيطاليا وفرنسا ، بجميع الطرق التي تراها ضرورية ، بما فيها الإرهاب وعلى الرغم من إنتهاء الحرب الباردة ، يمكن توقع ولادة مثل هذه المنظمات السرية ، تحت رعاية مختلفة ، حيثما تشرع حكومة اشتراكية بإنجاز برنامجها

لا ريب أن الكنائس ستنقسم في مواقفها ، ولكن يمكننا أن نتوقع معارضة عدد كبير من رجال الدين لسياسات الحكومة التي «تسبب الشقاق» وتشجيعهم لها على مسار «أكثر اعتدالاً» ، مما يعني عملياً التراجع عن أهداف الحكومة . ويجدر التأكيد ، من ناحية أخرى ، على أن تغيراً كبيراً قد طرأ على المؤسسات الدينية في العقود الأخيرة ، فيمكن لحكومة اشتراكية أن تتوقع قدراً لا بأس به من تأييد رجال الدين ، وخاصة على المستويات الدنيا للكنيسة

وأشد يمينية بكثير من جميع مصادر المعارضة ستكون الزمر الفاشية الجديدة التي سيقوم قادتها بتشجيع أعضائها (والآخرين أيضاً) على اعتبار الحكومة متآمرة ضد سيادة الأمة وسلامتها . ستفعل الحكومة الاشتراكية كل ما بوسعها لحماية الأقليات القومية وغيرها من التمييز والاعتداء . وسيكون هذا كافياً لقادة مجموعات النازية الجديدة لاتهامها بأنها خاضعة للأجانب ، للسود ولليهود . وسيبدو اللجوء إلى العنف رداً مشروعاً ، بما فيه الاعتداء على اليساريين ، الموظفين الرسميين والوزراء ، وإلقاء القنابل الحارقة على مقرات الأحزاب اليسرية ، أو مباني الحكومة ، أو مساكن المهاجرين من حين إلى آخر ولن تفتقر الزمر الفاشية الجديدة والزمر الإرهابية الأخرى إلى الأعضاء الجدد فمنذ الآن ، يمكننا ملاحظة نموّ الفاشية الجديدة في أوربا الغربية ، وهي بالإضافة إلى آخرين تمارس العنف ضد السود ، العرب ، اليهود ، العمال

الوافدين ، اللاجئين والأقليات الأخرى ؛ وسوف يزيد مجيء حكومة راديكالية نزوع هذه الحركات إلى العنف

وكما أشرنا في الفصل الثالث ، لا يمكننا الافتراض أن الساسة المحافظين سيعارضون بحزم هذه الحركات ؛ فأثناء تطبيق حكومة يسارية برنامجها ، سنجد أن الكثير من هؤلاء الذين يبدون الاستياء ، شكلياً ، من لغة وممارسة العنف سيعثرون على فضائل في الكثير من آراء الزمر الفاشية الجديدة ، ويعزون أفعالها التي لا يمكن الدفاع عنها إلى الاستفزاز المزعوم بأن الحكومة مصممة على خراب الأمة . هنا أيضاً ، يمكن توقع الكثير : فتجارب بلدان عديدة تبين كيف يمكن لشخصيات سياسية يمينية محترمة أن تتعاطف أو حتى تتعاون مع أناس ترفضهم وتتجنبهم في الظروف «الاعتيادية»

ويمكن أن نتوقع من غالبية الصحف أيضاً أن تكون مصدراً للانتقادات الشديدة الموجهة إلى الحكومة ، مع عرض يومي لفشل وتقصير الحكومة المزعومين ، والتحذير الملح من الكارثة التي تقود الحكومة البلد إليها بسبب إجراءاتها «الدوغمائية» . وعلى مستوى أقل «رفعة» ، سيتلقى قراء الصحف الرخيصة جرعة يومية من الإشاعات القذرة ضد الوزراء ، الموظفين وكل من له علاقة بالحكومة . ولن تترفع «الصحف الرزينة» عن هذا الهجوم ؛ كما أن الآراء والمشاعر والاتهامات التي تطلقها الأوساط المحافظة سوف تتردد أصداؤها في بقية وسائل الإعلام إن أمكن . ولن يكون كل هذا جديداً : فالدعاية المغرضة هي الأسلوب الطبيعي الذي تمارسه المنظمات المحافظة ضد اليسار ، وضد القادة والأحزاب الاشتراكيين ـ الديمقراطيين «المعتدلين» جداً عندما تتطلب الظروف ذلك ، كما يحدث في أوقات الانتخابات العامة ، أو عندما تتولى السلطة حكومة يسارية من أي نوع كان . والفرق الوحيد سيكون في حدة الهجوم القذر ضد أية حكومة راديكالية حقاً وإلى جميع ما تقوم به

باختصار ، لابد لمجيء حكومة كهذه إلى السلطة أن يخلق حالة تدفع جميع أطراف المجتمع إلى أحد الجانبين ، وتصبح المصانع ، المكاتب ، المدارس

الجامعات والكنائس جميعها ميادين للصراع بين اليمين واليسار . سيكون من واجب حكومة راديكالية ، بحكم طبيعتها ، أن تطبق سياسات تثير مشاعر العداء والغضب ، بدرجات متفاوتة ، لدى أصحاب الامتيازات في المجتمع من حيث السلطة ، الثروة ، مستوى الدخل ، الفرص... إلخ ، وخاصة أن هؤلاء يعتقدون أن أي تحدٍّ لامتيازاتهم سيقود إلى الخراب الشامل على مستوى البلد ككل ؛ ولابد أن هؤلاء سيحصلون على دعم عدد كبير من الناس الذين لا يتمتعون بأية امتيازات ولكن تم إقناعهم بأن الحكومة تنفذ سياسات خطرة وشريرة

وكما في حالة موظفي أجهزة الدولة ، سيكون من الخطأ اعتبار جميع رجال الأعمال معارضين للحكومة بشكل قاطع وبلا استثناء . سيكون هناك ، في البداية على الأقل ، عدد من هؤلاء في قطاعات الصناعة ، التجارة والمال لديهم الاستعداد للانتظار ومراقبة ما ستفعله الحكومة ، وسيكون لدى بعضهم الاستعداد حتى للتعاون مع هذه الحكومة . وهنا تأتي أهمية النقطة التي أثرناها سابقاً حول الأسلوب الذي تتبعه الحكومة في تطبيق سياساتها . فستكون الحكومة هنا واقعة تحت تأثير رغبتين متناقضتين . فمن الناحية الأولى ، سترغب الحكومة في وقت مبكر جداً باتخاذ بعض الإجراءات التي التزمت بتحقيقها والتي سينظر إليها رجال الأعمال ، داخل البلد وخارجه ، على أنها ضارة . ومن الناحية الثانية ، سترغب الحكومة بكل تعاون مع هؤلاء

لا خيار أمام الحكومة إلا أن تحاول تحقيق التعاون مع هؤلاء لأنها أتت إلى السلطة في عالم تسيطر عليه الشركات . فالبديل المباشر لهذه المحاولة ، بلغة الاقتصاد ، يشبه «تحطيم جهاز الدولة» ، أي تحديداً ، التأميم الفوري لجميع وسائل النشاط الاقتصادي ، وطرد جميع من كانوا حتى الآن يديرون القطاع الخاص ، أو على الأقل طرد من لا يؤيّد بشكل علني ما تفعله الحكومة إن هذه النقلة المباشرة غير ممكنة ضمن الشروط المفترضة هنا كما أنها ليست مستحسنة حتى ولوكانت ممكنة ، لأنها ستؤدي إلى اضطراب اقتصادي شامل كل هذا يعني أنه سيكون على الحكومة ، لفترة معينة ، أن تعمل ضمن سياق

اقتصادي تقوم فيه الشركات الرأسمالية بدور أساسي كما أنه يعني ، وبالإضافة إلى أشياء أخرى ، السماح للشركات بتحقيق نسبة كافية من الأرباح ، ومساعدة الحكومة لهذه الشركات والمشاريع لتحقيق ذلك

إن هذا منافٍ لكل ما ترغب به حكومة راديكالية ، ولكنه نابع من الواقع الذي ستواجهه هذه الحكومة ، ولا يمكن تغييره بالخطابات . ومما يسوّغ هذا أنه لا يقوم بالضرورة بحرف حكومة اشتراكية عن التغييرات التي التزمت بتحقيقها ثم إن للرأسمالية أشكالاً مختلفة كما أشرنا في فصل سابق : ففي بعض البلدان نجد أن حريتها خاضعة لضوابط أشد من بلدان أخرى . سيكون على الحكومة الاشتراكية أن تضع مزيداً من الضوابط في كثير من المجالات الأساسية كما سيكون على الحكومة أن تؤكد بأنها يجب أن تكون الشريك الأكبر ضمن أية شراكة بينها وبين القطاع الخاص . وسيكون حزم الحكومة أحد العوامل الهامة المحددة للمدى الذي ستبلغه المعارضة

لكن الحقيقة أن الغالبية من رجال الأعمال لن تكون سعيدة ، إن لم نقل أكثر ، بمجيء حكومة راديكالية إلى السلطة ، وسيزداد استياء وعداء هذه الغالبية مع الوقت . فمع تقدم الحكومة في إنجاز مشروعها ، سيتخذ هذا العداء أشكالاً مختلفة : المعارضة الصريحة ، التي تعبّر عنها وسائل الإعلام ، لما تفعله الحكومة أو تعد بتحقيقه ؛ محاولة الالتفاف حول الضوابط والقوانين التي تفرضها الحكومة ، أو حتى محاولة تجاهل هذه الضوابط والقوانين والتهرب منها الإضراب عن الاستثمار بحجة «غياب ثقة الشركات بالحكومة» ؛ إغلاق الشركات والمشاريع التابعة للشركات المتعددة الجنسيات ؛ والمضاربة على العملة

وأهم من كل هذه المعارضة الداخلية ستكون العقبات الناجمة عن عولمة رأس المال وتأثير الحكومات الأجنبية القوية والمؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونتناول فيما يلي كيف ستواجه الحكومة الاشتراكية كل هذا .

يرى الكثيرون في السنوات الأخيرة أن حكومة اشتراكية ستواجه مهمة مستحيلة ، إذا أخذنا بعين الاعتبار الاندماج المتزايد للاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي ويدّعون أن هذا الاندماج وكل ما ينتج عنه من ضغوطات على الاقتصادات الوطنية ، يجعل «الاشتراكية في بلد واحد» مطلباً طوباوياً أكثر من أي وقت مضى تقول سوزان ستريتج في هذا السياق «إن هذا الاندماج قد قطع شوطاً كبيراً ، مما يجعل إقامة دولة اشتراكية «نقية» أمراً غير ممكن عملياً»(١٨)

هذا أحد الأسباب التي جعلت كثيراً من اليساريين يسلمون بإجراء إصلاحات حذرة ضمن النظام الاجتماعي الرأسمالي ويعتبرون أن أي تفكير بشيء أبعد من هذا غير واقعي تماماً . ويعني هذا الموقف عملياً قبول فكرة أن هذا النظام الاجتماعي ، يمثل ، على كل حال ، «نهاية التاريخ» فعلاً . أما تغيير هذا النظام ، وتجاوز الرأسمالية ، فيحتاج إلى اندلاع عدد من الثورات المتزامنة في عدد من البلدان الكبيرة ، ونتيجة لذلك ، ولادة «نظام عالمي جديد» حقيقي يختلف تماماً عن النظام العالمي السائد حالياً

إن هذا وهم ولكن ، من وجهة نظر اشتراكية ، يمكن أيضاً أن تكون هذه الروح الانهزامية الكامنة وراء قبول هذه النظرية ، أي النظرية القائلة بأن الرأسمالية الليبرالية في عالم تعتمد اقتصاداته على بعضها البعض هي أفضل ما يمكننا أن نحلم به ، قائمة على نظرة متشائمة بإفراط حول الحيّز الذي سوف يتركه الاندماج الاقتصادي لحكومة اشتراكية مصممة على تحقيق برنامجها الراديكالي قمنا بمناقشة هذا في الفصل الرابع ، وسنناقشه أيضاً في سياق هذا الفصل ولكن من الهام أيضاً أن نفهم بوضوح ما ستحاول الحكومة الاشتركية الجديدة تحقيقه في المرحلة المبكرة لتسلمها السلطة ، وحتى بعد ذلك بوقت طويل فالقضية ليست حول تحقيق الاشتراكية في بلد واحد ، دع جانباً إقامة دولة اشتراكية «نقية» وإنما القضية هي حول الخطوات الأولى في سيرورة على

طريق طويل جداً ، متجه نحو الأهداف الاشتركية فمن الواضح أن هذا يتطلب السعي المتواصل ضد اللامساواة واللاديمقراطية وغيرها من الصفات التي يتصف بها النظام الاجتماعي القائم ، وبالتالي إعادة توزيع الثروات والسلطة بما يخدم الأغلبية الساحقة التي كانت تشكل ، حتى الآن ، الجزء الخاضع والمحروم من المجتمع ومن قصر النظر بمكان أن نسلم بأن الهيمنة الحالية لقيم الليبرالية الجديدة سوف تستمر حتى مستقبل غير محدود ، وأن الحركات العمالية والاشتراكية وغيرها من الحركات اليسارية لن تتمكن من اكتساب (أو استعادة) قوة أكبر مما لها حالياً في البلدان الرأسمالية ومن المحتمل أيضاً ولادة منظمة عالمية لليسار الاشتراكي تحقق حضوراً حقيقياً على الساحة العالمية ، حضوراً تعجز عنه الأممية الاشتراكية الحالية هناك حاجة ماسّة لمنظمة عالمية لليسار الاشتراكي ، ولمنظمات عالمية لفصائل اليسار كلّ على حدة ، بما في ذلك منظمة لرجال فكر ملتزمين بالاهداف الاشتراكية

حين تأتي حكومة اشتراكية ملتزمة جدياً بالتغيير الراديكالي إلى السلطة في بلد رأسمالي متقدم ، أو أي بلد آخر ، سيكون المناخ العالمي أكثر تقبلاً لسياسات التدخل في الاقتصاد التي سوف تعتمدها هذه الحكومة ، ولن تتمكن الحكومات والمنظمات المعادية لهذا التدخل من فعل الكثير ، وإن مجيء حكومة اشتراكية إلى السلطة في بلد واحد يشكل بحد ذاته مؤشراً على تغير عام في الآراء في البلدان الرأسمالية المتقدمة كما أن التوازن الحالي للقوى داخل البلدان التي تلعب دوراً هاماً في السياسة الدولية سيكون قد تغيّر أيضاً ، وتكون معارضة قوية قد ولدت من الحركات العمالية واليسارية داخل هذه البلدان فتقف بحزم ضد جميع السياسات المعادية للحكومة الراديكالية

وسيمثل هذا تغيراً جذرياً في طابع العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية لقد كانت الولايات المتحدة تقوم بتوجيه الاقتصاد العالمي في السنوات التي تلت الحرب ، وكان ميلها واضحاً لصالح تشجيع الاقتصاد الحر ، باستثناء الحالات التي لا يخدم هذا الاقتصاد الحر مصالحها[١٩] . لكن القوة الاقتصادية

الأمريكية تتراجع ، وسوف يؤدي هذا التراجع ، بالإضافة إلى المساوئ الكثيرة التي يعاني منها النظام الأمريكي ، وزوال «الخطر السوفيتي» ، إلى مطالبة المزيد من المواطنين الأمريكيين حكومتهم بتركيز اهتمامها على القضايا الداخلية بدلاً من تدخلاتها الخارجية وهذا يعني أن الولايات المتحدة ستجد صعوبة متزايدة في لعب دور «الشرطي العالمي» الذي لعبته في العقود التي تلت الحرب ، كما أشرنا في الفصل الأول ؛ وسينطبق هذا أكثر ما ينطبق على علاقتها مع الحكومات التي نالت الشرعية من خلال انتخابات عامة في البلدان الرأسمالية الديمقراطية كما يمكن توقّع تراجع نفوذ المنظمات العالمية التي لها علاقة وثيقة بالولايات المتحدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولن تتمكن القوى الرأسمالية الأخرى ، مثل ألمانيا واليابان ، من الحلول محلّ الولايات المتحدة والقيام بدورها الذي قامت به منذ عام ١٩٤٥ فهذا الدور استمد في ذلك الحين القوة والقبول من الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ، بسبب التزامها تاريخياً بالديمقراطية ، هي حاملة لواء القوى الديمقراطية ضد الشمولية ومن الصعب على بلدان أخرى الظهور بهذه الصورة

هذا لا يعني الاستخفاف بالأهمية البالغة للهيمنة الرأسمالية على نطاق العالم ، كما أنه لا يعني تجاهل استمرار ما هو ، عملياً ، صراع طبقي على مستوى عالمي ، بل يعني فقط القول إن هذه السيطرة ستكون أقل ثباتاً في المستقبل مما هي عليه الآن ، وبالتالي أقل قدرة على منع حدوث الإصلاح الراديكالي لا شك أن بعض البلدان ، خاصة في «العالم الثالث» ، سيكون أكثر تأثراً بالضغوط والابتزاز من غيرها ؛ لهذا يجب فهم الأممية اليسارية على أنها تعني تقديم الدعم للحكومات الراديكالية في أي مكان من العالم ، والوقوف في وجه المحاولات التي تبذلها الدول الرأسمالية والوكالات الرأسمالية من أجل منعها من تحقيق مساعيها أو زعزعة استقرارها

وتشير حقيقة الصراع الطبقي على المستوى العالمي بعناد إلى حاجة الحكومة الاشتراكية لأن تحافظ على أكبر قدر ممكن من الاستقلالية ورغم

عولمة رأس المال ، رغم اعتماد الدول على بعضها اقتصادياً بشكل متزايد ، يجب أن تبقى الدولة القومية ، للأمد المنظور ، أهم ما يركز عليه اليسار . والمسألة ليست مسألة التشبث بمفهوم «بال» حول السيادة ، بل هي مجرد تأكيد على حق الحكومة التي تحاول تحقيق برنامج تجديد اجتماعي راديكالي ، في المضي قدماً في عملها دون أن تقوم قوى خارجية بإيقافها . وستحتاج حكومة كهذه إلى فرض إجراءات متعددة ، بما فيها فرض ضوابط مدروسة بعناية على البورصة وعلى الاستيراد ، من أجل حماية اقتصادها ، كما سيكون عليها رفض الشروط التي تفرضها «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة» GATT على الحكومات

وستواجه البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مشاكل خاصة بها مرتبطة بعضويتها في منظمة ملتزمة بالسياسات الليبرالية الجديدة ، مقيدة جزئياً فقط بفقرات «الفصل الاجتماعي» ويمكن لهذا أيضاً أن يتغير مع الوقت ولكن لا يمكننا الاعتماد على ذلك . ومن الأدوات المختارة لتقوية هذه السياسات ودعمها هو اقتراح إنشاء البنك الأوروبي المركزي وتوحيد عملات أعضاء الاتحاد ويعبّر هذا عن رغبة قادة الاتحاد بتحرير النظام المصرفي من «تدخل» رجال السياسة وكما لاحظ برنارد كاسّن بذكاء فإن «البنك المركزي يمثل حكومة حقيقية تحكم أوروبا اقتصادياً ومالياً ، وهي حكومة غير منتخبة ، تقوم بمداولاتها وراء الأبواب المغلقة ، (باستقلالية تامة) عن الحكومات الوطنية والبرلمانات ، وعن البرلمان الأوروبي والرأي العام ، وسوف تتمتع بسلطة ونفوذ غير متوفرين لأي من البنوك الوطنية المركزية في أوروبا (بما فيها البنك المركزي الألماني Bundesbank)»[٢٠]

يعترف اليساريون المؤيدون لسياسة الاندماج أن الاتحاد الأوروبي موسوم بـ«عجز ديمقراطي» كبير ، ولهذا فهم يعتقدون أنه على اليسار أن يحاول زيادة سلطات البرلمان الأوروبي كل هذا صحيح ، ولكن من المشكوك فيه جداً أن يتمكن البرلمان الأوروبي من فرض رقابة قوية على «المفوضية

الأوروبية» European Commission أو على المجلس الوزاري الأوروبي ، ومن المشكوك فيه أكثر ، أن يوظف هذه الرقابة لصالح الأهداف اليسارية

ليس بوسع الأحزاب اليسارية أن تنعزل في زاوية وطنية ، كما لا يمكن لحكومة اشتركية أن تنسحب من الاتحاد الأوروبي باختيارها ، بل سوف تبحث عن حلفاء لها يشاركونها محاولة تجاوز التقييدات غير المقبولة . وسيكون هدفها العام أن ترخي الاندماج لصالح إجراءات تضمن للحكومة الاشتركية أكبر درجة ممكنة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات . ويؤيد بعض المحافظين أيضاً الإجراءات التي تحد من صرامة وعمق الاندماج ، وهم يفعلون ذلك من منطلق قومي ضيّق على الاشتراكيين تأييد هذه الإجراءات من منطلق مختلف تماماً ، وعليهم أيضاً الالتزام بتدويل قائم على التضامن مع جميع قوى اليسار في العالم . وسيكون هناك متسع من الوقت للتفكير بعلاقات أمتن عندما توجد حكومات اشتراكية في بلدان كثيرة ؛ وإلى أن يحدث ذلك ، لا يمكن لليسار قبول الاندماج في «اتحاد» يعارض أعضاؤه بنشاط التحولات الأساسية التي من واجب الحكومة اليسارية أن تحققها . هذا لا يعني أبداً الاستخفاف بأهمية عولمة رأس المال وتدويل الحياة الاقتصادية ، بل يعني ببساطة القول إنه لا يمكن للاشتراكيين قبول تدويل سياسي بموازاة التدويل الاقتصادي ، تدويل سياسي لابد أن يفرض ، في الحاضر والمستقبل القريب قيوداً أمام الأهداف التي يسعون لتحقيقها

- ٥ -

لابد من تحقيق شروط معينة إذا أرادت الحكومة الاشتراكية أن تستمر وتزدهر أهم هذه الشروط على الإطلاق هو بقاء الحكومة نفسها موحدة فسواء كانت حكومة ائتلاف أم لا لابد أن تكون مؤلفة من رجال ونساء يمثلون مواقف مختلفة من استراتيجية الحكومة العامة ومن قوانين الحياة السياسية القليلة التي تتصف بالصرامة هو أن لابد أن يوجد في أية حكومة

يسارية (أو حزب أو حركة يسارية) ثلاث مجموعات من الأفراد : هناك أولاً من يضغطون بشدة من أجل تحقيق تقدم سريع والوقوف موقفاً حازماً لا يقبل المساومة تجاه المعارضة ؛ وهناك أيضاً أفراد يميلون إلى تقديم التنازلات الخطرة ؛ وهناك مجموعة براغماتية تميل إلى اتخاذ الموقف المناسب للظرف الراهن . وبكلمات أخرى ، يوجد دائماً انقسام بين اليسار ، اليمين والوسط ويتفاقم هذا الانقسام ويزداد حدة في أوقات الأزمات الشديدة ويبقى السؤال الحاسم : هل تستطيع الحكومة أن تحقق الدرجة اللازمة من الوحدة والتماسك من أجل المضي قدماً بمهامها ؟

وسيكون من أكبر اهتمامات الحكومة الحفاظ على التأييد الشعبي وتوسيعه . وما من شيء يفوق بأهميته هذا الهدف . ومن الصفات الهامة التي تسم تاريخ اليسار منذ تعميم حق الانتخاب هي أن جزءاً هاماً من قاعدتهم الانتخابية «الطبيعية» التي تتألف من العاملين بأجور بالإضافة إلى الطبقة المتوسطة الدنيا قد اختار دائماً ، ولأسباب متعددة ، أن لا يؤيد الأحزاب اليسارية . إن لدينا هنا احتياطياً كبيراً من التأييد الشعبي الممكن الذي يتوجب على هذه الأحزاب كسبه إلى جانبها . ويشكل هؤلاء المنتخبون غير المؤيدين جزءاً من الغالبية الساحقة التي ستحاول الحكومة تحسين موقعها في المجتمع . وسيتوجب على الحكومة ، هنا أيضاً ، أن تتذكر حقيقة أن العاملين بأجور ، والطبقة المتوسطة الدنيا ، ليس كتلة متراصة ؛ وأن تحقيق توازن بين المطالب التي ستنشأ عند هاتين الطبقتين سيكون من أصعب مهامها أثناء ممارسة فنون الحكم

لقد أبدت الحكومات الاشتراكية ـ الديمقراطية دوماً استعداداً تقليدياً للتضحية بمصالح جميع قطاعات العاملين بأجور عن طريق سياسة «التقشف» و«إعادة النظر» وعلى الرغم من حديثها المنمق عن «التساوي في التضحية» فقد كان «التقشف» دائماً يعني تقشيف الطبقة العاملة ، بالبطالة ، تخفيض النفقات الحكومية على الخدمات العامة والخدمات المشتركة ، تجميد الأجور تقليص المعونات الاجتماعية ، وجميع الإجراءات المعهودة التي تشكل جزءاً من

تلك السياسة . على العكس من ذلك ، ستكون الحكومة الاشتراكية مصممة تماماً منذ البداية على تحسين حقيقي في الظروف المعيشية بالنسبة للأكثرية من السكان بتطوير ملموس للخدمات العامة ومعالجة أشد آفات المجتمع كالبطالة والحرمان والتشرد وغيرها كمهمة ملحة . ومن أجل تحقيق هذه المهمة ، ستقوم الحكومة بتوظيف نفس الحماس الذي يحرك الحكومات عادة في أزمنة الحرب فحتى الحروب الصغيرة ، فضلاً عن الكبيرة ، من شأنها تعبئة موارد استثنائية زعموا أنها لا تتوفر لأغراض سلمية . فقد استطاعت الحكومة البريطانية العثور فجأة ، على مليارات الجنيهات من أجل حملة جزر الفوكلاند والمالوين عام ١٩٨١ ، في حين تزعم أن مثل هذه الموارد غير متاحة لحل مشاكل الصحة ، التعليم ، الإسكان والنقل العام كما أن حكومة الولايات المتحدة ، التي لم تمتلك الموارد من أجل تخليص مراكز المدن من الانحطاط المستمر ، استطاعت إرسال نصف مليون جندي عبر العالم كي تخرج العراق من الكويت ، وكي تواصل برنامجها المدعو « مبادرة الدفاع الاستراتيجي » ، والمعروف أيضاً باسم « حرب النجوم » ، الذي حلم به الرئيس ريغان ويكلف المليارات العديدة من الدولارات ، ثم تبين أنه مشروع غير قابل للتحقيق . إن التصميم نفسه الذي يدفع الحكومات البورجوازية لإيجاد الموارد من أجل أهداف عسكرية ، سيقوم بدفع الحكومة الاشتراكية إلى شن حرب داخلية ضد مساوئ المعيشة التي لا تحتمل

تنطوي مثل هذه الحرب على أعباء مالية ، سوف تعمل الحكومة الاشتراكية على تحميل الجزء الأكبر من هذا العبء على من يستطيعون تحمله ليس بدافع الانتقام من أصحاب الشركات وأصحاب الدخول العالية ، بل بدافع العدالة و« المساواة في التضحية »

ركز هذا الفصل حتى الآن على ما سوف تحتاج حكومة اشتراكية أن تفعله كي تتمكن من الاستمرار . ولم ينتج هذا التركيز عن نزعة « دولتية » أو « مركزية » ، بل عن حقيقة أن الخطوات التي تتخذها الحكومة هي التي ستقرر إلى حد كبير إمكانية نجاحها ومن المؤكد من ناحية أخرى أن العامل الأساسي

في تحديد سياسات الحكومة الاشتراكية وأفعالها سيكون مدى التأييد الذي تتمتع به والضغط الذي تتعرض له من قبل المجموعات المعنية بتنفيذ برنامجها ويشكل هذا الضغط عنصراً حاسماً في المشهد ككل ومع ذلك ، فإن مسؤولية اتخاذ القرار حول ما يجب فعله وكيفية تنفيذ ذلك في كل مرحلة من المراحل ، تقع على عاتق الحكومة في نهاية المطاف . ولابد أنها ستحاول الحصول على أكبر قدر من الاستشارات قبل اتخاذ القرارات كما أنها تتصرف على أساس تفويض أكيد من الحزب أو الأحزاب التي تمثلها . ويشكل هذا جزءاً أساسياً من السيرورة الديمقراطية التي تعهدت الحكومة باتباعها ، والتي ستحاول إغناءها إلى أقصى ما يمكن عن طريق توفير فرصة المشاركة لكل من يريد المساعدة ولكن ، مهما كان عمق السيرورة الديمقراطية وشمولها ، مهما كانت قوة الضغوط من الأسفل التي فرضت رسم سياسة الحكومة ، فلابد في النهاية ، من تخويل السلطة التنفيذية باتخاذ القرارات الكبرى

إن النقابات العمالية أحد التنظيمات التي ستعتمد الحكومة على تعاونها معها . فرغم الحملة ضد سلطة النقابات من قبل رجال السياسة والصحافة ، تبقى هذه السلطة صغيرة الدور في صناعة القرار الحكومي ، وخاصة بالمقارنة مع سلطة رأس المال ـ باستثناء السويد في ظل نظامها الاشتراكي ـ الديمقراطي الاجتماعي . لقد شاع الاعتقاد بأن حكومة العمال في بريطانيا كانت في الستينات والسبعينات خاضعة تماماً لنفوذ النقابات العمالية إن أبرز ما يلفت النظر حول تلك السنوات هو ، في الواقع ، شدة استعداد النقابات العمالية للتعاون مع الحكومة ، وبشروط الحكومة نفسها إن التأكيد على أن النقابات العمالية كانت تتمتع بـ« سلطة مفرطة » في تلك السنوات ، أو أي وقت آخر ، ما هو إلا تشويه للحقيقة ، إحدى غاياته هي التعتيم على سلطة رأس المال وأوضح تجليات هذه الصورة نراه في الولايات المتحدة ، حيث يزعمون أن النقابات العمالية لا تمثل سوى « مصالح خاصة » ، وهو تعبير ينم عن الخبث كما أنه يوحي بالأنانية ، الجشع ، وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة ، أما الشركات وسلطة

رأس المال فتبرأ من جميع هذه العيوب زعماً أنها لا تمثل «مصالح خاصة» فللولايات المتحدة دور قيادي في هذا التشويه ، ونجد أن دولاً أخرى ، كبريطانيا وغيرها ، تقوم بدور هام في هذا التشويه

ليس المقصود القول هنا إن النقابات العمالية خالية من العيوب . فهي تشترك مع جميع المنظمات الكبيرة بالنزعة الأوليغاركية ، وبنى السلطة التي تعيق وتثبط المشاركة الديمقراطية إن مقرطة المجتمع ككل سوف تعني بشكل واضح تطبيق المبادئ الديمقراطية ضمن النقابات العمالية بشكل أوسع مما هو عليه . فتغيير طريقة تنظيم هذه النقابات وأسلوب عملها هو أمر ضروري جداً في ضوء ما طرأ من تغير خلال العقود الأخيرة على طبيعة العمل وعلى بنية القوى العاملة ، حيث أن العمل الجزئي (أي عدد ساعات أقل من اليوم النظامي - المترجمة) بالإضافة إلى العمل غير الثابت يجعل تنظيم النقابات العمالية أصعب بكثير مما كان عليه الحال في عصر «الفوردية» . ستعترف الحكومة الاشتراكية أن الاتحادات النقابية هي وسيلة أساسية لحماية وإنصاف العاملين بأجور وغيرهم ، وينطبق هذا على عصرنا الحالي أكثر من أي وقت مضى ، إذا أخذنا بعين الاعتبار نزوع أصحاب الشركات والمشاريع إلى استخدام أوضاع العمل الجديدة في سبيل حرمان مستخدميهم من المكاسب التي حققوها سابقاً في مجال الطبابة ، والأمان وظروف العمل سوف تسعى الحكومة الاشتراكية إلى تقوية النقابات ، ومساعدتها على توسيع قواعدها وزيادة عضويتها ، وجعلها شريكاً فعالا ، وإن مستقلاً ، في تحقيق البرنامج الذي تعمل الحكومة من أجل تحقيقه

وسيكون على الحكومة الاشتراكية الاعتماد على دعم وتأييد الأحزاب اليسارية والمنظمات الأخرى إن الأحزاب اليسارية ينبغي أن تؤدي عدداً من المهام أولها أن تقوم بشرح سياسات الحكومة والدفاع عنها كما أنها ستمثل تمثيلاً محلياً واضحاً سياسة الحكومة وهذه الأحزاب ينبغي أن تكون مراكز النشاطات والإقناع على المستوى المحلي وستكون الأحزاب ونشاطاتها ، من ناحية ثانية ، قنوات لمعلومات هامة حول تيارات التفكير

والمشاعر بين القواعد كما أنها واسطة أساسية لتذكير الحكومة بما ينتظر منها أكثر مؤيديها إخلاصاً

سيكون من الضروري خلق شراكة حميمة بين الحكومة والنشطاء ، شراكة من النوع الذي يشبه الشراكة ، التي أشرنا إليها سابقاً ، بين الحكومة ورجال الأعمال ؛ وسوف تشكل هذه الشراكة ، في ظروف مختلفة ، مواصلةً للشراكة القائمة بين نشطاء أحزاب المعارضة وقادتها كان «ازدواج السلطة» في الفكر الماركسي يعني دوماً علاقة خصومة بين حركة ثورية تعمل خلال وضع ثوري ، وبين حكومة بورجوازية تقوم هذه الحركة الثورية بمعارضتها . ولكن يمكننا أن نفكر بازدواج السلطة على نحو مختلف : شراكة بين حكومة اشتراكية من ناحية ومجموعة متنوعة من الهيئات القاعدية من الناحية الأخرى

لن يكون النشطاء بأي حال من الأحوال مجرد خدم للحكومة . على العكس ، سيمارسون حياة منظمة خاصة بمنظمتهم ، ويؤكدون حضورهم في المشهد السياسي بالطريقة التي يرونها مناسبة لا شك أنهم سيتعاونون مع المركز ، ولكنه سيكون تعاوناً موسوماً بدرجة عالية من الاستقلالية للأطراف وستكون هذه الاستقلالية أحد الأمثلة على ممارسة الديمقراطية على مستوى القواعد ، على أساس المبادرة الذاتية والتنظيم الذاتي . مثل هذه الديمقراطية القاعدية لابد أن تثير نوعاً من التوتر جراء مطالبة عدد كبير من النشطاء ، في الغالب ، بخطوات راديكالية تتجاوز ما تريده الحكومة . ولا يمكن تفادي هذا الخلاف في وجهات النظر ، حيث الحكومة مثقلة بمعرفتها لضخامة المهمة التي اختارتها لنفسها ، وإدراكها العميق لمشقة السبيل الذي تنتهجه ؛ وحيث النشطاء واعون تماماً بكل ما يجب تحقيقه ولم يتم تحقيقه بعد ، ولا يستطيعون الصبر إزاء بطء تطبيق برنامج التغيير أشرت سابقاً إلى أن هذا التوتر بين القادة من جهة (سواء كانوا في الحكومة أو في المعارضة) ، وبين النشطاء ، أو عدد كبير منهم على الأقل من جهة ثانية ، لم يكن تقليدياً نتيجة الفارق في مواقع الطرفين ضمن سيرورة التغيير ، بل نتيجة خلاف عميق في الأيديولوجيا ، والهوة العميقة التي

تفصل بين القادة والأعضاء في هذا الشأن . ويمكننا الافتراض أن الشراكة بين الطرفين ، على أساس سيرورة ديمقراطية حقة ، ووحدة في الهدف تفوق الوحدة التي قامت بينهما حتى الآن ، ستتمكن من تخفيف التوتر بين القادة وقواعدهم

إن إحدى مهام النشطاء هي ، كما أشرنا ، توضيح سياسات الحكومة وأعمالها ، والدفاع عن هذه السياسات والأعمال ، بالإضافة إلى الرد على دعاية المعارضة . ولكن سيكون على المركز أيضاً عمل الكثير : ستحتاج الحكومة نفسها إلى استخدام جميع الوسائل التي في متناولها من أجل تحقيق المهمة . سيكون عليها في هذا المجال أن تحذو حذو الحكومات المحافظة ويكون لها حملتها الواسعة والمستمرة من أجل الإقناع ، ولكن يجب أن تكون مختلفة عن خصومها بالتزامها الدائم بالصدق . وسيكون أحد اهتماماتها أن تساعد على ازدهار صحافة يسارية تكون ، رغم انتقاديتها واستقلاليتها ، منحازة إلى الحكومة بوضوح

- ٦ -

يعتمد كل ما قيل هنا عن عوامل استمرار ونجاح حكومة اشتراكية على افتراض لن يرحّب به الاشتراكيون كثيراً : وهو الافتراض الذي ذكرناه في الفصل الثالث وفحواه أن السلطة التنفيذية في الدولة يجب أن تكون قوية جداً في المرحلة الأولى ، وأمدها غير معلوم . ويتناقض هذا مع الميول المضادة للدولتية لدى غالبية اليسار في العقود الأخيرة . وهذا رد فعل مفهوم ناتج عن تجربة الأنظمة الشيوعية السابقة ، حيث كانت الدولة ، أو دولة الحزب الواحد سيطرت على المجتمع سيطرة شديدة كما يستند رد الفعل هذا على اعتقاد قوي وصحيح بأن الدولة تشكل في جميع الحالات مصدراً محتملاً لتشوهات العسف والبيروقراطية وانعدام الديمقراطية ، وأن الاشتراكية تعني بالدرجة الأولى استعادة المجتمع لسلطاته التي صارت بيد الدولة ، وذلك بتقليص شديد مستمر لسلطات الدولة . ويمثل هذا بالطبع أحد المواضيع الأساسية في الماركسية الكلاسيكية ويشكل جزءاً من الجانب «الفوضوي» للفكر الماركسي

المشكلة ـ وهي حقاً مشكلة ـ أن السلطة التنفيذية القوية هي شرط لازم تماماً ، ولو أنه غير كافٍ كي تتمكن الحكومة من البقاء أصلاً ، وكي تقوم بإنجاز ما التزمت به إن تصور السلطة الشعبية كبديل عن السلطة التنفيذية القوية هو ببساطة غير ملائم للمهام التي ستواجه الحكومة الراديكالية . فمَن غير الدولة قادر على معالجة آفات الرأسمالية المتعددة : استغلال العامل والمستهلك ، تخريب البيئة ، بؤس الخدمات الاجتماعية ، انحطاط مراكز المدن ، التفرقة العنصرية والجنسية والإثنية ، التمايز الشديد في جميع حقول الحياة ، والكثير من الآفات الأخرى التي تشكل جزءاً من النظام الاجتماعي الرأسمالي ؟ وفي السياق نفسه ، أي هيئة ، عدا الدولة ، باستطاعتها أن تقود المسار نحو مجتمع مساواتي وديمقراطي ومختلف نوعياً ؟

الواقع إن السلطة التنفيذية يمكن استخدامها من أجل تحقيق الأهداف التقدمية . ويؤكد تاريخ الرأسمالية نفسه ذلك : سنحتاج إلى حكومة راديكالية وإخضاع الدولة للرقابة الراديكالية من أجل تحقيق نتائج أفضل بما لا يقاس مما حققته الدولة الرأسمالية ، على مضض وجرعات ، عبر السنين

إن السلطة التنفيذية القوية شرط أساسي إذا أردنا لحكومة اشتراكية أن تبقى وتتقدم . بدون ذلك لن تتمكن الحكومة من التغلب على الطوارئ التي لابد لها أن تواجهها . ففي حالات الأزمات الحادة ، ستحتاج الحكومة الراديكالية أن تكون مسلحة بالسلطات القوية الشبيهة بالسلطات التي تمتعت بها الحكومات البورجوازية دائماً أثناء الأزمات ، تلك السلطات التي قليلاً ما حظيت باهتمام في التوصيف التقليدي للديمقراطية الليبرالية[٢١] . إن هذه السلطات واسعة النطاق حتى في أوقات السلم ، في ظروف تعتبرها الحكومة البورجوازية ظروفاً استثنائية أما في أوقات الحرب ، فتكون هذه السلطات حقاً استثنائية وتتضمن سلطات غير محدودة على الأشخاص والملكية . وسيكون منطق اليسار غريباً إذا هو أنكر على الحكومة اليسارية ، على الأقل ، بعض السلطات التي تستخدمها الحكومات البورجوازية في حالة الطوارئ لقد دأبت هذه الحكومات على استخدام هذه

السلطات من أجل هزيمة الإضرابات ومن أجل مضايقة وإخضاع بعض قوى اليسار . أما الحكومة الراديكالية فسوف تستخدم هذه السلطات من أجل ما يجب عمله أثناء الطوارئ ، وكذلك من أجل مقاومة الأعمال غير القانونية ، التي كثيراً ما تكون عنيفة ، التي تقوم بها بعض جماعات من المعارضة

من الغريب الادعاء أن الحكومة الاشتراكية قد تضطر إلى افتعال سلطات خاصة ، رغم مشروعيتها . يمكن لاستخدام سلطات خاصة أن يصبح عادة ، فهو إذا تمادى ، يقود إلى نمط من الحكم ينطوي على تآكل جدي للديمقراطية أو حتى إلغائها تماماً

وكما لاحظنا سابقاً ، فإن هذا ليس أمراً حتمياً . فلا يمكننا القول مثلاً إن الحكومات البورجوازية قد تغيرت من ديمقراطيات رأسمالية إلى أنظمة تسلطية ، رغم السلطات الواسعة التي استخدمتها استخداماً كيفياً في أوقات الطوارئ (أو الحالات التي اعتبرتها طارئة) . لقد بقيت الأشكال الديمقراطية ، رغم التقليص الشديد لوظائفها . لقد خضعت الحريات المدنية إلى بعض القيود المحددة ، ولكن رغم ذلك لم تلغَ الحقوق كلياً . يمكن تحمل هذه القيود عندما توافق أكثرية السكان على ما تفعله الحكومة ، أو على الأقل لا تعارضه بشدة . لقد كان الأمر كذلك عموماً حين أعلنت الحكومات البورجوازية حالات الطوارئ ، وخاصة في أوقات الحروب . أما عند غياب تأييد الأغلبية لما تفعله الحكومة ، وعند وجود معارضة قوية ، فمن الممكن لفرض قانون الطوارئ أن يفاقم الأزمة ويولّد ظروفاً تشبه الحرب الأهلية . هذا يعني أن الحكومة الاشتراكية تحتاج إلى نيل تأييد جزء كبير من السكان لما تقوم به ، وخاصة عندما تضطر إلى اعتماد سلطات الطوارئ على أية حال ، يجب الحد من هذه السلطات مع الوقت ، ويجب أن تخضع إلى رقابة السلطة الشرعية ، ويجب عدم تجديدها إلا في حالات الضرورة القصوى

إن جميع الحكومات تنزع إلى التصرف اعتباطياً عندما تخضع إلى ضغط شديد ؛ وستكون الحكومة الاشتراكية التي تواجه مشاكل متشابكة وخطيرة عرضة لهذا الإغراء ولهذا فإن فرض القيود الفعالة على ممارسة السلطة أمر في

غاية الأهمية . ولكن يجب أن يكون من الواضح أن تحقيق برنامج يستهدف تغيير النظام الاجتماعي باتجاه ديمقراطي ومساواتي يقتضي أن تكون الحكومة مزوّدة بالسلطة الكافية ، فذلك شرط أساسي . فلن تتمكن الحكومة الاشتراكية من متابعة إصلاحاتها التي التزمت بها ما لم يتوفر هذا الشرط

هوامش الفصل السادس

(١) A. Gramsci, *Prison Notebooks* (International Publishers, New York, 1971), p. 193.

(٢) « كل تصريحات اليسار المتعلقة ببرنامجه بدءاً من البرنامج الإشتراكي ـ الشيوعي المشترك للعام ١٩٧٢ وما بعد ، وعدت بإجراء تغييرات جذرية من النوع التي لم تطرح ، ناهيك عن ممارستها ، طيلة عقود في أي مجتمع متقدم» : G. Ross, S. Hoffman and M. Malzacher, *The Mitterand Experiment: continuity and change in modern France* (Polity Press, Oxford), p. 5 كان البيان الإنتخابي للحزب الإشتراكي في كانون ثاني ١٩٨١ ، واحداً من أكثر النصوص جذرية يطرحه مناضل جاد في سبيل السلطة في السياسة الغربية (المصدر نفسه)

(٣) ما ينتظر الأحزاب اليسارية بهذا الخصوص يتضح بشكل جيد من خلال الوجبة اليومية من هستيريا العداء لحزب العمال ، وهو الحزب الأكثر اعتدالاً ، من صحف الإثارة الرجعية خلال الانتخابات البريطانية العامة التي جرت في نيسان من عام ١٩٩٢

(٤) انظر مثلاً : J. Lacouture, *De Gaulle: the ruler, 1945-1970* (Harvill, London, 1991).

(٥) R. A Pakenham, 'Legislature and political development', in *Legislatures*, ed. P. Norton (Oxford University Press, Oxford, 1990), p. 87.

(٦) A. Nove, *The Economics of Feasible Socialism* (George Allen and Unwin, London, 1983).

(٧) S. Estrin, 'Workers' cooperatives: their merits and limitations', in *Market Socialism*, eds J. Le Grand and S. Estrin (Clarendon Press, Oxford, 1989), p. 191.

(٨) F. L. Carsten in 'Interpretations of fascism', عن ، فيما عدا جزء من الجملة في النهاية ، مقتبسة in *Fascism: a readers' guide*, ed. W Laqueur (Wildwood House, London, 1976), p. 420 . الإقتباس من مقال O. Bauer, 'Der Faschismus', in *Otto Bauer, Herbert Marcuse, Arthur Rosenberg et al Faschismus und Kapitalismus*, ed. W Abendroth (Europaisch Verlaganstalt, Frankfurt, and Europe Verlag, Vienna, 1968), pp. 153-4.

(٩) P Preston, *The Coming of the Spanish Civil War* (Methuen, London, 1983), p. xiii.

(١٠) فيما عدا الخصخصة ، فإن جهد الحكومة الأكثر إلحاحاً كان موجهاً لاضعاف نقابات العمال : ليس أقل من خمسة قوانين سنت لهذا الهدف . وتم سن تشريعات أخرى لنفس الهدف من قبل حكومة جون ميجر

(١١) حول هذا ، انظر كتاب R. Miliband, *Parliamentary Socialism* (Merlin Press, London, 1973, 2nd edn), ch. IX, section 3.

(١٢) بالإضافة إلى تشريعات اجتماعية ، مثل إضافة اسبوع خامس إلى الإجازة مدفوعة الأجر ، زيادة حقوق النقابات ، إلغاء عقوبة الموت ، باشرت الحكومة برنامجاً واسعاً من التأميم : « أممت خمسة مجمعات صناعية رئيسية في مجال الكهرباء والهندسة الكهربائية والالكترونيات والكيماويات ، بالإضافة إلى أكبر مجموعتين لإنتاج الفولاذ (مسيطر عليهما فعلياً من قبل الحكومة منذ العام ١٩٧٨) ، ٣٩ بنكاً (حيث ازدادت حصة الحكومة في البنوك من ٦٠ إلى ٩٠ بالمئة) ، شركتان ماليتان هامتان ومؤسسة كبيرة في كل من الطيران ، الكمبيوترات ، الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعة الصيدلانية » . P. Armstrong, A. Glyn and J. Harrison, *Capitalism since 1945* (Blackwell, Oxford, 1991, 2nd edn), pp. 331-2.

(١٣) المصدر نفسه . ص٣٢٧ . يشير المؤلفان إلى أن هذا كان الإيقاف الأول للاتفاقات الجماعية مع النقابات في فرنسا منذ عام ١٩٥٠

(١٤) F. J. Donner, *The Age of Surveillance* (Knopf, New York, 1980), p. xii.

(١٥) انظر مثلاً D. Leigh, *The Wilson Plot* (Heinemann, London, 1988), and S. Dorril and R. Ramsey, *Smear: Wilson and the secret state* (Fourth Estate, London, 1991).

(١٦) بعد انتخاب الرئيس كندي عام ١٩٦٠ ، « كل شيء تقريباً في برنامج كندي اعتبر من قبل هووفر خطراً ليس فقط للأمة ، كما في حالة الادعاء بليونة الرئيس إزاء الشيوعية الداخلية ، بل أيضا على هووفر نفسه وعلى مكتب التحقيقات الفيدرالي نفسه » A. G. Theoharis and J. S. Cox, *The Boss* (Harrap, London, 1989), p. 327.

(١٧) لاحظ فيما يتعلق بذلك المساعدة المادية والمساعدات الأخرى التي تلقتها « الجبهة القومية » الفاشية الجديدة في فرنسا من قبل كنيسة الكاهن موون التوحيدية (*Le Monde*, 8 February 1991) ، والمساعدة التي تلقتها منظمات الدعاية اليمينية في بريطانيا من قبل المنظمة المعروفة بميولها المحافظة والتي تعرف باسم American Heritage Foundation

(١٨) S. Strange, *Casino Capitalism* (Blackwell, Oxford, 1986), p. 92.

(١٩) أشار أحد الكتاب إلى أن الولايات المتحدة الامريكية « علقت مبادئ التجارة الحرة كلما كانت هذه المبادئ في مصلحتها الاقتصادية » M. Hudson, *Global Fracture: the new international economic order* (Harper and Row, new York and London, 1977), p. 135 . وقد بقي متبعاً التقليد منذ أن كتب هذا . هناك دول أخرى تقوم بذلك عندما يكون باستطاعتها ذلك

(٢٠) B. Cassen, 'Au nom de l'orthodoxie monetaire' *Le Monde Diplomatique* (June 1992), p. 6.

(٢١) نجد استثناء ملحوظاً لذلك في كتاب C. L. Rossiter, *Constitutional Dictatorship: ernment in modern democracies* (Princeton University Press, Princeton, N.J., 1967).

آفـــــاق

- ١ -

إن التـحـرر من رأس المـال ليس مطروحـاً في أي مكان كـأحـد الخيـارات السياسية ، فـ« النظام العالمي الجديد » سيبقى لفترة طويلة تحت سيطرة رأس المال ، تسيره سلطة الشركات وحكومات تعمل نيابة عنها ، على قدر ما تسمح به الظروف . وتسري هذه الآفاق الكئيبة على البلدان الشيوعية السابقة وبلدان آسيا أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية بقدر ما تسري على البلدان الرأسمالية المتقدمة

إن سيطرة رأس المال في البلدان الرأسمالية ، هو أمر أكيد كما كان دائماً حكومات تأتي وتذهب ، أزمات سياسية من كل نوع تتكرر ، يفتضح الفساد على أعلى المستويات ، النظام السياسي يواجه بكثير من السخرية والشك ، تكثر الآفات الاقتصادية وتتضاعف المشاكل الاجتماعية ، تغدو البطالة على نطاق واسع حقيقة مستعصية ، تزداد الجريمة وما يرتبط بها من انتشار المخدرات ، وتعجز أية حكومة بمفردها أو حكومات تنسق فيما بينها على إحداث تغيير جدي في هذا الوضع . مع كل ذلك بقيت سيطرة رأس المال قوية لا يواجهها تحدٍ فعلي وليس هناك حالياً أي حزب اشتراكي ـ ديمقراطي يهمه تحدي هذه السيطرة تحدياً جاداً أما بالنسبة للحكومات المحافظة ، فإن سياساتها مصمَّمة أصلاً لتقوية رأس المال ، وليس لإضعافه سيبقى هذا ، بعض الوقت ، هو الواقع ، في بلدان العالم الرأسمالي المتقدمة

هناك دولة رأسمالية هامة ، هي جنوب أفريقيا ، يبقى مستقبلها خلال السنوات القليلة القادمة غير واضح . ولكنه سيكون متفائلاً جداً أي اشتراكي يمكن أن يصدق أن حكومة يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي باستطاعتها البدء فعلاً في تطبيق برنامج اشتراكي . وهذا لا يعني أن انبثاق حكومة كهذه لا يشكل تقدماً كبيراً ، ولكنه من غير المحتمل جداً لحكومة المؤتمر الوطني الأفريقي أن تقوم بأكثر من اعتصار موارد من رأسمالية بلدها تكفي لتحقيق تقدم حقيقي في مجالات الإسكان ، التعليم ، الصحة ، النقل وخدمات أخرى للسكان السود ، بكلمة أخرى ، تعميم ما يشبه الرفاه الذي كان حكراً على البيض إن هذا سيكون تقدماً حقيقياً بالفعل ، أما إذا كان ذلك إفراطاً في التفاؤل إذا أخذنا بنظر الاعتبار الصعوبات والمقاومة من جانب الأقلية البيضاء المتخندقة ، فإن الهوة بين قيادة «معتدلة» للمؤتمر الوطني الأفريقي وبين المتطرفين في مناطق سكن السود ستتسع مما سيكون له عواقب وخيمة على البلد . على أية حال ، الفرصة مهيأة لبقاء جنوب أفريقيا لفترة طويلة في الحظيرة الرأسمالية

كما أشير في الفصل السابق ، فإن الأقطار الشيوعية السابقة هي الآن في سيرورة انتقال باتجاه الرأسمالية ، بتشجيع قوي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى ، ومن قبل المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . في الحقيقة لا تحتاج هذه الأقطار الكثير من التشجيع فإن أكثر موظفي الحكومات الشيوعية الكبار مع جيل جديد من الضواري النهمة بمن فيهم رجال أعمال على هامش القانون ، أو في الحقيقة خارج حدوده تماماً يستغلون بتلهف الفرص التي يوفرها اقتصاد يعيش حالة فوضى وخصخصة مرتجلة لاتزال السيرورة في بدايتها ، ولكن يمكن أن نتوقع اتساعها إلى حد بعيد من صفات هذه العملية زرع الشركات متعددة الجنسيات في قطاعات استراتيجية من الاقتصاد . وكما هي الحال في كل مكان ، لا تهم المصالح الكبرى للبلدان المعنية هذه الشركات ، فكل ما تريده الشركات ، طبعاً ، هو زيادة

أرباحها الخاصة ، بغض النظر عن أي تأثير سلبي يمكن أن يسببه ذلك للمدن والمناطق التي توجد فيها (مؤقتاً) . ومن غير المحتمل أن تقوم حكومات اعتنقت حديثاً «الاقتصاد الحر» بأي ضغط فعال على هذه الشركات

تحتاج الرأسمالية المتوحشة التي يجري إرساؤها في البلدان الشيوعية السابقة إلى دعم أنظمة قادرة على خدمة البرجوازية الجديدة ، وقادرة على احتواء وقمع النقمة التي ستولدها هذه السيرورة . وهذا يعني ، إلى جانب الأشكال الديمقراطية الضعيفة التي يجب المحافظة عليها ، على الأقل حفظاً لماء الوجه أمام الرأي العام العالمي ، أن من المحتمل أن تبدي هذه الأنظمة جوانب قمعية قوية ، وأن تسعى للحصول على التأييد من خلال إثارة ديماغوجية لمشاعر قومية مشوبة بعنصرية عرقية . ومن الممكن أيضاً أن تلجأ هذه الحكومات ، عندما تجد نفسها في قبضة أزمات صعبة وعندما تتعرض لضغوط كبيرة من الناس ، إلى الخيار التسلطي ، بحجة الدفاع عن الديمقراطية بالطبع

لاتزال الصين دولة شيوعية بالاسم ، وذلك لأنها تخضع لحكم حزب شيوعي ضخم يستمر في ادعائه الالتزام بالاشتراكية . ولكنه هو نفسه الحزب الذي يترأس حملة مسعورة لنشر «اقتصاد السوق» ولتوطيد القيم التي ينطوي عليها هذا الاقتصاد . لاتزال المشاريع الصناعية الخاصة تمثل جزءاً صغيراً فقط من طاقة البلد الصناعية ، ولكنها امتدت إلى المناطق الريفية التي لايزال يسكنها غالبية الشعب الصيني . بناءً على التوجهات الحالية ، يبدو من المحتمل أن تسيطر المشاريع الصناعية الخاصة على كل قطاعات الحياة الاقتصادية كيف سيؤثر ذلك على النظام في الصين هو سؤال مفتوح ؛ ولكن تحوله من دكتاتورية ذات سمات ستالينية قوية إلى أي شيء قريب من ديمقراطية اشتراكية يبقى أمراً بعيد المنال إن الصين ، في الوقت الحاضر ، خاضعة لنظام قمعي حازم يتعامل بفظاظة مع أي شكل من أشكال المعارضة

ولا يمكن الجزم فيما إذا كان نظام كاسترو في كوبا المحاصَرة سيتمكن من التغلب على المصاعب التي تواجهه حالياً ولكن إذا تمكن من ذلك ، من

المحتمل أن يتخلص من سماته السلبية التي كثيراً ما ساعدت أعداءه للتعتيم على إنجازاته . وإذا تمكن من الاستمرار كبلد ملتزم بالأهداف الاشتراكية ، رغم المضايقات الأمريكية الشديدة له ، سيكون استمراره مكسباً أساسياً لليسار في كل مكان

أما بالنسبة لديكتاتورية كيم إيل سونغ في شمال كوريا ، فإنها مجرد تجسيد صارخ للصورة الكاريكاتيرية التي قدمتها الأنظمة الشيوعية السابقة عن الاشتراكية ، ويبدو أن زوال هذا النظام سيقود في أحسن الأحوال إلى نظام رأسمالي يحاكي النظام القائم حالياً في جنوب كوريا

أما في بلدان «العالم الثالث» ، فمن الواضح أن أي تنمية اقتصادية فيها ستكون تحت الرعاية الرأسمالية ، وسيكون لرأس المال الغربي دور أساسي في السيرورة . لقد قيل الكثير ، خلال سنوات الخمسينات والستينات ، حول الاشتراكية الأفريقية والاشتراكية العربية ، كما سادت آمال كبيرة بأن تقوم دول أمريكا اللاتينية بمحاكاة نصر كاسترو في كوبا كما سادت آمال بين صفوف اليسار بأن تقوم الماوية بتحويل الصين إلى منارة تضيء طريق الاشتراكيين في كل مكان . لقد ثبت أن كل ذلك كان محض أوهام ـ ناتجة عن رغبة في الاعتقاد وليس عن تحليل واقعي للأحداث كما أن الآمال التي علقت على النظامين الماركسيين اللينينيين في أنغولا وموزامبيق قد تلاشت منذ وقت طويل . وكان السبب الأساسي في حدوث هذا ، ولكن ليس السبب الوحيد ، الحروب التي خاضها النظامان مع القوى المعارضة المدعومة من قبل الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وإسرائيل

كما ولّدت الهند آمالاً بالتحول نحو الاشتراكية بعد تحررها من الحكم البريطاني . ولكن تبين أن هذه الآمال أيضاً كانت أوهاماً إن الهند بلد رأسمالي بشكل راسخ ، وسوف يبقى كذلك لوقت طويل ، رغم كل الخطب التي كانت مألوفة في وقت من الأوقات بين قادتها

خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية ، تمكنت حكومات في آسيا ،

أفريقيا وأمريكا اللاتينية من تحقيق توازن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فتمكنت من تحقيق بعض المكاسب بسبب التنافس بين «القوتين العظميين» الآن ، وقد انتهى كل هذا ، أصبحت الحكومات في «العالم الثالث» متقبلة تماماً لهيمنة الغرب وقامت بتكييف سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بما يناسب ذلك فالثمن الذي كانت ستدفعه لو لم تفعل ذلك يتعدى إمكاناتها ورغباتها

- ٢ -

كل هذا يجب أن يكون مبعثاً لفرح اليمين كما هو مصدر غم وقنوط اليسار . ولكن بعد فترة قصيرة من الاحتفال بالنصر الذي أعقب سقوط جدار برلين وتفتت العالم الشيوعي ، هناك في الحقيقة القليل من البهجة في أوساط اليمين . فمن الواضح جداً أن ما يسمى «النظام العالمي الجديد» هو في الحقيقة فوضى عظيمة ، لا يمكن للقوى الرأسمالية معالجتها . وبدلاً من الميل إلى الخفوت ، على الأقل ، فإن ويلات العالم تتنامى أكثر لتصبح أكثر وضوحاً وإيلاماً . إن خطر الإبادة النووية من خلال حرب بين القوى العظمى قد زال ، ولكن انتشار الأسلحة النووية يجعل حرباً نووية «محلية» أكثر احتمالاً في السنين القادمة . ويجب أن يضاف إلى ذلك مسائل أخرى مثل الكوارث البيئية ، الانفجار السكاني ، نمو المدن مفرطة الضخامة التي لا يمكن تأمين حياة لائقة لغالبية القاطنين فيها ، بالإضافة إلى استمرار تفاقم الفقر والحرمان والتشرد على المستوى العالمي

وتوفر هذه الحالة ، كما أشرت في الفصول السابقة ، تربة خصبة جداً لنمو ما دعوته بالتشوهات المرضية عديدة الأنواع . سوف يكثر عدد الخطباء الدهمائيين والدجالين الذين ينشرون بضاعتهم السامة ؛ وستكون رسالتهم نشر النعرات والعداوات الأثنية والدينية . ولا يقتصر هذا على أي جزء من العالم ، بل يؤثر على المجتمعات الغربية الغنية والمستقرة كما يؤثر على بقية بلدان العالم ففي الولايات المتحدة بشكل خاص ، يبث وعّاظ التلفزيون كلاماً وبيلاً هداماً

يشيع طرازاً رجعياً جداً من الأصولية المسيحية ؛ وهناك مبشرون آخرون من طراز علماني يجدون من يستمع إلى أفكارهم السياسية الرجعية . لم تعد معاداة الشيوعية فعالة كما كانت ؛ ولكن هناك الكثير من الأعداء الذين ينالهم الشجب فكلما زاد فساد حياة المدن وكلما ازداد الإحساس باليأس الذي يقود إلى العنف فيها ، كلما اكتسبت العنصرية قوة جديدة ، مع الدعوة الملحة إلى تعزيز أجهزة القمع في الدولة

لقد أصبح المهاجرون في بلدان أوروبا الغربية أيضاً ، كبش فداء لجميع شرور وأمراض المجتمع ، وأصبحوا مستهدفين من قبل عصابات العنف والقتل يخدم المهاجرون والأقليات الأخرى غرضاً مفيداً جداً : فالكراهية الموجهة إليهم تمنح عدداً كبيراً من الأفراد إحساساً بالهوية قائماً على أساس التمييز . وتحقق مجموعات النازية الجديدة مثل « الجبهة الوطنية » بقيادة لوبان في فرنسا ومجموعة « الجمهوريين » في ألمانيا نمواً مطرداً في الموقع الانتخابي . وعلى الهامش الخارجي ، يقوم الأفراد الذين يحنّون إلى النازية بتشكيل شبكات تنتشر من أقصى أوروبا إلى أقصاها ، ويكوّن العنف جزءاً من أسلوب نشاطهم السياسي

ومقابل الأصولية المسيحية ، هناك الأصولية الإسلامية والأصولية اليهودية (والأصولية الهندوسية في الهند) . وفي إسرائيل نجد التعصب الديني مرتبطاً بقومية مسعورة من مبادئها الأساسية العامة ، الرفض القاطع لأية فكرة عن إنشاء دولة فلسطينية ، مهما كان هذا الرفض ميئوساً منه على المدى الطويل إن ما يغذي الأصولية الإسلامية والأصولية الهندوسية أيضاً ، هو السخط الذي ولّده فشل الحكومات الفاسدة في إنجاز شيء ذي بال ، أو أي شيء على الإطلاق ، من أجل الشعوب التي تحكمها كما يغذيها في كثير من الأحيان شعور الكثيرين بتهديد سيطرة الغرب لقومياتهم . وفي جميع الأحوال ، تساهم هذه الأصوليات في نشر مشاعر عدم التسامح والتمييز

تزدهر العنصرية القومية والأثنية في كل مكان ، وتنشر جرعاتها اليومية من الوحشية والعنف والقتل فيسقط ضحية العنف عدد كبير من الرجال

والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم ، في كل يوم ، وبشكل حتمي كحتمية دوران الكواكب . ولا يوجد ما يدعو للتفاؤل بأن هذا لن يستمر ، وإلى مدى طويل أيضاً

- ٣ -

يمكن لقائمة الرعب والبؤس أن تطول بسهولة ؛ وهي تطرح ثانية التساؤل فيما إذا كان ما ورد في الفصول السابقة حول إمكانية تغيير جذري لظروف الحياة الإنسانية وفي ظل نظام اجتماعي مختلف كلياً ليس سوى وهم سخيف ، أو يوتوبيا لا أساس لها في الواقع . ألا تؤكد حالة العالم الراهنة رؤية ما بعد حداثية حول الحياة ، عبّر عنها شكسبير على لسان ماكبيث : « حكاية يرويها معتوه ، مليئة بالضجيج والغيظ ، لا معنى لها » ؟

إن الاستسلام لهذه الرؤية ، والانهزام أمام الشرور التي تملأ العالم ، يعني الغفلة عن جملة أمور تدعو للتفاؤل . يجب أن نتذكر دائماً أن قلة فقط هي المعرضة للتشوهات المرضية التي أشرنا إليها والتي توجّه سلوكها . فمرة بعد أخرى ، نجد أن من يبدون صراحة مشاعر التمييز والكراهية والذين يرتكبون الأفعال الإجرامية ، لا يشكلون سوى أقلية . وكما أشرت في فصل سابق أيضاً يمكن للأكثرية الساحقة في جميع البلدان أن تذعن لما يجري باسمها ، ويمكن لها حتى أن تؤيده ، أو أن تنصرف عنه باستنكار . ولكن سيكون من الخطأ أن ننسب العقلية التي تفرض السلوك الإجرامي إلى الأغلبية وسيكون خطأ خطيراً وموهِناً أن نحمّل الأكثرية مسؤولية الجرائم التي ترتكبها الأقلية لأن ذلك يعني إدانة الشعب بأسره ، ويقوي الاعتقاد بأنه لا يمكن فعل شيء على طريق التقدم

بالإضافة إلى الأقلية الرجعية وإلى الأغلبية السلبية والمذعنة ، هناك عنصر ثالث نشيط ، أعني الأقلية النشيطة التي تقاوم ، بصورة عملية ، العنصرية معاداة الغرباء ، معاداة السامية ، الأصولية ، التمييز وجميع الشرور المماثلة مما يعرّضها إلى خطر كبير إن ما تؤول إليه الأمور يعتمد جوهرياً على أي

الأقليتين تتمكن من الفوز بـ« قلوب وعقول » الجزء الأكبر من السكان . لذلك ليست الصورة بالكآبة التي ترتسم عادة . ويكمن سبب قولي هذا ببساطة في طبيعة الرأسمالية وفي إخفاقاتها . لقد قلنا الكثير في هذه الصفحات حول هذا الموضوع وتأثيره على البلدان الرأسمالية المتقدمة . ولكن يصح قولنا بشكل أقوى عندما يكون الحديث عن البلدان التي تحيا حياة أشد بؤساً ، فقراً وحشيةً ، وأقصر مدى . فالغالبية العظمى من شعوب العالم تحيا في بلدان تسود فيها رأسمالية وحشية ، فالرفاه ضئيل أو معدوم ، حيث تعتبر مياه الشرب ترفاً يحرم منه عدد هائل من البشر ، وحيث ظروف الصرف الصحي في حالة مزرية ، والبطالة تطال جزءاً كبيراً من السكان ، ويدخل عدد كبير من الأطفال سوق العمل في سن السادسة أو السابعة ، وحيث معدلات الوفاة بين المواليد الجدد عالية جداً وبغاء الأطفال ظاهرة شائعة . وتطول اللائحة إلى درجة تثير الاشمئزاز . وفي الوقت نفسه ، وفي البلدان نفسها ، يقوم ذوو النفوذ في الدولة والمجتمع بحماية وتعزيز النظام الذي يؤمن لهم وللبورجوازية المحلية حياة سهلة ومريحة ومترفة ؛ وعندما يتحدثون عن الإصلاح ، يشترطون دوماً ألا يهدد هذا الإصلاح النظام الاجتماعي القائم . ويستطيعون أن يعتمدوا في ذلك على دعم الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية

لا يمكن لحياة كهذه أن تستمر . ببساطة ، إنه ليس من المنطق في شيء أن نعتقد بأن رجالاً ونساءً يعرفون ، بفضل الثورة الحاصلة في الاتصالات ، بأن هناك حياة من نوع آخر يمكن أن تتوفر ، لن يسعوا في الوقت المناسب لتحقيق حياة أفضل من حياتهم فقد تمت الإطاحة بأنظمة استبدادية عن طريق انفجارات شعبية ، وفي الأماكن التي أجبر فيها حكام مستبدون على القبول بإجراء انتخابات ، اغتنمت الغالبية الفرصة للتخلص منهم ، وفي بلدان العالم الشيوعي السابق ، تثبت الانتخابات بأن الناس ، على الرغم من عدم رغبتهم في العودة إلى النظام القديم ، فإنهم بالمقابل لا يريدون رأسمالية متوحشة يتم فرضها عليهم فرضاً . لقد ذكرت في فصل سابق بأن التغيير الحاصل في النظام السياسي وحلول

«الديمقراطية» لا يفيدان بالضرورة النظام الاجتماعي لكن من المؤكد أن المطالبة بضرورة حصول تغيير جذري على هذا النظام الاجتماعي ستبرز للعيان وهذا بالفعل ما هو حاصل الآن في العديد من البلدان تتنوع خصوصية المطالب وأشكال النضال التي تولدها تنوعاً كبيراً من بلد لبلد ؛ وليس هناك «نموذج» وحيد للتغيير التقدمي أو الثوري

ولكن في كل مكان هناك أهداف وتطلعات عامة ، من النوع الذي سعيت إلى وصفه وتحديده ، من أجل الحصول على أشكال ديمقراطية في الأماكن التي لم تمنح فيها بعد ، ولتحقيق أشكال أكثر ديمقراطية في الأماكن التي لازالت محرومة منها ، أو أنها ليست أكثر من واجهة لحكم القلة ، من أجل نظام اجتماعي يكون فيه تحسين شروط معيشة الناس الأكثر حرماناً ـ والذين غالباً ما يشكلون غالبية المجتمع ـ من أولى اهتمامات الحكومات ؛ من أجل تطويع الاقتصاد بحيث يلبي الحاجات الاجتماعية . وفي كل البلدان أناس قد تزيد أعدادهم أو تقل ، تحركهم رؤيا تنشد نظاماً اجتماعياً جديداً تشكل فيه الديمقراطية ، المساواتية والتعاون (وهي القيم الأساسية في الاشتراكية) المبادئ المسيرة لتنظيم المجتمع إن في تنامي أعداد هؤلاء الناس ، وفي نجاح نضالهم يكمن أفضل أمل تتوخاه البشرية

الاشتراكية لعصر شكّاك

يبحث البروفسور رالف ميليباند بأسلوبه السجالي عدداً من التطورات التي زعزعت فكرة الاشتراكية في السنوات الأخيرة ، فأفقدتها الجاذبية التي ظلت تتمتع بها من هذه التطورات انهيار الأنظمة الشيوعية ، وتشظي الجماعات التي استند عليها تنامي الحركة الاشتراكية سابقاً في البلدان الصناعية ، والتغيّرات الجارية على تنظيم الرأسمالية وحركتها ، وانحسار الهيئات الملتزمة بمشروع الاشتراكية ويتناول المؤلف أيضاً بالمناقشة الاعتراضات التقليدية على الاشتراكية ، مثل القول إنها شمولية النزعة بالضرورة ، وإنها قائمة على نظرة مفرطة التفاؤل إلى طبيعة الإنسان ، وإنها لا تعير اهتماماً لميل السلطة إلى التمركز في أيدي النُخب

يرى المؤلف هنا أن نظاماً اجتماعياً يخضع إلى منطق رأس المال والمنافسة رغم كل الإيجابيات التي تذكر له ، يظل عاجزاً عن خلق الظروف المؤاتية للمواطَنة الحقة وروح الجماعة . فهو يرى أن الاشتراكية هي التي تطرح برنامجاً جذاباً وقابلاً للتنفيذ من أجل تحقيق تلك المثل . لكن الاشتراكية لا يمكن أن تطرح العلاج لكل البلايا التي حلت بالبشرية فالأستاذ ميليباند يرى أن الاشتراكية ينبغي أن تُفهم بصفتها جانباً من جوانب النضال المديد في سبيل مجتمع أكثر عدالة ، وهي ، على أساس هذه النظرة ، تبقى مشروعاً مطلوباً وممكن التنفيذ تماماً في آن معاً ثم إنه يعتقد أن الاشتراكية ستحظى ، مع الوقت ، بتأييد الأكثرية اللازمة للمضي بها إلى أمام . فلابد من النظر إلى الاشتراكية على أنها كفاح دائم من أجل تحقيق الديمقراطية ، المساواتية وجعل الاقتصاد خاضعاً للرقابة الديمقراطية

هذا الكتاب يهم دارسي علوم السياسة ، الاجتماع ، التاريخ وكل الذين يهتمون بمستقبل إحدى أهم الايديولوجيات التي تتحدى النظام الرأسمالي في عصرنا

شيء عن المؤلف ، مارس ميليباند التدريس سنوات عديدة في كلية لندن للاقتصاد ، وكان أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة ليدز (بريطانيا) بين ١٩٧٢-١٩٧٧ ، وبعدها في جامعة يورك (كندا) . وكانت آخر وظائفه الأكاديمية أستاذاً زائراً مرموقاً في مركز الدراسات العالية ، جامعة سيتي في نيويورك

أتم هذا الكتاب في كانون الثاني (يناير) عام ١٩٩٤ وتوفي في الشهر نفسه قبل أن يرى كتابه النور في العام نفسه

ISBN
EAN =